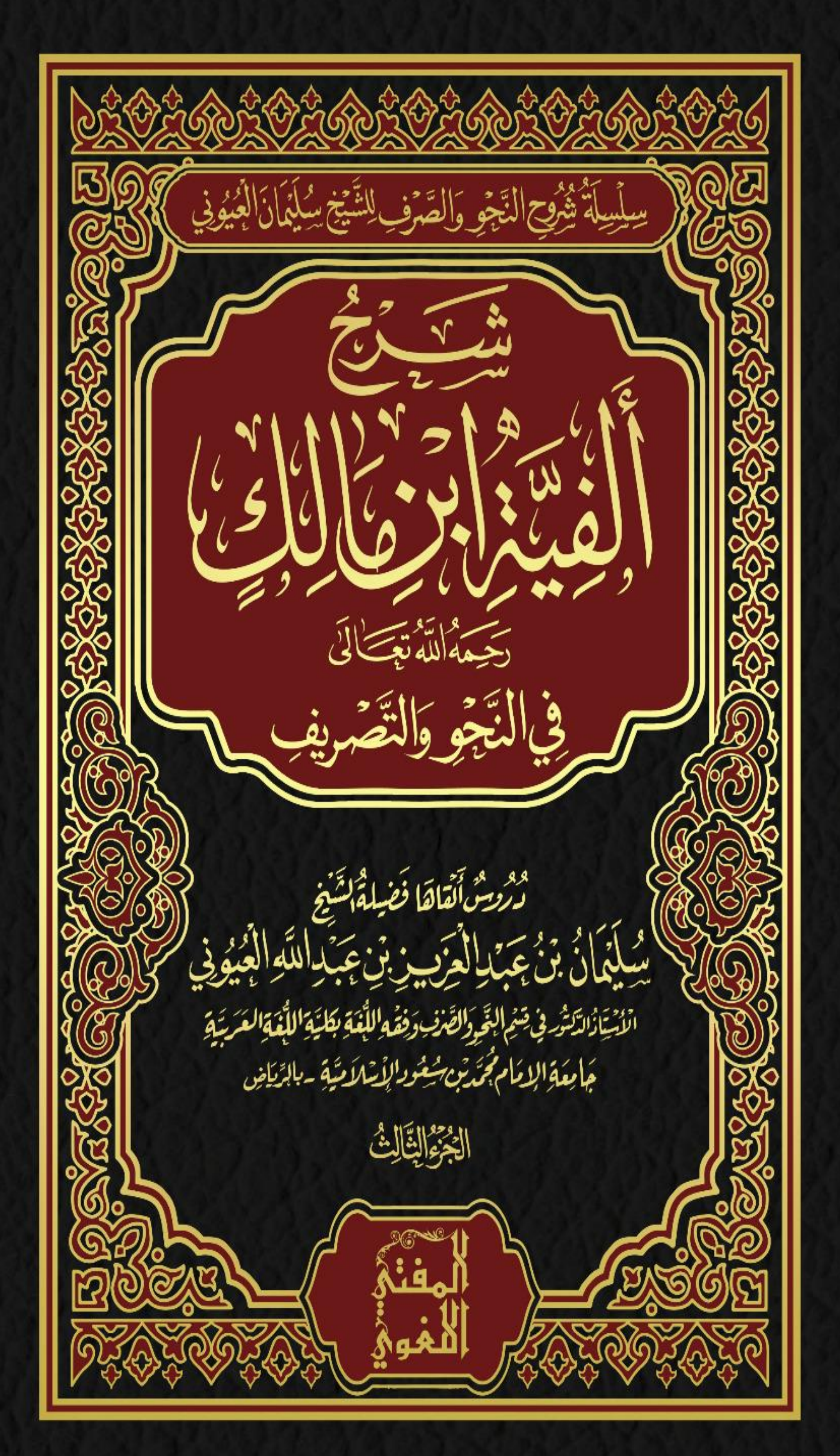

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني
شرح
ألفية ابن مالك
رحمه الله تعالى
في النحو والتصريف
دروس ألقاها فضيلة الشيخ
سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني
الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض
الجزء الثالث
المفتي اللغوي
سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني
شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف
المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الثالث

الملتقى اللغوي

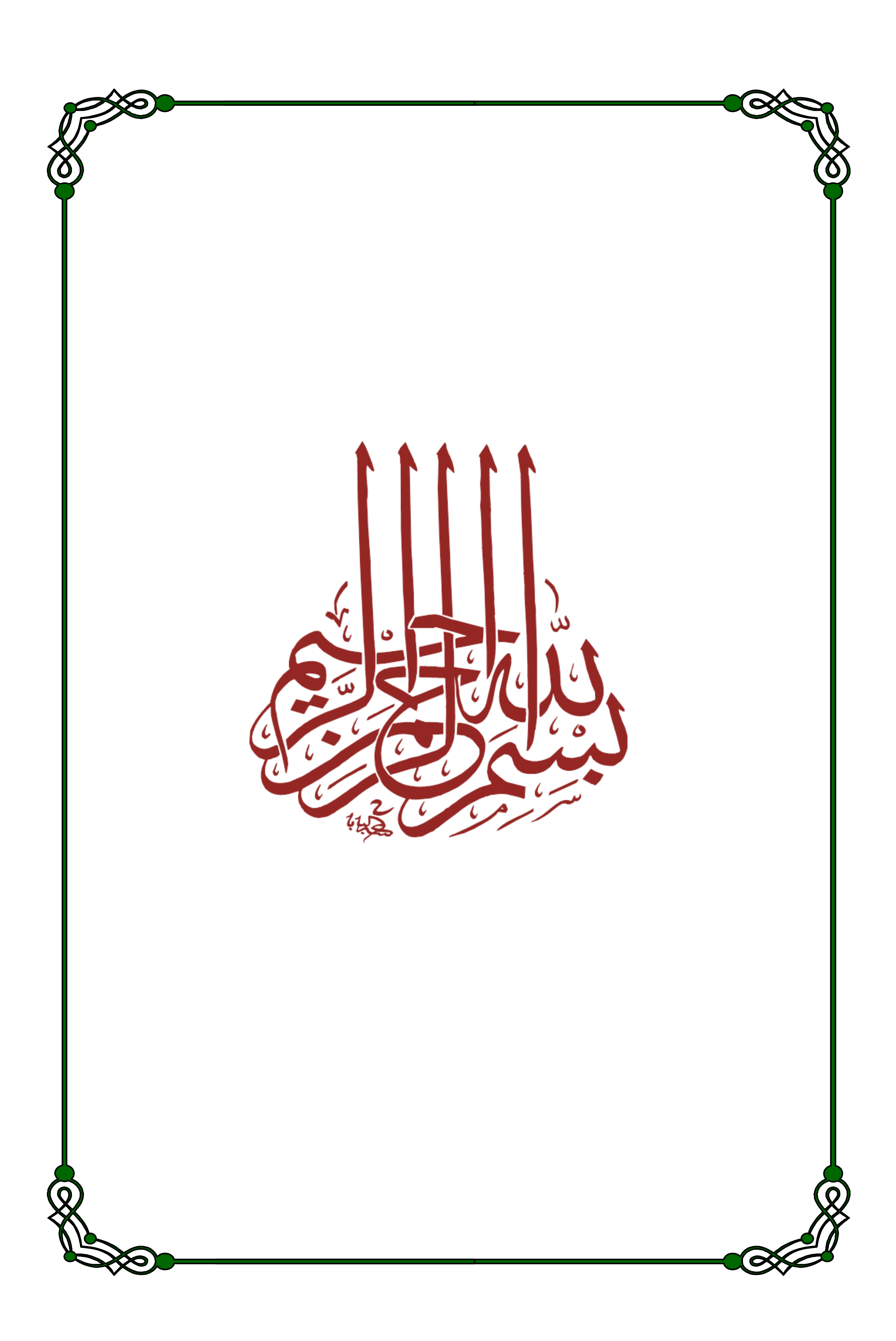
١٤٤١هـ — ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

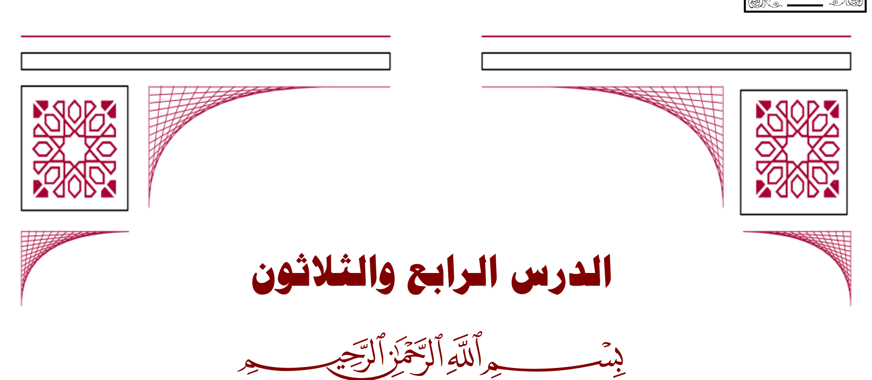
دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشرح



الدرس الرابع والثلاثون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم، وحيَّاكم الله وبيّاكم في بداية هذا الفصل الجديد، والسنة الدراسية الجديدة، ونحن في ليلة الاثنين، الثالث والعشرين من شهر شوال من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ في هذا الجامع، جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، -بحمد الله وتوفيقه وعونه- نعقد الدرس الرابع والثلاثين من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في بداية هذا الدرس وفي بداية هذا الفصل أن يجعل هذا الدرس مباركًا ونافعًا ومُفهِّمًا، ونسأله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يجعل أعمالنا كلها خالصةً لوجهه الكريم وأن يتقبل منا وأن يغفر لنا وأن يرحمنا، إنه على كل شيء قدير.

اللهم اغفر لآبائنا وأمهاتنا، وولاة أمرنا وعلمائنا وكل من له حقٌّ علينا برحمتك يا أرحم الراحمين.

كنا يا إخوان في نهاية الدرس الماضي قد انتهينا من الكلام على باب (ظن وأخواتها)، ولهذا سنبدأ هذا الدرس -إن شاء الله- بالكلام على **باب (أعلمَ**

وأرى).

باب (أعلمَ وأرى) هو آخر باب من أبواب الأحكام النحوية للجملة الاسمية، فقد سبق أن ذكرنا ونُذكر الآن أن الجملة الاسمية مع نواسخها لها أربع صور:

الصورة الأولى: أن تكون مرفوعة الجزأين، أي المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع، وهذه هي الصورة الأصلية، وتتمثل في باب المبتدأ والخبر، كقولك: (المسجدُ واسعٌ)، جملة اسمية جزآها مرفوعان.

الصورة الثانية: أن يكون الجزء الأول مرفوعًا، وأن يكون الجزء الثاني منصوبًا، وهذه الصورة تتمثل في النواسخ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهذه **النواسخ ثلاثة أنواع**، درسناها في ثلاثة أبواب:

- **الأول**: باب كان وأخواتها.
- **والثاني**: باب كاد وأخواتها.
- **والثالث**: باب ما الحجازية وأخواتها.

فكلها تعمل هذا العمل، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، كقولك: (كان المسجد واسعًا) أو (ما المسجد واسعًا).

والصورة الثالثة للجملة الاسمية:

أن يكون الجزء الأول منصوبًا، وأن يكون الجزء الثاني مرفوعًا، وهذه الصورة تكون في ناسخين درسناهما في بابين: الأول: (باب إن وأخواتها)، والثاني: (باب لا النافية للجنس)، فهما يعملان العمل نفسه، فجميعها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، كقولك: (إن المسجدَ واسعٌ)، أو (لا أحدَ أفضلُ منك).

والصورة الرابعة للجملة الاسمية:

أن يكون الجزآن منصوبين، الجزء الأول منصوب، والجزء الثاني منصوب، ودرسنا هذه الصورة في باب (ظن وأخواتها)، كقولك: (ظننت المسجدَ واسعًا)، فظن فعل، والتاء فاعل، والمسجدَ واسعًا مفعولان، أول وثاني، وأصلهما المبتدأ والخبر، إذًا فالمبتدأ والخبر وقعا في هذه الجملة منصوبين.

ومما يدخل في هذه الصورة الرابعة، وهي كون الجزءان منصوبين:

باب أعلمَ وأرى

فإن المبتدأ والخبر في هذا الباب، (باب أعلمَ وأرى) يكونان منصوبين.

وفي أوله نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، فابن مالك في ألفيته عقد لهذا الباب خمسة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٢٠. إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

٢٢١. وَمَا لِمَفْعُوْلَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا ... لِلْثَّانِ وَالْثَالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

٢٢٢. وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ ... هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

٢٢٣. وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

٢٢٤. وَكَأَرَى الْسَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا ... حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البداية:

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

فقال: إن هذين الفعلين (رأى وعلمَ) إذا صارا على صيغة أعلمَ وأرى، فإن **العرب تُعديها إلى ثلاثة مفاعيل**، وهذا يجرنا إلى أن نتكلم في البداية على ما يسميه النحويون **بهمزة التعدية**، او همزة النقل؛ فإن همزة التعدية أو همزة النقل، من خصائصها أنها تقلب الفاعل إلى مفعولٍ، فتزيد الفعل مفعولًا، كقولك مثلًا:

(جلس الطالب)، جلس: فعل ماض لازم، ليس له مفعول، والطالب: فاعله مرفوع، (جلس الطالبُ).

فإذا أدخلت همزة التعدية على جلس، ماذا ستقول؟ ستقول: (أجلسَ)، ثم تأتي بفاعل، أنت أو غيرك، فتقول: (أجلس الأستاذُ الطالبَ)، أجلس: فعل، والأستاذ: فاعل، والطالب: مفعول به هنا، وقبل الهمزة في (جلس الطالب) كان فاعلًا، فلهذا نقول: **إن همزة التعدية ماذا تفعل؟ تقلب الفاعل إلى مفعول به، فتزيد الفعل مفعولًا.**

تقلب الفاعل إلى مفعول به، هذا شرحناه، وتزيد الفعل مفعولًا: جلسَ: فعل لازم، يرفع فاعلًا وليس له مفعول، لكن (أجلس) بالهمزة، صار له مفعولٌ واحد، إذًا فهمزة التعدية إذا دخلت على فعل لازم ماذا تفعل به؟

تقلبه من فعل لازم إلى فعل متعدٍ لواحد، وذلك بأن تقلب فاعله إلى مفعولٍ له، فقولك: (كرُم الرجلُ) فعلٌ وفاعل، أدخل الهمزة، ستقول: (أكرمت الرجلَ)، صار الفاعل تاء المتكلم، والرجل مفعول به، فانقلب الفعل من لازم إلى متعدٍ لواحد.

(فهم الطالبُ المسألةَ)، فعلٌ متعد لواحد، الطالب: فاعله مرفوع، المسألة: مفعول به منصوب، أدخل همزة التعدية، ستقول: (أفهمَ الأستاذُ الطالبَ المسألةَ).

(لبسَ محمدٌ ثوبًا)، فعلٌ متعدٍ لواحد، ومحمد: فاعل، وثوبًا: مفعول به، أدخل الهمزة، ستقول: (ألبستُ محمدًا ثوبًا)، ماذا فعلت الهمزة هنا؟ قلبت الفعل المتعدي إلى واحد، إلى فعلٍ متعدٍ لاثنين، وذلك بأن قلبت فاعله إلى مفعولٍ به.

إذًا فهمزة التعدية إذا دخلت على فعلٍ متعدٍ لواحد، تقلبه إلى فعل متعدٍ لاثنين.

ومثل الهمزة في ذلك تضعيف العين، أي تشديد العين، يسمونه التضعيف، التضعيف أيضًا قد يدخل على الفعل فيعمل مثل عمل همزة التعدية الذي شرحناه.

فكما تقول مثلًا: (خرج الطالبُ)، هذا فعلٌ لازم، يمكن أن تُدخل الهمزة فتقول: (أخرجت الطالبَ)، أو التضعيف فتقول: (خرّجت الطالب)، أو (كرُم الرجلُ)، فتقول: (أكرمت الرجلَ، وكرَّمت الرجلَ).

وكذلك في (فهم محمدٌ الدرس)، تقول: (فهَّمت محمدًا الدرسَ)، إذًا فالتضعيف هنا كالهمزة، إلا أن الهمزة قد تكثر في أفعال، والتضعيف قد يكثر في أفعالٍ أخرى.

طيب يا إخوان، إذًا فهمزة التعدية إذا دخلت على فعلٍ لازمٍ قلبته إلى متعدٍ لواحد، وإذا دخلت على فعلٍ متعدٍ لواحد، قلبته إلى فعلٍ متعدٍ لاثنين.

والآن ندخل في بابنا ودرسنا، **فإذا دخلت همزة التعدية على فعلٍ متعدٍ لاثنين قلبته إلى فعلٍ متعدٍ لثلاثة،** وذلك كدخولها على علِم ورأى، علم ورأى فعلان درسناهما في (باب ظن وأخواتها)، الناصبة لمفعولين، تقول: (علمتُ محمدًا كريمًا، علمت المسألة سهلةً، علمت المسجدَ واسعًا).

أو تقول: رأيت؛ (رأيت اللهَ عظيمًا، رأيت المسجد واسعًا)، بمعنى عَلِم القلبية، يعني أيقنت ذلك وعلِمته، وليس ذلك من الرؤية البصرية.

فإذا أدخلت همزة التعدية على علِم هنا ورأى، فإنك ستقول في: (علِمت المسجد واسعًا)، نُدخل الهمزة، أو نقول: (علم محمدًا المسجد واسعًا)، أدخل الهمزة، ستقول: (أعلمتُ)، ثم تقلب محمد من فاعل إلى مفعول، تقول: (أعلمتُ محمدًا المسجدَ واسعًا)، أعلمت: فعل وفاعل، محمدًا: هذا المفعول الأول وقد

انقلب من الفاعل، والمسجد واسعًا: هذا المفعول الثاني والثالث، وأصلهما المبتدأ والخبر.

وكذلك لو قلت مثلًا: (رأى الطالب المسألة سهلةً)، هنا رأى نصبت مفعولين، أدخل عليها همزة التعدية، ستقول: (أرى الأستاذ الطالب المسألة سهلةً)، فأرى: فعلٌ، والأستاذ: الفاعل، والطالب: المفعول الأول، وقد كان فاعلًا، والمسألةَ سهلةً: المفعول الثاني والثالث وأصلهما المبتدأ والخبر.

وكون الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يكون ذلك إلا في هذا الباب (باب أعلم وأرى)، هو أقصى ما يصل إليه الفعل في التعدية، فأقصى وأقوى الأفعال هي الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وأقلها هي الأفعال اللازمة التي لا تنصب مفعولًا، بل تكتفي برفع الفاعل وتلزمه.

وهذا هو قول ابن مالك:

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا   عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

يقول: العرب عدَّت رأى وعلم إذا صارا -بهمزة التعدية- أرى وأعلمَ، هذا معنى قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهل الباب يقتصر على هذين الفعلين أم فيه أفعالٌ أخرى؟ الجواب: أفعال هذا الباب سبعة، ذكر في هذا البيت أشهر هذه الأفعال، وهي (أعلمَ وأرى)، فيبقى على ذلك كم فعل؟ خمسة أفعال ذكرها في آخر بيت، في قوله:

وَكَأَرَى الْسَّابِقِ نَبَّأَ أَخْبَرَا   حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

ذكر في هذا البيت خمسة الأفعال الباقية، وهي: (**نبّأ، وأنبأ، خبَّر وأخبر، وحدَّث**)، هذه الأفعال تأتي بمعنى أعلمَ، فتنصب ثلاثة مفاعيل، فتقول مثلًا: (أنبأت محمدًا المسجدَ واسعًا)، أو (نبأته المسجدَ واسعًا)، أو (أخبرت المصلين

المسجد واسعًا، أو خبّرتهم)، أو تقول: (حدّثت الناس اللهَ عظيمًا)، أي أعلمتهم، أعلمت الناس الله عظيمًا.

فهذه خمسة أفعال مع الفعلين السابقين يكون المجموع سبعة أفعال تعمل هذا العمل، وكله كما ترون تعود في المعنى إلى معنى (أعلمَ).

والشواهد عليها في الحقيقة قليلة، إلا أنها مستعملة، فمن الشواهد على استعمالها قول الشاعر:

أُنبئْــــت قيسًــــا ولـــــم أَبْلُــــهُ ... كمــا زعَمــوا خيــرَ أهــلِ الــيمَنْ

يقول: أُنبئت قيسًا خير أهل اليمن، يريد أنبأني الناس أن قيسًا خير أهل اليمن، أُنبئت قيسًا، ما باله؟ خير أهل اليمن، ثم فصل بجملة الاعتراض (ولم أبلُه كما زعموا).

(أُنبئت)، أُنبئ هذا فعل ماض، مبني للمعلوم أم المجهول؟ المجهول، إذًا سيطلب نائب فاعل، أين نائب فاعله؟ (أُنبئتُ)، تاء المتكلم صارت نائب فاعل، نائب الفاعل لابد أن ينقلب عن شيء سابق، نائب الفاعل هذا منقلب عن ماذا؟ عن المفعول الأول، الأصل (أنبأني الناس قيسًا خير أهل اليمن)، الناس: فاعل، وياء المتكلم في أنبأني: المفعول به الأول، وقيسًا: المفعول الثاني، وخيرَ: المفعول الثالث.

ثم حذف الفاعل (الناس)، وقلب المفعول الأول إلى نائب فاعل فقال: (أُنبئت)، و(قيسًا)، هذا المفعول الثاني، يبقى مفعولًا ثانيًا، و(خيرَ) هذا المفعول الثالث.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

نُبِئــتُ زُرعَــةَ وَالسَّــفاهَةُ كَاِســمِها ... يُهــدي إِلَــيَّ غَرائِــبَ الأَشــعارِ

نُبئت زُرعة، ماذا يصنع؟ نُبئت زرعة يهدي إليّ غرائب الأشعار، يعني نُبئت أن زرعة يهدي إليّ غرائب الأشعار، ثم فصل بالجملة المعترضة (والسفاهة كاسمها).

الفعل هنا أيضًا، نُبئت، (نُبئ) أيضًا مبني للمجهول، والتاء في نبئت هو نائب الفاعل، وقد انقلب عن المفعول الأول، وزُرعة: المفعول الثاني، فأين المفعول الثالث؟ المفعول الثالث هو الجملة الفعلية: (يهدي إليّ غرائب الأشعار)، هذه جملة وقعت مفعولًا ثالثًا.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

وَخُبِّرتُ سوداءَ الغَميم مَريضةً ... فأقبلتُ من مصر إليها أعودُها

(وخُبرت سوداء الغميم مريضةً)، يعني خُبرت أن سوداء الغميم مريضة، خُبّر هذا فعل مبني للمجهول، والتاء في خُبرت نائب الفاعل وقد انقلب عن المفعول الأول، هي أخبرني الناس، حذف الناس، ثم قلب المفعول الأول إلى نائب الفاعل، و(سوداء) المفعول الثاني، و(مريضةً) المفعول الثالث.

قول ابن مالك السابق في ذكر الأفعال الخمسة الباقية، هو قوله:

وَكَأَرَى الْسَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا ... حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خبَّرَا

هذا البيت سلِس أم فيه وقفات صوتية؟ فيه، يعني ليس كأبياته السابقة:

وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا ... لِلْثَّانِ وَالْثَالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

وَإِنْ تَعَدَّيَا لمفعولٍ بِلاَ ... هَمْزِ فَلِاثنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

ما فيه أي إشكال.

وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

وَكَأَرَى الْسَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا ... حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خبَّرَا

طبعًا هو ليس مكسورًا، لكن فيه زِحافات، في العَروض فيه أمور تُسمى بالزحافات، وهي حذف بعض الأشياء أو تغيير بعض الحركات، لكن على مستوى جائز في الشعر، وقد ارتكبها ابن مالك هنا، وكان يمكن أن يسلُس بتغيير خفيف، كأن يقول مثلًا... عندك اقتراح؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:١٧)

الشيخ: يعني سيزيد ألفًا؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:٢٤)

الشيخ: يُخفف الهمزة؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:٢٨)

الشيخ: حدّث أنبآ، زدت ألفًا بعد الهمزة.

الطالب: (@٠٠:٢٥:٣٠)

الشيخ: بزيادة ألف، ما فيه، الفعل ينتهي بهمزة، ما فيه ألف بعدها.

الطالب: (@٠٠:٢٥:٣٦)

الشيخ: ما نقول نحذفها، نقول: نخففها، تخفيفها يكون بقلبها إلى الألف، نفس الهمزة نقلبها إلى ألف، ونزيد واوًا بعدها، فنقول: (حدَّث أنبا وكذاك خبَّرا)، فقط نقرأ البيت أولًا:

وَكَـــأَرَى الْسَّـــابِقِ نَبَّـــا أَخْبَـــرَا ... حَـــدَّثَ أَنْبَـــا وكَـــذَاكَ خبَّـــرَا

وهذا جاء في نوادر مخطوطات الألفية، بهذه الرواية، لكن النسخة المشهورة المعروفة هي التي قرأناها، عندك إصلاح آخر؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٢٦:٢٢)

الشيخ: نبأ خبَّرا كذاك... لا، الزحافات ستبقى؛ لأن (أَنْ بَأَ)، (خَبْ بَرَا)، الوزن واحد فيها؛ انظر أن أَأَ، حركة سكون، حركتين سكون، (أَنْ بَأَ)، وكذلك (خَبْ بَرَا)، حركة سكون، حركتين سكون، نفس الوزن، ما يتغير.

ثم أيضًا سنقع في مشكلة ثانية، وهي أن القافية تضيع، الشطر الأول منتهي براء، الثاني كذلك لابد يكون براء، والمسألة سهلة في ذلك.

بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تَعَـــدَّيَا لِوَاحِـــدٍ بِـــلاَ ... هَمْـــزٍ فَلاِثنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلاَ

وَالْثَـانِ مِنْهُمَـا كَثَـانِي اثْنَـيْ كَسَـا ... فَهْـوَ بِـهِ فِـي كُـلِّ حُكْـمٍ ذُو ائْتِسَـا

ذكر في هاتين البيتين أن علم ورأى قد يتعديان لمفعولٍ واحد، وهذا ذكرناه في باب (ظننتُ)، إذا كانت علم بمعنى عرف فتتعدى لمفعولٍ واحد، مثل: (علمت الحق، علمت الجواب)، يعني عرفته، فتعدى لمفعولٍ واحد، أما إذا كانت علم القلبية فهي التي تتعدى لمفعولين.

وكذلك رأى، إذا كانت رأى بمعنى أبصر، البصرية، فتتعدى لمفعولٍ واحد، تقول: (رأيت محمدًا)، أي أبصرته، (رأيت البرق)، أي أبصرته، هنا تتعدى لمفعول واحد، أما التي تتعدى لمفعولين، فهي رأى القلبية، كأن تقول: (رأيت الحق منتصرًا، رأيت الله عظيمًا)، يعني علمت هذا الأمر وأيقنت به.

فعلِم ورأى القلبيتان اللتان تتعديان لمفعولين إذا دخلت عليهما همزة التعدية فإنهما ينقلبان إلى فعلين يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل، وهذا الذي شرحناه.

أما (علِم) بمعنى عرف، و(رأى) بمعنى أبصر اللتان تنصبان مفعولًا واحدًا، إذا دخلت عليهما همزة التعدية فإنهما حينئذٍ ينقلبان إلى فعلين متعديين إلى مفعولين فقط، علِم بمعنى عرف تنصب مفعولًا واحدًا، أدخل عليه همزة التعدية

ستنصب حينئذٍ مفعولين، على القاعدة التي شرحناها في البداية في همزة التعدية، وكذلك رأى.

فعلِم تقول: (علِمت الجواب)، فعل، فاعل، مفعولٌ واحد، أو نقول: (علم الطالب الجواب)، أدخل همزة التعدية هنا على علم التي بمعنى عرف، تقول: (أعلمَ الأستاذ الطالبَ الجوابَ)، الطالب الجواب: مفعولان أول وثاني.

أو تقول: (علم محمدٌ الحق)، بمعنى عرفه، فإن عديتها بالهمزة قلت: (أعلمتُ محمدًا الحقَّ)، تعدت إلى مفعولين.

وكذلك (رأى) بمعنى أبصر، تقول: (رأيت محمدًا) أي أبصرت محمدًا، أو تقول: (رأى الطالبُ الكتابَ)، يعني أبصر، أدخل الهمزة هنا على رأى البصرية، ستقول: (أريت الطالب الكتاب)، يعني جعلته يراه ويبصره.

فهذا هو معنى قول ابن مالك أن هذين الفعلين إذا تعديا لمفعولٍ واحد فهما بهمزة التعدية ينصبان مفعولين.

ثم قال ابن مالك:

وَالْثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

هذا البيت نشرحه مع البيت الثاني، وهو قول ابن مالك:

وَمَا لِمَفْعُوْلَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا ... لِلْثَّانِ وَالْثَّالِثِ أَيْضَاً حُقِّقَا

تجاوزنا البيت، وكان ينبغي أن نشرحه من قبل، فبعد أن ذكر ابن مالك أن (علم ورأى) إذا صارا أرى وأعلمَ فإنهما ينصبان ثلاثة مفاعيل -كما شرحنا-، قال: إن المفعول الأول والثاني في باب ظننت وأخواتها، كل الأحكام التي ذكرناها في (باب ظن وأخواتها) للمفعول الأول والثاني من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، ومن حيث التعليق والإلغاء، **كل الأحكام التي ذكرناها للمفعول الأول**

والثاني في باب (ظن وأخواتها) تثبت للمفعول الثاني والثالث في هذا الباب.

(وَمَا لِمَفْعُوْلَيْ عَلِمْتُ)، أي باب ظنَّ، (مُطْلَقَا) يعني كل الأحكام.

وَمَـــا لِمَفْعُـــوْلَيْ عَلِمْـــتُ مُطْلَقَـــا لِلْثَّـــانِ وَالْثَالِـــثِ أَيْضَـــا حُقِّقَـــا

لماذا ربط هذه الأحكام بالمفعول الثاني والثالث فقط دون الأول؟ نعم، لأن المفعول الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، كما أن المفعول الأول والثاني في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر، كل الأحكام تتساوى، فأصلهما المبتدأ والخبر، وهذا واضح.

ويجوز فيهما الإلغاء والتعليق -كما شرحنا هذا من قبل-، والحذف والذكر، سواءً تحذف المفعولين معًا أو تحذف أحدهما بدليل، فتقول مثلًا في الإلغاء...

الإلغاء -كما شرحنا من قبل- يكون بسبب التوسيط أو بسبب التأخير، فإذا تقدم الفعل الناسخ وجب أن يعمل، تقول: (ظننت محمدًا قائمًا)، فإن أخرت الفعل: (محمدٌ قائمٌ ظننت)، جاز التعليق والإعمال، فإذا ألغيت تقول: (محمدٌ قائمٌ ظننت)، وكذلك لو وسَّطت: (محمدٌ ظننت قائم)، جاز الإلغاء والإعمال، فإذا ألغيت قلت: (محمدٌ علمت قائمٌ).

وكذلك هنا، فلو قلت مثلًا: (أعلمتُ محمدًا المسجدَ واسعًا)، أين الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)؟ المسجد واسع، هات الفعل الناسخ، أخّره، ستقول: (المسجد واسعٌ، أعلمتُ محمدًا)، هذا بالإلغاء، ولو أعملتَ لجاز (المسجدَ واسعًا أعلمت محمدًا)، فيكون من باب تقديم المفعولين، ولو ألغيت لجاز، ونقول هنا: أُلغي لضعفه بالتأخر.

وسِّط هنا العامل، ستقول: (المسجدُ أعلمتُ محمدًا واسعٌ)، طبعًا هذا مستعمل عند الناس، أحيانًا المتكلم قد يريد أن يقدم الفعل أو يؤخر الفعل أو

يوسّط الفعل بحسب الكلام، (المسجدُ أعلمتُ محمدًا واسعٌ)، فالمسجد واسعٌ مبتدأ وخبر، والفعل بينهما، فضعف بالتوسط فجاز فيه الإلغاء كما قلنا، وجاز فيه الإعمال، فتقول: (المسجدَ أعلمتُ محمدًا واسعًا)

وكذلك يجوز **التعليق**، وذكرنا أن التعليق واجب، ليس جائزًا، بمُعلِّقات معينة؛ منها **الاستفهام، ومنها النفي، ومنها لام الابتداء**، فكما تقول في باب ظن وأخواتها تقول: (ظننت ما محمدٌ كريمٌ، أو ظننت لمحمدٌ كريمٌ).

كذلك يجوز أن تُعلق في باب (أعلمَ وأرى)، فتقول: (أعلمت محمدًا للمسجدُ واسعٌ)، هذه لام الابتداء، أدخل ما النافية تقول: (أعلمتُ محمدًا ما المسجدُ واسعٌ)، **إذا دخل المعلق وجب أن تُعلِّق**، فإذا وجب أن تعلق فالذي بعدها مبتدأ وخبر.

كذلك في الحذف، ذكرنا في باب ظن وأخواتها أنه إذا دل ليل جاز لك أن تحذف المفعولين أو حدهما، هذا الحذف بدليل، وكذلك هنا لو دل دليل جاز لك أن تحذف، فإذا قال لك قائل: (من أعلمتَ المسجدَ واسعًا؟)، تقول في الجواب: (أعلمتُ محمدًا)، فحذفت المفعول الثاني والثالث للدليل.

إذًا فالخلاصة أن كل الأحكام المذكورة للمفعول الأول والثاني في باب ظنَّ تثبت للمفعول الثاني والثالث في باب أعلمَ وأرى.

هذا ما يتعلق بـ (أعلمَ وأرى) المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، أما (أعلمَ وأرى) المتعدية لمفعولين، يعني إذا كانت علِم بمعنى عرف، أو رأى بمعنى أبصر -كما شرحنا قبل قليل-، فما حكم مفعوليها؟ ما لها إلا مفعول أول وثاني، هل هما كمفعولي باب ظن؟ لا، وإنما هما كمفعولي باب (كسا وأعطى)، وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ تَعَـــــدَّيَا لِوَاحِـــــدٍ بِـــــلاَ هَمْـــزٍ فَلِاثْنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلاَ

وَالْثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا

ما باب كسا؟ (باب كسا وأعطى) يقابل (باب ظنَّ)، فباب ظن وباب كسا المراد بهما الأفعال التي تنصب مفعولين، **فإن كان الفعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فهذا باب** (ظن وأخواتها)، **وإن كان ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فهذا باب (كسا وأعطى)**، وهذه أفعال الإعطاء مثل: (أعطى، وكسا، ومنح، وهب)، هذه –باب كسا وأعطى- تنصب مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: (كسوت الفقير ثوبًا، أو أعطيت محمدًا درهمًا).

لو نزعت الناسخ هنا لكان: الفقير ثوب، ليس جملة اسمية مبتدأ وخبر، أو محمدٌ درهم، ليس مبتدأ وخبر.

كذلك هنا، فعلم إذا كانت بمعنى عرف مثل: (علم محمدٌ الحق)، أدخل الهمزة (أعلمتُ محمدًا الحق)، أعد المفعول الأول والثاني إلى جملة اسمية تصير (محمد الحق)، هل هذا مبتدأ وخبر؟ لا، ولهذا قال هما كمفعولي كسا.

وكذلك في الأحكام، هو ما توسع في ذكر أحكام باب كسا، كما توسع في الكلام على أحكام مفعوليّ ظنّ.

من الشواهد... تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤٢:١٩)

الشيخ: يعود إلى المفعولين، ألم يقل من قبل...

الطالب: (@٠٠:٤٢:٢٦)

الشيخ: لا، عندما قال: وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ، فالاثنين، يعود إلى الاثنين، وَالْثَّانِ

مِنْهُمَا؛ أي من الاثنين، من المفعولين، نعم.

الطالب: (@٤١:٤٢:٠٠)

الشيخ: هنا لا يريد حقيقة اللفظ، لما قال: **وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا**، ليس المفعول الثاني فقط حكمه حكم المفعول الثاني في (باب كسا)، لا، المفعول الأول والثاني كلاهما، لكن ضاق عليه الكلام بسبب الشعر، فقال: والثان منهما، وإلا المفعول الأول والثاني نفس الحكم.

من الشواهد التي يذكرها بعضهم في هذا الباب، أعني (باب أعلمَ وأرى الناصبة لثلاثة مفاعيل):

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة البقرة: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:١٦٧]، عندما تحدث عن بعض الكفار الذين اتبعوا غيرهم فأضلوهم فخسروا، فيجدون هذه الأعمال الباطلة التي فعلوها حسرات عليهم يوم القيامة.

فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:١٦٧]، الفعل (يُري)، الفاعل الذي يُري (الله)، (اللهُ) الفاعل، طيب الفاعل الأول؟ يُري من؟ يريهم، المتكلم عنهم، يريهم ماذا؟ المفعول الثاني: يريهم أعمالهم، يريهم أعمالهم ماذا؟ حسراتٍ، ما إعراب حسراتٍ؟ هل هو مفعول ثالث أم حال؟

وهذا السؤال يعود إلى الرؤية في قوله يُري، هل هي رؤية قلبية علمية فيكون الفعل هنا ناصبًا لثلاثة مفاعيل؟ أم هي رؤية بصرية؟

فإذا كانت رؤية بصرية فسينصب كم مفعول؟ سينصب مفعولين، والثالث يكون حالًا، نعم الحال قد يأتي ما فيه إشكال، الحال قد يأتي هنا بعد المفعولين، لو قلت: (أبصرتُ)، تقول: (أبصرت المسجد)، ما إعراب المسجد؟ مفعول به، قد تأتي للمسجد بحال، تقول: (أبصرت المسجد كبيرًا، أبصرت المسجد واسعًا)، ما

إعراب واسعًا حينئذٍ؟ حال، أبصرته حالة كونه واسعًا.

كذلك رأى، لو قلت: (رأيت المسجد)، تريد أبصرت، (رأيت المسجد واسعًا)، فما إعراب واسعًا؟ حال.

فهل الرؤية هنا رؤية علمية فتنصب ثلاثة مفاعيل فيكون حسرات المفعول الثالث؟ أم بصرية فتنصب مفعولين (هم وأعمالهم)، و(حسرات) تكون الحال؟

إن هذا يعود إلى المعنى، ما يعود إلى الصناعة النحوية.

الطالب: (@١٤:٤٦:٠٠)

الشيخ: نعم، إذا نصبت ثلاثة مفاعيل، فالثاني والثالث لابد أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، لكن لو قلت إن الفعل ينصب مفعولين، فالمفعول الأول والثاني قد يكون أصلهما المبتدأ والخبر وهو (باب ظنّ)، وقد يكون ليس أصلهم المبتدأ والخبر (باب كسا)، أما إذا قلت ثلاثة مفاعيل، أول ثاني ثالث، فالثاني والثالث لابد أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر.

فهنا يمكن أن تقول: الأعمال حسرات، ماشي، لكن الكلام على الرؤية هنا حسب التفسير، وكما تعلمون أن أهل السنة والجماعة يؤمنون بالميزان، وأنه ميزان حقيقي حسي يُنصب يوم القيامة، ويوزن به أشياء حسية، وإن اختلفوا في الموزون، فقيل: توزن الأعمال بعد قلبها إلى أشياء حسية، وقيل: توزن الصحائف صحائف الأعمال، وقيل: يوزن أصحاب الأعمال، أقوال، نعم.

الطالب: (@٥٧:٤٧:٠٠)

الشيخ: ما يهمنا الخلاف الآن، هو الذي يهمنا أنهم اتفقوا على الإيمان بالميزان، وأنه حقيقي حسي، وأنه يوزن به أشياء حسية، بخلاف المعتزلة الذين نفوا الميزان أصلًا، وقالوا: هذا ميزان أشياء مجازية يراد بها العدل ونحو ذلك،

ونفوا أصلًا الميزان والوزن، هؤلاء المعتزلة.

فعلى ذلك فإن (يُري) هنا -على الصواب- بصرية، فإذا كانت بصرية فإنها ناصبة لمفعولين الأول: هم، والثاني: أعمالهم، فتكون حسراتٍ حينئذٍ حالًا.

وإن كان ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ في [أوضح المسالك] ذكر الآية على أنها ناصبة لثلاثة مفاعيل، إلا أن ابن هشام نفسه في [المغنى] دفع ذلك، وقال: إن هذا مذهب المعتزلة، لكن سبحان من لا يسهو، نعم، ارفع صوتك، تفضل.

الطالب: (@١٥:٤٩:٠٠)

الشيخ: اثنان.

الطالب: بينما إذا كانت علمية لها ثلاثة مفاعيل.

الشيخ: نعم.

الطالب: (@٥٧:٤٩:٠٠)

الشيخ: جمّع السؤال، ما جمّعت سؤالك، جمّع السؤال ثم... تفضل، الذي يسأل يرفع صوته يا إخوان.

الطالب: (@١١:٥٠:٠٠)

الشيخ: السؤال واضح؟ هو يقول: يصح في الآية أن تكون أعمالهم حسرات مبتدأ وخبر، ألا يدل ذلك على أن الرؤية هنا قلبية ناصبة لثلاثة مفاعيل، الثاني والثالث مبتدأ وخبر؟

الجواب على ذلك أن يقال: أن الحال أيضًا ينقلب إلى مبتدأ وخبر، الحال -في هذا الباب وفي غيره- ينقلب إلى مبتدأ وخبر، فإذا قلتَ: (جاء محمدٌ خائفًا) فعل وفاعل وحال، معنى الجملة (محمدٌ خائفٌ)، فالحال أيضًا تنقلب، بل هذا من

شروط الحال، من شروط الحال أن تكون الحال وصف معنى لصاحبها، يعني يصح أن تكون خبرًا له، وإلا لا يصح أن تُعرب حالًا، كل حال يمكن أن تجعلها خبرًا لصاحبها.

إذًا فالحال والمفعول الثاني والثالث، كل ذلك يعود إلى المبتدأ والخبر، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥١:٣٤)

الشيخ: بعضهم قال ذلك، لكن قولك ذلك يؤدي إلى أن يقال إن الرؤية هنا يجوز أن تكون بصرية، هذا متفق عليه، وتكون قلبية، ما المعنى حينئذٍ من القلبية؟ قلبية يعني الميزان ليس حقيقيًّا، إذا ما الأمر؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:١٣)

الشيخ: ماذا سيقال إذًا؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:٢٧)

الشيخ: إذا قلت إنها علمية قلبية ماذا يقول؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:٢٩)

الشيخ: يعني تريد أن تقول: إن الآية حينئذٍ ليس الكلام فيها، وليس المراد بها الكلام على الميزان لا إثباتًا ولا نفيًا، وإنما المراد ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:١٦٧]، يعني يريهم آثار الأعمال حسرات، عندما يرون أنهم قد وقعوا في شر أعمالهم.

على هذا المعنى يمكن أن يُقبل، وبعضهم قال: يجوز فيها الوجهان على هذا المعنى، لا على الكلام على نفي الميزان، وعلى هذا يُخرج قول من قال: إن حسرات هنا مفعول ثالث، بعضهم قال: مفعول ثالث وهو يقصد هذا المعنى،

وكثيرون قالوا مفعول ثالث متابعةً، تقليدًا؛ لأن أكثر كتب النحو خاصة المتأخرة هي ترتيب وتنظيم ونقل من الكتب المتقدمة.

لكن الذي يقول ذلك بناءً على هذا المعنى، فهذا الإعراب صحيح، مقبول.

أيضًا من الشواهد التي تُذكر في هذا الباب قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى في غزوة بدر، عندما أرى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى نبيه عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ الكفار قليلين، وأرى المسلمين الكفار قليلين، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى في ذلك: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الأنفال:٤٣-٤٤]، إلى آخره.

نتأمل في الرؤية هنا، هل هي رؤية قلبية علمية ناصبة لثلاثة مفاعيل؟ أم رؤية بصرية ناصبة لمفعولين؟ واضح السؤال؟

طيب، نبدأ بأول الآية: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ﴾ [الأنفال:٤٣]، الرؤية هنا ليست قلبية علمية، وليست بصرية، وإنما هي حُلْمية؛ لأنه قال: ﴿فِى مَنَامِكَ﴾ [الأنفال:٤٣]، فهي رؤية حُلمية، والرؤى الحلمية ذكرنا في باب ظنّ وأخواتها أن (@٤٦:٥٥:٠٠) رأى القلبية، تذكرون ذلك أو لا تذكرونه؟

نعود إلى الآية: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ﴾ [الأنفال:٤٣]، قلنا إن الرؤية هنا حُلمية، وذكرنا في (باب ظن وأخواتها) أن رأى الحلمية المنامية، حكمها حكم رأى العلمية القلبية، فعلى ذلك فإن الرؤية في الآية ها ناصبة لمفعولين أم لثلاثة مفاعيل؟ تكون ناصبة لثلاثة مفاعيل.

نبدأ بالفاعل ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٣]، الفاعل الذي أرى: الله عَزَّوَجَلَّ، المفعول الأول الذي أراه الله، أرى من؟ ﴿يُرِيكَهُمُ﴾ [الأنفال:٤٣] العائدة إلى النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والمفعول الثاني، أرى النبي ماذا؟ هم، ﴿يُرِيكَهُمُ﴾ [الأنفال:٤٣] العائدة إلى المشركين، والمفعول الثالث: أرى الله نبيه المشركين ماذا؟ ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة:٤١]، إلا أنه حول الأسماء الظاهرة إلى ضمائرها، والاسم الضمير كالاسم الظاهر.

ثم قال: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال:٤٣]، الرؤية هنا أيضًا حلمية منامية فتنصب ثلاثة مفاعيل، أين الفاعل والمفاعيل؟ نبدأ بالفاعل، ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال:٤٣]، أين الفاعل الذي يُري؟ ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله –جل جلاله–، والمفعول الأول: ﴿أَرَاكَهُمْ﴾ [الأنفال:٤٣] الكاف، أراك العائدة إلى النبي، والمفعول الثاني: الضمير هم العائدة للمشركين، يعني: ولو أرى الله نبيه المشركين كثيرًا لفشلتم.

ثم قال سبحانه: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٤]، الحديث هنا عن المؤمنين، المسلمين، عن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ هل الرؤية هنا بصرية أم علمية أم منامية؟ هنا بصرية، جعل المشركين في رؤية أبصارهم قليلين، إذًا فالرؤية هنا ستنصب مفعولين، والثالث سيكون مفعولًا ثالثًا أم حالًا؟ سيكون حالًا.

طيب، نُعرب ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٤]، يريكموهم، الفعل: يُري، والفاعل: الذي يُري سبحانه، هو ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله، وإذا يريكموهم هو، أي الله عَزَّوَجَلَّ، فالمفعول الأول: الكاف

(يُريكم)، إما أن نقول إنه الكاف فقط على قول البصريين، أو نقول إنه الكاف والميم (كم)، على الخلاف الذي ذكرناه أكثر من مرة، إذًا فالمفعول الأول (كم) العائدة إلى الصحابة، والمفعول الثاني: (هم) العائدة إلى المشركين، وإذا يُري الله المسلمين المشركين قليلًا، إلا أنه عبّر عن الأسماء الظاهرة بضمائرها.

فإن قلت: ما الواو التي في قوله: (يريكموهم)؟ هذه واو تُسمى واو إشباع، هذه مجرد إشباع لضمة الميم، (يريكموهم)، هنا الضمة يجب أن تُشبع حتى تنقلب إلى واو لتفصل بين الضميرين، مجرد صوت، حرف، ليس ضميرًا، أما الفاعل فهو ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله -جل جلاله-.

و(قليلًا) في قوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٤]: حال.

۞ ومما نقوله أيضًا في هذا الباب:

• (أنَّ مع اسمها وخبرها) تسد كثيرًا مسد المفعول الثاني والثالث في هذا الباب، كما أنها تسد كثيرًا مسد المفعول الأول والثاني في (باب ظنَّ).

ففي (باب ظنّ) تقول: (ظننت العلم نافعًا، أو علمت العلم نافعًا)، ويجوز بكثرة أن تقول: (علمت أن العلم نافعٌ)، وتقول: (حسبت المسجدَ واسعًا)، ويجوز بكثرة أن تقول: (حسبت أن المسجد واسعٌ)، فأن مع اسمها وخبرها، تقول: أن، وهذا اسمها منصوب، وخبرها مرفوع، فتقول: أن مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعولين، وكذلك في هذا الباب تعمل العمل نفسه، فتقول مثلًا: (أعلمتُ محمدًا المسجد واسعًا)، ويجوز بكثرة أن تقول: (أعلمتُ محمدًا أن المسجدَ واسعٌ)، أن واسمها منصوب وخبرها مرفوع، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث.

وفي ذلك يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٧]، هذه في (باب ظنّ)، ﴿ٱعْلَمُوٓاْ﴾ [المائدة:٩٨]، اعلم من أخوات ظن، والواو الفاعل، ﴿أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٧]، هذه أنّ الحرف الناسخ، ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٥٧]: اسم أن، و﴿فِيكُمْ﴾ [البقرة:١٥١] خبر أنّ مقدم، وأنّ مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعولين.

والشاعر يقول:

نُبئـــت أن أبـــا قـــابوس أوعـــدني ... ولا قـــرار علـــى زأرٍ مـــن الأســـدِ

(نُبئت)، هذه نبّأ الناصبة لثلاثة مفاعيل، إلا أنها بُنيت للمجهول، (نُبئت)، والتاء في نُبئت نائب الفاعل وقد انقلبت عن المفعول الأول، فأين المفعول الثاني والثالث؟ (نُبئت أن أبا قابوس أوعدني)، هذه أنّ الحرف الناسخ، وأبا قابوس: اسمها منصوب وعلامة نصبه الألف، وأوعدني: جملة فعلية خبر أنّ، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث.

ونحن في نهاية هذا الباب، (باب أعلمَ وأرى)، نكون قد انتهينا من الكلام على نواسخ الابتداء كلها، فلهذا يحسن أن نقول في النهاية:

إن هذه النواسخ التي دُرست مفردةً في أبوابها قد تتداخل في الكلام، قد تأتي جمل تجد فيها هذه النواسخ متداخلة، بحسب المعاني الدقيقة التي يريدها المتكلم، فيبقى كل ناسخٍ على عمله، ويُعرب مع النواسخ الأخرى كالآتي، فإذا قلت مثلًا:

(محمدٌ كريمٌ)، فهذا مبتدأ وخبر، واضح، وإذا قلنا: (كان محمدٌ كريمًا)، فهذه كان رفعت اسمها ونصبت خبرها، هذا واضح، فإذا قلنا أدخل الآن الجملة الأولى والثانية، ستقول: (محمدٌ كان كريمًا)، كيف نعرب (محمدٌ كان كريمًا)؟

محمدٌ: مبتدأ، مبتدأ إذًا يحتاج إلى خبر، وكان هذا ناسخ، يحتاج إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نبدأ بـ كان، أين اسمها وأين خبرها؟ أما اسمها فضمير تقديره هو يعود إلى محمد، وخبرها: كريمًا، انتهينا من كان.

أين خبر محمدٌ؟ الجملة الفعلية (كان كريمًا).

(إن محمدًا كريمٌ)، هذه إنّ وقد نصبت اسمها ورفعت خبرها، (إن محمدًا كان كريمًا)، إنّ تحتاج إلى اسم منصوب، وخبر مرفوع، لابد أن تأتي بهما، وكان تحتاج إلى اسمٍ مرفوع وخبرٍ منصوب، نبدأ بـ كان، (إن محمدًا كان كريمًا)، اسمها ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى محمد، والخبر: كريمًا.

نعود إلى إنّ، أين اسمها المنصوب؟ محمدًا، وأين خبر إن –إن محمدًا كان كريمًا-؟ الجملة الفعلية: كان كريمًا.

ومثل ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر:٣]، إنَّ: اسمها الضمير (الهاء)، و﴿كَانَ تَوَّابًا﴾ [النساء:١٦] أي كان هو توابا، وجملة ﴿كَانَ تَوَّابًا﴾ [النساء:١٦] خبر إنّ.

وتقول: (ظننت محمدًا كان كريمًا)؛ ظننتُ: فعلٌ وفاعل، محمدًا: المفعول الأول، كان كريمًا يعني كان هو، اسمها ضمير مستتر، كريمًا، و(كان كريمًا) الجملة كلها المفعول الثاني.

ويمكن أن تقول: (ظننت أن محمدًا كريمٌ)، وهذا شرحناها قبل قليل، فأنّ واسمها وخبرها سدت مسد المفعولين.

ويمكن أن تقول: (حدّثت الناس أن الله كريمٌ)، حدّثت: فعلٌ وفاعل، أين مفاعيلها الثلاثة؟ (حدّثت الناس) الناس: المفعول الأول، و(أن الله كريمٌ)، أن مع

اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث.

ويمكن أن تقول: (ظننت أن محمدًا كان كريمًا)، فـ(ظننت) فعلٌ وفاعل، وأنّ محمدًا كان كريمًا، أنّ مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث، وأنَّ محمدًا، محمدًا: اسم أنّ، والخبر: كان كريمًا، و(كان كريمًا) أي كان هو كريمًا.

فهي أحكام ثابتة، حتى ولو تداخلت، وهذا هو كلام العرب، تجد أن العرب تتفنن في كلامها بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص، وإن كانت المعاني العامة قد تتقارب.

بهذا نكون -بحمد الله وفضله وتوفيقه- قد انتهينا من الكلام على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، لنبدأ -إن شاء الله- في الدرس القادم بالكلام على الأحكام النحوية للجملة الفعلية، مبتدئين بباب الفاعل، فنتهيأ لذلك -إن شاء الله-.

أُنبه أيضًا في النهاية على حفظ الألفية يا إخوان، من الألفية بمكان للطالب أن يحرص على حفظ ما تيسر من الألفية إن لم يحفظ الألفية كاملة، ونحن نُسمِّع للطلاب، نُسمع لمن شاء أن يحفظ، والذي يريد أن يحفظ يأتي يُسمِّع أيضًا مع الزملاء بعد الصلاة مباشرة، بعد صلاة العشاء فيه عدد من الطلاب عندي يُسمعون الألفية، ومَن فاته شيء يمكن أن يبدأ الآن معنا في الحفظ، ثم يعود إلى ما تقدم ويحفظه شيئًا فشيئًا.

إن كان هناك أي سؤال في كلما تقدم نستمع إليه، تفضل.

الطالب: (@٠١:١٠:٣٤)

الشيخ: الحُلمية، أعد.

الطالب: (@٠١:١٠:٥١)

الشيخ: بصرية.

الطالب: الحكم على هذا الاسم كونه حالًا أو مفعولًا به (@٠٣:١١:٠١)

الشيخ: هذا الفرق الصناعي، أما من حيث المعنى فهناك فروق؛ لأن المفعول الثالث يختلف عن الحال في معناه الدقيق، وفي بعض أحكامه، فالمفعول الثالث يأخذ كل أحام الخبر؛ لأن الخبر هو أصله، المفعول الثالث أصله الخبر، فلهذا يأخذ كل أحكام الخبر، يعني يكون مفردًا ويكون جملةً ويكون شبه جملة، ويكون مشتقًّا ويكون جامدًا، كالخبر.

أما الحال له أحكام مذكورة في بابه، من هذه الأحكام، لأمثل بحكم واحد لأبيّن الفرق بينهما:

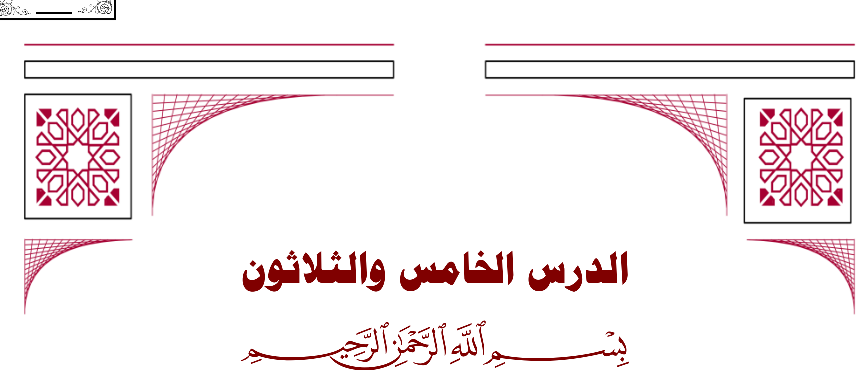
أن الحال يُشترط فيه أن لا يكون معرفة، بل يجب أن يكون نكرة، أما الخبر أو ما أصله الخبر فيجوز أن يكون معرفة، ويجوز أن يكون نكرة، وعلى ذلك يمكن أن تقول في المفعول الثالث، تقول: (ظننت محمدًا زيدًا)، أين المفعول الثاني؟ زيدًا، وهو معرفة، لأنه علم.

أما الحال فيجب أن يكون نكرة، كأن تقول: (جاء محمدٌ مسرعًا)، هنا إذا جاءت الكلمة نكرة كـ ﴿حَسَرَٰتٍ﴾ [البقرة:١٦٧] في الآية، أو كـ ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة:٤١] في الآية الأخرى، أمكن في الصناعة النحوية أن يكون مفعولًا ثالثًا وأن يكون حالًا، ولا يفرق بينهما إلا المعنى.

لكن لو جاء في أمثلة أخرى معرفةً للزم أن يكون مفعولًا ثالثًا، ولا يكون حالًا.

هناك سؤال آخر يا إخوان؟ طيب، نحمد الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ على كل حال.

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الخامس والثلاثون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد:**-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، التاسع والعشرين من شهر شوال، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا الجامع جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والثلاثين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في البداية يا إخوان ننبه على أمرين:

الأمر الأول: أنه في الأسبوع القادم ستُعقد دورة في الجامع علمية لمدة أسبوع، منها يوم الأحد، فلهذا فإن الدرس في الأسبوع القادم سيُلغى، ثم نعود إليه إن شاء الله في الأسبوع بعد القادم.

الأمر الثاني: كنت استشرتكم في الأسبوع الماضي في تغيير وقت الدرس، وقلت فكروا وفي هذا الأسبوع سنسألكم، إن شئتم أن نُغير غيرنا، وإن شئتم أن نثبُت ثبتنا، وبينت لكم السبب في الأسبوع الماضي.

من يُحب أن يبقى وقت الدرس، ومن يُحب أن يتغير؟ من يرغب أن يتغير

وقت الدرس؟ إذا تغير سيكون إلى مغرب السبت، أو عشاء الثلاثاء، أحد الوقتين، من يرغب في التغيير إلى مغرب السبت؟ مغرب السبت واحد، من يرغب في التغيير إلى عشاء الثلاثاء؟ أربعة، والبقية؟ من يرغب أن يبقى الدرس على وقته؟ الأمران سيان، ما رأيكم، على كل حال سيبقى الدرس إن شاء الله على وقته حتى إشعارٍ آخر.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا انتهينا من الكلام على باب [**أعلم، وأرى**]، وكان ذلك الباب هو آخر الكلام على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، وفي هذه الليلة إن شاء الله سنتكلم على باب الفاعل، وباب الفاعل هو أول الكلام على الأحكام النحوية للجملة الفعلية.

وبداية الكلام أي الجُمل نوعان:

- جملةٌ اسمية؛ وهي التي تُبدأ باسم.
- والجملة الفعلية وهي التي تُبدأ بفعل.

فالجملة الاسمية لها في اللغة العربية حُكمان أو صورتان:

- **الصورة الأولى**: أن تأتي غير منسوخ، أي غير مسبوقةٍ بناسخ، فتكون مبتدأ مرفوعًا وخبرًا مرفوعًا، كقولك: (الله ربنا)، و (العلم نافعٌ)، فهذه الصورة الأولى للجملة الاسمية.

- **والصورة الثانية للجملة الاسمية**: أن تأتي الجملة الاسمية منسوخةً، أي مسبوقةً بناسخ.

والنواسخ ثلاثة:

- **الأول**: ما يرفع المبتدأ وينصب الكبر، كـ (كان)، تقول: (كان محمدٌ كريمًا).
- **والناسخ الثاني**: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، كـ (إن)، تقول: (إن محمدًا كريمٌ).
- **والناسخ الثالث**: ما ينصب المبتدأ والخبر معًا، كـ (ظن)، تقول: (ظننت محمدًا كريمًا).

ثم إن باب (ظن وأخواتها) قد تدخل همزة التعدية على بعض الأفعال، وهما: علِم، فتقول: (أعلَم)، ورأى؛ فتقول: (أرى)، فالهمزة تُعدي هذين الفعلين من نصب مفعولين إلى نصب ثلاثة مفاعيل.

فهذا كل الكلام على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، وانتهينا من كل ذلك بحمد الله وتوفيقه.

والجملة الثانية هي الجملة الفعلية، وهي المبدوءة بفعل، سواءً كان ماضيًا، كـ (ذهب محمدٌ)، أو مضارعًا كـ (يذهب محمدٌ)، أو أمرًا كـ (اذهب).

وسواءٌ سُبقت بحرفٍ أم لم تُسبق بحرف، كقولك: (قد ذهب محمدٌ)، فهذه فعلية، أو (لم يذهب مُحمد)، فهذه فعلية؛ لأنه لا يُوجد جملة حرفية.

والجمل الفعلية مكونة من فعلٍ وفاعل، أو فعلٍ ونائب فاعل، فإن كان الفعل مبنيًا للمعلوم رفع فاعلًا، وإن كان مبنيًا للمجهول رفع نائب فاعل.

إذًا فالأحكام النحوية للجملة الفعلية: الفاعل، ونائب الفاعل، فلهذا سندرس اليوم (الفاعل)؛ لأنه أول أحكام الجملة الفعلية، فإذا انتهينا منه سندرس نائب

الفاعل، ثم بعد سندخل على بعض الأحكام المشتركة بين الجملتين الاسمية والفعلية، كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والاستثناء، ونحو ذلك، إذًا فعرفنا لماذا ذكر ابن مالك الفاعل في هذا الموضع من الألفية.

لعلنا في هذه الليلة نشرح أربعة أبيات، وهي الأربعة الأبيات الأولى في باب الفاعل، يقول فيها إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٢٥. الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيّ أَتَى ... زَيْدٌ مُنِيْرَاً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

٢٢٦. وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ

٢٢٧. وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الْشُّهَدَا

٢٢٨. وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلْظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

الفاعل لا أظن أن الطالب وصل إلى شرح الألفية وقد سبقه شرحٌ مختصر للمبتدئين، ثم شرحٌ متوسطٌ للمتوسطين، ثم وصلنا إلى شرح الكِبار في (ألفية ابن مالك) إلا وقد فهم الفاعل، ومع ذلك سنتوقف عند بعض الصور القليلة للفاعل، أو صور مختلفة للفاعل لكي نستطيع أن نُطبق الفاعل، وأن نستخرجه من أمثلته المختلفة.

أما تعريف الفاعل:

فالفاعل هو اسم مرفوعٌ، يُسند إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم، أو يُسند إليه اسمٌ يجري مجراه، فهم هذا التعريف مُهم؛ لكي نعرف الفاعل في اصطلاح النحويين.

أما الفاعل في اصطلاح اللغويين أو في المعنى اللغوي أو عند العرب: فالفاعل في اللغة عند العرب: **الفاعل من فعل الفعل**، هذا هو الفاعل في اللغة، لكن الذي نُريد أن ندرسه الآن هو الفعال عند النحويين، أي في اصطلاح النحويين، أي مثلًا: نعرب الاسم فاعلًا عند النحويين.

۞ الفاعل عند النحويين: هو الاسم الذي يُسند إليه فعلٌ قبله.

نظر في هذا التعريف، فقولنا عن الفاعل: هو اسم، هذا احترازٌ من غير الاسم؛ كالفعل، والحرف، والجملة، وشبه الجملة، فكل ذلك لا يقع فاعلًا، إذًا فالفاعل لا يقع إلا اسمًا، مثل قولك: (جاء محمدٌ)، معرفة، أو (جاء الرجل)؛ معرفٌ بأل، أو (جاء رجلٌ)؛ نكرة، أو (جاء هذا)؛ اسم إشارة، أي اسمٍ يقع فاعلًا.

أما غير الاسم فإنه لا يقع فاعلًا، ولهذا تذكرون أننا ذكرنا في أول النحو في العلامات المميزة التي نُميز بها الأسماء عن الأفعال عن الحروف، من العلامات المميز للاسم: الإسناد.

ما المراد بالإسناد؟ الإسناد هو: أن الكلمة يصح أن تقع مبتدأً أو فاعلًا، أي كلمة يصح أن تقع مبتدأ أو فاعلًا فهي اسمٌ، لماذا؟ لأن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، هنا، وكذلك المبتدأ كما سبق شرحه، المبتدأ أيضًا لا يقع إلا اسمًا، فلهذا كان وقوع الكلمة مبتدأً أو فاعلًا من العلامات التي تدل على إسمية هذه الكلمة.

وخالف بعض النحويين في الجملة، فأجاز وقوعها فاعلًا، واستدل ببعض الشواهد، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة يُوسف: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف:٣٥]؛ بدا: فعلٌ ماضٍ، أين فاعله؟ أين الذي بدا؟ ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [يوسف:٣٥]؛ ماذا بدا لهم؟ ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف:٣٥]، فقال بعضهم: إن فاعل (بدا) جملة (ليسجننه).

واستدلوا بنحو قوله -تعالى-: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ [إبراهيم:٤٥]؛ تبين، ما الذي تبيَّن؟ ﴿كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ [إبراهيم:٤٥]، وهذه جملة.

ورد الجمهور على ذلك بأن الفاعل في الآية الأولى مُقدرٌ من المعنى، نحو: (ثم بدا لهم أمرٌ)، أو (ثم بدا لهم بداءٌ)، وحذف الفاعل إذا كان معلومًا واردٌ في اللغة؛ كقوله –تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص:٣٢]؛ ما التي توارت بالحجاب؟ أي الشمس؛ لأنه معروف هي التي توارت.

أما قوله –تعالى-: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم:٤٥]؛ قالوا: إن الفاعل هو اسمٌ مضافٌ محذوف، والتقدير: (ثم تبين لكم جواب كيف فعلنا بهم).

إذًا فالجمهور على أن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، هذا معنى قولهم (اسم) في التعريف.

ثم يقول التعريف: **(اسمٌ مرفوع)**، ماذا يُريدون بقولهم (مرفوعٌ) هنا في التعريف، يُريدون أن الحكم الإعرابي للفاعل هو الرفع، وليس النصب، ولا الجر.

ولكن هل نقول في الفاعل دائمًا (مرفوع)؟ يعني في نحو (جاء محمدٌ)، أو (جاء الرجل)، أو (جاء رجلٌ)، نقول هنا: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفع الضمة، لكن في المبنيات في نحو (جاء هؤلاء)، أو (جاء هذا)، و (جاء سيبويهٍ)؛ هذا فعل، نحن ما نقول (فاعلٌ مرفوع)، وإنما نقول: فاعلٌ في محل رفع؛ لأن كلمة مرفوع لا تُقال إلا مع المعرب، أما المبني فيُقال فيه: في محل رفع.

إذًا ما معنى قولهم **(مرفوع)** في التعريف؟ هذا من التجوز في الكلام، أي أن حُكمه الرفع، اسمٌ حُكمه الرفع، وتُطبق عليه ما درسناه من قبل في باب المعرب والمبني، فإن كان الفاعل اسمًا معربًا قلت: فاعلٌ مرفوعٌ، وإن كان اسمًا مبنيًا قلت: فاعلٌ في محل رفع.

ثم يقول التعريف: **(اسمٌ مرفوعٌ يُسندُ إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم)**، **(يُسند إليه**

ما معنى (يُسند إليه)؟

تقول: (قام محمدٌ)، أسندت القيام إلى محمد، بمعنى أضفت القيام إلى محمد، عَزوت القيام إلى محمد، إلا أن الاصطلاح النحوي يجعل الإضافة للأسماء، إذا وقع الإسناد بين اسمين سُميت إضافة، كـ (عبد الله)، أو (باب المسجد)، أضفنا الباب إلى المسجد.

فإذا قلت: (قام زيدٌ)؛ إذا وقعت هذه العملية بين فعل واسم يُسمونها إسنادًا، أسندت، يعني أسندت القيام إلى محمد، أضفت القيام، عَزوت القيام إلى محمد، (قام محمدٌ)؛ أسندت القيام إلى محمد.

(سقط القلم)؛ أسندت السقوط إلى القلم، (انفتح البابُ)؛ أسندت الانفتاح إلى الباب، (احترقت الورقة)؛ أسندت الاحتراق إلى الورقة.

إذًا فهذا هو الفاعل عند النحويين، أي في اصطلاح النحويين، لكن هل يُشترط في الفاعل أن يكون هو الذي فعل الفعل؟ عند النحويين لا يُشترط هذا الأمر، وإنما الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي أُسند إليه فعلٌ قبله، فإذا قلت: (احترقت الورقة)؛ فهما فعلٌ وفاعل، وهل الورقة هي التي فعلت الاحتراق؟ لا، هي أُحرقت، ومع ذلك يُقال: فعلٌ وفاعل، لماذا فعلٌ وفاعل؟ لأن الاحتراق هنا أُسند إلى الورقة.

بخلاف ما لو قلت: (أحرق محمدٌ الورقةَ)، فالفعل هنا وهو الإحراق أسندته إلى من؟ أسندته إلى مُحمد، فيكون محمدٌ هو الفاعل.

وكذلك (انفتح البابُ)، فعلٌ وفاعل، مع أن الباب لا ينفتح، وإنما يفتحه غيره، كـ (فتح محمدٌ البابَ).

فلهذا نقول: إن قولهم (يُسندُ) يشمل أمرين:

- الأمر الأول: يشمل من فعل الفعل حقيقةً.

كـ (جاء زيدٌ)، و (ذهب محمدٌ)، و (صهلَ الحصانُ)، ونحو ذلك.

- ويشمل أيضًا من قام به الفعلُ.

الفعل قام بهذا الشيء، (احترت الورقة)؛ الاحتراق قام بالورقة، (انفتح الباب)؛ الانفتاح قام بالباب، فهذا أيضًا يُسمونه فاعلًا، وإن كان هذا الاسم لم يفعل هذا الفعل حقيقةً.

ونحو ذلك أن تقول: (ماتَ زيدٌ)، هل هو الذي فعل الموت؟ لا، بل هو يفِر من الموت بكل ما يقدر، لكن نقول: (مات زيدٌ)؛ لأن الموت قام به.

و (غرق عمروٌ)؛ هو كان يُدافع الغرق ويُحاول أن ينجو، نقول: (غرق زيدٌ)؛ لأن الغرق قام به.

كقولنا: (بنى الأمير المدينة)؛ مع أنه لم يضع حجرًا على حجرٍ فيها، وإنما المراد أن الأمر بالبناء قام به، هو الذي أمر، وهكذا.

إذًا فقولهم: (إن الفاعل هو من فعل الفعل) فهذا من باب التسهيل والتعليل، أما الفعل عند النحويين فهو: الاسم الذي أُسند إليه فعلٌ قبله.

وقولهم في التعريف: (**يُسند إليه فعلٌ قبله**)؛ هذا شرطٌ في الفاعل، يُشترط في الفاعل أن يكون فعله قبله، كالأمثلة السابقة، (ذهب محمدٌ، و(انفتح البابُ)، و (صهلَ الحصانُ)، ولا يتقدم الاسم على الفعل.

فإن تقدم الاسم على الفعل فقلت: (محمدٌ ذهب)، و (الباب انفتحَ)، و (الحصان صهلَ)؛ فإن هذا الاسم المتقدم لا يُعرب عند النحويين فاعلًا، وإنما

يُعرب مبتدأً، والفعل بعده فعلٌ ماضٍ، وقد استتر فيه فاعله، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ.

فقولك: (محمدٌ ذهب)؛ محمدٌ: بمبتدأ، وذهبَ: فعلٌ ماضٍ، وفاعل ذهب مستتر تقديره: ذهب هو، ثم الجملة الفعلية من الفعل والفاعل (ذهب هو) خبر المبتدأ.

إذًا فقولنا: إن الفاعل لا يجوز أن يتقدم في نحو (قام محمد)؛ هل يجوز أن تُقدم الفاعل؟ لا يجوز أن تُقدم الفاعل، لكن هل يجوز أن تُقدم الاسم؟ يجوز أن تُقدم الاسم، لكن لا يُعرب فاعلًا.

فلهذا نقول: لا يُقدم الفاعل، لكن يُمكن أن يُقدم الاسم فننتقل إلى بابٍ آخر، إلى باب المبتدأ والخبر، يعني تنقلب الجملة من جملةٍ فعلية (ذهب محمد) إلى جملةٍ اسمية (محمدٌ ذهب)، ولا شك أن هُناك فرقًا بين الجملتين الجملة الاسمية والجملة الفعلية من حيث المعنى الخاص والدقيق.

وقولهم في التعريف: (**يُسند إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم**)، (**مبنيٌ للمعلوم**) هذا احترازٌ من الفعل المبني للمجهول، فإن الفعل المبني للمجهول لا يرفع فاعلًا، وإنما يرفع نائب فاعل، كقولك: (ضُرب زيدٌ)، و (أُكل الطعامُ)؛ هذا واضح.

وقولهم في التعريف: (**أُسند إليه فعلٌ**)، (**فعلٌ**) يشمل كل الأفعال سواءٌ كان الفعل ماضيًا كـ (ذهب زيدٌ)، أو مضارعٌ كـ (يذهب زيدٌ)، أو أمرًا كـ (اذهب)؛ فإن (اذهب) فعل أمرٍ، وفاعله مستترٌ تقديره: اذهب أنت.

وسواءٌ كان هذا الفعل ثلاثيًا أو رُباعيًا أو خُماسيًا أو سُداسيًا، كـ (ذهب زيدٌ)، و (أقبل زيد)، و (انطلقت السيارة)، و (استخرج العمال الذهب).

وسواء كان الفعل متصرفًا أم جامدًا، فالمتصرف كالأفعال السابقة، والجامد كـ

(نِعمَ الفتى زيدٌ)، (نِعم وبِئس) فعلان للمدح والذم، وهما فعلان جامدان يعملان عمل الفعل، أي يرفعان فاعلًا، تقول: (نِعم الرجل زيدٌ)، نِعم: فعلٌ ماضٍ، والرجلُ: فاعله مرفوع.

ثم يُقال في التعريف: (**يُسند إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم، أو يُسند إليه اسمٌ يجري مجراه**)؛ يُسند إلى هذا الاسم فعلٌ كما تقدم، أو اسمٌ يجري مجرى الفعل، ما المراد بالأسماء التي تجري مجرى الفعل؟

هذه كررناها كثيرًا، اسم الفاعل، والصفة المُشبهة، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، وهذه الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها، هي أسماء مشتقة، يعني مشقوقة من أفعالها، تعمل عمل أفعالها، فإذا كان فعلها يرفع فاعلًا فهي أيضًا ترفع فاعلًا، إذًا فهي اسم الفاعل، والصفة المُشبهة، والصيغ المبالغة، واسم المفعول.

إلا أن اسم المفعول إنما يُؤخذ من الفعل المبني للمجهول، فـ (مضروب) تؤخذ من (ضُرِبَ يُضرَب فهو مضروب)، و (مأكول) مأخوذ من (أُكل يُؤكل فهو مأكول)، إذًا فمضروب ومأكول يعملان عمل ضرب وأكل أم ضُرب وأُكل؟ ضُرب وأُكل، إذًا اسم المفعول سيرفع فاعلًا أو نائب فاعلٍ؟ نائب فاعل، فلهذا سيأتي الكلام عليه في نائب الفاعل.

أما الثلاثة البواقي وهي: اسم الفاعل كـ (ضارب، ومُقبِل)، وصيغ المبالغة كـ (ضرَّاب، وشرَّاب)، والصفة المشبهة مثل: (كريم، وبطل، وقوي، وصعب، وحُلو)، هذه تُؤخذ من الفعل المبني للمعلوم فتعمل كعمله.

كيف نعرف أن هذا الاسم المشتق عمِل عمَل الفعل؟

إنما يعمل عمَل الفعل إذا كان بمعنى الفعل، يعني إذا كنت تستطيع أن تنزع هذا الاسم وتضع مكانه فعله.

كقولك: (محمدٌ جميلٌ وجههُ)، محمدٌ: مبتدأٌ، وجميلٌ: خبره، وجميلٌ هنا صفة مُشبهة على وزن فعيل، وهي تعمل عمل الفعل، جمُل يجمُل، وجههُ: الفاعل؛ لأن معنى الكلام: محمدٌ يجملُ وجههُ، أو محمدٌ جَمُلَ وجههُ، وجهه: فاعل، فإن قلت: محمدٌ جمل وجههُ؛ فهو فاعلٌ بالفعل، وإن قلت: محمدٌ جميلٌ وجهه؛ فهو فاعلٌ لاسم جرى مجرى الفعل، ويُسمى وصفًا هنا أو صفة مُشبهة.

وكذلك لو قلت: (محمدٌ قويٌ جسمه)؛ أي محمدٌ قَويَ جسمه كذلك، هذه صفةٌ مشبهة.

فلو قلت: (محمدٌ ناجحٌ أخوه في الدراسة)؛ أي محمدٌ نجحَ أخوه، فأخوه فاعل بناجحٌ، ناجحٌ كيف رفعت الفاعل؟ نقول: لأنه اسمٌ مشتق، أو نقول: لأنه وصف، أو نقول: اسمٌ جرى مجرى الفعل، أو نقول: اسم فاعل، كلها تعبيرات صحيحة.

فإذا قال القائل: (جاء الضاربُ أخوهُ زيدًا)؛ كان المعنى: جاء الذي ضرب أخوهُ زيدًا، (جاء الضاربُ أخوهُ زيدًا)، جاءَ: فعلٌ ماضٍ، الضاربُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو اسم فاعل، ضارب، فأين فاعله ومفعوله؟ أين الضارب والمضروب؟ أما الضارب فأخوه، وأما المضروب فزيدًا، (جاء الضاربُ أخوهُ زيدًا)؛ يعني الذي ضربَ أخوهُ زيدًا، الضارب هنا جرى مجرى الفعل ضرب؛ فلهذا عمِلَ عمله.

لو قلت: (المسافرُ ولدهُ محمدٌ)، المسافر: مبتدأٌ، وولدهُ: خبر أو فاعل؟ (المسافرُ ولدهُ محمدٌ)؛ يعني الذي سافر ولدهُ هو محمدٌ، فما إعراب ولدهُ؟ (المسافر ولدهُ محمدٌ)، ولدهُ: فاعل، (المسافر ولدهُ محمدٌ)؛ يعني الذي سافر ولدهُ محمدٌ، فالمسافرُ: مبتدأ، وخبره: محمد، وولده: فاعل؛ لأن المعنى: الذي سافر ولده، فولده فاعِل.

لو قلنا: (جاء زيدٌ)؛ فعلٌ وفاعل، (جاء زيدٌ منيرًا وجههُ)، منيرًا: حال، لكن نوعه: اسم فاعل من: (أنار يُنير فهو منيرٌ)، اسم فاعل، اسم الفاعل يعمل كفعله، يعني: جاء زيدٌ يُنير وجهُهُ، إذًا فوجههُ فعال سواءً ليُنير أو لمنيرًا.

لو قلنا: (زيدٌ جمَّاعٌ المالَ، منَّاعٌ الحقَّ)؛ فزيدٌ: مبتدأ، وجمَّاعٌ: خبره، وهو صيغة مبالغة من جمع يجمع، وهو بمعنى الفعل، يعني زيدٌ يجمع المال بكثرة، ومناعٌ للحق أي: يمنع الحق بكثرة، فيكون الحق: مفعول به، والمال: مفعولٌ به، (زيدٌ جمَّاعٌ المالَ)؛ المال فاعل أو مفعول؟ مفعول به، أين فاعله؟ ضميرٌ مستتر، (زيدٌ جماعٌ هو المال، مناعٌ هو الحق)، (شروبٌ الماء)؛ أي شروبٌ هو الماء.

في هذه الجملة في الأسماء الجارية مجرى فعلها هي ليست أفعالًا، وإنما هي جارية مجرى الفعل، يعني محمولة على الفعل، يعني ما عملت بالأصالة، وإنما عملت بالتشبيه، يعني أصل أو فرع؟ فرع، والفرع يكون في قوة الأصل أم ينحط عنه درجة؟ ينحط عنه درجة، فهذا الفعل يجب أن يعمل، لا بد أن يعمل الفعل.

أما هذه الأسماء المحمولة عليها فلا يجب أن تعمل، يعني يجوز لك أن تقول: (زيدٌ جماعٌ المال)، فأعملته عمل فعله، ويجوز أن تقول: (زيدٌ جماعُ المالِ)؛ بالإضافة، ويجوز أن تقول: (زيدٌ جماعٌ للمالِ)؛ تأتي باللام يُسمونها لام التقوية؛ لأن العامل هنا ضعيف، إنما عمل بالتشبيه والحمل، كل ذلك جائز، لكن الذي يدخل في موضوعنا الآن هو أن تُعمله عمل الفعل فتقول: (زيدٌ جماعٌ المالَ).

لو قلت: (أنا طويلٌ شعري)؛ أنا: مبتدأ، وطويلٌ: خبر، وشعري: فاعلٌ لطويلٌ؛ لأن طويلٌ صفة مشبهة، يعني أنا يطول شعري، أو: أنا طال شعري.

الصفة المشبهة هي التي بمعنى فعل يفعل، يعني بمعنى الفاعل، لكن ليست

على وزن فاعل، بخلاف اسم الفاعل، اسم الفاعل هو يدل على من فعل الفعل؛ لكنه على وزن فاعل، أو وزن مُفعِل، كضارب من انضرب، شارِب، شاكِل، نائم، جالس، يعني على صيغة معينة محددة، أو مثلًا: مُقبِل، مُكرِم، مُفهِم.

فإن جاءت أسماء بمعنى الفاعل تدل على الفاعل، لكن ليست على وزن اسم فاعل، ليست على فاعل أو مُفعِل، ماذا نُسميها؟ نُسميها: الصفة المشبهة، مشبهة بماذا؟ مشبهة باسم الفاعل، هي اسمها: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

(قويٌّ) يعني الذي يقوى، (جميلٌ) يعني الذي جَمُل، (طويلٌ) يعني الذي طالَ، يعني الذي فعل الفعل، لكنه ليس على وزن اسم الفاعل، فسُميت الصفة المشبهة باسم الفاعل، فهذا معنى قولهم في التعريف **(أو اسمٌ جارٍ مجرى الفعل)**.

أنا سأتأمل قليلًا في التعريف وأضرب عليه بعض الأمثلة لأني أرى أن هذا مهم قبل أن نتوسع في أحكام الفاعل، وبعض الطلاب ربما يضطرب في استخراج الفاعل ومعرفته.

الفاعل، هذه بعض القواعد التي تضبط الفاعل لفظيًا، الفاعل يُمكن أن نقول فيه بلفظ تعليمي: الفاعل هو الذي يأتي جوابنا لقولنا: من فعل؟ أو: من الفاعل؟

فإذا قلت: من فعل الفعل؟ فإن الجواب هو: الفاعل، فإذا قلت: (ذهب محمد) من الذي ذهب؟ محمد، (انفتح الباب) ما الذي انفتح؟ الباب، (احترقت الورقة) ما الذي احترق؟ الورقة، وهكذا، فالفاعل إنما ينكشف بهذه الطريقة.

قاعدة أخرى في الفاعل ذكرناها قبل قليل، وهي: أن الفعال لا يكون إلا بعد الفعل، ولا يتقدم عليه، فإن تقدم الاسم عليه صار مبتدأً لا فاعلًا.

من القواعد اللفظية التي نُؤكد عليها أيضًا: أن الفاعل إذا كان اسمًا معربًا قلنا فيه: مرفوع، وإذا كان اسمًا مبنيًا قلنا فيه: في محل رفع.

هذه الأشياء ذكرناها من قبل ما نتوقف عندها كثيرًا.

الفاعل قد يكون اسمًا ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا بارزًا أو مستترًا، الفاعل قد يكون اسمًا ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا بارزًا أو مستترًا، واضح أننا قابلنا بين الاسم الظاهر والاسم الضمير، فالاسم الضمير هي: الضمائر المتصلة والمنفصلة، المنفصلة كـ: (أنا، وأنت، وهو، وإياي)، والمتصلة كـ: تاء المتكلم في (ذهبت)، وكواو الجماعة في (ذهبوا)، هذه الضمائر.

ما سوى الضمائر من الأسماء يُسميها النحويون: الأسماء الظاهرة، فمحمد اسم ظاهر، وباب، وجالس، وضرْب، والذي، وهذا، كلها أسماءٌ ظاهرة، والفاعل يقع اسمًا ظاهرًا، يقع ضميرًا، ضميرًا بارزًا؛ أي له لفظ، أو مستترًا؛ أي ليس له لفظ.

فإذا قلنا مثلًا: (أكرم محمدٌ الأستاذ)؛ فالفاعل اسمٌ ظاهر، وإذا قلت: (أكرمتك) فالفاعل هنا تاء الفاعل، فهو ضمير.

وإذا قلتُ: (أكرمكَ محمدٌ)؛ فأين الفاعل؟ الفاعل: محمدٌ، والكاف مفعولٌ به، إذًا فالفاعل ظاهر، والمفعول به ضمير.

والمثال السابق: (أكرمتكَ)؛ الفاعل: التاء، والمفعول به: الكاف، كلاهما ضمير، وإذا قلت: (أكرمتُ الأستاذَ)؛ فالفاعل: التاء، والمفعول به: ضمير، والمفعول به اسمٌ ظاهر، وهكذا.

ومن القواعد الضابطة للفاعل أن نقول: إن الفعل الماضي والمضارع يكون فاعلهما ظاهرًا وضميرًا، أما فعل الأمر فلا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، الفعل الماضي والمضارع يكون فاعلهما ظاهرًا وضميرًا، بارزًا ومستترًا، أما فعل الأمر فإن فاعله لا يكون إلا ضميرًا مستترًا إن كان للمفرد، وضميرًا بارزًا إن كان للمثنى

والجمع، هذه قاعدة ضابطة في الفاعل.

فالماضي يكون فاعله اسمًا ظاهرًا، كـ (ذهب محمدٌ)، ويكون فاعله ضميرًا كقولك: (محمدٌ ذهبَ)؛ أي: هو، وتقول: (المحمدان ذهبا) فالفاعل: ألف الاثنين، أو (المحمدون ذهبوا)، الفاعل: واو الجماعة.

وكذلك المضارع، تقول: (يذهب محمدٌ) فالفاعل اسم ظاهر، وتقول: (محمدٌ يذهب)؛ فالفاعل ضميرٌ مستتر، أي يذهب هو، فإن قلت: (المحمدان يذهبان) فالفاعل ألف الاثنين ضميرٌ بارز، وإن قلت: (المحمدون يذهبون)؛ فالفاعل واو الجماعة ضميرٌ بارز.

فإذا جئنا إلى فعل الأمر:

فإن كان للمفرد فلا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، تقول: (اذهب، واستمع، وانتبه، وصَلِّ، وصُم)؛ أي: أنت، إذا كان فاعله مفردًا.

وإذا كان فاعله خلاف ذلك: فإن الفاعل حينئذٍ يكون ضميرًا بارزًا.

ما معنى (غير ذلك)؟ غير المفرد، غير المفرد يشمل المفردة، والمثنى بنوعيه، والجمع بنوعيه، فالمفردة تقول للمؤنثة: (يا هند انتبهي)، و (اذهبي)، و (استمعي)، و (صلِّي)، و (صومي)؛ فالفاعل هنا: ياء المخاطبة، ضميرٌ بارزٌ متصل.

وإذا خاطبت اثنين تقول: (يا محمدان اذهبا، وانتبها).

وإذا خاطبت جمعًا تقول: (يا محمدون اذهبوا، وانتبهوا)، فالفاعل: واو الجماعة.

إذًا ففعل الأمر لا يكون فاعله إلا ضميرًا إما بارزًا أو مستترًا، أما الماضي

والمضارع فيكون الفاعل فيهما مستترًا وظاهرًا.

آخر قاعدة نذكرها أيضًا في ضبط الفاعل: هو أن تُتقن إعراب الضمائر المتصلة.

فالضمائر المتصلة هناك ضمائر منها حددتها العرب للفاعل، الضمائر المتصلة كم عددها؟ تسعة ضمائر، وهي: (تاء المتكلم، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ياء المخاطبة، ونون النسوة)؛ هذه خمسة، (وياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغيبة)؛ هذه ثلاثة، ثم أخيرًا: (نا المتكلمين)، فالمجموع تسعة ضمائر.

أما الضمائر الخمسة الأولى وهي: (تاء الفاعل أو نقول: تاء المتكلم، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ياء المخاطبة، ونون النسوة)؛ هذه الخمسة على كثرة ورودها في الكلام لا يخرج إعرابها عن ثلاثة إعرابات:

- فهي إذا اتصلت بـ (كان وأخواتها) تكون اسمًا لها، اسمًا لكان وأخواتها، كقولك: (كنت نائمًا)، اسم كان، أو: (أصبحوا مطمئنين)؛ الواو اسم أصبح.
- وإذا اتصلت بفعلٍ مبنيٍ للمجهول فإنها نائب فاعل، كـ (الرجال أُكرموا)، (أنا أُكرمتُ)، (الطالبان أُكرما)؛ نائب فاعل.
- وإذا اتصلت بفعل مبنيٍ للمعلوم فهي فاعل، كـ (ذهبوا، ويذهبون، اذهبوا، يفعلون، يعلمون، يؤمنون، ذهبوا، استمعوا، انتبهوا، يخافون)؛ فهي فاعل.

إذًا فأكثر ورودها أن تكون فاعلًا، هذه الخمسة تاء المتكلم، ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطة، ونون النسوة؛ أكثر ورودها فاعلًا، إلا إذا اتصلت بـ (كان وأخواتها) فاسمٌ لها، أو اتصلت بفعلٍ مبنيٍ للمجهول فنائب فاعل، وهذا الذي يهمنا الآن في باب الفاعل.

استكمالًا للفائدة نُكمل بقية الكلام على الضمائر المتصلة، بقي منها أربعة

ضمائر.

أما ياء المتكلم كـ (كتابي)، وكاف المخاطب كـ (كتابك)، وهاء الغيبة كـ (كتابه)؛ فهذه الضمائر الثلاثة على كثرة ورودها في الكلام لا يخرج إعرابها عن أربعة أعاريب:

- فهي إذا اتصلت باسمٍ (مُضافٌ إليه)، كـ (كتابي، وكتابك، وكتابه).
- وإذا اتصلت بفعلٍ فهي (مفعولٌ به)، كـ (محمدٌ أكرمني، ومحمدٌ أكرمكَ، ومحمد أكرمهُ).
- وإذا اتصلت بـ (إن وأخواتها) فهي اسمٌ لها، كـ (إنه كريم، إنك كريم، إني كريم).
- وإذا اتصلت بحرف جر فهي في محل جر، مثل: (سلمتُ عليك، وسلمتُ عليه، وسلِّم عليه).

إذًا فهذه الضمائر المتصلة على كثرة ورودها في الكلام، يعني تجد منها في الصفحة والحدة من المصحف ربما العشرات، ومع ذلك فإن إعرابها منضبط لا يخرج عن هذه الإعرابات.

بقي لنا من الضمائر المتصلة ضميرٌ واحد وهو: ناء المتكلمين، هذا يأتي في كل المواضع السابقة، على حسب التوزيع السابق، يعني:

- إذا اتصلت ناء المتكلمين بكان وأخواتها فهي اسمٌ لها، مثل: (كنا أعزة، أو أصبحنا مسلمين).
- وإذا اتصلت بإن وأخواتها فهي اسمٌ لها، مثل: (إننا مسلمون، أو لعلنا نُسافر).

- وإذا اتصلت بحرف جر فهي في محل جر، مثل: (الكتاب لنا)، أو (سلِّم علينا).
- وإذا اتصلت باسمٍ فهي مُضافٌ إليه، مثل: (كتابنا، أو ربنا، أو ديننا).

وإذا اتصلت بفعلٍ مبنيٍ للمجهول فهي نائب فاعل، مثل: (نحن أُكرمنا).

- بقي إذا اتصلت بفعلٍ مبنيٍ للمعلوم قد تكون فاعلًا، قد تكون مفعولًا، بحسب المعنى.

فإذا كنا نحن الفاعلين فـ (نا) فاعل، مثل: (ذهبنا، وجلسنا)، ومثل: (أكرمنا زيدًا، وضربنا عمروًا)، وإن كنا نحن المفعولين فـ (نا) مفعولٌ به، مثل: (زيدٌ أكرمنا، وعمروٌ ضربنا).

وهناك فرقٌ لفظي بين (نا) الواقعة فاعلًا، و (نا) الواقعة مفعولًا، فـ(نا) الواقعة فاعلًا يسْكُن ما قبلها، تقول: (أكرمْنَا زيدًا، ضَرَبْنا عمروٌ) فاعل، و (نا) الواقعة مفعولًا ينفتح ما قبلها، تقول: (زيدٌ أكرمَنا، وعمروٌ أهانَنا).

إذا فالضمائر المتصلة على كثرة ورودها في الكلام إعرابها منضبط، الذي يُريد أن يضبط الإعراب يضبط ما يُمكن ضبطه ليتفرغ بعد ذلك للأشياء المشكِلة.

أين الفاعل؟ بسرعة حدد الفاعل، وأين حصل المفعول به أيضًا؟

(يُحبك الناس)؛ الفاعل: الناس، والمفعول: الكاف.

(ساعدتُ الفقيرَ)؛ أين الفاعل: التاء، والمفعول: الفقير.

(أكرمتُكَ)، أين الفاعل؟ التاء، والمفعول به: الكاف.

(زيدٌ أكرموه)؛ الفاعل: الواو، والمفعول: الهاء.

(أكرمني محمدٌ)؛ الفاعل: محمدٌ، والمفعول؟ النون.

هنا في (أكرمني)؛ أكرَم: فعل، وياء المتكلم: مفعولٌ به، ومحمد: فاعل، والنون: نون الوقاية، نقول: حرف وقاية يقي الفعل من الكسر لا محل له من الإعراب.

(كونوا أحبة)؛ لا يوجد فاعل، وإنما (الواو) اسمٌ لـ (كُن)، والخبر: أحبةً.

استخرج الفاعل:

﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر:١]؛ الفاعل هو: نصر، أما لفظ الجلالة: مضافٌ إليه.

﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ [النصر:٢]؛ الفاعل تأمل فيها، تأمل فيها، ورأيت يا محمد الناس، أين الفاعل في (رأيت الناس)؟ التاء ضمير المخاطبة، ضمير الفاعل المخاطبة، رأيتَ، الفاعل: التاء، الناس، ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ [النساء:١٢٤]؛ أين فاعل يدخل؟ الواو، وليس هناك فاعلٌ يدخل.

أين الفاعل في ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر:٣]؟ أين فاعل (سبِّح)؟ ضمير مستتر تقديره أنت، ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر:٣]؛ أين فاعل (استغفر)؟ مستتر تقديره أنت.

﴿يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥]، أين فاعل (يغشى)؟ العذاب، وهم يغشاهم؟ المفعول، يغشاهم العذاب من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ﴿وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥]؛ أين فاعل (يقول)؟ ضمير مستتر تقديره هو، وفاعل (ذوقوا)؟ ذوقوا يا مخاطبون يا كفار، ذوقوا يا كفار، الفاعل: واو الجماعة، وأين فاعل (تعملون)؛ ﴿مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل:٩٠]؟ واو الجماعة أيضًا.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٤]، كل فعل لا بد أن تعلم فاعله.

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤].

(وفيها حارب الحمدانيون الفرنجة، فغلبوهم، وأسروا منهم ألوفًا).

عَدِمْنَا خَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا ... تُثِيرُ النَّقْعَ مَوْعِدُهَا كَدَاءُ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأحزاب:٦٤]؛ أين فاعل (لعن)؟ ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله، وفاعل (أعدَّ)؟ ضمير مستتر تقديره هو؛ أيضًا يعود إلى الله.

أين فاعل ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤]؟ نا المتكلمين العائدة إلى الله، هذه نا المتكلمين تدل على مفرد أو جمع؟ جمع، وهنا دلت على مفرد أو جمع؟ مفرد، كيف يكون ذلك؟! لا نقول: نا الجمع، بل هنا: نا التعظيم، نا الدالة على التعظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

هنا (وفيها حارب الحمدانيون الفرنجة)، الفاعل: الحمدانيون، (فغلبوهم وأسروا منهم ألوفًا)؛ أين فاعل (غلبوا)؟ الواو، غلبوهم، و (أسروا)؟ الواو.

(**عَدِمْنَا خَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا**)؛ نا المتكلمين، (إن لم تروها) فاعل (ترى) الواو، والمفعول: هاء، (**تُثِيرُ النَّقْعَ**) تقديره: هي؛ تعود إلى الخيل.

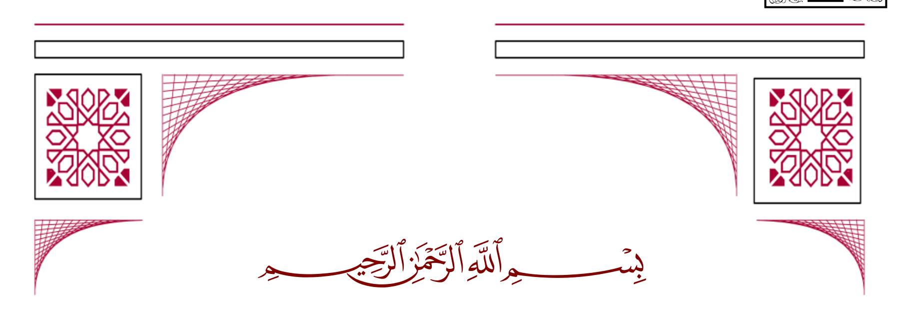
@(٠٠:٥٦:٣٥)، تاء المتكلم، ويُسمونها تاء الفاعل، في تاء المتكلم في مشكلة في الاصطلاح عليها، بعضهم يُسميها (تاء الفاعل)، وبعضهم يُسميها (تاء المتكلم)، وفي كلا الاصطلاحين مشكلة، فإن قلت (المتكلم) طيب، تاء المتكلم (ذهبتُ)، أما (ذهبتَ) تاء المخاطب، و (ذهبتِ) تاء المخاطبة، فمشكلة إذا قلت

(تاء المتكلم).

فبعضهم يُسميها (تاء الفاعل) لكي تشمل الثلاثة، طيب، (كنتُ) ليست فاعلًا، فمشكلة، إذا قلت (كنت مسلمًا) هل التاء فاعلًا؟ إذًا ليست تاء الفاعل، تاء المتكلم.

فسواءٌ قلت: تاء المتكلم أو تاء الفاعل؛ سيبقى مشكلة، لكن هذا يُسمى اصطلاحًا، لا مشاحة في الاصطلاح، (تاء المتكلم) يعني @(٠٠:٥٧:٤٥).





إلى بيت ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف الفاعل بقوله:

الْفَاعِـــلُ الَّـــذِي كَمَرْفُـــوعَيّ أَتَـــى   زَيْـــدٌ مُنِيْـــرَاً وَجْهُـــهُ نِعْـــمَ الْفَتَـــى

يتضح هنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ استغنى بالتمثيل عن التعريف، وفي قوله: (كَمَرْفُوعَيّ)؛ هذا مثنى، مع أنه ذكر لنا ثلاثة أمثلة:

كَمَرْفُوعَيّ أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

فأراد بالتثنية هنا ما أشرنا إليه في التعريف من أن الفاعل اسمٌ يُسند إليه فعلٌ كـ (أَتَى زَيْدٌ)، أو اسم جارٍ مجرى الفعل كـ (مُنِيْرًا وَجْهُهُ).

أما قوله (نِعْمَ الْفَتَى)؛ فنِعمَ فعلٌ ماضٍ، والفتى: فاعل.

إذًا فـ (نِعم) أيضًا فعل، إلا أنه نص عليه للدلالة على أن الفعل سواءٌ كان متصرفًا كـ (أتى)، أم كان جامدًا كـ (نِعْم) فإنه يرفع فاعلًا.

وبعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـــدَ فِعْـــلٍ فَاعِـــلٌ فَـــإِنْ ظَهَـــرْ   فَهْـــــوَ وَإِلاَّ فَضَـــــمِيْرٌ اسْـــــتَتَرْ

فقوله:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ

أي أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل، وهذا سبق شرحه قبل قليل، فإن تقدم

الاسم على الفعل صار مبتدأً، وهذا شرحناه أيضًا قبل قليل، إلا أننا نزيد هنا فنقول: بعض كتب النحو تنسب إلى الكوفيين جواز تقديم الفاعل، فيُجيزون أن تقول في (قام محمدٌ) فتقول: (محمدٌ قام) على أن (محمدٌ) فاعل مقدم، و(قام) فعلٌ مؤخر، وعلى ذلك فإن (قامَ) في (محمدٌ قامَ) هل تتحمل ضميرًا أو ليس فيها ضميرٌ؟ ليس فيها ضمير؛ لأن الفاعل (محمد) وقد تقدم، هذا قولهم في المسألة.

وهذا القول من أضعف الأقوال التي نُسبت إلى الكوفيين إن كانت تصح عنهم، ومما يُضعف هذا القول أمران:

- **الأمر الأول**: معنوي.
- **والثاني**: لفظي.

أما الأمر الأول المعنوي: فإن هذا القول يُؤدي إلى القول بأنه لا فرق بين الجملتين الاسمية والفعلية، وأنهما لغو، فسواءٌ قلت: (محمدٌ قام) أو (قام محمدٌ) فسواء، إلا أنك قدمت وأخرت.

والمتتبع لكلام الفصحاء وأفصح الكلام كلام الله عَزَّوَجَلَّ يُلاحظ بوضوح أن الجملة الاسمية تأتي في مواضع ومعانٍ خاصة، والجملة الفعلية تأتي في مواضع ومعانٍ خاصة، وقد تفنن المفسرون والمتكلون على إعجاز القرآن في الكلام على هذه المسألة؛ لماذا يُعبر هنا بجملة إسمية؟ ولماذا يُعبر هنا بجملة فعلية؟ وكيف أن المعنى يضعف ويختل لو عبر بجملة اسمية أو عبر بجملة فعلية.

وهذا دليلٌ واضح على أن هناك فرقٌ بين الجملتين الاسمية والفعلية، أي أن هناك فرقًا بين (محمدٌ قام) و (قام محمدٌ) من حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فكلاهما جائز، إلا أن هذه جملة وهذه جملةٌ أخرى، هكذا يقول النحويون، يقولون: (محمدٌ قام) جملةٌ إسمية، مبتدأ وخبر، و (قام محمد) جملة أخرى من

فعلٍ وفاعل.

أما الكوفيون فإنهم يقولون: (محمدٌ قام)، و (قام محمدٌ) جملةٌ واحدة فعلية.

فلهذا نص النحويون على أنك يجوز أن تقول: (حمِدتُ زيدًا)، و (حمِدتُ الله)، و (حمدًا لزيد)، و (حمدًا لله)؛ لأن هاتان جملتان فعليتان، والجملة الفعلية تدل على التجدد، يعني لك بعض هذا الفعل المتجدد.

ولا يجوز أن تقول (الحمد لزيد) كما تقول (الحمد لله)؛ لأن هذه جملة اسمية تدل على الثبات، و (ألف الحمد) للاستغراق، الاستغراق ثم حامد، لهذا قال سيبويه: "فلو قال قائل (الحمد لزيد) لكان عظيمًا"، يعني أن هذه الجملة بهذه الصياغة وهذا الترتيب لا تكون إلا لله؛ لأنها تدل على الثبات وعلى الشمول.

أي أنهم يُفرقون بين الجملتين الاسمية والفعلية، وهذا من استقراء وتتبع كلام العرب.

الأمر الثاني الذي يُضعف قول الكوفيين أو القول المنسوب إلى الكوفيين هو أمرٌ لفظي، وهو: أنه يستلزم شيئًا يُخالف كلام العرب.

فإذا كانوا يُجيزون أن تقول في (قام محمد) ماذا يجوز أن تقول في (قام محمدٌ) على قولهم؟ (محمدٌ قام)، فظاهر ذلك أنه يجوز أن تقول في (قام محمدان) أن تقول: (محمدان قام)، أو (قام رجلان) أو (قام الرجلان) تقول: (الرجلان قام).

وفي (قام المحمدون) يجوز على ظاهر قولهم أو لازم قولهم أن تقول: (المحمدون قام)، وهم على ما أظن لا يقولون بهذا اللازم، لكنه لازمٌ لقولهم، وهذا لا تقوله العرب، وإنما العرب إذا تقدم الاسم في التثنية والجمع تقول: (المحمدان قاما، والمحمدون قاموا)، وهذا يدل على ضعف قول الكوفيين في المفرد.

إذًا فالإشكال الظاهر هو في المفرد، أما إذا انتقلنا إلى التثنية والجمع فإن الأمر يجول وينكشف ويبين، وهذا يدل على صحة قول الجمهور من أن الفاعل لا يتقدم.

إذًا فإذا تبين الأمر في المثنى والجمع فنقول: (المحمدون قاموا)؛ فالمحمدون: مبتدأ، وقاموا: فعلٌ وفاعل، فإن هذا هو الذي يجب أن يُطبق أيضًا على (محمدٌ قام) فتقول: محمدٌ: مبتدأ، وقام: فعل، إلا أن الفاعل عنا صار ضميرًا مستترًا.

قالوا: إنما جعلت العرب الضمير مستترًا مع المفرد لكثرة الاستعمال، لكثرة الاستعمال جعلوه ضميرًا مستترًا، وجعلوه بارزًا مع المثنى والجمع لأنهما أقل من المفرد.

الطالب: @(٠١:٠٦:٠٥)

الشيخ: ما يُخالف كلام العرب، أنه يلزم من ذلك شيئًا يُخالف كلام العرب.

الطالب: @(٠١:٠٦:٢٢)

الشيخ: هم أجازوا أن يُقدَّم الفاعل في المفرد، فلازم ذلك أنه يجوز أن تُقدمه في التثنية والجمع، فإذا قدمته خالف كلام العرب، وهم وإن كانوا لا يقولون بهذا اللازم على ما أظن إلا أنه لازمٌ لقولهم.

الطالب: @(٠١:٠٦:٥٠)

الشيخ: قلت ذلك، قلت: أنا لا أظن أنهم يقولون بهذا اللازم ولكنه لازمٌ لقولهم، إلا إن فرقوا، قالوا: هذا يجوز لهذا السبب، وهذا لا يجوز، يعني ليس هذا من مذهبنا، لكن هذا لازم من المذهب.

الطالب: @(٠١:٠٧:١٦)

الشيخ: الذين قالوا (إنه فاعلٌ مُقدم) تنتفي الفائدة من التقديم والتأخير، أو من اختلاف الجملتين، وهذا الذي أشرنا إليه في الأمر الأول المعنوي، بخلاف الجمهور الذين فرقوا فقالوا: إذا تقدم الاسم صار مبتدأ فهذه جملة اسمية، فيختلف المعنى التفصيلي، أما الإجمالي فواحد، ولهذا تختلف مواضع الجملة الاسمية عن مواضع الجملة الفعلية، فإذا أدرت الثبات تأتي بالجملة الاسمية، وإذا أدرت التجدد والانتقال والتغير تأتي بالجملة الفعلية، وهذا الذي يدل عليه تتبع كلام الفصحاء، فهذا يدل على صحة قول الجمهور وضعف قول الكوفيين.

ثم قال:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

يعني أن الفاعل قد يكون ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا بارزًا أو ضميرًا مستترًا، وكل ذلك شرحناه أيضًا قبل قليل بما تيسر من الأمثلة.

تُريد أمثلة أخرى أيضًا، نعم.

﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾ [المسد:٢] أين فاعل (أغنى)؟ من يعرف؟ ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ ﴾ [المسد:٢] ما الذي أغنى؟ مالهُ.

﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطففين:٢٦]، الفاعل: المتنافسون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو.

﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ ﴾ [يوسف:٣٦]؛ أين الفاعل؟ فتيان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف.

في الآية ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ ﴾ [يوسف:٣٦]؛ السِّجن بكسر السين، ما الفرق

بين السِّجن والسَّجْن؟

السِّجن: هو المكان الذي يُسجَن فيه، والسَّجن: المصدر، يعني تقول: (فلانٌ محبوسٌ في السِّجن)، لكن (حكمنا على فلانٍ بالسَّجن)، ولا تقول: (حكمنا عليه بالسِّجْن)، هذا انتبهوا إليه في القضاء، (حكمنا عليه بالسَّجْن) يعني بأن يُسجن، المصدر يمكنك أن تأوله بأنه فعل.

@(٠١:١٠:١٥)، لا، (سجنته، أسجنه، سجنًا) هذا مصدر، أما (السَّجْن) فهو اسم لما يقع فيه الفعل، وهو هذا السِّجن المعروف.

ومثل ذلك: (الحَج، والحِج)، فالمصدر: حَج يحُجُّ حجًّا، الحَج: هو فعل الحج، أن تفعل الحَج، أما الحِج بالكسر: فهو الاسم لهذه الأمور التي تعملها هناك، الأمور التي تعملها هذه اسمها الحِج، أما فعلك أنت فهو الحَج.

الطالب: @(٠١:١٠:٥٥)

الشيخ: هو اسم المصدر هو الاسم.

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:٢٨]؛ أين فاعل (يشرب)؟ المقربون، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:٢٨]؛ المقربون يشربون بالعين أم يشربون من العين؟ من العين، لكن ربنا –جل جلاله– قال: يشربون بالعين، يعني يَروى، نعم، هذا يُسمى التضمين، وهو من أفصح الكلام.

التضمين: أن تُضمن فعلين يتعديان بحرفين، فتذكر أحد الفعلين وتحذف الآخر، وتذكر أحد الحرفين وتحذف الآخر، فيكون الموجود دليلًا على المحذوف، فمعنى الآية والله أعلم بمراده: عينًا يشرب منها ويتلذذ بها المقربون، يعني ليست مجرد شرب، لا، يُريد أنها شرب مع تلذذ، ليس مطلق شرب، فحذف

منها لأن (يشرب) يعني يشرب منها، وحذف (يتلذذ) لدلاله بها عليها، وهذا كثير في القرآن.

فكلما رأيت فعلًا يتعدى بغير حرفه فاعلم أن هنا تضمينًا، يعني فعلٌ آخر محذوف مُراد، حُذف من أجل الاختصار.

ثم قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَجَــرِّدِ الْفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الْشُّهَدَا

يقول في هذا البيت: إن الفعل يلزم الإفرادَ مع الفاعل، سواءٌ كان الفاعل مفردًا كـ (ذهب زيدٌ، ذهب محمدٌ، قام رجلٌ)، أو كان الفاعل مثنىً كـ (ذهب رجلان، وقال رجلان، وقام زيدان)، أو كان الفاعل جمعًا كـ (قال رجالٌ، وقام طلابٌ)، وهكذا، فهذا معنى قوله:

وَجَــرِّدِ الْفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْع

فإذا كان الفاعل مثنىً أو جمعًا فيلزم أن يكون الفعل مفردًا، فإذا كان الفاعل مفردًا فهذا من بابٍ أولى، كـ (فاز الشهداء)، الشهداء: جمع، ومع ذلك نقول: (فاز الشهداء)، ما نقول (فازوا الشهداء)؛ لأن الفعل يلزم الإفراد مع الفاعل سواء كان مفردًا أم كان مثنىً أو كان جمعًا.

أما قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَازَ الْشُّهَدَا) فقد قصر الممدود، أي حذف الهمزة من قوله (الشهداء)، يعني ما قال: (فاز الشهداء)، (فاز الشهدا)، وقصر الممدود جائزٌ في النثر والشعر، وهو لغةٌ فصيحة، بل هو لغة الحجازيين، الحجازيين يقصرون الممدود، أما تحقيق الهمز وإظهاره فهو لغة التميميين.

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَقَــدْ يُقَــالُ سَــعِدَا وَسَــعِدُوا وَالْفِعْــلُ لِلْظَّــاهِرِ بَعْــدُ مُسْــنَدُ

هذا البيت يتبع البيت السابق، فبعد أن قرر أن الفعل يلزم الإفراد مع الفاعل سواءٌ كان الفاعل مفردًا أم مثنىً أم جمعًا قال هنا: وقد يُقال، و (قد) مع الفعل المضارع يدل على التقليل في الأصل، وقد تدل على التأكيد والتحقيق في مواضع قليلة، وهنا يُراد بها المعنى الكثير.

إذا كان الفاعل مثنىً قد يُقال: (سعدا المحمدان، ذهبا الرجلان، نجحا الطالبان)، وقد يُقال إذا كان الفاعل جمعًا: (ذهبوا الرجال، ونجحوا الطلاب، وقاموا الضيوف)، وهذه اللغة يُسميها النحويون: لغة أكلوني البراغيث.

ويُراد بهذه اللغة: أن جمهور العرب يُلزمون الفعل الإفراد كما ذكرنا من قبل، ولا يُلحقون به شيئًا يدل على الفاعل إلا إذا كان الفاعل مؤنثًا، فيُلحقون بالفعل تاء التأنيث الساكنة، فيقولون: (ذهب محمدٌ، وذهبت هندٌ)ـ و (ذهب المحمدان، وذهبت الهندان)، و(ذهب المحمدون، وذهبت الهندات).

إلا أن بعض العرب وهي قبائل قليلة من العرب، قبائل فصيحة لكنها قليلة، بعض العرب يُلحق بالفعل حروفًا تدل على الفاعل إذا كان مثنىً أو جمعًا، فإذا كان الفاعل مثنىً ألحقوا بالفعل ألفًا، فقالوا: (ذهبا الرجلان، ونحجا الطالبان)، وإذا كان الفاعل جمعًا ألحقوا بالفعل واوًا فقالوا: (ذهبوا الطلاب، ونجحوا الطلاب).

إذًا ففعلوا مع المثنى والجمع كما يفعل جمهور العرب مع الفاعل المؤنث، وهذه اللغة وإن كانت فصيحة إلا أنها قليلة، وهي اليوم كثيرةٌ جدًا في كلام العامة، بل إن بعض العامة لا يدري عن هذه اللغة، فيقول: (جاؤوا الضيوف)، ما يقول: (جاء الضيوف)، وبعضهم يقول: (جاء الضيوف).

إذًا فهما لغتان فصيحتان، إلا أن اللغة الأولى هي اللغة الكُثرى، هي لغة

القرآن، هي لغة جمهور العرب، واللغة الثانية هي لغة قليلة، ينبغي ألا يُؤخذ بها إلا لأهل هذه اللغة أو للتخريج عليها، وقد جاءت نصوصٌ على هذه اللغة ليست كثيرة، وهي ثابتة باتفاق النحويين، وزعم بعض النحويين أن هذه اللغة واردةٌ في القرآن الكريم، وذكروا أنها واردة في آيتين في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ.

الآية الأولى في سورة المائدة في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة:٧١]؛ فقالوا: إن الفاعل في: ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة:٧١]، الفاعل: كثيرٌ، والواو في (عموا وصموا) هذه حروف تدل على أن الفاعل جمع، ونقول حروف، ما نقول: إنها واو الجماعة ضمير كلغة جمهور العرب، بل نقول: هذا حرف يدل على أن الفاعل جمعًا، كما أن تاء التأنيث في (ذهبت هند) حرفٌ يدل على أن الفاعل مؤنث.

والآية الأخرى في سورة الأنبياء في قوله -تعالى-: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ٢ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ [الأنبياء:١-٣].

فقالوا في قوله: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]؛ أي: أَسَرَّ النجوى الذين ظلموا، ثم جاءت هذه الواو على لغة أكلون البراغيث.

فجمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه لا يرضى بهذا المذهب، ويقول: إن القرآن ليس فيه لغة أكلون البراغيث؛ لأن القاعدة عند النحويين: أن القرآن الكريم يجب أن يُخرج على الكثير من كلام العرب، لا يُخرج على القليل متى ما وُجد للكثير وجه، وهذا الذي ينبغي؛ لأنك لا تحمِل على القليل، إذا حَملت على

القليل فإنك ستُطالب بالدليل، ما الدليل على أن هذه الآية جاءت على هذه اللغة القليلة لهذه القبيلة؟ أما إذا قلت: إن القرآن جاء على كثير فما تحتاج إلى دليل، فكيف خَرج النحويين هذين الآيتين؟ التخريج سهل:

أما في آية المائدة انتبهوا لها: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة:٧١]؛ ما إعراب الواو في ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة:٧١]؟ فاعل، ﴿ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة:٧١]؛ بدل، الفاعل: عموا وصموا، أي المتكَّلم عنهم من قبل، وكثيرٌ: بدل.

ويكون المعنى والله أعلم بمراده: وحسبوا ألا تكون فتنة وظنوا هذا الظن الخاطئ، فلهذا عَموا وصموا كلهم، ثم منَّ الله عليهم بالتوبة، ثم تاب الله عليهم، وبعد التوبة ماذا حدث لهم؟ ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم، فهذا بدل احتراز، أي بعد التوبة إنما عَميَ وصَمَّ كثيرٌ منهم لا كلهم، في المرة الأولى عندما وقعت الفتنة كلهم عَموا وصموا، لكن في المرة الثانية عندما تبين لهم الأمر وتاب الله عليهم عمي وصَم كثيرٌ منهم.

وفي الآية الثانية آية الأنبياء أيضًا انتبهوا لها: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ﴾؛ هذه الواو تعود إلى الناس ما إعرابها؟ فاعل، ﴿يَلۡعَبُونَ ۝٩٨﴾ [الأعراف:٩٨] ما إعرابها؟ واو فاعل.

﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ﴾ [الأنبياء:٣] فكيف يكون إعراب (الذين ظلموا)؟ إما أن نقول: إن إعرابها كإعراب الآيات السابقة، فالواو صارت فاعل، و (الذين) بدل، وهذا إعرابٌ حسن لأنه جميلٌ من حيث المعنى، والمعنى: إنما أسر النجوى الذين ظلموا فقط.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السادس والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى أهل بيته، وأزواجه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين،

أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين، الرابع عشر من شهر ذي القَعدة، بفتح القاف على الأشهر والأفصح، وذي القِعدة على الأقل، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والثلاثين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة، وإيانا وأمواتنا، وأموات المسلمين.

كان الدرس الماضي يا إخوان في الفاعل، وقد بدأنا بشرح الفاعل، وشرحنا ما تيسر من أبياته، واليوم إن شاء الله نُكمل بعض أبيات باب الفاعل ونشرحها إن شاء الله تعالى، وفي هذه الأبيات في باب الفاعل يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٢٩. وَيَرْفَـعُ الْفَاعِـلَ فِعْـلٌ أَضْـمِرَا ... كَمِثْـلِ زَيْـدٌ فِـي جَـوَابِ مَـنْ قَـرَا

٢٣٠. وَتَـاءُ تَأْنِيْـثٍ تَلِـي الْمَاضِـي إِذَا ... كَـانَ لأُنْثَـى كَأَبَـتْ هِنْـدُ الأَذَى

٢٣١. وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلِ أَوْ مُفْهِم ذَاتَ حِرِ
٢٣٢. وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
٢٣٣. وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلاَ ... كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ
٢٣٤. وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
٢٣٥. وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
٢٣٦. وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

في هذه الأبيات تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألتين:

المسألة الأولى: حذف فعل الفاعل.

والمسألة الثانية: تأنيث الفعل.

ونبدأ بالمسألة الأولى وهي: الكلام على

حذف فعل الفاعل

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ... كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

الفاعل إنما يرفعه فعلٌ قبله، قررنا ذلك في الدرس الماضي، وهذا الفعل الواقع قبل الفاعل يُشترط فيه الوجود، ولا يُشترط فيه الظهور، فهو قد يُوجدُ ويظهر كقولنا (جاء محمد، ويجيء محمد، و (جِئ) أي جئ أنت.

وقد يكون موجودًا في الكلام ولكنه مُضمَر، وقد يكون محذوفًا، وحذفه جائز بالشرط العام للمحذوفات في اللغة العربية وهو: أن يكون معلومًا، أي أن يدل عليه دليل، فمتى ما دل دليلٌ على فعل الفاعل جاز حذفه، فمن ذلك: أن يقع الفاعل في جواب استفهام، فيُقال لك: من جاء؟ فتقول في الجواب: (زيدٌ)، والتقدير: (جاء زيدٌ)، فحذفت الفعل جاء لدلالة السؤال عليه.

أو أن يقع الفعل في جواب نفي، كأن يُقال مثلًا: (ما جاء أحدٌ)، أو (لم يجئ أحد)، فتقول: (زيدٌ) تُريد (جاء زيدٌ)، أو: (بلى، جاء زيدٌ)، فحذفت (جاء) لدلالة النفي عليه.

ومن ذاك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف:٨٧]، التقدير والله أعلم: (ليقولون خلقنا الله)، فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه.

ويقول الشاعر:

تَجَلَّدتُّ حتَّى قِيلَ لَم يَعْرُ قلبهُ مِنَ ... الْوَجْدِ شَيءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

التقدير: بل عَراه أعظم الوجد، فحذف الفعل لدلالة النفي السابق عليه في قوله: **لَم يَعْرُ قلبهُ**، إذًا ففعل الفاعل يجوز أن يُحذف متى ما دل عليه دليل.

ومن أشهر المواضع التي يُحذف فيها فعل الفاعل: إذا وقع الفاعل بعد (إن) الشرطية، و (إذا) الشرطية، وأسلوب الشرط كما تعرفونه هو: أن يُرتب فعلٌ على آخر، فإن وقع الأول وقع الثاني، وإن لم يقع الأول لم يقع الثاني، هذا هو الشرط.

والشرط يكون بأدوات تُسمى: أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، فمن أدوات الشرط: إن، وإذا.

فتقول في (إن): (إن جاء محمدٌ جئت)، وتقول في (إذا): (إذا جاء محمدٌ جئت)، في هذين المثالين لا إشكال فيهما.

تقول: (إن جاء زيدٌ جئت)، إن: حرف شرط، وجاء زيدٌ: فعلٌ وفاعل، وهو فعل الشرط، وجئتُ: فعل فاعل جواب الشرط، لا إشكال في ذلك.

وكذلك: (إذا جاء زيدٌ جئت)، لا إشكال في ذلك.

لكن يجوز لك أن تقول: (إن زيدٌ جاء جئتُ)، وتقول: (إذا زيدٌ جاء جئت)، فنجد أن الاسم هنا قد ولِيَ أداة الشرط، (إن زيدٌ جاء جئتُ)، (إذا زيدٌ جاء جئت)، والمقرر عند النحويين: أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، ويذكرون أن هذا هو مقتضى العقل.

العقل لا يتصور الشرط إلا في الأفعال، يعني لا يُتصور أن يكون الشرط في أسماء، في أشياء موجودة محسوسة، تقول: (إذا الكأس شربتُ)؟ ما يصلح، (إذا الباب دخلتُ) ما يُتصور ذلك.

لكن تقول: (إذا انفتح الباب دخلتُ)، يعني الجواب فعل، والشرط المرتب عليه فعل كلاهما، إذا حدث شيءٌ يحدث شيء، فالحدوث الأول فعل، والحدوث الثاني فعل، فإذا كان الأمر هكذا فلا يكون فعل الشرط إلا فعلًا، ولا يكون جواب الشرط إلا فعلًا، يعني جملة فعلية وجملة فعلية.

نعود إلى مثالنا: (إن زيدٌ جاء جئتُ)، إن: أداة الشرط، وزيدٌ: هل ستقول مبتدأ؟ ما يأتي مبتدأً؛ لأن الاسم من مبتدأ ما يترتب على شيء، لا بد أن تجعل فعل الشرط فعلًا، فلهذا نقول في (زيدٌ) هنا، نقول: إن زيدٌ فاعل لفعل محذوف يُقدر من جنس المذكور، يعني: (إن جاء زيدٌ جئتُ)، فحذفوا جاء الفعل، ودلوا عليه بجاء أخرى، فلهذا نقول: من مواضع حذف الفعل: إذا وقع الفاعل بعد (إن)، وبعد (إذا).

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١] **(الانشقاق:١)**؛ إذا: هذه ظرفية متضمنة للشرط، السماء انشقت: ما إعراب السماء؟ فاعل لفعل محذوف تقديره: إذا انشقت السماء.

وكذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ

﴿يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦]؛ أحدٌ: فاعل لفعل محذوف من جنس المذكور، والتقدير والله أعلم: إن استجارك أحدٌ من المشركين فأجره.

قلنا في (إن) و (إذا) يجوز لك أن تُقدم الفعل فتقول: (إذا جاء زيدٌ جئت)، و (إن جاء زيدٌ جئت).

ويجوز لك أن تحذف هذا الفعل فتذكر بعد الاسم دليلًا عليه فتقول: (إن زيدٌ جاء جئت)، (إذا زيدٌ جاء جئتُ)، هذان أسلوبان جائزان واردان فصيحان، لكن هل يجوز أن تجمع بين الفعلين فتقول: (إن جاء زيدٌ جئت)، (إذا انشقت السماء انشقت)، (إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره)، هل يجوز ذلك؟

الجواب: لا يجوز، لم يرد ولم يُسمع، والنحويون لا يُجيزون ذلك لأن فيه جمعًا بين العِوض والمُعَوض عنه، ولا يُجمع بنيهما، بل يُكتفى بأحدهما؛ لأنه لا يُمكن أن يُوجد ملك وملك آخر في نفس الوقت، ولا ابن ملك، متى يُمكن أن يعمل؟ إذا غاب الملك يأتي اللاحق، أما إذا جاء الأول الملك لا بد أن يذهب الثاني مباشرة يعني يفقد أعماله.

نُلخص هذه المسألة فنقول: من مواضع حذف الفعل: إذا وقع الفاعل بعد (إن) الشرطية، وبعد (إذا) الشرطية، وما حُكم حذف الفعل في هاتين الصورتين بعد (إن) و (إذا)؟ حذف الفعل حينئذٍ واجب، حذف الفعل واجب إذا وقع الفعل بعد (إن، وإذا) يجب أن تحذف الفعل لوجود الفعل الآخر، فإن صرحت بالفعل يجب أن تحذف الفعل الآخر.

أما في الصور السابقة فالحذف فيه جائز بحسب لأن الكلام والمعنى المراد، إلا أننا نقول بعد ذلك: إن ما ذكرناه في حذف الفعل بعد (إن) و (إذا) هو كونه مبنيًا، وهو قول جماهير النحويين هو الذي قدمناه وذكرناه قبل قليل في وجوب

حذف الفعل بعد (إن) و (إذا)، يعني يجب أن تُقدر هنا فعلًا وتجعل هذا الاسم المرفوع فاعلًا كالفعل لما ذكرناه وعللنا به من أن الشرط يكون إلا بالأفعال.

❁ وفي المسألة قولان آخران:

القول الثاني وهو للكوفيين، وهو: أن السماء في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]؛ فاعل، ولكنه فاعلٌ للفعل المتأخر.

﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [التوبة:٦]؛ فاعلٌ، ولكنه فاعلٌ للفعل المتأخر؛ لأن من مذهبهم الذي ذكرناه في المحاضرات الماضية في الدرس الماضي: أنهم يُجيزون في الفاعل التقدم والتأخر.

وعلى ذلك يكون البصريون والكوفيون متفقين على أن أدوات الشرط ومنها (إن) و (إذا) لا يقع بعدها إلا جملة فعلية.

وهناك قولٌ ثالث وهو للأخفش، وإذا قيل (الأخفش) فهو: سعيد بن مَسعدة، ويُقال (الأخفش) أي الأوسط، وهو تلميذ سيبويه، أكبر تلاميذ سيبويه، وهو أشهر الأخافشة في النحو، الأخفش يُجيز أن تقع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد أدوات الشرط، فلهذا يُجيز لك في نحو (السماء) في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]؛ يقول: يجوز في السماء أن تكون فاعلًا مُقدرًا كما يقول الجمهور، ويجوز أن تكون (السماء مبتدأ)، والفعل بعدها هو الخبر، فهذا قوله، وذكرنا من قبل حُجة الجمهور.

ونقول: لعل من حذف فعل الفاعل قول بعض الناس اليوم: (كل عامٍ وأنت بخير)، فهذه الجملة فيها إشكال؛ لأن ظاهرها أن يُقال: (كل عامٍ أنتم بخير)، أي: أنتم بخيرٍ كل عامٍ، فأنتم بخير؛ أنتم: مبتدأ، وبخير: خبر، وكل عامٍ: ظرف زمان، لا إشكال في ذلك، وظرف الزمان يجوز أن يتقدم وأن يتأخر، لكن عندما جاءت هذه

الواو ورُفعت كلمة (كُل)، فقيل: (كل عامٍ وأنتم بخيرٍ) خرجها بعض العلماء واعتمد هذا التخريج مَجمع القاهرة اللغوي فقال: إن (كل) فاعل لفعل محذوف يُفهم من المعنى والسياق، أي يمضي كل عامٍ وأنتم بخير، فيمضي: فعلٌ مُقدر، وكل عامٍ: فاعل، وانتم بخير: جملة حالية، وهذا يحتمله القياس النحوي لما قررناه قبل قليل.

وفي نهاية الكلام على هذه المسألة نستمع إلى قول المُحاجي، هناك بعض العلماء يذكرون أُحجيات، المُحاجي يقول:

يا قارئ النحو من ألفيةٍ جمعت في ... النحو مُعظم ما في النحو قد قِيل
إن كنت تفهمها فهمًا تحوز به ... أسرارها حين تخفى والأقاويل
في أي بيتٍ بها قد جاء فاعله فعلًا ... ومن فاعلِ قد جاء مفعولا

يقول: بيت في الألفية، أنت تحفظ الألفية وتفهم أسرارها، طيب، في بيت في الألفية جاء الفاعل فيه فعلًا، وجاء الفاعل مفعولًا، وهو هذا البيت:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أضْمِرَا

يرفعُ: فعل مُضارع، أين فاعله؟ أين الرافع الذي يرفع؟ فعلٌ، والمفعول به: الفاعلَ، فالفاعِل هنا صار فعلًا، فالفاعل صار فاعلًا، فأجابه الآخر وقال:

فدتك نفسي فقد أحسنت تمثيلا ... وفقت كل الورى نظما وتسجيلا
قد جاء ذاك بها في باب فاعلها ... من بعد أربعة في النظم تمثيلا

هذا فقط تلطيف.

ويذكر بعض الشارحين هنا استطرادًا حسنًا في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ**؛ فيقول: إن الإنسان لا يرفعه إلا فعله، الفاعل عمومًا لا يرفعه إلا فعله في النحو، وكذلك في الناس، أما النسب فإنه لا يرفع صاحبه، ولا الأجداد ولا

الفخر بهذه الأمور.

وهذا مصداق قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]؛ فالتقوى هي عمل الإنسان الذي يرفعه، هذا ما يتعلق بالمسألة الأولى وهي: أن الفعل الذي يرفع الفاعل قد يُحذف في مواضع ذكرناها.

أما المسألة الثانية في هذه الأبيات فهي: الكلام على تأنيث الفعل وتذكيره، متى يُؤنث الفعل ومتى يُذكَّر؟

فقال في ذلك إمامنا ابن مالك:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا ... كَانَ لأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى
وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلِ أَوْ مُفْهِمِ ذَاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ... فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلاَ ... كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ ... مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ

لخص في هذه الأبيات الكلام على تأنيث الفعل وتذكيره.

تذكير الفعل أن تقول: (جاء)، أو (يجيء)، والمراد بتأنيث الفعل أن تقول: (جاءت)، أو (تجيء)، ونُنبه في البداية على أمرٍ تعرفونه أو يعرفه أكثركم وهو: أن إطلاق التذكير والتأنيث على الفعل توسُّع؛ لأن التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء.

الأسماء هي التي تُوصف بتذكيرٍ وتأنيث، أما الفعل والحروف فإنها لا تُوصف بتأنيثٍ ولا بتذكير، لكن نحن نتوسع فنقول: تأنيث الفعل نقصد به: وصله بتاء

التأنيث.

يبدأ ابن مالك ذلك فيقول:

وَتَــاءُ تَأْنِيْــثٍ تَلِــي الْمَاضِــي إِذَا كَــانَ لأنْثَــى كَأَبَــتْ هِنْــدُ الأَذَى

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الفاعل إذا كان مؤنثًا فإنك تُؤنث الفعل الماضي بتاءٍ ساكنةٍ في آخره تُسمى (تاء التأنيث)، فإذا أدرت أن تؤنث (جاء) تقول: (جاءت)، و (صلى)؛ (صلت)، وهكذا.

ونفهم من ذلك: أن الفاعل إذا كان مذكرًا فإنك تُذَكِّر الفعلَ فتقول: (جاء محمدٌ)، و (محمدٌ يجيء)، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتكلم على تأنيث الفعل المضارع، فإذا أردت أن تؤنث الفعل المضارع للفاعل المؤنث فإنك تُؤنثه بتاءٍ متحركةٍ في أوله فتقول: (محمدٌ يجيء، وهندٌ تُصلي)، و (زيدٌ يُصلي، ودَعْدٌ تُصلي).

إذًا فتأنيث الفعل يكون بتاء التأنيث، إلا أنها مع الماضي تاءٌ ساكنةٌ في آخره، ومع المضارع بتاءٍ متحركة في أوله.

ثم ضرب مثالًا على ذلك بقوله:

أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

أبت، هذا الفعل (أبى)، (أبى محمدٌ)، فعندما جاء الفاعل مؤنثًا قيل: (أبت هندٌ).

أما (أبى محمدٌ) فإن الفعل (أبى) يتكون من الهمزة المفتوحة، والباء المفتوح، والألف، (أبى).

ثم إذا كان الفاعل مؤنثًا قيل: (أبت هندٌ)؛ أين ذهبت الألف؟ حُذفت، لماذا حُذفت؟ لأن الألف ساكنة، وتاء التأنيث ساكنة، فالتقى ساكنان، وكيف نتخلص

من التقاء الساكنين؟ القاعدة في التقاء الساكنين: أن الساكن الأول إذا كان حرفًا صحيحًا حركناه، وإذا كان حرفًا معتلًا حذفناه، وهنا حرفٌ معتل فلهذا حذفناه أو حذفتها العرب فقالت: (أبت).

إلا أن تأنيث الفعل للفاعل المؤنث قد يكون جائزًا، وقد يكون واجبًا، فلهذا فصَّل الكلام في ذلك ابن مالك في الأبيات التالية فقال:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

ذكر في هذا البيت مواضع وُجوب تأنيث الفعل، فالفعل يجب أن يُؤنث مع الفاعل المؤنث في موضعين:

- الأول: إذا كان الفاعل المؤنث ضميرًا مؤنثًا، فحينئذٍ يجب في الفعل التأنيث.

كقولك: (هندٌ جاءت)، هندٌ: مبتدأ، وجاء: فعلٌ ماضٍ، والتاء حرف تأنيث، ولكل فعلٍ فاعلٌ بعده، أين فاعل (جاءت)؟ مستتر تقديره: هي، إذًا فالضمير هنا مذكر أم مؤنث؟ مؤنث، إذًا فالفاعل هنا ضميرٌ مؤنث، والفاعل إذا كان ضميرًا مؤنثًا كان التأنيث واجبًا، تقول: (هندٌ جاءت).

و (الشمس طلعت): أين فاعل (طلعت)؟ هي، ضميرٌ مؤنث، ما حُكم التأنيث هنا؟ واجب، ما ينفع تقول: الشمس طلع، تقول: (الشمس طلعت، والشمس تطلق) بالتأنيث؛ لأن الفاعل ضميرٌ مؤنث.

وكذلك تقول: (الناقة انطلقت، والسيارة توقفت)، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ

ماذا يُريد بالمُضمر؟ يعني الضمير، قلنا: المضمر يعني الضمير، مُتصل؟ أن

يكون هذا الضمير ضميرًا مؤنثًا متصلًا، أن يكون ضميرًا مؤنثًا يعني عائدًا إلى مؤنث، متصلًا، هو قال: (متصلٍ)، ضمير متصل.

فإذا سألناكم بعد ذلك وقلنا: الفاعل في (هندٌ جاءت)، يعني: هي، الفاعل في (جاءت) ضمير منفصل أم ضمير متصل؟ ضمير منفصل، هو مستتر لا شك.

الضمير المستتر هل هو من المنفصل أم من المتصل، أم قسيمٌ لهما؟ يعني قسم ثالث، الضمائر أما منفصلة، وإما متصلة، وإما مستترة، السؤال واضح، والجواب؟

أما ابن مالك ماذا يرى؟ يرى ابن مالك أن الضمير المستتر من الضمير المتصل، هذا صريح كلامه هنا، فلهذا لو أدرنا أن نُقسم الضمائر على هذا المذهب كنا نقول: الضمير قسمان:

- ضمير متصل.
- وضمير منفصل.

والضمير المتصل نوعان:

- متصلٌ بارز، مثل: واو الجماعة في (ذهبوا).
- ومتصل مستتر مثل: الفاعل في (هندٌ جاءت)، هذا مذهب.

والمذهب الثاني يرى أن المستتر قسيمٌ، وليس قسمًا، لا يرى أنه قسمٌ من المتصل، ولكنه يرى أنه قسيم، وعلى هذا المذهب كيف نُقسم الضمائر؟

نُقسم الضمائر إلى قسمين، نقول:

- الضمائر إما ضمائر مستترة.
- وإما ضمائر بارزة.

والضمائر البارزة نوعان:

- ضمائر متصلة.
- وضمائر منفصلة.

فهذان مذهبان، على كل مذهب تقسيمٌ خاص بالضمائر، فهذا هو الموضع الأول للتأنيث الواجب.

الموضع الثاني لتأنيث الفعل الواجب: إذا كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث متصلًا بالفعل.

ما المراد بحقيقي التأنيث؟

أي أنه من الحيوان، سواءً كان من البشر أم من البهائم، كل ذلك يُسمى حيوانًا، فإذا كان المؤنث من الحيوان سماه النحويون وأهل اللغة: مؤنثًا حقيقيًا، وإذا كان المؤنث من غير الحيوان سموه مؤنثًا مجازيًا، كالسيارة، والشمس، هذه مؤنثات مجازية.

إذا كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث متصلًا بالفعل، كقولك: (جاءت هندٌ)، الفاعل: (هند)، وهي حقيقي التأنيث، ومتصل بالفعل، وتقول: (صَلَّت سعاد)، و (صامت أختي)، و (قامت أمي)، و (قالت المعلمة)، ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران:٣٥]، التأنيث في هذه الأفعال واجبٌ لأن المؤنث حقيقي التأنيث ومتصل.

تقول: من أين نفهم هذا الموضع من كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ نقول:

أما كون الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث فيُفهم من قوله: **أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ**؛ والحِرُ هو الفرج، وأصله: حِرْحٌ، إلا أن العرب حذفت الحاء الأخيرة تخفيفًا، وجمعه: أحراح، وتصغيره: حُريح، يعني أعادوا هذا المحذوف، ومن ذلك قول

النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث المشهور: «**لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ**».

وقال الراجز:

إني أقـــود جمـــلًا مـــن راحـــا ... ذا قبـــةٍ مملـــوؤةٍ أحراحـــا

أي مملوؤةٍ نساءً.

إذًا فكون الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث واضح من كلام ابن مالك، كونه متصلًا بالفعل من أين نفهمه؟ نفهمه من قول ابن مالك في البيت التالي:

وَقَدْح يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ الْتَّاءِ

نفهم من ذلك اشتراط الاتصال، ونفهم من هذا البيت أيضًا: أن الفاعل إذا لم يكن حقيقي التأنيث، أي إذا كان مجازي التأنيث؛ فحُكم التأنيث حينئذٍ الجواز، يجوز أن تُذكِّر، ويجوز أن تُؤنث.

فتقول في الشمس: (طلعت الشمس، وطلع الشمس)، وتقول في السيارة: (انطلقت السيارة، وانطلق السيارة)، وقال –تعالى-: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة:٩]، ويجوز في الكلام أن تقول: (جُمعت الشمس والقمر)، والتأنيث هنا أكثر، إلا أن التذكير جائز فصيحٌ في الكلام.

ثم قال إمامنا ابن مالكٍ بعد ذلك:

وَقَـدْح يُبِـيْحُ الْفَصْـلُ تَـرْكَ الْتَّـاءِ فِـي ... نَحْـوِ أَتَـى الْقَاضِـيَ بِنْـتُ الْوَاقِـفِ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت: إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث بفاصل فيجوز في الفعل حينئذٍ التذكير والتأنيث، بغض النظر عن الفاعل أيًا كان، فيجوز أن تقول: (جاءت اليوم هندٌ، وجاء اليوم هندٌ)، وتقول: (صلت في المسجد سعاد، وصلى في المسجد سُعاد)، وتقول: (تعبت من أجلي أمي)، وتقول: (تعب من أجلي أمي).

ومن ذلك قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢]، ويجوز أن تقول في الكلام: (إذا جاءتك المؤمنات)، الفاعل: جاء، أين الجاء الفاعل؟ المؤمنات؛ الفاعل، والمفعول به: الكاف.

لماذا جاز في الفعل التذكير والتأنيث هنا؟ للفصل بين الفعل والفاعل والمفعول به.

ومن ذلك قول العرب: (حضر القاضِيَ اليوم امرأةٌ)، فحضر: فعل، وامرأةٌ: فاعل، وذكروا الفعل لوجود هذا الفاصل.

ومن ذلك قول الشاعر: (لقد ولدَ الأُخيطِل أُمُّ سُوءٍ)، ولد: فعل، والأم: فاعل، وذَكَّرُوا الفعل لوجود الفاصل.

إذًا مهما فصلت بين الفعل والفاعل بفاصل فيجوز لك التذكير والتأنيث، مع أن التأنيث أكثر أم التذكير أكثر؟ التأنيث، ويدل لذلك قول ابن مالك:

وَقَدْ يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ الْتَّاءِ

الفصل قد يُبيح، يعني أن التأنيث أكثر، أي أن التأنيث أكثر، إلا أن التذكير جائز.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلاَ   كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

يقول را: إذا فصلنا بين الفعل وفاعله المؤنث بـ (إلا)، هنا حالة خاصة من حالات الفصل، بعد أن تكلم على الفصل وقال: إن الفصل يُجيز لك التذكير والتأنيث قال: إلا إذا كان الفصل ـ (إلا) فالتذكير والتأنيث جائزان، إلا أن الأفضل والأكثر: التذكير.

قال:

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلاَ

الحذف حذف التاء يعني، حذف التاء أفضل، هو تذكير، حذف التاء أفضل إذا كان الفاصل (إلا)، كقولك: (ما جاء إلا هند)، (ما نجح إلا المجتهدة)، (ما بقي إلا دقيقة)، فصلنا بين الفعل والفاعل بـ (إلا)، ما حُكم تأنيث الفعل؟ يجوز أن تُؤنث؛ وهذا قليل، ويجوز أن تُذكِّر، وهذا هو الأفضل.

وبعض النحويين وهم جمهور البصريين يُوجبون التذكير هنا، ولا يُبيحون التأنيث إلا في ضرورة الشعر أو النادر من الكلام، إلا أن الذي عليه أكثر المتأخرين كابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن التأنيث والذكير جائزان، إلا أن التذكير حسن لوردود ذلك في شواهد فصيحة، ومن ذلك: قول الشاعر:

مـــا برِئَـــت مـــن ريبـــةٍ وذمٍّ ... في حربنـــا إلا بنـــات العـــمِّ

(ما برِئت إلا بنات العمِّ)، الفاعل: بنات، وفُصل بإلا، ومع ذلك قال: (برئت)، يعني أنَّث، التأنيث جائز، وذكروا بعض القراءات القرآنية في ذلك.

فالخلاصة أن ما ذكره ابن مالك هنا هو الراجح من أن التذكير والتأنيث جائزان إلا أن التذكير أفضل وأفصح.

ثم يقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَـذْفُ قَـدْ يَـأْتِي بِـلاَ فَصْـلٍ وَمَـعْ ... ضَـمِيرِ ذِي الْمَجَـازِ فِـي شِـعْرٍ وَقَـعْ

ذكر في هذا البيت أن ما ذكره من حالتي وجوب التأنيث ذكر في قبل أن تأنيث الفعل واجب في موضعين، قال: إلا أنه جاء عن العرب ما يُخالف هذين الموضعين، فقال:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ

كأن تقول: (جاء هندٌ)، جاء: فعل، وهندٌ: فاعل حقيقي متصل، ما حُكم التأنيث حينئذٍ على ما تقدم؟ واجب، يقول: إلا أنه جاء، أتى.

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ

يعني جاء فيما نقله سيبويه أن بعض العرب قال: (قال فلانة)، قال وهو رديءٌ لا يُقاس عليه، هذا من الشاذ الذي بلغ من الشذوذ حدًا لا يُقاس عليه، إلا أن أمانة النقل تُوجب أن يُقال: أن هذا جاء عن العرب، إلا أنه لا يُقاس عليه لقلته، ولمخالفته للقياس.

قال:

وَالْحَـذْفُ قَـدْ يَـأْتِي بِـلاَ فَصْـلٍ وَمَـعْ   ضَـمِيْرِ ذِي الْمَجَـازِ فِـي شِـعْرٍ وَقَـعْ

هذه مخالفة الموضع الأول، الموضع الأول: إذا كان الفاعل ضميرًا مؤنثًا ما حُكم التأنيث؟ واجب، قال: إلا في الشعر، يقول: جاء في الشعر أن الفاعل ضمير مؤنث ويعود إلى مؤنث مجازي، ومع ذلك جاء الفعل مذكرًا، هذا ضرورة شعرية.

نحن قلنا في الموضع السابق: أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا، أي ضمير يعود إلا مؤنث حقيقي كـ (هندٌ جاءت) أو يعود إلى مؤنث مجازي مثل: (الشمس طلعت)، لكن الذي جاء في الشعر: ضمير يعود إلى مؤنث مجازي ومع ذلك جاء الفعل مذكرًا، هذا ضرورة شعرية، كقول الشاعر:

فَإِمــــا تَرَينـــــي وَلِـــــي لِمـــــةٌ   فـــــإِنَّ الحـــــوادثَ أَودَى بهــــــا

إن كنتِ تَرَيني من قبُل وأنا شاب ولي لِمَّة وجميل، أما الآن فإن الحوادث أودت بهذه اللِّمة وذهب بصاحبها.

فَإِمــــا تَرَينـــــي وَلِـــــي لِمـــــةٌ   فـــــإِنَّ الحـــــوادثَ أَودَى بهــــــا

وكان على القياس يقول: (فإن الحوادث أودت بها) لكنها ضرورة شعرية،

والضرورة الشعرية: كل ما وقع في الشعر يُسمى ضرورة شعرية.

ومن ذلك: قول الشاعر أو الراجز: (فلا مُزنة وذقت وذْقها، ولا أرض أبقل إبقالها).

المُزنة: السحابة المطرة، وذقت وذقها: أي أمطرت، ولا أرض أبقل إبقالها: إذا نزل الماء فإن الأرض ترتفع بسبب النبات؛ هذا يُسمى: بقلت الأرض، تقول: هذا المكان ممتاز جدًا، ما في سحابة أمطرت على مكان كما أمطرت هذه السحابة على هذا المكان، وليس هناك أرض أبقلت واستجابت للمطر وأبقلت وأخرجت ربيعها إلا هذه الأرض.

ولا أبقل إبقالها، وكان القياس أن يقول: ولا أرض أبقلت إبقالها.

ثم يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالتَّـاءُ مَـعْ جَمْـعٍ سِـوَى الْسَّـالِمِ مِـنْ ... مُـذَكَّرٍ كَالْتَّـاءِ مَـعْ إِحْـدَى اللَّـبِنْ

الطالب: @(٠٠:٤٦:٠٥)

الشيخ: في الشعر؟ ضرورة شعرية، وكل ضرورة شعرية لا يُكثِر منها الشاعر، لا ينبغي أن يُكثر منها، لكن إن الضرائر كباقي الضرائر لا يُكثر منها، وعُلماء الشعر يُسمون الضرائر ثلاثة أقسام:

١-ضرائر حسنة، كثرتها لا يضر.

٢-وضرائر قبيحة، يُنقد القليل منها.

٣-وضرائر متوسطة، لو أتى بها الشاعر أحيانًا أو على قِلة قد تُقبل منه، لكن لا يُكثِر منها، هذا من قبيل المتوسط.

ثم قال ابن مالك:

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى الْسَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

الآن تكلم على حُكم الفعل إذا كان فاعله جمعًا، ما حُكم التذكير والتأنيث في الفعل؟

يقول: يجوز لك في الفعل التذكير والتأنيث إذا كان (الفاعل جمعًا، سِوى جمع المذكر السالم، جمع المذكر السالم ليس في فعله إلا التذكير، تقول: نجح المجتهدون)، (انتصر المسلمون)، (نجح المجتهدون)، ليس فيه إلا التذكير، قال -تعالى-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ [يونس:٧٧].

بقية الجُموع ما حُكمها؟

يقول ابن مالك: والتاء مع هذه الجموع كالتاء مع إحدى اللَّبِن، اللَّبِن جمع، ما واحدها؟ لَبِنة، إحدى اللَّبِن، اللَّبِنة مذكر أم مؤنث؟ مؤنث، حقيقي أم مجازي؟ مجازي، ما حُكم الفعل مع المؤنث المجازي؟ يجوز فيه التذكير والتأنيث.

يقول: الجموع سِوى جمع المذكر السالم هي مؤنثاتٌ مجازية، ككلمة (لبِنة)، هذا معنى البيت.

إذًا فابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت يرى أن كُل الجموع مؤنثاتٌ مجازية يجوز في فعلها التذكير والتأنيث سِوى جمع المذكر السالم، أخرجنا جمع المذكر السالم، ماذا بقي من الجموع؟ لجمعٍ؛ كل ما يدل على جمع، قال: مع جمعٍ، كل ما يدل على جمعٍ، فيشمل جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، واسم الجنس، واسم الجمع.

يشمل جمع التكسير، يعني جمع له مفرد، إلا أن صورة المفرد تكسرت، تغيرت، كقولك: (رجال)، أو (أعراب)، أو (أطفال)، أو (مساجد)، تقول: (قام

الرجال، وقامت الرجال)؛ يجوز الوجهان، (علماء)؛ جمع تكسير، تقول: (قال العلماء، وقالت العلماء)، (اختلف العلماء، واختلفت العلماء).

وقال -تعالى-: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [الحجرات:١٤]، ويجوز في اللغة: (قال الأعراب).

والكتب؟ تقول: (نطقت الكتب بكذا وكذا، أو نطق الكتب بكذا وكذا)، هذا جمع التكسير.

وهناك جمع المؤنث السالم، قبل ذلك جمع التكسير، لو جمعنا مثلًا: (هند) على (هنود)، أليس هذا جمع تكسير؟ يجوز أن تقول: (قامت الهنود، وقام الهنود).

اجمع لي (زينب): (زيانب)، تقول: (قامت الزيانب، وقام الزيانب).

والجمع الثاني: جمع المؤنث السالم، فتقول: (جاءت الهندات، وجاء الهندات)، و (انطلقت السيارات، وانطلق السيارات)، و (قال المعلمات، وقالت المعلمات).

الثالث: اسم الجنس، والمراد باسم الجنس: ما كان بينه وبين مفرده تاء مفرده تاءٌ مربوطة، كـ (شجر، وشجرة)، و (تمر، وتمرة)، و (بقر، وبقرة)، إلى غير ذلك، يُسمى اسم جنس، هذا لا يُسمى جمعًا في الاصطلاح النحوي، وإنما يُسمى: اسم جنس.

فالبقر نقول: (قامت البقر، وقام البقر، وتشابهت البقر، وتشابه البقر)، مما أذكر أنهما قراءتان.

وشجر: (أورقت الشجر، وأروق الشجر).

والتمر: (نضج التمر، ونضجت التمر).

ومن الجمع: اسم الجمع، والمراد باسم الجمع: هو الجمع الذي ليس له مفردٌ من لفظه، مثل: (قوم، ورهط، وشَعب، ونساء، ونسوة)، ونحو ذلك.

تقول: (قال الشعب كذا وكذا، وقالت الشعب كذا وكذا).

وتقول: (قال قومك، وقالت قومك).

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف:٣٠].

وتقول: (قام النساء، وقامت النساء).

وقال -تعالى-: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام:٦٦]؛ فذكَّر الفعل، وقال في موضعٍ آخر: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، مرة قال: (كذَّب)، ومرة قال: (كذبت)؛ لأنه اسم جمع يجوز فيه التذكير والتأنيث، مع أننا نلحظ أيضًا ملحظًا آخر: وجود الفاصل، ووجود الفاصل أيضًا يُحسِّن هنا التذكير أو التأنيث، يعني الذي يُخالف الأصل.

فإن قلت: لم جاز في هذه الجموع التذكير والتأنيث في فعلها مع أن بعضها معناه التذكير في (قوم)، وبعضها معناه التأنيث، مثل: (نسوة)؟

الجواب على ذلك: أن الجمع من المؤنث المجازي الذي يجوز أن تُؤوله بالجماعة، فيكون مؤنثًا، وأن تُؤوله بالجمع فيكون مذكرًا.

فإذا قلت: (قال العلماء) فالتقدير: (قال جمع العلماء)، وإذا قلت: (قالت العلماء) فالتقدير: (قالت جماعة العلماء)، والنظام يقول في الأبيات المشهورة:

إن قـــــومي تجمعـــــــوا ... وبقتلـــــــي تحـــــــدثوا
لا أبــــــالي بجمعهــــــــم ... كـــــل جمـــــع مؤنـــــث

نجد مما سبق أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعل الجمع من المؤنث المجازي، واستثنى من ذلك: جمع المذكر السالم، وهذا قول أبي عَليٍ الفارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة، وتابعه ابن مالك كما رأينا.

وفي المسألة قولان آخران:

القول الثاني للبصريين، يقول البصريون: إن الجمع السالم يتبع مفرده، جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يتبع مفرده، فإن كان مفرده يجوز فيه الوجهان فالجمع يجوز فيه الوجهان، وإن كان الجمع يجب فيه التذكير فالجمع يجب فيه التذكير، وإن كان الجمع يجب فيه التأنيث فالجمع يجب فيه التأنيث.

فعلى ذلك لو قلنا: (المحمدون) فيجب أن تقول: (جاء المحمدون) كقولك: (جاء محمد).

فإذا قلت: (الهندات) فيجب أن تقول: (جاءت الهندات)، كما يجوز أن تقول: (جاء هند).

إذًا فجمع المذكر السالم يجب تذكيره، تذكير الفعل له، وجمع المؤنث السالم يجب تأنيث الفعل له إن كان لعاقل، أما لو قلت مثلًا: (السيارات، أو عمارات) فهذا حُكمه حُكم مفرده، تروا (عمارة) مؤنث مجازي، فيجوز فيه التذكير والتأنيث.

والقول الثالث للكوفيين، وهو: جواز التذكير والتأنيث مع كل الجموع، حتى جمع المذكر السالم، يُجيزون أن تقول: (جاء المحمدون، وجاءت المحمدون)، في الجمع وبالجماعة.

وأخرج الفارسي من هذه الجموع جمع المذكر السالم، فلم ير أنه من المؤنث المجازي، فأوجب في فعله التذكير، هذا القول الثاني، أما البصريون فإنهم يُخرجون

من الجموع الجموع السالمة، ويجعلون لها حُكم مفردها.

أما الكوفيون الذين جعلوا كل الجموع مؤنثات مجازية وأجازوا في فعلها التذكير والتأنيث فاحتجوا بشواهد على ذلك، منها: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠]، فالفعل (آمنت)، والفاعل: بنو، وبنو إسرائيل، الأصل: بنون، جمع مذكر سالم، إلا أنه أُضيف إلى إسرائيل فحّذفت النون للإضافة، وكقول الشاعر:

ثبت بناتي شَجوهن وزوجتي والظاعنون إليَّ ثم تَصدعوا

فقال: بكى بناتي، ذكَّر، ولم يقل: بكت.

وبقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢]؛ فقالوا: ذَكَّر الفعل مع أن الجمع جمع مؤنث سالم.

وكل ذلك مُخرَّج، فنبدأ بالأخير لأنا ذكرناه من قبل، فقوله –تعالى–: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢]؛ إنما جاز تذكير الفعل هنا لوجود الفاصل.

وأما قوله –تعالى–: ﴿ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ وقول الشاعر: (بكى بناتي)، فلماذا جاز مع جمع المذكر السالم بنون التأنيث، وجاز مع جمع المؤنث السالم (بنات) التذكير؟

قالوا: لأن هذين الجمعين وإن كانا في الصورة جمعًا سالمًا؛ إلا أن المفرد في الحقيقة لم يَسلم، فـ (بنون) في الظاهر جمع مذكر سالم، لكن ما مفردها؟ مفردها (ابنٌ)، ولو جاء على قياس جمع المذكر السالم لكانت تقول العرب: (ابنون)، لكن ما قالت (ابنون)، قالت: (بنون)، فبنون في الصورة: جمع مذكر سالم، ولكنه في الحقيقة مُكسَّر؛ لأنه تغير، فلهذا جاز أن يأخذ حُكم جمع التكسير، وكذلك

(بناتي)، هو في الصورة جمع مؤنث سالم، لكن ما مفرده؟ (بنت)، ولو جاء على القياس لكان يُقال: (بنتات)، لكن قيل: (نات) ففيه شيءٌ من التغير، فأخذ حُكم جمع التكسير لذلك.

ثم قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ

ذكر في هذا البيت (نِعم وبِئس)، قول من؟ الفارسي، هذا قول الفارسي، لكن لا نُسلم الفارسي بهذين الدليلين، نحن ما ذكرنا الراجح، الراجح من هذه الأقوال هو قول البصريين؛ أن الجمع السالم يأخذ حُكم مفرده من حيث تذكير الفعل وتأنيثه، هذا هو القول الراجح، وهو الذي رجحه ابن هشام في أوضح المسالك، ورد على القولين الآخرين.

نعود إلى بيتنا الأخير، قال:

وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ

تكلم في هذا البيت على فعلي المدح والذم (نِعْمَ، وبِئْسَ)، إذا كان فاعلهما مؤنثًا فيجوز لك فيهما التذكير والتأنيث، قول: (هندٌ نعمت الفتاة)، و (هندٌ نعم الفتاة)، وتقول: (العاصية بئست الزوجة)، و (العاصية بئس الزوجة).

(بِئس، ونِعم) فعلان، وما بعدهما الفاعل، إلا أن هذين الفعلين يجوز فيهما التذكير والتأنيث إذا كان فاعلهما مؤنثًا، قالوا: لأن الفاعل معهما لا يُراد به مُعيَّن، وإنما يُراد به الجنس، (هندٌ نِعمت الزوجة)، يعني: هند نَعِمت من الزوجات، و (العاصية بئست الزوجة)، أي العاصية بَئست من الزوجات، فالفاعل هنا يُراد به الجنس، جنس الزوجات، جنس الفتيات، ولا يُراد به معينة.

والجنس مُذكر أم مُؤنث، كلمة الجنس؟ الجنس مذكر، فإذا أخذت في بالك

الجنس وهو مذكر جاز أن تُذكر فتقول: (نِعم الفتاة)، يعني نِعم جنس الفتاة، (هندٌ نِعم جنس الفتاة)، وإذا لم تضع في بالك الجنس، وإنما أخذت كلمة الفتاة وهي مؤنث جاز لك التأنيث فتقول: (هندٌ نعمت الفتاة).

هذا شرح أبيات الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نُلخص ما ذكره ابن مالك را في تذكير الفعل وتأنيثه:

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تأنيث الفعل واجبٌ في موضعين:

- الموضع الأول: إذا كان الفاعل المؤنث ضميرًا.
- والموضع الثاني: إذا كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث متصلًا.

وذكر أن تأنيث الفعل جائز في موضعين:

- الموضع الأول: إذا كان الفاعل المؤنث منفصلًا.
- والموضع الثاني: إذا كان الفاعل المؤنث مجازي التأنيث، كـ (الشمس، والسيارة)، وكالجموع؛ على الخلاف السابق.

فالذين يُجيزون في الجموع التذكير والتأنيث أجازوا فيها التذكير والتأنيث لأنهم يقولون: إنها مؤنثاتٌ مجازية.

ونختم الدرس بهذه الملحوظة، وهي:

أن كل ما قُلناه في تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل ينطبق على الأفعال الناسخة مع أسمائها.

الأفعال الناسخة: كان وأخواتها؛ يجوز فيها التذكير والتأنيث إذا كان اسمها مؤنثًا، على التفصيل السابق، فإذا قلت: (محمدٌ كريمٌ)، ستقول: (كان محمدٌ كريمًا)، وإذا قلت: (هندٌ كريمةٌ) ستقول: (كانت هندٌ كريمةً) بالتأنيث.

وإذا قلت: (كانت اليومَ هندٌ مريضةً) يجوز الوجهان للفاصل: (كانت اليوم هند مريضةً) و (كانت اليوم هندٌ مريضة).

(الشمس كانت طالعة): هنا ضمير يجب التأنيث، (كانت الشمس طالعة) الوجهان لأن المؤنث مجازي.

(ما كان قائمًا إلا هند)؛ الأفضل: التذكير، والتأنيث جائز.

﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال:٣٥]؛ كان صلاتهم؛ ذكّر لأن الاسم هنا اسم (كان) مؤنث مجازي، ويجوز في اللغة أن تقول: (وما كانت صلاتهم).

هل هناك من سؤال أو ندخل على الفائدة التي جهزتها لهذا الدرس؟

الطالب: @(٠١:٠٦:٥٥)

الشيخ: لما ذكرناه في الدرس الماضي من أن قول الكوفيين ضعيف؛ لمخالفته لكلام العرب، ولقياس النحويين.

أما مخالفته لكلام العرب: فهو أن لازمه أن يُقال في (قام الزيدان)؛ فتقول: الفاعل يجوز أن يتقدم، قدِّمه: (الزيدان قام)، ما يُقال: (الزيدان قام)، ما يُقال (الزيدان قام).

و (قام الزيدون) تقول: يجوز أن يُقدم الفاعل، قدم الفاعل: (الزيدون قام)، ما تقول العرب ذلك، والنحويون يقولون: ما تقول العرب ذلك، وإنما تحذف المشكلة في المفرد في (قام زيدٌ)؛ قدِّم الفاعل: (زيدٌ قام) هنا ما في إشكال؛ لأن الظاهر موجود في اللغة، الوجهين موجود في اللغة، لكن لو طبقتها في المثال وهو الجمع تظهر حقيقة الأمر، ولهذا البصريون دائمًا يميلون للحقائق ويأخذون بها، وكثيرٌ من مذاهب الكوفيين تكتفي بالظواهر، ولا شك أن الذي يأخذ بالحقائق

ويجعل العلم متسقًا ولا يستظلم بعضه ببعض هذا هو المُقدَّم والأفضل.

الطالب: @(٠١:٠٩:٢٠)

الشيخ: الواقف الذي وقف بيته أو وقف شيئًا لله، فبنته جاءت تُراجع القاضي، كقول العرب: (جاءت اليومَ القاضيَ امرأةٌ).

الطالب: @(٠١:٠٩:٤٣)

الشيخ: يختلف ذلك باختلاف مستوى الدرس، فإذا كنا نشرح للمبتدئين ما ذكرت ذلك، أو للمتوسطين ما ذكرت ذلك، لكن نحن الآن نشرح للكبار في الألفية [ألفية ابن مالك] بعد أن سمعتم الشرح كاملًا في الآجرومية، ثم سمعتم الشرح كاملًا في الأزهرية، يعني مرت بكم هذه الأبواب وهذا الأمر، فالآن ليس المراد الفهم، إنما المراد: التوسع، والتفصيلات، ونحو ذلك، فلذلك نذكر ما تيسر من هذه الأمور.

الطالب: @(٠١:١٠:٤٠)

الشيخ: لو كان كتابه للمبتدئين أو المتوسطين أُخذ عليه، ما يذكر شيئًا لم يُبينه من قبل، لكن هذ ما يصل للألفية إلا من درس النحو من قبل ثم وصل إليها.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟

الطالب: @(٠١:١١:١٠)

الشيخ: (في نِعم الفتاةُ) لأنه فعل وفاعل.

الطالب: @(٠١:١١:١٧)

الشيخ: لا، استحسنوا يعني مُستحسن، قلنا: هنا ليس هناك ترجيح في قوله، هنا يقول: الحذف حسن، لم يقل: أحسن، يقول: (استحسنوا) أي أنهم استحسنوه،

لكن لا ترجيح هنا أيهما أفضل.

الطالب: @(٠١:١١:٤٠)

الشيخ: لا، الذي يُوهِم: اسم التفضيل، لو قال: أحسن، لقلنا: نعم هنا رجَّح، لكن أحسنوا، يعني استحسنوا هذا الأمر واستحسنوا الأمر الآخر، لا إشكال في ذلك.

ينبغي لطالب العلم وبخاصة الخائض في علوم العربية أن يحرص على حفظ ما تيسر من الشعر، وأهم ما يتعلق به من الشعر نوعان:

- **النوع الأول: الشعر المحتَج به.**

وعندما نقول: الشعر المحتَج به في العربية فنعني به: الشعر الجاهلي، وشعر صدر الإسلام، إلى سنة ١٥٠هـ، هذا هو كلام المُحتَج به عند أهل اللغة، فلهذا كلما حفظت من الشعر المُحتَج به فإنه يُفيدك في العلم؛ لأنه كالأدلة، الدليل على صحة هذا الأسلوب، الدليل على هذا الأمر في اللغة: قول الشاعر الجاهلي، أو قول الشاعر الإسلامي كذا وكذا.

- **والنوع الثاني مما يحفظه أيضًا طالب العلم هو: الشعر الذي يميل إليه طالب العلم، فلا يُكلف نفسه حفظ ما لا تميل إليه.**

وأغلب طلاب العلم اليوم وفي القديم نوعان:

فنوعٌ يميل إلى الشعر الجزلي الفخم، فهذا يحفظ ويقرأ للفرزدق، وأبي تمام، والمتنبي، شعراء الجزالة والفخامة.

والنوع الثاني الذين يميلون للشعر السهل العذب السلس، فهؤلاء يقرأون ويحفظون لأمثال جرير، والبحتري، وأبي العتاهية.

ومن أهم ما يُلفَت إليه النظر في ذلك: أن هناك مجموعات شعرية جمعها

شعراء كبار متمكنون في هذا العلم، وجمعوا عيون الشعر في كتابٍ واحد، ومن أفضل هذه المجموعات: ما جمعه الشاعر الكبير أبو تمَّام في كتابه المشهور (الحماسة) جمع عيون الشعر العربي من الجاهلية إلى عصره في كتاب سماه (الحماسة)، أبيات ومقطوعات، وقصائد، ثم صنفها على أبواب في الحماسة، في الكرم، في الشجاعة، في المروءة، وأول هذه الأبواب وأكبرها: باب الحماسة، فلهذا سمى الكتاب كتاب (الحماسة).

وأول مقطوعة في هذا الكتاب مقطوعة لشاعر اسمه: قريط بن أُنَيف العنبري، يقول فيها يمدح بني مازن ويذم قومه؛ لأن بني مازن ساعدوه على استرداد إبله، فقال:

لو كنتُ مِن مَازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بنو اللَّقِيطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

إذن لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عندَ الحَفِيظةِ إنْ ذو لُوثَةٍ لانَا

قومٌ إذا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ ... قاموا إليه زَرَافَاتٍ وَوِحْدَانَا

لا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حينَ يَنْدُبُهُمْ ... في النَّائِبَاتِ على ما قال بُرْهَانَا

لكنَّ قومِي وإنْ كانوا ذَوِي حسب ... ليسوا مِن الشَّرِّ في شيءٍ وإنْ هَانَا

يَجْزُونَ مِن ظُلْم أَهْلِ الظَّلْم مَغْفِرَةً ... ومِن إساءَةِ أَهْلِ السَّوءِ إِحْسَانَا

كأَنَّ رَبَّك لم يَخْلُقْ لِخَشْيَتِهِ ... سواهمُ مِن جميع الناسِ إنسانَا

فليت لي بهم قومًا إذا رَكِبُوا ... شَدُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا ورُكْبَانَا

أبيات تحفظها فتُفيدك في المعاني، في الحِكم، وتُفيدك أيضًا في الاستشهاد.

وثاني مقطوعة للهِند الزِّمَّاني، أبيات خفيفة يقول فيها يجمع بين الفخامة والأبيات السلسة، يقول:

عَفَوْنَا عَن بَنِي ذُهْلِ ... وَقُلْنَا القَومُ إخْوَانُ

عَسَى الأَيَّامُ أن يَرْجِعْنَ ... قَومًا كَالَّذِي كَانُوا

فلمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ ... فَأَمْسَى وهوَ عُرْيَانُ
ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ ... دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا
شَدَدْنَا شَدَّةَ اللَّيْثِ ... غَدَا واللَّيْثُ غَضْبَانُ
بِضَرْبٍ فِيهِ تَفْجِيعٌ ... وَتَخْضِيعٌ وإقْرَانُ
وفي الجَهْلِ نَجَاةٌ حِيْنَ ... لا يُنْجِيكَ إحْسَانُ
وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ ... الجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إذْعَانُ

ومن مقطوعاته أبيات لعمرو بن مَعد بن كَرِب يقول:

إِنَّ الْجَمَالَ مَعَادِنٌ ... وَمَنَاقِبٌ أَوْرَثْنَ مَجْدَا
كَمْ مِنْ أَخٍ لِي صَالِح ... بَوَّأْتُهُ بِيَدَيَّ لَحْدَا
مَا إِنْ جَزَعْتُ وَلَا هَلَعْتُ ... وَلَا يَرُدُّ بُكَايَ زَنْدَا
ذَهَبَ الَّذِينَ أُحِبُّهُمْ ... وَبَقِيتُ مِثْلَ السَّيْفِ فَرْدَا

نتكلم إن شاء الله في الدرس القادم عما ينبغي حفظه من الشعر الحديث، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السابع والثلاثون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد**:-

فنحمد الله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يُحب ربنا ويرضى، ونُصلي ونُسلم على نبيه محمدٍ وعلى آله وأصحابه، وعلى أهل بيته وأزواجه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا، **أما بعد**:-

فسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين، الحادي والعشرين ذي الحجة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا الجامع؛ جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والثلاثون من دروس شرح **(ألفية ابن مالك)** عليه رحمة الله.

نسأل الله أن يُوفقنا فيه لما يُحبه ويرضاه، وأن يجعله عملًا صالحًا متقبلًا، إنه على كل شيءٍ قدير، وبالإجابة جدير.

كان الكلام يا إخوان في الدرس الماضي والذي قبله في باب الفاعل، وبقي لنا في باب الفاعل أبياتٌ قليلة وهي خمسة أبيات نشرحها إن شاء الله تعالى في هذا الدرس، وفي مستهله نقرأ هذه الأبيات، قال فيها إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٣٧. وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ ... وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
٢٣٨. وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الفِعْلِ
٢٣٩. وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
٢٤٠. وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ ... وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
٢٤١. وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ... وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

في هذه الأبيات الخمسة يتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على

حُكم الفاعل والمفعول من حيث التقديم والتأخير.

على حُكمهما من حيث التقديم والتأخير، فذكر لنا في البيت الأول وهو قوله:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ ... وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

أن الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولًا، وأن يأتي بعده الفاعل، وأن يأتي أخيرًا المفعول به، هذا هو الترتيب الأصلي، ولهذا قال: والأصل.

والمراد بالأصل في الأشياء: هو ما كثر في الباب، الأمر الذي يكثر في الباب ويأتي عليه أكثر أفراد هذا الباب نقول: أنه الأصل في الباب، والأكثر في الفاعل أن يكون متقدمًا على المفعول به.

فإن قيل: لم كان الأصل في الفاعل أن يسبق المفعول به فيأتي بعد الفعل؛ فتقول: (أكرم محمدٌ زيدًا)؛ هذا هو الأصل؟

فالجواب على ذلك: أن النحويين حاولوا أن يُعللوا ذلك بقولهم: إن الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة، لكثرة اقترانهما، والدليل على ذلك: أن الفاعل إذا كان ضميرًا متصلًا متحركًا أثر على الفعل بالسكون.

فإذا قلنا مثلًا في الفعل الماضي: (ذهب)؛ سنقول: (ذهب محمدٌ سريعًا)، فإن كان الفاعل ضميرًا متحركًا كتاء المتكلم، أو ناء المتكلمين؛ فإننا سنقول:

(ذهبْتُ)، وكان الأصل في الفعل (ذَهَبَ)، بثلاث فتحات، فإذا اتصلت به التاء قيل: (ذَهَبْتُ)، لماذا سُكِّن آخر الفعل؟

الجواب على ذلك: لتوالي أربع حركات؛ ما يكفي، حتى تقول: لتوالي أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة، لأن الحركات قد تتوالى أربعة أو أكثر من أربع في كلمات منفصلة، كأن تقول: (ذَهَبَ صَالح)؛ أربع متحركات متوالية، لكن لا إشكال لأنهما كلمتان، لكن لا تكاد تجد أربع متحركات في كلمة واحدة، فإن وجدت أربع متحركات في كلمة واحدة فاعلم أن فيها حذفًا أوجدَ هذه المتحركات، وإلا فإنه لا يُوجد أربع متحركات في كلمة واحدة.

فعندما جاء الضمير المتصل وهو فاعل واتصل بالفعل، و (ذَهَبَ) ثلاث متحركات، والتاء متحرك، صارت أربع متحركات، لكن متصلة أو منفصلة؟ لا متصلة أو منفصلة، ولكنهما كالمتصل، كالكلمة واحدة، وهذا لشدة اتصال الفاعل بالفعل.

أما لو كان المتصل مفعولًا به، نحو: (ضَرَبَكَ زيدٌ)؛ (ضَرَبَكَ) أربع متحركات، لكن ما سَكَّنَت العرب آخر الفعل لتمنع اجتماع أربع متحركات؛ لأن المفعول به وإن اتصل بالفعل ليس معه ككلمة واحدة، لم؟ لأن الأصل أن يتأخر، وليس الأصل فيه أن يتصل به، هذا تعليلهم في ذلك.

والأصل في هذا الأمر السماع، فإن أكثر ما جاء الفاعل متقدمًا على المفعول به في الكلام العربي قرآنًا وسنة، ومن كلام العرب شعرًا ونثرًا.

إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن قرر أن هذا هو الأصل، واتفقنا معه على ذلك، ونحن نعرف أن الأصل لا يلزم ولا يجب، نعم هو الأكثر في الباب، هو الأغلب في الباب، ولكن الأخذ لا يجب، بل قد يُخالَف.

فلهذا نقول: الأصل في الإنسان أنه يمشي واقفًا، لكن قد تجد من يمشي مثلًا زحفًا أو حبوًا أو نحو ذلك، يعني الأصل يُمكن أن يُخرج عنه، فلهذا عَقب ابن مالك في البيت التالي فقال:

وَقَــدْ يُجَـاءُ بِخِـلافِ الأَصْـلِ وَقَـدْ يَجِـي الْمَفْعُـوْلُ قَبْـلَ الْفِعْـلِ

هذا الأصل الذي قررناه من قبل من أن الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ثم يأتي الفاعل، ثم يأتي المفعول به، هذا الأصل لا يلزم، بل قد يتقدم المفعول على الفعل، بل قد يتقدم المفعول على الفاعل، قد يتقدم المفعول به على الفاعل فتقول: (أكرمَ زيدًا عمروٌ) لا بأس بذلك، هذا جائز.

أو أن تقول: (اشترى زيدٌ قلمًا) وتُقدِّم الفاعل، أو تقول: (اشترى قلمًا زيدٌ) وتُقدم المفعول به، التقديم والتأخير هنا من الناحية النحوية جائز لا إشكال فيه أن تُقدم الفاعل أو تُقدم المفعول به.

وإذا سُئلت ما الأصل من حيث الصناعة النحوية؟ أن يتقدم الفاعل أو المفعول به؟ الأصل: أن يتقدم الفاعل، ويتأخر المفعول به، لكن هل هذا الأصل هو الأفصح والأبلغ دائمًا؟

نقول: لا، البلاغة شيءٌ آخر، البلاغة: أن يأتي الكلام على مقتضى الحال، فإذا كنت مهتمًا بالمشترِي فتقول: (اشترى زيدٌ قلمًا)، أنت مهتم بالفاعل، تُريد أن تُخبر من الذي اشترى.

وإذا كنت مهتمًا ومعتنيًا بالمشتَرى ماذا اشترَى؟ فتقول: (اشترى قلمًا زيدٌ)، فالبلاغة شيءٌ آخر، والإنسان لا بد أن يُراعي هذه الأمور، والناس حتى العامة تُراعي هذه الأمور فتقدم غالبًا ما هي مهتمةٌ به على غيره، لكن ما نُقرره الآن هي أحكامٌ صناعيةٌ نحوية، الأصل في الجملة الفعلية كما ذكرنا، وهذا الأصل قد

يُخالَف لأسبابٍ بلاغية، وأشرنا إلى بعضها.

هذه المخالفة للجملة الفعلية للأصل قد تأتي على شكلين، على صورتين:

- الشكل الأول أو الصورة الأولى: أن يتقدم المفعول به على الفاعل فقط. كما ذكرنا قبل قليل.

فتقول: (أكرم زيدًا محمدٌ)، و (اشترى قلمًا زيدٌ).

وكقوله -تعالى-: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:١٢٤]، فتقدم المفعول به على الفاعل.

وكقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٤١]؛ فالنذر فاعل؛ لأنهم جاؤون، وآل فرعون: مفعول به؛ لأنهم المجيء إليهم.

وكقول الشاعر عن عُمر بن عبد العزيز فيما أظن:

جاءَ الخلافةَ أوْ كانتْ لهُ قدراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

(كما أتى ربَّهُ موسَى)؛ أي كما أتى موسى ربَّهُ، فخالف الأصل وقدم المفعول به على الفاعل، وهذا جائز.

وقبل أن نتجاوز هذا البيت نُريد أن نفهم الشطر الأول، يقول: (**جاءَ الخلافةَ أوْ كانتْ لهُ قدراً**)، القائل شاعر مسلم، فكيف يقول: (**جاءَ الخلافةَ أوْ كانتْ لهُ قدراً**)؛ هل هناك شيءٌ بغير قدر الله؟ أو في البيت بمعنى (الواو)، (جاء الخلافة وكانت له قدرًا)؛ لأن (أو) قد تأتي بمعنى (الواو) إذا دلَّ المعنى على ذلك.

الصورة الثانية لمخالفة الأصل: أن يتقدم المفعل به على الفعل والفاعل معه، يعني أن تأتي بالمفعول به ثم الفعل فالفاعل.

فلو قلت في الأصل: (اشترى زيدٌ قلمًا)؛ ثم تُقدِّم المفعول به فتقول: (قلمًا

اشترى زيدٌ)، هذا جائز إذا كان اعتناؤك الأشد بالمفعول به.

إذًا اعتناؤك قد يختلف، فإذا كانت اعتناءً يعني أن تعتني بالمفعول به أكثر من الفاعل فتقول: (اشترى قلمًا زيدٌ)، أما إذا كان اعتناؤك الأول والأهم بالمفعول فتقول: (قلمًا) ثم بعد ذلك (اشترى زيدٌ)، (قلمًا اشترى زيدٌ)، فإذا قلت: (قلمًا) بالنصب عُلم أنه مفعولٌ به مُقدم وليس مبتدأً، إذ لو كان مبتدأً لرفعت فقلت: (زيدٌ).

ولك أن تقول: (قلمٌ اشترى زيدٌ)، ولكنها جُملةٌ أخرى، (قلمٌ اشترى زيدٌ)، فقلمٌ: مبتدأ، وأخبرت عن القلم بأنه اشتراه زيدٌ، ثم حذفت الضمير، فحذف الضمير هنا جائز وإن كان قليلًا، إلا أن الأفصح في ذلك أن تقول: (قلمًا اشترى زيدٌ)، فتُقدم المفعول به.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف:٣٠]، والأصل والله أعلم لغويًا: (هَدى فريقًا)، (هدى الله فريقًا)، الفاعل ضمير مستتر، (هدى فريقًا)، ثم قَدم المفعول به على الفعل فقال: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف:٣٠].

ومن ذلك في قولك: (أكرمتُ زيدًا)، ثم تُقدم المفعول به فتقول: (زيدًا أكرمت).

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في سورة الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فإياك: مفعولٌ به مُقدم، ونعبُد: فعلٌ مضارع، والفاعل بعده مستتر تقديره: نحن، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: نعبدك ونستعينك.

ثم أراد أن يُقدم المفعول به، والمفعول به في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ كاف المخاطب، وهو ضمير متصل، قدّمه على الفِعل، فإذا قدمته على الفعل وجب أن تقلبه من ضميرٍ متصل إلى ضميرٍ منفصل؛ لكي يستقل بنفسه، فقلبه من

ضميرٍ متصل إلى ضميرٍ منفصل فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥].

والتقديم هنا وإن قلنا في النحو إنه جائز؛ إلا أنه مقتضى البلاغة في الآية؛ لأن قولنا: (نعبدك)، و ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ وإن كان في المعنى الإجمالي واحد وهو: إثبات العبادة منا لله، إلا أنه في المعنى التفصيلي يختلف، فنعبدك: أي أننا نعبدُ الله، لكن ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ معنى ذلك: ما نعبد إلا إياك، أي أن تقديم المفعول به هنا من أساليب الحصر والقصير، ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ يعني لا نعبد إلا إياك.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحى:٩-١٠].

قال: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى:٩]؛ تقهر: فعلٌ مضارع، القاهِر: فاعل، والمقهور: مفعول، أما القاهِر فضميرٌ مستتر تقديره أنت، وأما المقهور المفعول فاليتيم، وهو هنا مُقدم، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: لا تقهر اليتيم.

ثم قُدم المفعول به فصارت العبارة: (اليتيم لا تقهر)، ثم دخلت (أمَّا)، و (أمَّا) كما تعفون من أدوات الشرط، وهي بمعنى: مهما يكن من شيء، (أمَّا) لأنها من أدوات الشرط لا بد أن يأتي بعدها الفاء، وأين يُفصل بينها وبين فائها بفاصل، أي فاصل، فلهذا قِيل: (أما اليتيم فلا تقهر)، هذه (أمّا)، وهذه فائها، ففُصل بينهما بأول فاصل وهو المفعول به، فصارت الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى:٩]؛ الإعراب ما يتغير، المعنى يتغير فيزداد تأكيدًا وتقويةً، أما الإعراب ما يتغير.

﴿فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى:٩]؛ لا: ناهية جازمة، وتقهر: مضاع مجزوم، والفاعل: أنت، واليتيم: مفعولٌ به منصوب مُقدم.

ومثله: ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠].

وبعد أن ذكر ابن مالك الأصل في الجملة الفعلية، ثم بيَّن أن هذا الأصل قد يُخالَف، ويُخالَف على أكثر من صورة؛ ذكر لنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه المخالفة للأصل قد تكون واجبة، وأن الأصل قد يكون واجبًا.

يعني أنه أشار في البيت الأول في قوله:

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ   وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ

إلى مسائل الجواز، أما مسائل الوجوب فسيأتي ذكرها بعد ذلك، فبدأ ببيانها وتفصيلها بقوله:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

في هذا البيت ذكر لنا موضعين من مواضع وجوب تقديم الفاعل، إذًا وجوب تأخير المفعول به، الموضع الأول في قوله:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ

متى ما حدث لبْس بي الفاعل والمفعول به بحيث لم تعرِف الفاعل من المفعول به؛ وجب على المتكلم أن يجعل الأول فاعلًا، وأن يجعل الثاني مفعولًا، ووجب على المخاطَب والمتلقي أن يفهم هذا الفهم، يعني أن يفهم أن الأول هو الفاعل، وأن الثاني هو المفعول به، متى ما حدث لبْس.

يعني متى ما لم يتبين الفاعل من المفعول به، سواءٌ تبين بدليلٍ لفظي، كعلامةٍ إعرابية؛ ضمة على الفاعل، نصبة على المفعول به، أو بدليلٍ معنوي يُحتِّم أن يكون أحدهما فاعلًا والثاني مفعولًا به.

ففي قولنا: (أكرمَ محمدٌ زيدًا)؛ محمدٌ: هو الفاعل؛ لوجود الضمة، وزيدًا: هو المفعول به لوجود الفتحة، إذًا لا لبْس هنا، فيجوز التقديم والتأخير.

لكن لو قلنا مثلًا: (أَكرمَ سيبويهِ هؤلاءِ)، اسمان ليس فيهما علامةٌ إعرابية؛ لكونهما مبنيين، إذًا يجب على المتكلم أن يجعل الأول فاعلًا، يعني أن يُقدم الفاعل، وعليه أن يُؤخر المفعول به، وكذلك المستمع والمخاطَب يجب أن يفهم كذلك، يعني أن (هؤلاء) الفاعل، و (سيبويه) المفعول به.

وكذلك لو قِيل: (أكرم موسى عيسى)، فموسى وعيسى وإن كانا معربين إلا أن إعرابهما تقديري، يعني غير ظاهر، أيضًا سيحدث لبسٌ بينهما، فيجب على المتكلم أن يُقدم الفاعل، وأن يُؤخر المفعول به.

فإذا قيل: (أكرمَ موسى خالدٌ)؛ فأُمِنَ اللبْس لوجود الضمة على (خالدٌ) فعرفنا أنه الفاعل، فـ (موسى) المفعول به وإن تقدم، يجوز.

لو قلنا مثلًا: (أكلَ الكُمثرَى موسى)، فموسى: الفاعل وإن تأخر، والكمثرَى: المفعول به وإن تقدم، يجوز التقديم والتأخير هنا؛ لدليلٍ معنوي، أن موسى الآكِل، والكمثرَى المأكول.

لو قلنا: (أكرمتْ موسَى ليلى)، فليلى: الفاعل، إذًا يجوز التقديم والتأخير.

لو قلنا: (أرضعت الصغرى الكُبرى)؛ فالكبرى الفاعل وإن تأخر، والصغرى المفعول به وإن تقدم، يعني هنا في دليل، دليلٌ لفظي أو دليلٌ معنوي، يعني انتفى اللبس، متى ما انتفى اللبس جاز التقديم والتأخير، لأن اللغة قائمةٌ على نفي اللبْس ومنعه.

ومتى ما حدث اللبْس في أي باب من أبواب النحو، متى ما حدث اللبْس وجب أن يُهرَع إلى الأصل؛ لأنه ليس بين المتكلم والمتلقي حينئذٍ إلا العودة إلى الأصل لمعرفة المعنى.

لو قلنا مثلًا: (ما ضربَ هؤلاءِ إلا أنتَ)، أين الفاعل والمفعول به؟

الفاعل: أنت، وهؤلاء: المفعول به، لماذا نقول: هؤلاء الفاعل، وأنت: المفعول به؟ لأن (أنت) ضمير رفع، فإن قيل: (ما أكرمَ هؤلاءِ إلا إياك) فالفاعل: هؤلاء، وإياك: مفعول به لأنه ضمير نصب، يعني في دليل هنا، هنا دليلٌ لفظي.

هذا الموضع الأول لوجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به.

الموضع الثاني بينه بقوله:

أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

قوله: (أُضْمِرَ)؛ يعني جاء الفاعل مُضمرًا، والمراد بالمُضمَر: الضمير، يعني إذا كان الفاعل ضميرًا، متى ما كان الفاعل ضميرًا وجب أن يتقدم، ووجب في المفعول به أن يتأخر، كقولك: (أكرمتُ محمدًا)؛ فالفاعل: تاء المتكلم، ومحمدًا: مفعول به، إذًا يجب أن تُقدم هنا الفاعل لأنه ضميرٌ فيتصل بالفعل.

ألا يجوز أن نقول: (أكرمَ زيدًا أنا)؟

لا يجوز؛ لأن الفاعل متى ما كان ضميرًا وجب أن يتقدم، (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) يعني: أو كان الفاعل ضميرًا، إذا ما يجوز في العربية أن تقول: (أكرمَ زيدًا أنا)، وإنما تقول: (أكرمتُ زيدًا)، تُقدِّم الفاعل فتقول: (أكرمتُ زيدًا).

لو كان الفاعل ضميرًا وكان المفعول به ضميرًا؛ هل يدخل في هذه المسألة؟ هل يدخل في قول ابن مالك: (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ)؟

الجواب: نعم، هو يقول: متى ما كان الفاعل ضميرًا وجب أن يتقدم، سواء كان المفعول به اسمًا ظاهرًا أو كان ضميرًا، ما نص على المفعول به، ففي (أكرمتُ زيدًا) يجب أن يتقدم، وفي (أكرمتُكَ) أيضًا يجب أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر المفعول به، كلا الصورتين داخلٌ في قول ابن مالك.

وقول ابن مال في آخر البيت:

وَأَخِّــرِ الْمَفْعُــولَ إِنْ لَــبْسٌ حُــذِرْ   أَوْ أُضْــمِرَ الْفَاعِــلُ غَيْــرَ مُنْحَصِــرْ

هنا استثناء، وهو احترازٌ مما سيذكره في البيت التالي؛ لأن أسلوب الحصر له أحكام من حيث التقديم والتأخير؛ سيأتي ذكرها في البيت التالي، فلهذا استثنى قال: (غَيْرَ مُنْحَصِرْ).

فإن كان الفاعل منحصرًا ولو كان ضميرًا فيدخل في هذه القاعدة أو يدخل في البيت التالي؟ يدخل في بيت الحصر القادم، فلهذا قال في البيت القادم:

وَمَــا بِــإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَــا انْحَصَــرْ أَخِّــرْ   وَقَــدْ يَسْــبِقُ إِنْ قَصْــدٌ ظَهَــرْ

القاعدة:

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المحصور فيه يجب أن يتأخر، سواء كانت أداة الحصر (إلا)، أو كانت أداة الحصر (إنما).

كأن تقول مثلًا: (ما شربَ زيدٌ إلا العسلَ)؛ هذا نُسميه أسلوب حصر في النحو، ويُسميه البلاغيون: أسلوب قصْر، حصر أو قصر فالمعنى واحد، الحصر عند النحويين، والقصر عند البلاغيين.

(ما شربَ زيدٌ إلا العسل): أسلوب حصر.

أسلوب الحصر يتكون من ثلاثة أركان:

- من المحصور.
- وأداة الحصر.
- والمحصور فيه.

فإذا قلنا: (ما شربَ زيدٌ إلا العسلَ) فقد حصرنا شُرب زيد في العسل، فالمحصور: شُرب زيد، والمحصور فيه: العسل، وأداة الحصر: إلَّا.

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

و (بإنما) كأن نقول: (إنما شرب زيدٌ العسلَ)؛ المحصور: شُرب زيد، والمحصور فيه: العسل، وأداة الحصر: إنما.

انظروا يا إخوان، أين المحصور فيه مع إلا؟ (ما شرب زيدٌ إلا العسل)؛ الذي بعد إلا، يقول: القريب منها، بعدها مباشرة، والمحصور فيه بعد (إنما) في: (إنما شربَ زيدٌ العسل) يكون البعيد، فالمحصور فيه مع (إلا) القريب، والمحصور فيه مع (إنما) البعيد، أما من حيث المعنى فالمعنى واضح.

لو قال قائل: (ما شرب العسلَ إلا زيدٌ)؛ هذه جملةٌ صحيحة؟ نعم جملةٌ صحيحة، لكن ماذا يكون معناها؟ حصرنا ماذا في ماذا؟ (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ حصرنا شُرب العسل في زيد.

وكذلك (إنما شرب العسلَ زيدٌ)؛ حصرنا شُرب العسل في زيد.

نعود إلى الجملة الأولى: (ما شرب زيدٌ إلا العسلَ)؛ ما: نافية، شربَ: فعلٌ ماضي، زيدٌ: الفاعل، إلا: أداة حصر مُلغاة، العسل: مفعولٌ به، حصرنا ماذا في ماذا؟ حصرنا شُرب زيد في العسل، أين المحصور؟ شُرب زيد، أين المحصور

فيه؟ العسل، العسل هنا المحصور فيه يجب أن يتأخر، فالفاعل يجب أن يتقدم؛ لأن القاعدة تقول: كل محصورٍ فيه يجب أن يتأخر.

وكذلك: (إنما شرب زيدٌ العسل)؛ أخرنا العسل لأنه محصورٌ فيه، وقدمنا الفاعل.

لكن لو قال القائل: (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ هذا في المعنى عكس الجملة السابقة، حصرنا شُرب العسل في زيد، وزيد؟ (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ شارِب ولا مشروب، فاعل ولا مفعول؟ شارِب، فاعل، فزيدٌ محصورٌ فيه يجب أن يتأخر، إذا فالمفعول به يجب أن يتقدم.

بابٌ طويلٌ عريض، وهذه القاعدة يا إخوان وهي: أن المحصور فيه يجب أن يتأخر سواءٌ كان فاعلًا أم كان مفعولًا به، هذه القاعدة أقرب إلى تحصيل الحاصل.

ما معنى أقرب إلى تحصيل الحاصل؟

يعني أن الكلام لا يأتي إلا بهذه الطريقة، حتى ولو لم تُقعِّد هذه القاعدة وتُوجب؛ الكلام لا يأتي إلا بهذه الطريقة؛ لأن المعنى هو الذي سيتحكم في الجملة، العربي الذي يفهم العربية سيتحكم في المعنى، فالقائل الأول: (ما شرب زيدٌ إلا العسل)، والثاني: (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ هذا معنىً وهذا معنى، فالمعنى الأول لا يأتي إلا بالجملة الأولى، والمعنى الثاني لا يأتي إلا بالجملة الثانية.

فكلام النحويين هو تقريرٌ لمُقرر، وليس أحكام يُمكن أن تُخالف، وهذا كثيرٌ في النحو، كثيرٌ في النحو تجد أنه عبارة عن تقرير وبيان لواقع اللغة، هو تقرير وبيان لواقع اللغة، لكن الذي يحتاج إلى شرح هو الشطر الثاني إذ قال ابن مالك:

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يقول:

وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

القاعدة التي قعَّدْناها قبل قليل وهي: أن المحصور فيه يجب أن يتأخر، يقول: قد يسبق، يجوز أن يسبق، يعني أن يتقدم، (إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ)؛ يعني إذا كان بان المعنى وظهر.

كيف يُتصور ذلك؟ نحن قلنا: القاعدة كلها أصلًا تحصيل حاصل؛ لأن الكلام أصلًا لا يأتي إلا بهذه الطريقة، كيف يقول: يُمكن أن تعكِس وتُقدم وتؤخر؟ هذا لا يتأتى إلا مع (إلا) دون (إنما) هذا لا يتأتى إلا مع (إلا).

فإذا قلت مع (إلا): (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ أين المحصور فيه؟ زيدٌ، يقول: يجوز أن يتقدم أن يسبق، أن يتقدم إذا القصد ظهر، والتقدم هنا لا يُمكن إلا مع إلا، يُمكن أن تُقدم (زيد) مع (إلا)، فتقول حينئذٍ: (ما شربَ إلا زيدٌ العسلَ)؛ والمعنى ظاهر؛ لأن (إلا) تقدمت مع المحصور فيه، والمحصور فيه كما قلنا مع (إلا) القريب.

(ما شرب إلا زيدٌ العسلَ)، فرض (إلا زيدٌ) كالمعترِض، (ما شربَ إلا زيدٌ العسلَ)؛ فالمعنى هنا ظاهر، ويجوز أن يقول القائل هذه العبارة إذا قصد هذا الأمر، يعني أن يُؤكد ويُقدم هذا الفاعل (ما شرب إلا زيدٌ العسل).

وهذه المعاني البلاغية يا إخوان يجب أن يهتم بها المتعلِّم؛ لأن الكلام إنما وُضع في الأساس للمفاهمة بين الناس، حتى العامة لتجدون يُغيرون نبراتهم بناءً على هذه المعاني، فالمعاني لا شك أن لها الدور الأكبر في هذه الأحكام.

وعلى ذلك نقول مثلًا: (لا يعلم الغيبَ إلا اللهُ)، أين المحصور فيه؟ حصرنا علم الغيب في (الله)، المحصور فيه: الله، هل يجوز أن تُقدمه هنا؟

ابن مالك يقول: يجوز، والنحويون يقولون: يجوز، يعنون أنه يجوز أن يتقدم مع (إلا)، فلك أن تقول: (لا يعلم إلا اللهُ الغيبَ)، المتكلم الخطيب والفصيح لا بد أن يُراعي ذلك حتى في النبرة والإلقاء، أما نحن نقول: (لا يعلمُ إلا اللهُ الغيبَ) إذا أردنا أن نقرأ قراءة، لكن الخطيب: (لا يعلمُ إلا الله الغيبَ)؛ هنا يجوز له أن يُقدم المحصور مع (إلا) لوجود الدليل؛ لظهور القصد وهو: أن (إلا) تدل على أن ما بعدها هو المحصور فيه.

ومن ذلك: قول الشاعر:

مَرَرنا عَلى دارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً ... وَجاراتِها قَد كادَ يَعفو مَقامُها
فَلَم يَدرِ إِلّا اللَهُ ما هَيَّجَت لَنا ... عَشِيَّةَ أَناءِ الديارِ وَشامُها

فَلَم يَدرِ إِلّا اللَهُ ما هَيَّجَت لَنا، يعني لم يدر ما هيجت لنا إلا اللهُ، فقدَّم الفاعل مع (إلا) مع أنه محصورٌ فيه.

وقال الشاعر الآخر:

تَزَوَّدتُ مِن لَيلى بِتَكليم ساعَةٍ ... فَما زادَ إِلّا ضِعفَ ما بي كَلامُها

أراد: (فما زاد كلامها إلا ضُعف ما بي) وقدَّم.

وهذه القاعدة التي ذكرناها يا إخوان في المحصور فيه وهي: أن المحصور فيه يجب أن يتأخر، سواء كانت أداة الحصر إلا أو إنما، هذه القاعدة عامة في كل اللغة، وليس خاصة بباب الفاعل، يعني تأتي في المبتدأ والخبر، فالمحصور فيه منهما يجب أن يتأخر، والثاني يتقدم، فلو قلت مثلًا: (ما محمدٌ إلا مجتهدٌ)؛ تُؤخر (مجتهدٌ)؛ لأنك حصرت (محمد) في الاجتهاد.

لو قلت: (ما مجتهدٌ إلا محمدٌ)؛ حصرت الاجتهاد في محمد، فالمحصور فيه يجب أن يتأخر.

وكذلك في بقية الأبواب، في الحال، في ظرف الزمان والمكان، في المفعول لأجله، في كل الأبواب، انظر لو قلنا مثلًا: (جاء زيدٌ راكضًا)؛ فعلٌ وفاعلٌ وحالٌ، أُحصرْ: يجب أن تحصر ماذا في ماذا؟ تقول: (ما جاء زيدٌ إلا راكضًا)؛ حصرت زيد في الركض.

لو أردت أن تحصر الركض في زيد؛ تقول: (ما جاء راكضًا إلا زيدٌ).

(جاء محمدٌ طلبًا للعلم)؛ فعل وفاعل ومفعول لأجله، تقول: (ما جاء محمدٌ إلا طلبًا للعلم)، (ما جاء طلبًا للعلم إلا محمدٌ)؛ طبعًا في فرق بين المعنيين، وهكذا في بقية الأبواب.

حتى في الظرف: (جاء محمدٌ ليلًا)، (ما جاء محمدٌ إلا ليلًا)، و (ما جاء ليلًا إلا محمدٌ)، إذا فهذه القاعدة عامة في كل اللغة، ومن ذلك الفاعل والمفعول به.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب الفاعل بهذا البيت الأخير وهو السابع عشر في باب الفاعل فقال فيه:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ... وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ

النَّور بفتح النون هو: الزهر الأبيض، الزهر إذا كان أبيضًا سُمي: نَورًا، أو نَورةً، أو نُوَّار، وكله نَور ونَورة ونُوار؛ هو الزهر إذا كان أبيضًا، فإذا كان الزهر مُلونًا يعني لونًا آخر: أصفر، بنفسجي، أحمر؛ سُمي زهرًا.

قال ابن مالك:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ... وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ

ذكر في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ حُكمَ الفاعل والمفعول به إذا اتصل بهما ضميرٌ آخر، يعني حُكم الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول به، حُكم المفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعِل.

فبدأ بالمفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعِل، كقوله: (خافَ ربَّهُ عًمر)، أصل الجملة: (خافَ عُمرُ ربَّه)، خافَ: فعلٌ ماضٍ، عُمرُ: فاعل مرفوع، ربَّهُ: مفعولٌ به منصوب، وهو مضاف، والهاء مُضافٌ إليه، وأغلب شراح الألفية ينصون على أن عُمر إذا ذُكر في الألفية فيُراد به الخليفة الراشد الثاني: عُمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ لأنه ما جاء في كل الألفية إلا بالمدح بالإيمان والتقوى ونحو ذلك.

وكذلك أبو بكر؛ فإذا ورد فالمعني به الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ لأنه ما أتى في مَعرِض المدح.

ففي قوله:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

نجد أن في ربَّهُ ضميرًا يعود إلى الفاعِل، ثم قدَّم المفعول به فقال: (خافَ ربَّهُ عًمر)، ما حُكم المفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعل من حيث التقديم والتأخير، جائز أم ليس بجائز؟ ابن مالك يقول: شائِع.

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ

إذًا فالمفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعل جاز أن تؤخره، وهذا الأصل كما قرر من قبل: خاف عُمر ربَّه، وجاز أن يتقدم على الفاعل: (خاف ربَّهُ عُمر).

ونقول: (أصلحَ محمدٌ سيارته)، و (أصلح سيارتهُ محمدٌ).

ونقول: (أغلق زيدٌ بابهُ)، و (أغلق بابهُ زيدٌ).

ونقول: (أكرم محمدٌ أباهُ)، و (أكرم أباهُ محمدٌ).

ونقول: (مدَّ الكريمُ مائدتهُ)، و (مدَّ مائدتهُ الكريم).

وفي البيت السابق:

جـاءَ الخلافـةَ أَوْ كانـتْ لـهُ قـدراً كَمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُوسَـى عَلَـى قَـدَرِ

وتقول: (كما أتى موسى ربَّهُ)؛ هذا جائز، وقال ابن مالك: إنه شائع؛ يعني أتى في أبيات وشواهد كثيرة.

فإن قلت: إذا قدمنا المفعول به فقلنا: (خافَ ربَّهُ عُمر)؛ فإن هذا الضمير سيعود على مُتقدِّم أم على متأخر؟ سيعود على متأخر، والقاعدة: أن الضمير إنما يعود على متقدم.

فالجواب على ذلك: أن هذا الضمير عائدٌ على متقدمٍ رتبةً، متأخرٍ لفظًا، هذا الضمير يعود إلى الفاعل، إلى عُمر الفاعل، ورتبة الفاعل التقدم أو التأخر؟ فهو عائدٌ على متقدمٍ رتبةً، إلا أنه متأخرٌ لفظًا؛ فلهذا جاز أن يعود إليه الضمير؛ لان الفاعل في نفس العربي مُتقدم، يعني حتى ولو أخره هو واقع في نفسه، يعني معروف عنده متقدم عنده، لكن يُؤخره لغرض بلاغي، فلهذا يُمكن أن يُعيد إلى ما في نفسه من تقدُّم الفاعل، هذا حُكم المفعول به.

وحُكم الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول به أشار إليه بقوله

وَشَـاعَ نَحْـوُ خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ وَشَـذَّ نَحْـوَ زَانَ نَـوْرُهُ الْشَّـجَرْ

وتقول: (زان الشجرَ نَورُهُ)؛ يعني (زان الشجرَ زهره)، زانَ: فعلٌ ماضٍ، أين الزائن الذي زَين؟ النَّور، وأين المزين الذي زُين؟ الشجر، إذًا فالشجر المفعول، والنَّور فاعل.

نَورهُ: اتصل به ضميرٌ يعود إلى الشجر إلى المفعول به، ما حُكم الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول به من حيث التقدم والتأخر؟ يجب أن يتأخر، فتقول: (زان الشجرَ نَورهُ)، وهل يتقدم الفاعل حينئذٍ على المفعول به؟ لا يتقدم إلا شذوذًا، قال: هذا شاذ، شذَّ تقدُّم الفاعل وفيه ضميرٌ يعود إلى المفعول به؛ يقول:

هذا لا يجوز إلا في الشاذ، يعني في الأشياء المسموعة التي شذت عن هذه القاعدة.

أما القاعدة والحُكم: أن الفاعل حينئذٍ يجب أن يتأخر، فتقول: (زان الشجر نَورهُ)، وتقول: (أكرمَ محمدًا بنوهُ)، محمدًا: مفعول به، وبنوهُ: فاعل، اتصل به ضمير المفعول به، هل يجوز أن تُقدم الفاعل فتقول: (أكرم بنوهُ محمدًا)؟ ما يجوز، لا يجوز إلا شذوذًا.

(أصلح السيارةَ صاحبها)، أصلح: فعل، السيارةَ: مفعولٌ به، صاحبها: فاعِل، هذا الواجب، ولا يجوز أن تقول: (أصلح صاحبها السيارةَ).

(أغلق المحلَّ مالكُهُ)، صحيح وواجب، ولا يجوز أن تقول: (أغلق مالكهُ المحلَّ).

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤]، إبراهيمَ: مبتلَى مفعولٌ به، ربهُ: مبتلٍي فاعِل، ووجب تأخير الفاعل هنا، ولا يُقال: (وإذ ابتلى ربُّهُ إبراهيمَ).

وقال -تعالى-: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر:٥٢]؛ ولا تقول: (يوم لا ينفع معذرتهم الظالمين).

فإن قلت: لم مُنع التقديم هنا؟ لماذا لم يجُز التقديم هنا كما جاز في المفعول به؛ فنقول: (وإذ ابتلى ربهُ إبراهيمَ)؛ تقدَّم والضمير نُعلله كما عللناه في المسألة الأولى؟

نقول: لا، هذا الأمر يختلف؛ لأنك إذا قدمت الفاعِل فقلت: (وإذ ابتلى ربُّهُ إبراهيم)؛ الهاء هنا عائدة إلى إبراهيم، إبراهيم في اللفظ مُقدم ولا مؤخر؟ مقدم، وفي الرتبة مقدم أم مؤخر؟ مؤخر؛ لأنه مفعول به، فهو مؤخر رتبة ولفظًا، ولا يجوز أن يعود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، لا بد أن يتقدم إما لفظًا وإما رتبة.

ما حلَّ محله، (وإذ ابتلى ربُّهُ إبراهيم)؛ كيف؟ رُتبة متأخرة، ما يصلح، لا بد: (وإذ ابتلَى ربُّهُ إبراهيم)، فالهاء تعود إلى إبراهيم، تعود إلى المتأخر رتبةً ولفظًا، يعني في فرق بين هذه المسألة والتي قبلها.

وفي قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وشذَّ نحو كذا وكذا) إشارة إلى أن هذا الأمر وارد، وإلَّا لمنعه مُباشرة وقال: لا يجوز، أو يمتنع، ونحو ذلك، لكن عندما قال: (وشَذَّ) يعني أنه جاء شاذًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوْهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوُا   وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُوْرُ يَنْتَصِرُ

فقال: **لَمَّا رَأَى طَالِبُوْهُ مُصْعَبًا**؛ أي: لما رأى مُصعبًا طالبوهُ، فقدَّم الفاعل مع أن فيه ضمير المفعول به.

وقال الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ   وَرَقَّ نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

والشاهد من الشطرين الأول والثاني، فقال: (**كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ**)؛ أي: كسى ذا الحِلمِ حِلمهُ، ثم قال: (**وَرَقَّ نَدَاهُ ذَا النَّدَى**)؛ أي: رقَّ ذا الندى نداه.

وقال الآخر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فقال: (جزى ربُّهُ عنِّي عَديًا)؛ وكان في القياس أن يقول: جزى عَديَ بن حاتمٍ ربُّهُ.

الخلاصة مما سبق: أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أن الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ثم يأتي الفاعل، فالمفعول به.

ثم ذكر أن مُخالفة هذا الأصل جائزةٌ على صورتين:

- **الصورة الأولى**: أن يتقدم المفعول به على الفاعل.
- **والصورة الثانية**: أن يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل معًا.

ثم تكلم على حالات الوجوب، فذكر أن الفاعل يجب أن يتقدم على المفعول به في ثلاثة مواضع، ذكر لنا ثلاثة مواضع يجب أن يتقدم فيها الفاعِل، ويتأخر المفعول به:

- **الموضع الأول**: إذا أحدثَ تقديم المفعول به على الفاعِل لَبْسًا، نحو: (أكرم خمسةَ عشرَ رجلًا هؤلاء)، فخمسةَ عشرَ: مبني، وهؤلاء: مبني، إذًا يجب أن يكون المتقدِّم فاعلًا، والمتأخر مفعولًا به.
- **الموضع الثاني**: إذا كان الفاعل ضميرًا، كقولك: (أكرمتُ محمدًا)، و (أكرمتُكَ).
- **الموضع الثالث**: إذا كان المفعول به محصورًا فيه، إذا كان المفعول به محصورًا فيه فيجب ان يتأخر، والفاعل يجب أن يتقدم، كقولك: (ما بنى زيدٌ إلا مسجدَنا).

وذكر أن المفعول به يجب أن يتقدم على الفاعِل في موضعين:

- **الموضع الأول**: إذا كان الفاعِلُ محصورًا فيه.

إذا كان الفاعل محصورًا فيه فيجب أن يتأخر، والمفعول به يجب أن يتقدم، كقولك: (ما بنى مسجدَنا إلا زيدٌ).

- **والموضع الثاني**: إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به.

كقولك: (أكرمَ الوالدَ ابنُهُ)، الوالدَ: مفعول به مُقدم وجوبًا، ابنُهُ: فاعل مُؤخر

وجوبًا؛ لأن فيه ضمير المفعول به.

هذه خُلاصة ما ذكرناه من قبل.

وهنا ملحوظة أراها مُهمة أشرت إليه إشارة سريعة في الدرس الماضي، وهذا أوان ذِكْرِها، وهي: أن (كان واسمها وخبرها) تأخذ حُكم الفعل والفاعل والمفعول به، وكذا أخوات (كان).

(كان وأخواتها) ترفع اسمها، وتنصب خبرها، (كان)، واسم (كان)، وخبر (كان) تأخذ كُل الأحكام التي ذكرناها من قبل للفعل والفاعل والمفعول به.

يعني: ذكرنا أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله، قلنا: الفاعل لا يتقدم على فعله، فتقول: (جاء محمدٌ) فعلٌ وفاعلٌ، ولا تقول: (محمدٌ جاء) محمدٌك فاعل، فإن قدمت (محمدٌ) فقلت: (محمدٌ جاء)؛ صار (محمدٌ) مبتدأ، والفاعل مستتر.

كذلك في باب كان وأخواتها، تقول: (كان محمدٌ قائمًا)، (كان)، واسم (كان)، وخبر (كان).

اسم (كان) هل يتقدم على (كان) فتقول: (محمدٌ كان قائمًا)؛ (محمدٌ) اسم (كان) مُقدم؟ لا، لكن هل يجوز أن تقول: (محمدٌ كان قائمًا)؟ يجوز؛ على أن (محمدٌ) مبتدأ، واسم (كان) ضميرٌ مستتر، اسم (كان) لا يتقدم على (كان) كالفاعل.

و (قائمًا) الخبر؟ كالمفعول به، فالمفعول به يتقدم على الفعل؟ هذا ذكرناه في أحكام التقديم والتأخير، يجوز أن يتقدم، المفعول به أليس يجوز أن يتقدم؟ (وقد يجي المفعول قبل الفعل).

فلك أن تقول: (كان محمدٌ قائمًا)، وأن تقول: (قائمًا كان محمدٌ)، قائمًا نقول: خبر (كان) مقدم، و (كان محمدٌ): (كان) واسمها.

وذكرنا في أحكام الفاعل لغة أكلون البراغيث، وهذه أيضًا تأتي في (كان) وأخواتها، فكما تقول: (ذهب محمدٌ)، و (ذهب طالبان)، و (ذهب طُلاب)؛ على لغة الجمهور، وتقول على لُغة أكلون البراغيث: (ذهب طالبٌ)، و (ذهبا طابان)، و (ذهبوا طلابٌ)، تقول في (كان) وأخواتها: (كان محمدٌ قائمًا)، على لغة الجمهور، أو (كان طالبٌ قائمًا)، و (كان طالبين قائمين)، و (كان طلابٌ قائمين)، وعلى لغة أكلون البراغيث تقول: (كان طالبٌ قائمًا)، و (كانا طالبين قائمين)، و (كانوا طلابٌ قائمون).

وما ذكرناه في تأنيث الفعل وتذكيره؛ وهذا الذي أشرنا إليه في الدرس الماضي، يُطبق كله على باب (كان) وأخواها، فإذا قلت: (كان محمدٌ قائمًا) ستُذكِّر (كان) مع (محمد)، فإذا قلت: (هند) ستقول: (كانت هندٌ قائمةً).

وإذا كان الاسم (سيارة) تقول: (كانت السيارة مسرعةً)، ويجوز (كان السيارة مسرعةً)؛ لأن اسم (كان) هنا مؤنث مجازي.

وقال –تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال:٣٥].

وما ذكرناه من حيث التقديم والتأخير أيضًا يُطبق على باب (كان) مع اسمها وخبرها، كما ذكرنا قبل قليل: (كان محمدٌ قائمًا)، ونقول: (كان قائمًا محمدٌ)، تُقدم الخبر على الاسم، وتُقدم الخبر على (كان): (قائمًا كان محمدٌ) من حيث الجواز.

من حيث الوجوب: يجب أن يتقدم الاسم حيث يجب أن يتقدم الفاعل، يعني تقول: (صار مُوسى عيسى)؛ موسى صار يُشبه عيسى لدرجةٍ كبيرة، تقول: (صار موسى عيسى)، أين اسم(صار)؟ الأول، والثاني خبر (صار)، يعني الأول هو

المشبَّه، والثاني هو المُشبَّه به وجوبًا؛ لوجود اللبْس.

وتقول: (كنتُ قائمًا) بتقديم الاسم، ولا يجوز: (كان قائمًا أنا)، بل تُقدم اسم (كان).

تقول: (ما كان محمدٌ إلا قائمًا)، تُقدم الاسم وتُؤخر الخبر؛ لأن الخبر محصورٌ فيه.

وقال -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال:٣٥]؛ حصر صلاتهم في المُكاء.

وجوب تقديم الخبر: يجب أن يتقدم الخبر حيث يجب أن يتقدم المفعول به، فتقول: (ما كان قائمًا إلا محمدٌ).

إذًا فأحكام الفاعل والفاعل والمفعول به تنطبق على (كان) واسمها وخبرها.

هل هناك من سؤال يا إخوان بالنسبة لما سبق؟ تفضل.

الطالب: @(٠١:٠٧:٣٢)

الشيخ: أنا ظننتي أكملته، ويظهر أنه لم يبق إلى الحديث، لغة أكلوني البراغيث نحن شرحناها، وذكرنا الآيات التي قِيل إن فيها لغة أكلوني البراغيث، وقلنا: إن جمهور النحويين وعلى رأسه سيبويه؛ يقول: إن لغة أكلوني البراغيث لم تأت في القرآن الكريم، وذكرنا الآيتين ووجهناهما على قول الجمهور توجيهًا واضحًا.

بقي الحديث هو الذي داهمني الوقت ولم نُكلمه، وهو: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، فقال: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**»، وعلى لغة الجمهور كان يُقال في اللغة: «**يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**».

والنحويون يقولون هنا: إن الحديث هنا مروي بالمعنى، ويدل على ذلك:

روايةٌ أخرى جاءت كاملة في موسى بن البزَّار؛ إن لم تخني الذاكرة، وفيه: «**إِنَّ للهِ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، فإذا صحَّ ذلك كان الحديث الأول حديثًا مختصرًا من الحديث الكامل، وعلى ذلك يكون هذا من تصرف الرواة وليس من لفظ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

والاحتجاج بالحديث الكلام فيه طويل، والنحويون أو أكثر النحويين لا يحتجون بالحديث إلا إذا ثبت كونه من لفظ النبي ﷺ؛ لأنهم متفقون على أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أفصح العرب، هذا لا خلاف فيه بين أحد، وإنما الخلاف: هل الحديث لفظه -يعني نص لفظه- أم لا؟

والمحدثون يعني يُعرف أنهم أجازوا الرواية بالمعنى بشروط معينة، فلهذا يتشدد النحويون في الاستشهاد بالحديث، فلا يستشهدون بالحديث إلا إذا كان الحديث مُتعبَّدًا بلفظه، يعني لا يُمكن أن يُغير؛ كأذكار الصلاة ونحو ذلك، أو من المتواتر اللفظي الذي تواتر لفظه؛ كحديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»، (@٠١:١٠:٣٠) كحمي الوطيس، ونحو ذلك.

يعني ذكروا بعض الأنواع من الأحاديث يجمعها جمع واحد وهو: أن يغلب على الظن أن الحديث من لفظ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أما إذا لم يغلب على الظن أنه من لفظ النبي ﷺ حينئذٍ يدخله أنه من لفظٍ غير محتجٍ به، فلا يُحتج به في النحو؛ فلهذا تجدون كثيرًا من النحويين المتقدمين لا يُكثرون من الاحتجاج بالحديث.

الطالب: @(٠١:١١:٠٤).

الشيخ: هذا من صحيح البخاري، نعرف أن البخاري يعني حتى الذين تكلموا في البخاري ومسلم قالوا: مسلم أحرص على لفظ الحديث من البخاري،

فالبخاري كان يروي أحاديث يهتم بالحديث الذي يجمع أكثر لفظ في الحديث، أما مسلم كان يأتي بالأسانيد ثم يحرص على أن يأتي بالحديث بلفظه، لا الحديث الذي يجمع، لأن بعض الأحاديث واضح أنه عدة أحاديث لكنها جُمعت في سند واحد، فأُوتي بها بلفظ واحد، مع أنها عدة أحاديث، مسلم ما يفعل ذلك، وإنما يأتي كُل حديث بسنده، ولا يجمع بينها، يعني هذا الأمر معروف عند المُحدثين.

ومع ذلك فإن كثيرًا من النحويين المتأخرين بعدما استقرت القواعد واستقرت اللغة، ونظروا في الأحاديث؛ وجدوا أن الأحاديث لا يُوجد فيها مُخالفة للغة إلا أحاديث معينة، هذه الأحاديث المعينة هي التي يقتصر الكلام عليها، أما ما سوى هذه الأحاديث وهي الأغلب؛ أغلب الأحاديث لا تُخالف شيئًا من هذه القواعد، ولهذا صاروا يستشهدون بها؛ لأنه لا يُغير في الأحكام شيئًا.

وابن مالك معروف أنه من أكثر من استشهد بالحديث؛ لأنه كان معدودًا من المحدثين، وكان يروي صحيح البخاري، وقرأه على النُّونيني من أشهر رواة البخاري، وله كتاب خاص بإعراب كل مشكلات صحيح البخاري، حاول أن يُخرجها وأن يُوجد لها وجهًا في اللغة.

الطالب: @(٠١:١٢:٥٤)

الشيخ: في الصحيحين بلفظ: «**يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَ يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، مالك لا يُحتج به، في اللغة ما يُحتجُّ به، الإنسان له مكانته في علمه، لكن اللغة شيء آخر، اللغة أمر لساني، يعني نحتج بأعرابي بوَّال على عقبيه، كافر، فاجر، ولا نحتج بإمامٍ متأخر؛ لأن هذا أمر لساني ما له علاقة بما في القلب.

والإمام مالك بعد عصور الاحتجاج، ما يحتجون إلا بمن كان في داخل جزيرة العرب، في قلب جزيرة العرب، ما يكون في الحواضر، يكون في داخل البوادي

وقبل سنة ٣٥٠ه؛ حفاظًا على اللغة، أما الذين في الحواضر أو بعد سنة ٣٥٠هـ ما يحتجون به.

اختلفوا في الشافعي لأنه ترى عند هُذيل، فلهذا فيهم في كتب حاولت أن ترد على من انتقد شيئًا من كلامه، لكن يبقى أن أهل اللغة والنحو ما احتجوا بكلامه، ما جعلوه حُجةً في اللغة، مع أنه لا يُوجد له ألفاظ تُؤخذ عليه لغويًا، لكن يبقى: هل هو حُجة أو ليس بحُجة؟

فرق بين أن تقول: حُجة، أو فصيح، يعني المتنبي فصيح، المتنبي أكبر شعراء العربية، ومع ذلك ما أحد يقول أنه حُجة في العربية، يعني فرق أن تقول: القرآن حُجة، أما الإمام مالك هل هو حُجة في الدين؟ كلامه حُجة في الدين؟ كلامه حُجة في الدين يعني دليل، تقول: والدليل أن مالك أفتى بذلك؟ لا، ليس بحجة، هو عالم من العلماء، يُخالفه الشافعي، يُخالفه أحمد، أما الأدلة التي تقطع بالأمر: فالقرآن والسنة، ثم الأدلة الأخرى للقياس والإجماع ونحو ذلك.

أما عندما تقول: دليل؛ يعني الأمر الذي يُهرع إليه للفصل بين المتنازعين، الأدلة في اللغة هي كلام العرب، في بادية العرب قبل سنة ٣٥٠هـ، القرآن الكريم بكل قراءاته مُحتجٌ به، كلام النبيﷺ إذا ثبت أنه من كلامه، وكلام العرب، وكلام العرب أيضًا يُشترط فيه ما يُشترط أيضًا من الصحة، لا بد أن يكون ثابتًا عن أعرابيٍ مُحتجٍ بكلامه، لا يُشترط أن يكون معروفًا فلان بن فلان، لو كان مجهولًا ما يهمنا ذلك، لكن يُعرف أنه أعرابيٌ فصيح، يعني يقول الأصمعي: سمعت أعرابيًا في جزيرة العرب يقول كذا وكذا، صار حُجة؛ لأن الأصمعي حُجة وثقة، ثم يقول: سمعت أعرابيًا، فالأعرابي هذا حُجة حتى ولو كنا لا نعرفه، فيحتجون بالأبيات المجهولة، لا إشكال؛ لأنها سُمعت من فصيح.

بل إن النحويين يحتجون بقراءات قرآنية لا يحتج بها أهل القراءات، مثلًا:

قراءة لها أسانيد، لا بدأن تثبت إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لكي يقولوا: إنها قراءة، أما النحويون فيكفي في القراءة أن تثبت عن مُحتج به.

يعني لو ثبت أن القراءة قرأ بها (رُئبة بن عَجَّاج) فرُئبة فصيح، صارت حُجة في اللغة، حتى ولو كان السند بين رئبة وبني النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ غير معروف.

واضح الفرق الآن بين أدلة الشريعة وأدلة اللغة.

الطالب: @(٠١:١٦:٥٥)

الشيخ: ما قرأ بها إلا لأن لسانه يُطاوعه على ذلك، ولسانه فصيح، الفصيح لا يلحن بكلامه، أما هل رواها بسندٍ متصل صحيح إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟ نحن أهل اللغة لا يهمنا ذلك، ما يهمنا أن، هذا الأمر المُحتج به ثابتٌ إلى إنسانٍ مُحتج به.

الطالب: @(٠١:١٧:٢٥)

الشيخ: نعم، يعني رُئبة لو قال كلامًا ليس بقرآن، لو قال كلامًا لاحتججنا به، لو قال شعرًا لاحتججنا به؛ فلهذا أبيات الشعر تجدون أن لها روايات كثيرة، وتجدون أن بعض رواياتها في النحو تُخالف رواياتها في الأدب، نحن لا يهمنا ماذا قال الشاعر الأول.

يعني الشاعر الأول مثلًا: امرؤ القيس قال قصيدة، أعرابي سمع القصيدة فأخطأ في حفظه، ووضع كلمة مكان كلمة، أو بدَّل أو غيَّر أو كذاب، نسب القصيدة إلى نفسه وغير فيها وبدل، كل هذا لا يهمنا، بما أن هذا الأعرابي نطق بالقصيدة بهذه الطريقة هذه الرواية حُجة عندنا في اللغة؛ لأن الأعرابي فصيح لا يُخطئ، فما قاله امرؤ القيس حُجة، وما غيره ذلك الأعرابي أيضًا حُجة.

نحن نقول: ومن قول الشاعر، مع أن هذا قد يُخالف ما قاله امرؤ القيس، نحن

لا يهمنا ذلك، فامرؤ القيس حُجة، والآخر الذي روى وغير أيضًا حُجة.

إكمالًا لفائدة الدرس الماضي يا إخوان، قلنا: على طالب العلم أن يحفظ من الأشعار ما يُساعده في علمه، وخصصنا بالذكر نوعين من الأشعار:

النوع الأول: الشعر المُحتج به، وهذا الذي أشرنا إليه قبل قليل، وشرحناه في الدرس الماضي، وهو ما كان داخل جزيرة العرب إلى سنة ٣٥٠هـ، كشعر الشعراء الجاهليين، وشِعر شُعراء صدر الإسلام، الجاهليين: كامرؤ القيس، ومعلقاته العشر، وصدر الإسلام: كحسان بن ثابت، وشعراء النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وكجرير والأخطل والفرزدق.

والنوع الثاني من الشعر فهو الشعر الذي يميل إليه الطالب، وأكثر الطلاب نوعان:

- طلابٌ يميلون إلى الشعر الجزل الفخم.
- وطلابٌ يميلون إلى الشعر السهل السلس.

فكل طالبٍ يحفظ ما يميل إليه، فهذا تُفيدك كثيرًا في معرفة الحِكم، ومعرفة الأساليب اللغوية، وفي الثراء اللغوي، تكتنزها عندك حتى تتخمر في ذاكرتك فتستفيد منها من حيث لا تشعر، تبدأ تستعمل هذه الأساليب وهذه الكلمات، وهذه المعاني في أوقاتها المناسبة.

وذكرنا شيئًا من الأشعار القديمة؛ كأمثلة مما ذكرنا، وأيضًا ينبغي أن يحفظ شيئًا من الأشعار الحديثة؛ لأن لكل زمانٍ شعرَه، فالشعر الحديث فيه شعراء كثير كبار ومتميزون، فيحفظ للعشماوي، يحفظ لأحمد شوقي، يحفظ لحافظ إبراهيم، يحفظ للجوهري، يحفظ لهؤلاء الشعراء الكبار.

وهناك مجموعات جمعت بعض الأشعار والقصائد الجيدة الجميلة الحديثة،

ومن أفضل هذه المجموعات: كتاب (من شعر الجهاد في العصر الحديث)؛ للدكتور/ عبد القدوس أبو صالح، والدكتور/ محمد البيومي، ذكروا أشعارًا كثيرة من الشعر الحديث في هذا الموضوع.

من ذلك: ميمية أحمد شوقي في رثاء مقدونيا، عندما انهزم الجيش العثماني في مقدونيا، فقال قصديةً ميمية جميلة منها:

يــا أُخــتَ أَنــدَلُسٍ عَلَيــكِ سَــلامُ ... هَــوَتِ الخِلافَــةُ عَنــكِ وَالإِســلامُ
نَــزَلَ الهِــلالُ عَــنِ السَــماءِ فَلَيتَهــا ... طُوِيَــت وَعَــمَّ العــالَمينَ ظَــلامُ
مَقــدونِيا وَالمُســلِمونَ عَشــيرَةٌ ... كَيــفَ الخُئولَــةُ فيــكِ وَالأَعمــامُ

وهناك أيضًا قصيدة محيي الدين عطية؛ يقول فيها:

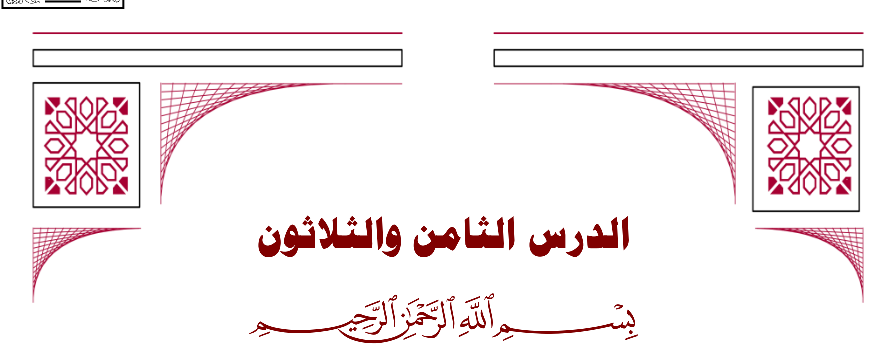
حنانيــكِ يــا ذكريــات العُمــرْ ... ورفقــًا بقلــب ذوى وانفطــرْ
هنــاك علــى الجــدول المنحــدرْ ... ظــلال النخيــلِ وضــوء القمــر

شهودٌ على دمعي المنهمر

ومن ذلك أيضًا: قصيدة محمود حسن إسماعيل، ويقول فيها:

مــن هــؤلاء التــائهون ... الخــابطون علــى التخــوم
أعشــى خُطــى أبصــارهم ... رهــجُ الزوابــع والغيــوم
والليــلُ يــنفُضُ فــوقهم ... مــن يأســه قلــق النجــوم.
هُــم زُمــرًا إلــى حُفــرٍ ... مولولــة الرُّجــوم.
والســوط يرفــل حــولهم ... والمــوت أنشــره تحــوم

﴿♦﴾



الدرس الثامن والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد**:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، الثامن والعشرين ذي القعدة، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والثلاثين من دروس شرح **(ألفية ابن مالك)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتوقف الشرح بنا عند باب (نائب الفاعل)، وفي البداية نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في هذا الباب باب (نائب الفاعل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

٢٤٢. يَنُوبُ مَفْعُوْلٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيْمَا لَهُ كَنِيْلَ خَيْرُ نَائِلِ

٢٤٣. فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيَ كَوُصِلْ

٢٤٤. وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى

٢٤٥. وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا الْمَطَاوعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

٢٤٦. وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

٢٤٧. وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيَ أُعِلّ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

٢٤٨. وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْو حَبّ

٢٤٩.وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

لعلنا نتوقف هنا، فإن بقي وقت قرأنا بقية الأبيات وشرحناها إن شاء الله تعالى.

فهذه ثمانية أبيات في باب نائب الفاعل، تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألتين:

- **المسألة الأولى** يُمكن أن نقول: تعريف نائب الفاعل، أو نيابة المفعول به عن الفاعل.
- **والمسألة الثانية**: بناء الفعل للمجهول.

فنبدأ بالمسألة الأولى: نيابة المفعول به عن الفاعل.

نعرف جميعًا يا إخوان أن الفاعل في الجملة الفعلية عُمْدةٌ، ومعنى قولنا (عُمدة) أن الجملة لا تستغني عنه، ومع ذلك فقد يعرِضُ أمرٌ يدعو المتكلم إلى حذف الفاعل، وهي أغراضٌ متعددة سنذكر شيئًا منها بعد قليل.

فإذا استوجب الحال حذف الفاعِل، والفاعل عُمدة في الجملة؛ فماذا سيفعل العرب حينئذٍ؟

المتصَور عقلًا، دعونا في الأمور العقلية لأن اللغة العربية لغةٌ حكيمةٌ وعادلة، حكيمةٌ أي مُحكمة البناء، والعقل له دخلٌ كبير في بنائها وأحكامها، والعرب من أكثر الأمم ذكاءً، نحن الآن لو كنا في حي وأراد أحدٌ منا من عامة الناس أن يُسافر، يأخذ ما يحتاجه ويُسافر والحمد لله، وينتهي الأمر، لكن عُمدة الحي إذا أراد أن يُسافر فإنه لا يُمكن أن يُسافر حتى يُحِلَّ مكانه غيره، يُحِلُّ مكانه غيره لم؟ لكي يقوم بأعماله، أو لا فائدة من هذه الإنابة، يُحِلُّ غيره بحيث يقوم بأعماله المختلفة، حينئذٍ يُمكن أن يذهب ويترك الحي.

وكذلك الفاعل، إذا أراد المتكلم أن يحذف الفاعل لسببٍ من الأسباب فيجب عليه أن يُقيم غيره مقامه لكي تستقيم الجملة وتقوم ولا تفسد، فلهذا يجب على المتكلم إذا حذف الفاعل أن يُقِيم المفعول به مقامه، فإذا أقام المفعول به مقام الفاعل وجب أن يُعطيه جميع أحكام الفاعل.

فنحن إذا قلنا مثلًا: (شرب زيدٌ الماءَ)، فعلٌ وفاعل، ومفعولٌ به، ثم أردت أن تحذف الفاعل لسبب من الأسباب فإنك ستبني الفعل للمجهول ثم تُنيب المفعول به مناب الفاعل، فتقول: (شُرب الماءُ)، فإذا ناب منابه لا بد أن يأخذ كل أحكامه التي ذكرناها من قبل في باب الفاعل.

لِمَ يُحذف الفاعل؟

❁ يُحذف الفاعل لأسبابٍ كثيرة تعود إلى سببين:

- **الأول**: إلى سببٍ معنوي.
- **والثاني**: إلى سببٍ لفظي.

الأسباب المعنوية كثيرة، من أهمها: الجهل به، ما نعرف من فعل الفعل، كقولهم: (سُرق المتاع)، أو للعلم به؛ يعني لكونه معلومًا إلى حدٍّ أن التصريح به يكون ما نقول من لغو الكلام، لكنه زيادة يُمكن أن يُستغنى عنها.

فإذا كان الفاعل معلومًا إلى درجةٍ كبيرةٍ جدًا كانت الفصاحة تقتضي حذفه، كقوله -تعالى-: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]؛ فمعلوم أن الخالق هو الله.

وكقوله: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ۚ سَأُو۟رِيكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٧].

وكقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَـٰعًا﴾ [المائدة:٩٦]؛ لأنه معلوم أن

الفاعل في هذه الأفعال هو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ومن هذه الأسباب المعنوية: ألا يتعلق بذكره فائدة، ذكرته أو ما ذكرته ليس لِذِكره فائدة، كقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ لأن الحُكم هنا أو الآية جاءت لبيان الحُكم، حُكم الحصْر، أما الحاصِر الفاعل ما هناك فائدة لذكره، حصر عدو، حصرك خوف، حصرك أسد، حصرك أي حاصر، فلهذا لم يكن هناك فائدة لذكر الفاعل فحُذِف.

ومن ذلك أيضًا قوله –تعالى-: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء:٨٦]، وكقوله: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟﴾ [المجادلة:١١]؛ لأن المراد بهذه الآيات والله أعلم هو بيان حُكم هذه الأشياء بغض النظر عن الفاعل.

ومن الأغراض أو مما يدخل في الأسباب المعنوية: إخفاؤه، أن يقصد المتكلم إخفاء الفاعل، لا يُريد التصريح به، كقولهم: (تُصدق بألف دينار)، أو (بُني المسجد) إذا كان الفاعل لا يُريد أن يُعرَف أو يظهر.

ومن الأسباب المعنوية: قصد تعظيمه، من تعظيمك للفاعل لا تُصرح به؛ لأن التصريح به في بعض المواضع قد يُضاد التعظيم، من ذلك قولنا: (خُلق الخنزيرُ نجسًا)، فنحذف لكي لا نُصرح بالفاعل مع ذكر الخنزير مثلًا.

أو كقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فيما حكاه عَزَّوَجَلَّ عن إخواننا الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠]؛ انتبهوا للأفعال هنا:

الفعل الأول: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠]؛ فبنى فعل الإرادة للمجهول، أُريد؛ لأن الإرادة هنا متعلقة بالشر، ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠].

ثم قال: ﴿أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن:١٠]؛ الإرادة الثانية صُرِّح معها بالفاعل؛ لأنها مُتعلقة بالخير والرشد، مع أن الفاعل هنا وهناك هو الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، ولكن من باب التعظيم والاحترام صُرح به في الموضع الثاني ولم يُصرح به في الموضع الأول، وهذا قريبٌ من قول النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: (**والشر ليس إليه**)، مع أن الله عَزَّوَجَلَّ خالق كل شيء.

الأسباب المعنوية كثيرة، لكن دعونا نذكر بعضها؛ لأن الأمور البلاغية تُلطف وتُعطي الإنسان شيئًا من البلاغة والفصاحة وهذه الأسرار الجميلة في اللغة.

ومن هذه الأسباب المعنوية: احتقاره، من احتقارك للفاعل لا تُصرح به، كقولك: (طُعِنَ عُمر بن الخطَّاب)، أو (قُتل الحُسين بن علي) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ.

ومن هذه الأسباب المعنوية: الخوف منه، أنك تخاف منه؛ فلهذا لا تُصرح به، كقول القائل: (قُتل سعيد بن الجبير)، إذا كان خائفًا من قاتله الحجاج بن يُوسف.

وكذلك الخوف عليه، ربما تخاف عليه إذا صرحت باسمه، والأغراب المعنوية كثيرة جدًا.

أما الأسباب اللفظية، يعني سبب يعود إلى اللفظ، فمنها: المحافظة على السجع.

تُريد أن تُحافظ على السجعة فتبني للمجهول، كقولهم: (من طابت سريرته حُمدت سيرته)، هنا انطبقت السجعتان، لكن لو بني للمعلوم وصرحت بالفاعل كنت تقول: (من طاب سَريرته حَمِد الناسُ سيرته)، فصار الأول مرفوعًا، وصار الثاني منصوبًا مفعولًا به، ففسدت السجعة بذلك، هذا سبب لفظي.

ومن الأسباب اللفظية: المحافظة على وزن البيت، يعني أن التصريح بالفاعل يكسر وزن البيت، فيحذف الفاعل لكي يستقيم وزن البيت، ومن ذلك قول

الأعشى: (عُلقتها عرضًا وعُلقت رجلًا غيري، وعُلق أخرى ذلك الرجل)، فبنى كل الأفعال للمجهول.

ومن الأسباب اللفظية: طلب الإيجاز، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل:١٢٦].

وهذه الأسباب التي ذكرناها جميعًا المعنوية واللفظية قد تتداخل وتجتمع، فتجد أن الشاهد أو المثال الواحد فيه أكثر من سبب، ربما سببان معنويان، أو سبب معنوي وسبب لفظي، هذه الأمور تحتمل الاجتهاد، وأن يكون المتكلم قد قصد أكثر من معنى لحذف الفاعل.

وقال أبو حيان النحوي المشهور صاحب التفسير (البحر المحيط)، وهومن كبار النحويين، بل له أكبر كتابٍ في النحو وهو: التبيين والتكميل، له أرجوزة في النحو قال فيها في ذِكر هذه الأسباب التي تدعو إلى حذف الفاعل، قال:

والحذف للخوف والإبهام ... والوزن والتحقير والإعظام

والعلم والجهل والاختصار ... والسجع والوفاق والإيثار

الأسباب متعددة، وكُلٌ يجتهد فيذكرها.

إذًا فالفاعل قد يُحذف لشيءٍ من هذه الأسباب.

هذا الباب الذي نشرحه سماه ابن مالكٍ في ألفيته وفي كتبه: (باب نائب الفاعل)، وهذا هو الاسم المشهور للباب الآن، ويُسمى هذا الباب أيضًا: (ما لم يُسم فاعله)، أو (باب المفعول الذي لم يُسم فاعله)، وهذا الاسم هو المشهور عند المتقدمين، وأكثر المتقدمين يقول: هذا مرفوعٌ على ما لم يُسم فاعله، أما هذا الاصطلاح (نائب الفاعل)، فإنما اشتُهِر عند ابن مالك ومن جاء بعده، ولا مُشاحة في الاصطلاح، ووازنوا بين المصطلحين أيهما أفضل، لكن مصطلحات، ولا

مُشاحة في الاصطلاح.

بدأ ابن مالكٍ هذا الباب بقوله:

يَنُــوْبُ مَفْعُــوْلٌ بِــهِ عَــنْ فَاعِــلِ ... فِيْمَــا لَــهُ كَنِيْــلَ خَيْــرُ نَائِــلِ

يُريد أن يقول: إن الفاعل إذا حُذف لسببٍ من الأسباب فإنك تُنيب المفعول به مُنابه، وتُعطيه كُل أحكامه التي ذُكرت في باب الفاعل، يعني تُعطيه الرفع، ويكون عُمدة لا فَضلة كالمفعول به، ووجوب التأخير عن الفعل؛ لأن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل، أما المفعول فيجوز أن يتأخر ويجوز أن يتقدم، فإذا كان نائب فاعل يجب أن يتأخر عن فعله، وتُعطيه استحقاق الاتصال بالفعل كالفاعل، فالأصل في الفاعل أن يتصل، وتُعطيه تأنيث فِعله إذا كان مؤنثًا، وكل الأحكام التي ذُكرت في باب الفاعل.

مثال ذلك: (نِيل خيرُ نائلٍ)، وأصل الجملة قبل حذف الفاعل: (نَالَ زيدٌ خير نائلٍ)، نالَ: فعلٌ ماضٍ، زيدٌ: فاعل، خيرَ: مفعول به، وهو مُضاف، ونائلٍ: مضاف إليه، فحذف الفاعل (زيدًا) وبنى الفعل للمجهول فقال: (نِيل)، ثم أناب المفعول مُناب الفاعل فرفعه فقال: (نِيل خيرُ نائلٍ).

إذا (نيلَ خيرُ نائلٍ) هذا فعلٌ مبنيٌ للمجهول ونائب فاعل.

هل يجوز أن يُقال: (خيرُ نائلٍ نِيلَ)؟

الجواب: أن هذا جائز، ولكن لا تجعل (خيرُ نائلٍ) نائب فاعلٍ مُقدم، وإنما تجعله مبتدأً، ونِيل) فعلٌ ماض، والفاعل ضميرٌ مستتر، نِيلَ هو، ثم الجملة الفعلية الخبر.

كما قلت في: (جاء محمدٌ) فعلٌ وفاعل، فإذا قدمت (محمدٌ) قلت: (محمدٌ جاءَ) صار مبتدأً، وجملة خبرية.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، أصل الجملة لغويًا والله أعلم: (يوم يُبدِّلُ الله الأرضَ)، فحذف الفاعل لكونه معلومًا، وبنى الفعل للمجهول، وأناب المفعول مُناب الفاعل فرفعه، فقال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، تُبدَّلُ: فعلٌ ماضٍ أم مضارع؟ يقبل (لَم) أم لا يقبل (لم)؟ إذًا فهو فعلٌ مُضارع، إذًا فو فعلٌ مضارع ثم هو مرفوع، ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ﴾ [إبراهيم:٤٨]؛ فعلٌ مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مبنيٌ للمجهول، والأرض: نائب فاعل.

وقال –تعالى-: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦]، يعصون: هذا فعلٌ مبنيٌ للمعلوم، وواو الجماعة: فاعله، ولفظ الجلالة لا يعصون الله: المفعول به، ﴿مَآ أَمَرَهُمْ﴾ [التحريم:٦]؛ الفعل هنا مبنيٌ للمعلوم، فاعله ومفعوله: أما فاعله: فمستتر تقديره يعود إلى الله، وأما المفعول: هُم، ما أمرهم هو.

﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]؛ فعلٌ مبنيٌ للمعلوم، وواو الجماعة: فاعل، والمفعول به: ﴿مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]؛ لأن (ما) هنا موصولة بمعنى الذي، (يفعلون الذين يُؤمرون، ثم قال: ﴿يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]؛ هذا الفاعل مبنيٌ للمجهول، أين نائب فاعله؟ واو الجماعة، وأصل العبارة لغويًا والله أعلم: (ما يأمرهم اللهُ)، ثم حذف الفاعل فأناب المفعول مُنابه، قلبه من ضمير نصب إلى ضمير رفع.

قال –تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر:٣٦]؛ نجزي: هنا فعل مبنيٌ للمعلوم أم المجهول؟ للمعلوم، ﴿كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر:٣٦]؛ فاعل أم مفعول؟

مفعولٌ به، والفاعل مستتر تقديره: نحن، هذه قراءة الجمهور.

وقرأ بعض السبعة: (كذلك يُجزَى كُلُ كَفور)، فيُجزى: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، وكُل كفور: نائب فاعل.

بعد أن عرفنا ذلك نُنبه إلى اسم المفعول، كـ (مطلوب، ومشروب، ومُكرم، ومُستخرج)، اسم المفعول أخو اسم الفاعل.

أما اسم الفاعل كـ (ضارب، وشارب، ومُكرِم، ومُستخرِج)؛ اسم الفاعل يُؤخذ من الفعل المبني للمعلوم، فضارب من ضرب، ومُستخرِج من (استخرج)، فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم، يعني يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، وأشرنا إلى ذلك في باب الفاعل.

أما اسم المفعول؛ كـ (مضروب، ومشروب، ومُكرَم، ومُستخرَج)، فهو مأخوذٌ من الفعل المبني للمجهول، و (مضروب) من ضَرب أم ضُرب؟ المضروب الذي ضَرب أم الذي ضُرِب، مضروب من ضُرِب، ومشروب من شُرِبَ، ومُستَخرج من استُخرِجَ، فهو يعمل عمله، أي يرفع فاعلًا أم يرفع نائب فاعل؟ يرفع نائب فاعل.

فتقول: (زيدٌ مكسورةٌ يده)، كقولك: (زيدٌ كُسرت يدهَ)، زيد: مبتدأ، مكسورةٌ: خبر، يدهُ: نائب فاعل، ما الذي رفعه؟ الذي رفعه اسم المفعول (مكسورة)، لأن اسم المفعول يعمل عمل فعله؛ كـ (كُسرت).

وتقول: (هندٌ مُكرمٌ أبوها)، فيكون كقولك: (هندٌ أُكرِمَ أبوها، فهندٌ: مبتدأ، ومُكرمٌ: خبر، وأبوها: نائب فاعل.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود:١٠٣]، بمعنى والله أعلم: (ذلك يومٌ يُجمعُ الناسُ له)، ذلك: مبتدأ، ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود:١٠٣]؛ ذلك: مبتدأ، يومٌ: خبره، مجموعٌ: صفة ليوم، صفة لخبر، لهُ: جارٌ ومجرور، الناسُ: نائب

فاعلٍ لاسم المفعول مجموع.

هذه المسألة الأولى، والمسألة الثانية في هذه الأبيات هي: طريقة بناء الفعل للمجهول، ويُقال: بناء الفعل للمفعول، فالمتقدمون كانوا يُعبرون ببناء الفعل للمفعول، وابن مالك ومن أتى بعده استعملوا: بناء الفعل للمجهول.

وبناء الفعل للمجهول أو للمفعول له طريقة بينها ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من البيت الثاني إلى البيت الثامن، أي في سبعة أبيات، هذه الطريقة تتلخص في أن بناء الفعل للمجهول له قاعدتان:

القاعدة الأولى قاعدةٌ عامة يجب أن تُطبق في كل الأفعال، والقاعدة الثانية قواعد خاصة تختص ببعض الأفعال سينص عليها ابن مالك.

نبدأ بالقاعدة العامة التي يجب أن تُطبق في كل الأفعال، يُبينها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيَ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى

القاعدة العامة تقول: إذا أردت أن تبني الفعل الماضي للمجهول فإنك تضم أوله، وتكسر ما قبل آخره، فتبني (ضَرب) للمجهول بقولك: (ضُرب)، و (شَرب، شُرب)، و (أَكَلَ، أُكِلَ)، و (دَحرجَ، دُحرِجَ)، و (بَعثر، بُعثِرَ).

فلهذا يقولون: تضم الأول؛ يعني أول حرف، وتكسِر ما قبل الآخر، لماذا لم يقولوا: تكسِر التالي؟ (ضُرِبَ، أُكِلَ، شُرِبَ) لكي يشمل الثلاثي والرباعي، والخماسي، والسداسي، فالفعل يأتي ثُلاثيًا، ورباعيًا، وخُماسيًا، وسُداسيًا، فقالوا ما قبل الآخر ليشمل الجميع.

أما الفعل المُضارع فإنك تبنيه للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره، فتقول

في: (يَضرب، يُضرَب)، وفي (يَشْرَب، يُشرَب)، وفي (يُدَحرِج، يُدَحْرَج)، وهكذا، وهذه القاعدة واضحة جدًا في كلام ابن مالك.

مثَّل للماضي بقوله: (وُصِلَ)، كقولك: (وَصل الأمر إليكَ)، ثم (وُصِل إليك)، ومثَّل للمضارع بقوله: (ينتحي)، ثُم بُني للمجهول فصار: (يُنتَحَى).

فإن سألت عن فعل الأمر، ذكر ابن مالك الماضي والمضارع، والأمر؟

الجواب: فعل الأمر لا يُبنى للمجهول؛ لأن فاعله واجب الذكر، ما يُمكن أن تأمر مجهولًا، تأمر إذًا تأمر أحدًا أن يفعل، فلهذا لا يُبنى للمجهول، ولا يُتصور فيه البناء للمجهول.

قول ابن مالك: (المَقُول) في قوله:

وَاجْعَلْــهُ مِــنْ مُضَــارِعٍ مُنْفَتِحَــا ... كَيَنْتَحِــي الْمَقُــول فِيْــهِ يُنْتَحَــى

ما ضبط المَقول؛ هل هو بالجر أم بالرفع؟ روايتان في الألفية:

- **المقولِ.**
- **والمقُولُ.**

فالمقولِ:

كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى

ماذا يكون إعرابه؟ (فَيَنتَحِي المَقُولِ) يكون صفةً لكلمة (ينتحي)، طبعًا قال: (كينتحي) أراد اللفظة، ما أراد أنه فعل مضارع، أراد اللفظة، هنا تعامل مع اللفظ فصار كلمة، صارت اسمًا، فلهذا وصفها.

كقولنا: (ضرب)، فعلٌ ماضٍ، أعرب (ضرب فعلٌ ماضٍ)؛ ضرب: مبتدأ، وفعلٌ: خبر، وماضٍ: صفة الخبر، ضرب: كيف وقع مبتدأً وهو فعل، والمبتدأ لا

يكون إلا اسمًا؟

الجواب عن ذلك: أن المراد بضرب هنا لفظها لا معناها، لا يُريد (ضرب)، يريد هذه الكلمة اسمًا، أو هذه كلمة مبتدأ، أو هذه الكلمة فعل، فصارت عَلَمًا على هذا المقول، فصارت اسمًا، فلهذا وصفها: المقولي.

وإذا رفعت:

كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيْهِ يُنْتَحَى

صارت مبتدأً، والخبر: يُنتَحَى، المقولُ فيه يُنتحَى، ثم الجملة كلها حينئذٍ مبتدأ، والخبر: صفة لينتحي.

هذه هي القاعدة العامة التي تُطبق على كُل الأفعال، أما القواعد الخاصة فهي أربع قواعد خاصة:

القاعدة الأولى: تتعلق بالفعل المبدوء بتاءٍ زائدة، تتعلق بالفعل الماضي إذا كان مبدوءً بتاءٍ زائدةٍ، مثل ماذا؟ (تعلَّم، وتخرَّجَ، وتغَافلَ، وتشارَكَ).

يقول ابن مالك في هذه القاعدة الخاصة:

وَالثَّـــانِيَ الْتَّـــالِي تَـــا الْمَطَاوعَـــهْ ... كَـــالأَوَّلِ اجْعَلْـــهُ بِـــلاَ مُنَازَعَـــهْ

الحرف الأول في المبني للمجهول يكون مضمومًا، يقول: إذا كان الفعل مبدوءً بتاءٍ زادة، كـ (تعلَّم، وتكسَّرَ، وتخرَّجَ، وتغافل، وتشارك)، فإنك تُطبق القاعدة العامة وهي: ضم الأول، وكسر ما قبل الآخر، وتُضيف إلى ذلك: أنك تضم الحرف الثاني.

يقول: الثاني اجعله كالأول، الأول مضمومٌ إذًا اجعل الثاني مضمومًا، فكيف تبني (تعلَّمَ زيدٌ النحوَ)؟ (تُعُلِّمَ النحو)، (تُعُـ)؛ تضم الأول والثاني، (تُعُلِّـ)؛ وتكسر

ما قبل الآخر، تضم الأول وتكسر ما قبل الآخر على القاعدة العامة، ضممت الثاني (تُعُلِّم، وتُخُرج في الجامعة)، (تُشُورك في هذا الأمر)، (تُغُوفل عن هذا الشيء)، وهكذا.

وقول ابن مالك في البيت: (**تَا الْمَطَاوعَهْ**)؛ المطاوعة في النحو: هذا مصطلح يأتي كثيرًا، فلعلنا نشرحه، المطاوعة في النحو هو: قبول أثر الفعل.

كقولهم: (كسَّرته) أنا كسَّرت الباب، تكسَّر أم لم يتكسَّر هذا شيءٌ آخر، (كسَّرْتُهُ فتكسَّر)؛ يقول: (تَكسَّر) مُطاوعٌ لكسَّر، كسَّرته؛ قبِل هذا الفعل قبِلَ أثر التكسير أم لم يقبل؟ تكسَّر يعني قبل، هذا معنى المطاوعة، هو قبول أثر الفعل، كسَّرته فتكسَّر، حطَّمته فتحطم، علمته تعلَّم أم لم يتعلَّم؟ تعلَّم أثر علَّم، علَّمته فتعلَّم؛ أين المطاوِع في (علَّمته فتعلَّم)؟ تعلَّمَ مطاوعٌ علَّم، ماذا بينهما؟ بينهما مُطاوعة،فهذه المطاوعة.

إلا أن هذا الحكم المذكور في البيت وهو: ضم الحرف الثاني؛ ليس خاصًا بالفعل المبدوء بتاء المُطاوعة، بل هو عامٌ في كل فعلٍ ماضٍ مبدوءٍ بتاءٍ زائدة، سواء كانت المطاوعة كـ (تعلَّم، وتخرَّجَ، وتكَسَّرَ، وتَحطَّمَ) أم ليست بمطاوعة؛ كـ (تغافل، وتعامى) ونحو ذلك.

إلا أنه ذكر الأمر الشائع، وإلا فإن الحُكم عامٌ في الجميع، هذا الحُكم خاصٌ بالفعل الماضي المبدوء بتاءٍ زائدة.

المضارع؛ هل عُمر هذه القاعدة الخاصة لو قلنا في (يتعلَّم محمدٌ النحو)، كيف تبنيه للمجهول؟ (يُتَعلَّم) بالفتح، تضم الأول وتفتح ما قبل الأخير، وما سوى ذلك يبقى على حركاته.

يعني في المبني للمعلوم (يَتَعَلَّم) نفس الحركات ما تُغيرها، لا تُغير إلا ما ذُكر

هنا، تضم الأول وتفتح ما قبل الآخر، (يَتَعَلَّم، يُتَعَلَّم النحو)؛ الثاني ضُم أم لم يُضم؟ لم يُضم، فلهذا خصصنا الحُكم بالفعل الماضي دُون المضارع.

هل ابن مالك في البيت خصص الحُكم بالماضي، أم لم يُخصصه بالماضي؟ فكروا في البيت.

يقول:

وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا الْمَطَاوعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

نحن قلنا: الحُكم خاص بالماضي دون المضارع، من عنده الجواب؟ يُريد كالأول يعني كالحرف الأول، يُريد كالحرف الأول.

الطالب: @(٠٠:٣٨:٤٥)

الشيخ: يتعلَّم، مُطاوعة، الجواب: أنه ذكر أن هذا الحُكم خاصٌ بالماضي، لكن كيف نلمح ذلك؟

نلمح ذلك من قوله: (والثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعة)، (تعلَّمَ) أين تاء المطاوعة؟ الحرف الأول، والذي بعده هو الثاني، إذًا (تَعلَّم، تُعُلِّمَ)؛ لكن المضارع (يَتعلَّم) أين تاء المطاوعة؟ الثاني، فالذي بعده ليس الثاني، الثالث، ما يصلح، إذًا لا ينطبق هذا البيت إلا على الماضي.

ليست هذه معلومة مهمة، لكن تعرف أن هذا الحُكم خاصٌ بالفعل الماضي، لأن تاء المطاوعة لا تكون أولًا إلا في الفعل الماضي، فالحرف الذي بعد التاء في الماضي يكون الأول أو الثاني؟ هو يقول: الثاني، الثاني ضُمه.

لكن في المضارع (يَتعلَّم)، فالمطاوعة هذا الثاني، إذًا فالذي بعده الثالث، فهو يقول:

وَالْثَّانِيَ الْتَّالِي تَا الْمَطَاوِعَهْ

إذًا فهذه القاعدة الخاصة الأولى.

القاعدة الخاصة الثانية تختص بالفعل المبدوء بهمزة وصل، كـ (انطلق، استخرج، انكسر، احرنجم)، ونحو ذلك، يقول فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

يقول: إذا كان الفعل مبدوءً بهمزة وصل فإنك تُطبق القاعدة العامة: تضم الأول، وتكسر ما قبل الآخر، ومع ذلك تضم الحرف الثالث.

فإذا أدرت أن تبني: (انطلق محمدٌ يوم الجمعة)؛ فتبني (اُنْطُلِقَ يوم الجمعة)، تضم الأول (اُ) على القاعدة العامة، (اُنْـ) والنون ساكنة على القاعدة العامة أنها في المبني للمعلوم ساكنة، (اِنْـ) ما نُغير إلا المنصوص عليه، (اُنْطُ) هذا الثالث، (اُنْطُلِقَ يوم الجمعة).

(استخرج العمال الذهب): (اُسْتُخْرِجَ الذهب)، وهكذا.

(اِفتَتَحَ فلانٌ المشروعَ): (اُفْتُتِحَ المشروعُ)، وهكذا.

هذا الحُكم (ضم الحرف الثالث) قلنا في الفعل المبدوء بهمزة وصل، هل قيدناه بالماضي أم لم نُقيده بالماضي؟

لم نُقيده بالماضي، نحن لم نُقيده بالماضي، لكن هل هو خاصٌ بالماضي أم عامٌ للماضي والمضارع؟

الجواب: خاصٌ بالماضي؛ لأنك لو أدرت أن تبني المضارع من (يَنطلق) أو (يَستخرج)، تقول: (يَسْتَخْرِجُ العمال الذهب)؛ ابنِ للمجهول؛ تقول: (يُسْتَخْرَج) بالفتح، (يُسْتَخْرَج الذهب)؛ إذًا هذه القاعدة لا تشمل المضارع.

هل نص ابن مالك على أن هذا الحُكم خاصٌ بالماضي دون المضارع؟

نعم، في قوله: (بِهَمْزِ الْوَصْلِ)؛ وهمز الوصل لا تكون إلا في الماضي، (انطلق، استخرج)، لكن في المضارع: (يستخرج، ينطلق)؛ تذهب، لا تُوجد همزة وصل، والأمر أليس فيه همزة وصل؟ (اِنطلق، استخرِج)؛ في همزة وصل لكنه لا يُبنى أصلًا للمجهول.

القاعدة الخاصة الثالثة تتعلق بالفعل الماضي المُعتل العين من الثلاثي والخُماسي.

الفعل الماضي المُعتل العين من الثلاثي والخماسي، فالثلاثي كـ (قامَ، وصامَ، ونامَ، وباعَ، وخافَ)، والخماسي: (اختارَ، وانقادَ).

الماضي واضح، المُعتل العين، المعتل يعني حرف عِلة، المعتل العين ماذا يُريد بالعين؟ عين الفعل، ما عين الفعل؟ ما المراد بعين الفعل؟ عرف لي العين تعريفًا علميًا، أريده تعريفًا علميًا، نحن الآن في درس علمي، في شرح (ألفية ابن مالك).

ما المراد بالعين؟

الطالب: @(٠٠:٤٥:٢٥)

الشيخ: لا، وسط الكلمة هذا تعريفٌ ليس بعلمي.

عين الكلمة هو: حرفها الأصلي الثاني، قد يكون في الوسط في الثلاثي، كـ (قام، ونام، وصام)، ولكنه قد يكون الحرف الثالث في الرباعي، والحرف الرابع في الخماسي، والحرف السادس أو الحرف الخامس في السداسي، فلهذا العين: الحرف الأصلي الثاني، كما أن الفاء الحرف الأصلي الأول، كما أن اللام هو الحرف الأصلي الثالث في الكلمة.

القاعدة الخاصة بالماضي المعتل العين من الثلاثي والخماسي يقول فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاثِيَ أُعِلّ عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ
وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

يقول: مُعتل العين من الثلاثي؛ كـ (قام، وقال، وباعَ)، والخماسي كـ (انقادَ، واختارَ) فيه ثلاثة أوجه، لك فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول يُسمونه: إخلاص الكسرة، وهو أن تقلب الألف ياءً وتكسر ما قبلها، فتقول في (قال): (قِيل).

(قال محمدٌ الحق): (قِيل الحق).

(غاض اللهُ الماءَ): (غِيض الماءُ)، قلبت الألف ياءً، وهذه الياء قبلها كسرة.

وكذلك نقول في (اختار، وانقاد)، نقول: (اُختيرَ، واُنقِيد).

هذا الوجه الأول، وهذه هي اللغة المشهورة عن العرب، وهي المشهورة في القراءات القرآنية، أغلب القُراء قرأوا بها.

الوجه الثاني يُسمونه: إخلاص الضم، وهو أن تقلب الألف واوًا، وتضم ما قبلها، فتقول في (قالم محمدٌ الحق): (قُولَ الحقُّ)، وفي (باعَ محمدٌ البيتَ): (بُوعَ البيتُ).

وكذلك في (انقاد، واختارَ): (انْقُودَ، واخْتُورَ)، (انقاد محمدٌ للأمر): (انْقُودَ للأمر).

وهذه اللغة هي أقل هذه اللغات، وبعضهم يُضعفها.

(غِيض الماءُ)؛ على هذه اللغة: (غُوضَ الماء).

قلنا: هذه اللغة قليلة، وبعضهم يُضعفها.

قال الشاعر:

ليــتَ وهــل ينفــعُ شــيئًا ليــتُ ليــتَ شــبابًا بُــوعَ فاشــتريتُ

وقال الآخر:

حُوكَــتْ عَلَــى نِيــرَينِ إِذْ تُحَــاكُ تَخْتَــبِطُ الشَّــوْكَ ولاَ تُشَــاكُ

هذه عباءة عنده قوية، والذي خاطها وحاكها حاكها على نيرين، يعني طبقتين، أو @(٢٥:٤٩:٠٠)، أو يعني حاكها وخاطها بقوة وشدة واعتنى بذلك، حتى أنه إذا وضعها على جسمه ودخل داخل الشوك لا يضره الشوك، ولا يستطيع أن يخترقها، هذا معنى البيت.

هذا الوجه الثالث، الوجه الثالث، نحن قلنا فيه ثلاثة أوجه، الوجه الثالث هو: الإشمام.

والمراد بالإشمام عند النحويين هو: أو تنطق بالحركة بين الكسرة والضمة، الإشمام هو: النطق بحركةٍ بين الكسرة والضمة، ليست ضمة خالصة، ولا كسرةً خالصة، وإنما هي حركةٌ بينهما.

يقولون: إذا أدرت أن تبني (قال) للمجهول؛ يقولون: تجعل فمك كأنك تُريد أن تنطق بالواو أو بالضمة، ولكن تنطق ياءً، فتجتمع عندك الضمة والكسرة، فتقول: (قُول)، ليست: (قيل، ولا قُول)، وإنما هي: (قيل)، (قيل الحق).

وكذلك في (باع): (بيع، بُوعُ، بُيع)، تحتاج إلى شيءٍ من التمرين، أنا تمرنت عليها، تحتاج إلى شيءٍ من التمرين، لكن القراء يعرفون ذلك، لأن القراء السبعة يعني قراءة سبعية، بعض القراء السبعة قرأ بها، قرأ بها نافع، المدني، وابن عامرٍ

الشامي، والكسائي الكوفي، في نحو قوله: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ﴾ [هود:٤٤]، و (غيض الأمر)، و (سيئَ)، ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ﴾ [الملك:٢٧]، قرأوا بالإشمام.

والقراء لا يُسمون هذا إشمامًا، وإنما يُسمونها رَومًا، هذا هو الرَّوم عند القراء، لكن النحويون بالإشمام، أما الإشمام عند القراء هو: أن تجعل الشفتين على شكل الحركة دون أن يبين ذلك في النطق والصوت، هو: ضم الشفتين كأنك تنطق بضمة، لكن لا يظهر ذلك، وهو ليس عند حفص إلا في موضع في يُوسف، في قولك: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا﴾ [يوسف:١١]، يقرأها: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا﴾ [يوسف:١١]، يضم الشفتين مع شدة النون؛ لأن أصل الكلمة في اللغة: ما لك لا تأمَنُنَا، فالضمة الأولى حذفها، فسكنت النون، وبعدها نون، فحذفها، فصارت إدغامًا، لكن لا يُريد أن يحذف الضمة تمامًا فأظهرها بشفتيه، ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١]؛ هذا الإشمام عند القراء وعند النحويين.

القاعدة الخاصة الرابعة وهي الأخيرة؛ تتعلق بالفعل الماضي المُضَعَّف الثلاثي، بالفعل الماضي الثلاثي المُضَعَّف، نحو: (عَدَّ، وهَدَّ، وشَدَّ، ومرَّ) ونحو ذلك، ثلاثي مُضعف، يعني أن لامه وعينه من جنسٍ واحد.

وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْو حَبّ

الأوجه التي ذكرناها باعَ؛ أي لمُعتل العين، قد تُرى للمُضعَّف الثلاثي، نحو: (حبَّ)؛ أي أن الفعل الثلاثي الماضي المُضعف إذا أدرت أن تبنيه للمجهول فلك فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إخلاص الضم، فتقول: (عُدَّ، ورُدَّ، ومُرَّ).

(عدَّ محمدٌ المال): (عُدَّ المالُ).

(مَرَّ محمدٌ بزيدٍ): (مُرَّ بزيدٍ).

وهذه اللغة؛ أي إخلاص الضم أوجبها جُمهور النحويين.

والوجه الثاني: إخلاص الكسر، فتقول في بناءه للمجهول: (عِدَّ، وفِرَّ، ورِدَّ)، وهذه لُغةٌ لبعض العرب، لغةٌ قليلة لبعض العرب، وقُرأ بها في بعض القراءات القرآنية الشاذة في قراءة علقمة، في قوله -تعالى-: (رِدَّت إلينا)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨]؛ قراءة شاذة.

الوجه الثالث هو: الإشمام، وشرحناه قبل قليل، وهي أقل اللغات هنا، فإذا أردت أن تشُمَّ (رَدَّ) فإنك تقول بإخلاص الضم: (رُدَّ)، وبإخلاص الكسر: (رِدَّ)، وبالإشمام: (رُدَّ)؛ تضم الشفتين على هيئة الضمة ولكنك تنطق بكسرة.

إذًا فالأوجه الثلاثة هذه جائزة على خلافٍ، لكنها جائزة في المعتل العين، وفي المُضعف، من حيث العموم، لكن ما المُقدم في مُعتل العين: إخلاص الضم أم الكسر أم الإشمام؟ إخلاص الكسر، فتقول في (قال): (قِيل).

وما أضعف الأوجه في مُعتل العين؟ أضعف الأوجه الضم.

إذًا فترتيب الأوجه في مُعتل العين هكذا:

- **أقواها:** إخلاص الكسر.
- ثم الإشمام.
- ثم إخلاص الضم.

أما المُضعف كـ (عدَّ، وردَّ)؛ فإن أقوى هذه الأوجه هو: إخلاص الضم، وأوجبه الجمهور.

والوجه الثاني: إخلاص الكسر، وجاء في قراءة شاذة، لكن كونه جاء في قراءة قرآنية يُقويه، وإن كان في قراءةٍ سبعية أو عشرية جعله فصيحًا.

انتهينا من الكلام على المسألة الثانية في هذه الأبيات، فإن كان هناك من سؤال وإلا قرآنا بقية الأبيات وشرحناها أيضًا.

الطالب: @(٠٠:٥٧:٥٨)

الشيخ: هذا البيت تركته عن عمد؛ لأنه قولٌ قال به ابن مالك وخالفه غيره في ذلك، إن شئتم شرحته الآن بسرعة، هو يقول في مُعتل العين كـ (قالَ، وباعَ)، يجوز فيه ثلاثة أوجه: الضم، وإخلاص الكسر، والإشمام.

يقول: إلا إذا سبَّب واحدٌ منها اللبس منعناه، لو سبب الضم منعناه، فيبقى الوجهان الآخران فقط.

فإذا سَبَّب الكسر اللَّبْس فإنه يُمنع ويبقى الوجهان الآخران جاهزين.

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ

مثال ذلك: لو قلت: (عاقني مُحمد)؛ هذا لا يحدث إلا عندما تُسند الفعل إليك، يعني إلى تاء المتكلم، إذا قلت: (عاقني محمدٌ)؛ عاق: فعل، ومحمدٌ: فاعل، وياء المتكلم: مفعولٌ به، عاقني محمدٌ؛ ابن للمجهول: ستحذف الفاعل (محمد)، وتبني الفعل للمجهول: (عِيقَ)، ثم تقلب ياء المتكلم من ضمير نصب إلى ضمير رفع، ما الذي يُقابل ياء المتكلم من ضمائر رفع؟ تاء المتكلم، (عِيق)، ثم تاء المتكلم.

لو قلت مثلًا في (ذهبَ)، اسندها إليك: (ذهبتُ)، و (نجحَ، نَجحْتُ)؛ تاء المتكلم تُوجب إسكان ما قبلها، كبقية الضمائر المتحركة، ضمائر الرفع المتحركة.

هنا الآن: (عِيقَ)؛ أسندها إلى تاء المتكلم؛ ستُسكِّن ما قبلها؛ أي آخر الفعل، ما قبلها، أي (عِيقَ)، سكِّن القاف وهي ساكنة ستحذف الياء، سيكون حينئذٍ الفعل مبنيًا للمجهول وهو مُسند إلى تاء المتكلم: (عِقْتُ)؛ المعنى (عاقني محمدٌ)، (عِقتُ).

(عِقْتُ) هنا الآن هل التبس بشيءٍ آخر؟

الطالب: @(٠١:٠٠:٥٧)

الشيخ: (عِقت محمدًا)، لو أنا الذي عِقت محمدًا عن أمرٍ من الأمور فماذا أقول؟ عُقتُ أم عِقتُ؟ عاقَ، يعوقُ، أم: عاق، يعيقُ؟ عاقَ، يعوقُ، إذًا ستقول إذا أسندت الأمر إليك وأنت فاعل: (عُقْتُ محمدًا)، ما الذي يجوز في البناء للمجهول؟ قال لك: الكسر، تقول: (عِقْتُ) أنا، يعني أنا الذي عاقني مُحمد، ولك الإشمام.

والضم؟ هل لك (عُقْتُ)؟ يقول: لا؛ (عُقتُ) لا؛ لأنه سيلتبس بالمُسند للفاعل.

عكس ذلك: (باعَ)، يقول لو كنت مملوكًا وباعك سيدك فقلت: باعني مُحمدٌ، أردت أن تبني للمجهول ستقول: (بِعْتُ)، في (بِيعَ)، (بِيعَتُ)، ثم تُسكِّن الأخير، والأخير ساكن، والياء ساكنة، فحذفتها، صارت: (بِعْتُ).

طيب، (بِعْتُ) مبني للمجهول أم بِعْتُ أنا بعتُ؟ صار في لبْس، إذًا (بِعْتُ) يقول: نجعلها للمسند إلى الفاعل، فإذا أردت أن تبني للمجهول تقول: (بُعْتُ) بإخلاص الضم أو بالإشمام، هذا معنى قوله:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ

هذا الوجه المُلْبِس يمنعه، أما جمهور النحويين فإنهم لا يقولون بذلك، وإنما

يقولون: تُطبق هذه القواعد واللبس هنا مُحتمَل، واللبس هنا يُحتمل كما يُحتمل اللبس في أبواب أخرى، والمعاني والسياقات والقرائن هي التي تُبين الأمر.

الطالب: @(٠١:٠٣:٠٠)

الشيخ: والمنع في هذا ضعيف.

الطالب: @(٠١:٠٣:٠٦)

الشيخ: الجمهور يقول: لا بد أن يدل السياق على المعنى، إذا لم يدل السياق على المعنى فالكلمة كلها ممنوعة، لا بد أن يكون في سياق أو قرينة أو نحو ذلك، كإن سُئلت مثلًا: (من باعكَ بِعتُ)، خلاص، أو (من عَاقكَ)؛ تقول: (عُقْتُ)، يعني عاقني أحدٌ لا أريد أن أُصرح به، لا بد أن يكون هناك قرينة تدل على المعنى.

الطالب: @(٠١:٠٣:٤٥)

الشيخ: في المعتل العين؟ نعم، هذا قال، قال:

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاثِيَ أُعِلّ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

فقال: اِكسِر، (قَالَ)؛ اِكسِر القاف؛ لا بد أن تقلب الألف ياءً؛ لأن الياء لا تُسبق إلا بفتح، صارت: (قِيلَ).

(وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ) هذا واضح، أنك تضم فتقول: (بُوعَ)؛ هذا الوجه الثاني.

(أَوَ اشْمِمْ)؛ الإشمام هذا المعروف عند النحويين ذكرناه.

في هذا البيت هل يُقال: (واكسِر أَوْ اشمِم) أم يُقال: (واكسِر أَوِ اشمم)؟ يعني الواو في (أَو) نفتحها أم نكسرها؟ في هذا البيت: (وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ)؛ أَشمِم مبدوءة بهمزة مفتوحة، الهمزة المفتوحة إذا كان قبلها ساكن يجوز لك أن تُلقيها؛ أي تحذفها، وتُلقي حركتها على الساكن قبلها، فحينئذٍ ستقول: (أَوَ)؛ لأن المُلقى عليه

فتحة.

ومثل ذلك لو قلت: (من أبوك؟) هذا يُسمونه التحقيق، فإذا أردت أن تُخفف الهمزة بالحذف والنقل، فتنقل الحركة إلى الساكن قبلها فتقول: (منَ أبوك؟) هذه لُغة فصيحة عند الحجازيين، الحجازيين يقولون: (منَ أبوكَ)، والتميميين يقولون: (منْ أبوكَ)، يُحققون الهمزة.

الطالب: @(٠١:٠٦:٠٠)

الشيخ: كذلك، أن تضم الشفتين كأنك تُريد أن تنطق بضمة وواو، لكن تنطق كسرة وياء، فتقول في (اختارَ): (اُختيرَ).

الطالب: @(٠١:٠٦:٢٥)

الشيخ: لا، (أوْ) ساكنة الواو، الحركة التي عليها منقولة مُلقاة من الحرف الذي بعدها، يعني (اِشمم أو أَشمم)؟ هي (اَشمِم)، لا يُوجد (اِشْمم)، الفعل (اَشمم) الفعل رُباعي، وليس (إِشمم)؛ (إِشْمم) مِن (شَمَمَ)، الإشمام، تقول: إشمام؛ إفعال، ما الفعل من الإفعال، أفعل إفعالًا (أكرم إكرامًا)، (أعظم إعظامًا) فهي أشمم.

الطالب: @(٠١:٠٧:٢٠)

الشيخ: سداسي: (استخرج، استفهم، استخار)، سداسي عدة هذا.

الطالب: @(٠١:٠٧:٣٣)

الشيخ: ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وقابِـلٌ مِـن ظَـرفٍ أو مِـن مَصـدَرِ ... أو حَـرفِ جَـرٍّ بِنيابَـةٍ حَـرِي

ولا ينـوبُ بعـضُ هَـذِي إن وُجِـدْ ... في اللفـظِ مَفعـولٌ بِـهِ وقَـد يَـرِدْ

وباتّفـاقٍ قَـد ينـوبُ الثَّـانِ مِـن ... بـابِ كَسـا فيمـا التِباسُـهُ أُمِـن
في بـابِ ظَـنَّ وأَرَى المَنـعُ اشـتَهَر ... ولا أرى مَنعَـا إذا القَصـدُ ظَهَـر
وَمَـا سِـوَى النَّائِـبِ مِمَّـا عُلِّقَـا ... بِـالْرَّافِعِ النَّصْـبُ لَـهُ مُحَقَّقَـا

ذكر في هذه الأبيات بعض أحكام نائب الفاعل، فبدأها بقوله:

وقابِـلٌ مِـن ظَـرفٍ أو مِـن مَصـدَرِ ... أو حَـرفِ جَـرٍّ بِنِيابَـةٍ حَـرِي
ولا ينـوبُ بعـضُ هَـذِي إن وُجِـدْ ... في اللفـظِ مَفعـولٌ بِـهِ وقَـد يَـرِدْ

يقول بعد أن قرر في أول بيت أن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه هو: المفعول به، فيقول: هناك أشياء أُخر قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه، كـ: الظرف؛ ظرف الزمان وظرف المكان، والمصدر؛ يُريد بالمصدر: المفعول المطلق، وحرف الجر، يُريد الجار والمجرور، فهذه قد تنوب (**بِنِيابَةٍ حَرِي**)؛ أي حَريةٌ أن تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

فالظرف كقولك: (جلس محمدٌ يوم الجَمعة)، فتقول: (جُلس يوم الجُمعة).

المصدر المفعول المطلق تقول: (جلس محمدٌ جُلوسًا مؤدبًا)، وتبني: (جُلس جلوسٌ مؤدبٌ).

الجار والمجرور تقول: (جلس محمدٌ على الكرسي)، وتبني علن المجهول وتقول: (جُلس على الكرسي).

إذًا فهذه الثلاثة قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه، لكن إن وُجد المفعول به معها كقولك: (أخذ مُحمدٌ القلمَ من زيدٍ)، أو (شربت العصير من الكأس)، أو (أكرمتُ زيدًا اليومَ)، أو (أكرمت زيدًا إكرامًا شديدًا).

إذا وُجد المفعول به فما الذي ينوب منها؟

يقول ابن مالك:

ولا ينــوبُ بعــضُ هَــذِي إن وُجِــدْ   في اللفــظِ مَفعــولٌ بِــهِ وقَــد يَــرِدْ

إذًا فإذا وُجد المفعول به فالحُكم ما قرره في البيت الأول وهو: أن المفعول به هو الذي ينوب عن الفاعل، فتقول مثلًا: (أخذ زيدٌ القلم اليوم)؛ (أُخذ القلم اليوم)، القلمُ: نائب فاعل مرفوع، واليوم: يبقى على إعرابه السابق.

(ركبت السيارة ركوبًا مُريحًا)؛ ابن للمجهول؛ تقول: (رُكبت السيارة رُكوبًا مُريحًا).

(زَرعت نخلةً في الدارِ)؛ ابن للمجهول: (زُرعت نخلةٌ في الدار).

وعلى هذا كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؛ قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف:٤٧]؛ صُرفت: مبني للمجهول، ونائب الفاعل: أبصارهم، وتِلقاء: ظرف مكان، بقي منصوبًا.

وقال -تعالى-: ﴿فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ﴾ [التوبة:٣٥]؛ تُكوى جبَاهُهُم وجُنُوبُهُم؛ بالرفع، إذًا المفعول به هو الذي ناب، أما الجار والمجرور بها فبقي على حاله.

وقال -سبحانه-: ﴿ثُمَّ لَتُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]؛ تُسأل: مبني للمجهول، ويومَ: ظرف زمان، أين نائب الفاعل؟ ﴿ثُمَّ لَتُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]؛ تُسأل؛ مختوم باللام، هذا فعل مبني للمجهول، ماذا بعد اللام؟ تُسألنَّ؛ نون مشددة هذه نون التوكيد، يومئذٍ: هذا ظرف زمان، أين نائب الفاعل؟ نائب الفاعل هو: واو الجماعة المحذوفة، وأصل الآية لغويًا والله أعلم: تُسألون، ثم تُسألون، واو الجماعة ساكنة، ثم نون، ودخلت نون التوكيد، نون التوكيد

مِشددة عبارة عن نونين، وعندنا نون الرفع فصارت ثلاث نونات، فحُذفت هذه النون نون الرفع للتخلص من المتشابهات.

سقطت نون الرفع وجاءت نون التوكيد مُشددة، النون الأولى ساكنة، والثانية مُتحركة، النون الأولى ساكنة، وواو الجماعة ساكنة، فحذفنا واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين، فصارت الكلمة: لتُسألُنَّ، فنائب الفاعل: واو الجماعة المحذوفة.

وما ذكرناه هنا من أن المفعول به يجب أن ينوب عن الفاعل مع وجود الظرف والمفعول المُطلق والجار والمجرور هو مذهب البصريين، سوى الأخفش، وتابعهم على ذلك: الجمهور.

وهناك قولان آخران في المسألة:

القول الأول للأخفش تلميذ سِيبويه؛ سعيد بن مَسْعدة، فهو يُجير نيابة غير المفعول به، لكن بشرط أن يتقدم على المفعول به، كأن تقول: (أخذتُ اليومَ قلمًا)، فيجوز عنده أن تقول: (أُخذَ اليومُ قلمًا)، و (أُخذَ اليومَ قلمٌ)؛ كلاهما جائز لأن الظرف هنا تقدم على المفعول به.

واستدل على ذلك بقول الشاعر:

ليس مُنيبًا امرؤٌ منبَّهٌ ... للصالحاتِ متناسِ ذنبَه

وإنما يُرضي المنيبُ ربهُ ... ما دامَ معنيًا بذكرٍ قلبَه

هكذا تقول الأبيات، باء مفتوحة، **ما دامَ معنيًا بذكرٍ قلبَه**، أي ما دامَ يُعنَى بذكرٍ قلبه، يُعنَى؛ مبني للمجهول، قلبَه: كان المفعول به ومع ذلك بقي منصوبًا، بقي منصوبًا إذًا لم يُرفع على أنه نائب فاعل، فنائب الفاعل: بذكرٍ؛ الجار والمجرور، هكذا استدل.

واستدل أيضًا بقولٍ آخر:

لـــم يُعْــنَ بالعليـــاءِ إلا ســـيدا ولا شَــفى ذَا الغَــيِّ إلا ذُو هُــدى

لم يُعنَ بالعلياءِ إلا سيدا، يُعنى: مبني للمجهول، ومع ذلك قال: إلا سيدا، إذًا فنائب الفاعل: الجار والمجرور في الأبيات.

والقول الثالث في المسألة للكوفيين، فهُم يُجيزون أن تُنيب ما شئت؛ المفعول له، أو الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، مع أن المفعول به هو المقدم، لكنه لا يُوجبونه.

ويستدلون لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤]، قراءة الجمهور العشرة ومنهم حفص؛ قراءتنا: ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا﴾ [الجاثية:١٤]؛ أي؛ ليجزي الله قومًا، لا شاهد فيها، وقرأ بعض العشرة: لنجزي قومًا؛ لا شاهد فيها، وقرأ جعفر المدني من القراء العشرة: ليُجزى قومًا بما كانوا يكسبون، فيُجزى: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، وقومًا: هو المفعول به منصوبًا، إذًا لم يُنَب عن الفاعل، فنائب الفاعل هو: الجار والمجرور (بما كانوا يكسبون).

أما إذا لم يُوجد في الكلام مفعول به فإننا نترك بقية هذا الدرس للدرس القادم بعد الحج إن شاء الله؛ لأن الدرس سيتوقف إن شاء الله في الحج.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس التاسع والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي الهادي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد**:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، وتقبل منا ومنكم ومن الحُجاج، الليلة هي ليلة الاثنين، السابع والعشرين من شهر ذي الحجة، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، ونحن في جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والثلاثين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونسأله عَزَّوَجَلَّ دومًا وأبدًا أن يُوفقنا لما يُحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا خالصة، وأن يتقبل منا، إنه هو السميع العليم.

وهذا الدرس كما تعلمون هو آخر درسٍ في هذه السنة، فإن الأيام تجري، والسنوات تمضي، والإنسان في حياته في مزرعة يزرع ثم يزرع ثم يزرع، ولكنه لا يحصد ما زرعه إلا حين يلقى ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فيجد ثمار ما زرع؛ إن خيرًا فخير، وإن شرًا فلا يلومن إلا نفسه، كما قال ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الحديث القدسي: «**يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ**».

والإنسان العاقل اللبيب يتأمل في حياته وفي مُضي أيامه قبل أن ينفد عُمره ويقل عمله ويندم، ولات ساعة مّندم.

كنا توقفنا يا إخوان عند الكلام على باب نائب الفاعل، وشرحنا الأبيات الأولى إلى البيت الثامن، وفيها تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بناء الفعل للمجهول، وبينا القاعدة العامة، والقواعد الخاصة لبناء الفعل للمجهول، ثم يُكمل إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام في باب نائب الفاعل فيقول –عليه رحمة الله ورضوانه–:

٢٥٠. وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ ... أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي

٢٥١. ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ ... في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ

٢٥٢. وباتّفاقٍ قَد ينوبُ الثَّانِ مِن ... بابِ كَسا فيما التِباسُهُ أُمِن

٢٥٣. في بابِ ظَنَّ وأَرَى المَنعُ اشتَهَر ... ولا أرى مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر

٢٥٤. وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالْرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات:

بعض أحكام نائب الفاعل

ففي البيت التاسع والعاشر وهما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ ... أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي

ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ ... في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ

ذكر في هذين البيتين أن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه أربعة أشياء:

- **الأول**: المفعول به.
- **والثاني**: الظرف؛ أي ظرف الزمان والمكان.
- **والثالث**: المصدر؛ ويُريدون به عند الإطلاق: المفعول المطلق.
- **والرابع**: الجار والمجرور.

فذكر أن هذه الأشياء الأربعة تنوب عن الفاعل، أو نقول: إن هذه الأشياء الأربعة قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

فالمفعول به كقولك: (أكرمَ محمدٌ الأستاذَ)، ثم تقول: (أُكرم الأستاذُ).

والظرف كأن تقول: (صامَ محمدٌ شهرًا)، صامَ: فعلٌ، محمدٌ: فاعل، وشهرًا: هذا مفعولٌ به أم مفعولٌ فيه؟ يعني وقع الصيام عليه أم وقع الصيام في زمانه؟ إذًا فهو مفعول فيه، ظرف زمان، ثم تبني للمجهول فتقول: (صِيمَ شهرٌ).

ونيابة المصدر؛ يعني المفعول المطلق كأن تقول: (جلستُ جلوسًا طويلًا)، جلستُ: فعلٌ وفاعل، جلوسًا: مفعولٌ مُطلق، طويلًا: صفة، ثم تبني للمجهول فتقول: (جُلس جلوسٌ طويلٌ).

ونيابة الجار والمجرور كأن تقول: (جلست على الكرسي)، ثم تبني للمجهول فتقول: (جُلس على الكُرسي).

فهذه الأربعة قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

وذكر أيضًا في هذين البيتين أن المفعول به متى وُجد فهو الذي ينوب عن الفاعل، فلو وُجدت هذه الأربعة معًا فالذي ينوب منها وجوبًا: المفعول به، وإذا وُجد المفعول به والجار والمجرور، أو وُد المفعول به والظرف، أو وُجد المفعول به والمصدر؛ فإن الذي ينوب من كل ذلك هو المفعول به وُجوبًا، وهذا قوله:

ولا ينـوبُ بعـضُ هَـذِي إن وُجِـدْ ... في اللفـظِ مَفعـولٌ بِـهِ

فإذا قلنا مثلًا: (أكرم مُحمدٌ الأستاذ اليوم)؛ فالأستاذ: مفعولٌ به، واليومَ: ظرف زمان، فإذا بنيت للمجهول وجب أن تقول: (أُكرم الأستاذُ اليومَ)، فالأستاذَ: نائب فاعل، واليومَ: يبقى ظرف زمان.

أو إذا قلت: (أكرم محمدٌ الأستاذَ إكرامًا شديدًا)؛ فإكرامًا: مفعولٌ مُطلق، فإذا

بنيت للمجهول تقول: (أُكرم الأستاذُ إكرامًا شديدًا)، وهكذا.

ثم ختم ابن مالك البيتين بقوله: (وقَد يَرِدْ).

ولا ينــوبُ بعــضُ هَــذِي إن وُجِــدْ   في اللفــظِ مَفعــولٌ بِــهِ وقَــد يَــرِدْ

يُريد بقوله: (وقَد يَرِدْ)؛ أن هذه الثلاثة: الظرف والمصدر، والجار والمجرور؛ قد تأتي مع المفعول به وهي التي تنوب عن الفاعل، وهذا في شواهد قليلة، كيف عرفت أنها قليلة؟ من إدخاله (قد) مع المضارع؛ لأن قد مع المضارع الأصل فيها أنها تدل على التقليل، وهذا مضطرد في كلام المصنفين والماتنين، الذين يكتبون المتون والمصنفين إذا أدخلوا (قد) على المضارع فإنهم يُريدون التقليل.

وتفصيل ذلك أن يُقال: إذا اجتمع المفعول به مع الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور، أو اجتمعت كلها؛ ففيما ينوب حينئذٍ ثلاثة مذاهب للنحويين:

المذهب الأول هو: وُجوب إنابة المفعول به، هذا قول البصريين قاطبةً سوى الأخفش.

البصريون وعلى رأسهم سيبويه وشيخه الخليل، سوى الأخفش؛ يُوجبون إنابة المفعول به، وهذا الذي قدمه ابن مالك وقرره في البيت، وهذا هو الوارد في الشواهد في كلام العرب، في القرآن الكريم، في الحديث النبوي، في الشعر والنثر المُحتج به.

فمن ذلك مثلًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ﴾ [الأعراف:٤٧]؛ صُرفت: مبني للمجهول، أبصارهم: هذا نائب الفاعل وقد كان مفعولًا به، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: (وإذا صرفَ اللهُ)، أو: (وإذا صرفت الملائكة أبصارهم تلقاء)، ثُم بُني للمجهول فقيل: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ﴾ [الأعراف:٤٧]، فأبصارهم: نائب فاعل وقد مان مفعولًا به، وتلقاء: ظرف مكان؛ لأنه يدل على

مكان، ما الذي أُنيب عن الفاعل؟ أبصارهم؛ فلهذا رُفع، أما (تلقاءَ)؛ فبقي منصوبًا على الظرفية.

ومن ذلك قوله –تعالى-: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ [التوبة:٣٥]، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: (فتكوي الملائكةُ بها جباهَهُم)، ثم بُني للمجهول فقيل: (تُكوى بها جباهُهُم)؛ اجتمع (جباههم) وقد كان مفعولًا به، والجار والمجرور بها، ومع ذلك أُنيب المفعول به، هذا كثيرٌ جدًا في القرآن الكريم.

والمذهب الثاني هو مذهب الأخفش: وإذا أُطلق الأخفش في النحو فالمراد به هو: سعيد بن مَسعَدة، الأخفش الأوسط وهو تلميذ سيبويه، وهو أشهر الأخافشة في النحو، والأخافشة من النحويين قرابة اثني عشر، أشهرهم ثلاثة:

- **الأخفش الأوسط** سعيد بن مَسعدة؛ وهو تلميذ سيبويه.
- **والثاني**: الأخفش الأكبر وهو من مشايخ سيبويه.
- **والثالث**: الأخفش الأصغر، ويُقال: الأخفش الصغير وهو: علي بن سُليمان، من تلاميذ المُبرد.

والأخفش يعني الذي لا يرى جيدًا، أو الذي لا يرى في الليل، أو الذي يضعف نظره في الليل، هذا يُسمى الأخفش.

الأخفش ماذا يرى؟ الأخفش يُجيز نيابة غير المفعول به بشرط أن يتقدم، يعني لو وُجد مفعول به وظرف، ووقلت مثلًا: (أكرم محمدٌ اليوم الأستاذ)؛ فاليوم: ظرف، والأستاذ: مفعول به، يقول: إذا تقدم الظرف جاز، ولم يقل: يجب، جاز أن تُنيبه، فتقول: (أُكرم اليومَ الأستاذَ).

ويجوز الوجه الآخر ولعله هو المُقدم عنده: أن تُنيب المفعول به، فتقول:

(أُكرِم اليومَ الأستاذُ).

وإذا قلتَ: (زرع محمدٌ في البيت نخلةً) فعند الاخفش يجوز لك أن تقول: (زُرِعَ في البيتِ نخلةً)، ماذا أنبت؟ الجار والمجرور؛ فلهذا نصبت.

لو أنبت (نخلة) يعني المفعول به، لو أنبت المفعول به ماذا كنت تقول؟ كنت تقول: (زُرعت في البيتِ نخلةٌ)؛ لأن الفاعل ونائب الفاعل هما اللَّذان يُؤثران في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا.

ولو أنبت الجار والمجرور كنت تقول: (زُرِع في البيتِ نخلةً)، هذا جائز عندهم، نحن عند الأخفش قلنا: يجوز أن تُنيب المفعول به، وأن تُنيب غيره بشرط أن يتقدم.

الطالب: @(٠٠:١٦:١٥)

الشيخ: نعم، يجوز كما قررناه من قبل.

استشهد بعض النحويين لمذهب الأخفش هذا بقول الراجز:

لـــيس مُنيبًـــا امـــرؤٌ مُنَبَّـــه ... للصـــالحات مُتنـــاسِ ذنبَـــه

وإنمـــا يُرضـــي المُنيـــبُ ربَّـــهُ ... مـــا دام معنيًـــا بـــذكرٍ قلبَـــهُ

معنيًا: هذا اسم مفعول من (عُنيَ بالشيء)، فالشيءُ معنيٌ به، واسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم أم عمل الفعل المبني للمجهول؟ قررنا في الدرس الماضي أنهي يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

إذًا (معنيًا) يطلب نائب فاعل، بعده بذكرٍ: جار ومجرور، وبعده قلْبَهُ: وهو في الأصل مفعول به.

الشاعر ماذا أناب؟ أناب (بذكرٍ)؛ فلهذا أبقى المفعول به منصوبًا فقال: (ما دام

معنيًا بذكرٍ قلبَهُ)، ولو أناب المفعول به لكان يقول: (ما دام معنيًا بذكرٍ قلبُهُ)، طبعًا في الأبيات هذا ما يصلح؛ لأن القافية في كل الأبيات الباء فيها منصوبة، يقول: (امرؤ مُنَبَّهُ، متناسٍ ذَنبَهُ، وإنما يُرضي المنيبُ ربَّهُ) فلهذا لا بد أن تبقى الباء أيضًا مفتوح في كل القوافي.

وقال الآخر:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيدًا ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدى

يقول: (ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدى)؛ يقول: (ذُو الهُدى يشفي ذا الغَي) يعني المهتدي يشفي يُعالج الغَوي، هذا معنى قوله: (ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدى).

فشَفى: فعل مبني للمعلوم، يحتاج فاعلًا، أين فاعله؟ يعني أين الشافي الذي يضفي؟ (ذُو هُدى)، والمفعول به المشفي: (ذا الغَي).

كذلك في الشطر الأول أو في البيت الأول هذا إذا كان من الرجز فيكون الأول بيتًا والثاني بيتًا، (لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا)؛ بيت، (ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدى)؛ بيت آخر.

في البيت الأول يقول: لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا، يُعنَى: هذا مبني للمعلوم أم للجهول؟ للمجهول، إذًا سيحتاج إلى نائب فاعل، ماذا بعده؟ بعده: (بالعلياء) جار ومجرور، وبعده: سيدًا: وقد كان مفعولًا به، يعني (عنيتُ سيدًا) ثم بنى: (لم يُعن بالعلياء إلا سيدًا)، لو أناب المفعول به لكان يقول: (لم يُعنَ بالعلياء إلا سيدٌ)، لكنه أبقى المفعول به منصوبًا (سيدًا)، فمعنى ذلك أنه أناب الجار والمجرور.

فإن قال طالب: (سيدًا) في البيت أليست منصوبًا على الاستثناء؛ فمن يُجيب؟

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا

هذا استثناءٌ مُفرَّخ، الاستثناء المُفرخ في الحقيقة -كما قلنا- ليس من الاستثناء، وإنما هو حصر أو قصر، يعني تأكيد، والمعنى: يُعنَى بالعلياءِ السيد، تُريد أن تُؤكد المسألة وتحصرها فتأتي بـ (إن) مع النفي، فتقول: (لم يُعن بالعلياء إلا سيدٌ) فليس هنا استثناء، يعني ليس منصوبًا على الاستثناء، فهذا قول الأخفش.

والقول الثالث في المسألة هو قول الكوفيين: إذ يُجيزون نيابة ما شئت من هذه الأربعة، وإن كان المُقدم المفعول به، لكنهم يستحبون ذلك ولا يُوجبونه، فعلى ذلك يجوز لك أن تُنيب المفعول به أو تُنيب غيره، سواءٌ تقدم أم تأخر.

ويُستشهد لهم بقراءة أبي جعفر: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤]؛ القراء السبعة كلهم يقرأون الآية بـ: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا﴾ [الجاثية:١٤]؛ أي ليجزيَ الله قومًا، وهو مبني للمعلوم، وقومًا: مفعولٌ به، هؤلاء السبعة.

والعشرة؛ العشرة أيضًا كلهم يقرأون هكذا إلا أبا جعفر المدني، فأبو جعفر المدني هذا من القراء العشرة، وهو قرأ: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤]؛ فيُجزَى: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، بعده (قومًا): مفعولٌ به، وبما كانوا: جارٌ ومجرور، بما أنه أبقى المفعول به منصوبًا (قومًا) فمعنى ذلك أنه أناب الجار والمجرور، هكذا قالوا، مع أن الجار والمجرور متأخر، مع أنه متأخر.

الطالب: @(٠٠:٢٤:٠٥)

الشيخ: لا، المعنى ما يتغير، المعنى لا يتغير، وسيأتي تنبيهٌ على ذلك عندما نتكلم على نيابة المفعول الثاني، المعنى لا يتغير، هي فقط أمور صناعية هنا.

والخلاصة في ذلك أن يُقال: لا شك أن الغالبية الساحقة من الشواهد جاءت على قول البصريين، ومن القواعد المُقررة أنه لا يُقاس على القليل، فلهذا ينبغي

أن يُناب المفعول به متى ما وُجد، أما إنابة غيره استشهادًا بهذه الشواهد القليلة فإنه لا يكفي، إلا أن هذه الشواهد تُنبئ عن الجواز القليل، كما قال ابن مالك: (**وقد يرِد**)، يعني قد ورد في بعض الشواهد القليل، وإتيانها في بعض الشواهد القليلة لا يدل على الجواز المُطلق، ومثال ذلك في الشرع كثير، ومثال ذلك في الحياة الواقعي كثير.

يعني في الأمور الشرعية مثلًا: قد يرد عن النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ سنة مضطردة في حياته، إلا أنه قد يأتي حديثٌ فيه خلاف لهذه السنة، فيُقال حينئذٍ: السُّنة أن تفعل كذا وكذا، وإذا فعلت في أحيانٍ قليلة هذا الأمر الثاني فلا بأس، فهذا دالٌ على الجواز، يعني أنه يجوز أن تُخالف هذا الأمر أحيانًا قليلة، وأمثال ذلك كثيرةٌ جدًا في الشرع.

فعلى هذا نُقرر أن الذي ينبغي أن تقيس على الكثير، أما القليل فإنه يدل على أن هذا الأمر جائز قليلًا، يعني لو قيل أحيانًا.

يعني لو ألف إنسانٌ كتابًا مثلًا من خمسين صفحة أو مائة صفحة، وأناب غير المفعول به في موضع أو موضعين، لا نقول إن هذا خطأ، لكن لو أنابه في الكتاب عشرين مرة فنقول: هذا خطأ أو صواب؟ نقول: هذا خطأ، حتى ولو قيل إنه قد ورد قليلًا، نقول: ورد قليلًا فلماذا أكثرت منه أنت!

كإنسانٍ مثلًا يُكثر من قراءة بعض الآيات في الصلاة عند من يقول: إن السنة أن تقرأ سورةً كاملة في الركعة الواحدة، نعم، هذه السنة المضطردة الكثيرة عن النبي ﷺ عن الصحابة، جاء في بعض الأحاديث أنه قرأ آيات من سورة، يعني آيات قليلة من سورة معينة مثلًا، هذا وارد؛ لكنه قليلٌ جدًا.

فالإنسان الذي دائمًا يقرأ آية أو آيتين فقط في الركعة أو مثلًا في الأسبوع يقرأ ما

نقول: خمسين بالمائة، نقول: سبعين بالمائة؛ فهذا أخطأ أم أصاب؟ نقول: أخطأت، خالفت السنة، ولو جاء في حديثٍ هذا الأمر؛ لأن هذا يدل على الجواز القليل، ما يدل على أن السنة أن تبقى هكذا.

وهكذا يُقال في اللغة؛ أن الأمر إذا جاء قليلًا فينبغي أن يبقى قليلًا، فلو أتى به الأنسان قليلًا ما نُخطِّئه، ولو أراد الفصاحة يبقى على الكثير، لكنه لو أكثر من هذا القليل؛ أي قليلٍ لو أكثر منه نقول: نعم وقعت في الخطأ حينئذٍ.

فإن لم يُوجد في الكلام مفعولٌ به، وإنما وُجد ظرفٌ، ومصدرٌ، وجارٌ ومجرور، أو وُجد ظرفٌ ومصدرٌ، أو وُجد ظرفٌ وجارٌ ومجرور، أو وُجد مصدرٌ وجارٌ ومجرور، فما الذي تُنيبه حينئذٍ؟ فالجواب: لك أن تُنيب ما شئت من غير تفضيل، لا نقول إن أحدها مُقدمٌ على الآخر في الإنابة، هذه الثلاثة إذا لم يُوجد المفعول به فلك أن تُنيب أيها شئت من غير تقديم.

فلو قلت مثلًا: (جلستُ على الكُرسي جلوسًا طويلًا)، ثم بنيت للمجهول لجاز لك أن تقول: (جُلس على الكرسي جلوسًا طويلًا)، ولك أن تقول: (جُلس على الكرسيِّ جلوسٌ طويلٌ)، فتُنيب المصدر، كلاهما فصيح، وكلاهما متساوٍ في الفصاحة.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة:١٣]؛ أصل الجملة والله أعلم: فإذا نفخَ المَلَكُ في الصورِ نفخةً واحدةً)، في الصورِ: جارٌ ومجرور، ونفخةً: مفعولٌ مُطلق، نفخ نفخةً، بُني للمجهول فقيل: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة:١٣]؛ فأُنيب المصدر، ولو أُنيب الجار والمجرور لجاز فقيل: (نُفخ في الصور نفخةً واحدةً).

وفي الآية الأُخرى قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ﴾ [الزمر:٦٨]، عندنا (فيه):

جارٌ ومجرور، وعندنا (أُخرى) ما إعرابها؟ نُعيدها للأصل اللغوي، الأصل اللغوي والله أعلم: (نفخ المَلَكُ فيهِ)؛ يعني في الصورِ، (نفخ الملَكُ في الصورِ أخرى).

الطالب: @(٠٠:٣١:٣٨)

الشيخ: صفةٌ لماذا؟ لنفخة، أين نفخة؟ محذوفة، الأصل اللغوي والله أعلم: (فإذا نفخَ الملكُ في الصورِ نفخةً أخرى)، فنفخةً: مفعولٌ مُطلق، وأخرى: صفة للمفعول المطلق، ثم حُذف المفعول المُطلق وأُنيب عنه صفته، وهذا سيأتي في المفعول المُطلق: أن الصفة تنوب عن الموصوف، تنوب عن الموصوف في كل الأبواب، ومنها: المفعول المطلق.

وعلى ذلك لو أردنا أن نُعرب: (نُفخ في الصورِ أُخرى)؛ أنت الآن في الإعراب الصناعي ماذا تقول في إعراب (أُخرى)؟ نقول: مفعولٌ مُطلق، (إذا نفخ الملكُ في الصورِ أُخرى)؛ ما إعراب (أُخرى)؟ نقول: مفعولٌ مطلق أم صفة؟ نقول: مفعولٌ مُطلق، فإذا فصَّلت تقول: هي صفة المفعول المُطلق نابت منابه وأخذت إعرابه.

الطالب: @(٠٠:٣٣:١٠)

الشيخ: التقدير في المعنى، التقدير إنما يكون في المعنى، لا يكون في الإعراب الصناعي، في الإعراب الصناعي تقول: (أخرى) مفعولٌ مطلق، أما في المعنى فلا شك أنه صفة لمفعولٍ مُطلقٍ محذوف.

ثم نعود إلى آياتنا: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر:٦٨]؛ ما الذي أُنيب عن الفاعل: الجار والمجرور فيه أم المفعول المطلق (الأخرى)؟ في الآية كلاهما جائز، فيه: جارٌ ومجرور ولا يظهر عليه الرفع، وأخرى: مختومٌ بألف فإعرابه مُقدر للتعذر، فلا تبين هل الحركة ضمة فهو نائب الفاعل، أو فتحة فهو مفعولٌ مطلق،

فلهذا في الإعراب يجوز أن تجعل (فيه) هو نائب الفاعل، و (أخرى) هو المفعول المطلق، ويجوز أن تجعل (فيه) جار ومجرور، و (أخرى) هو نائب الفاعل.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾ [الحج:٣٩]؛ أُذن: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، نائب الفاعل: للذين يُقاتلون، أذن للذين: هذا جار ومجرور، ويُقاتلون: أيضًا فعلٌ مبنيٌ للمجهول، أين نائب الفاعل: واو الجماعة، الذي كان من قبل.

نائب الفاعل هنا ما أصله؟ كان مفعولًا به، أعده إلى الأصل اللغوي: أُذن للذين يُقاتلون، (أُذن للذين يُقاتِلهُم الكفارُ)؛ يُقاتِل: فعل، والكفارُ: فاعل، وهم: مفعولٌ به، هذا المفعول به (هم) انقلب في (يُقاتَلون) إلى واو الجماعة، لماذا قلبته إلى واو الجماعة؟ يجب أن تقلبه من ضمير نصب عندما كان مفعولًا به، إلى ضمير رفع عندما صار نائب فاعل، لأن الضمائر مُخصصة، الرفع له ضمائر، والنصب له ضمائر أخرى.

وقال تعالى-: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ﴾ [الزخرف:٧١]؛ يُطافُ: مبنيٌ للمجهول، أين ناب الفاعل هل هو (عليهم) الجار والمجرور، أم (بصحافٍ) الجار والمجرور، أم كلاهما جائز؟ كلاهما جائز.

قال –تعالى-: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر:٣٦]؛ أين نائب الفاعل بعد أن تتأملوا الآية؟ طبعًا الكلام على أهل النار، هم في النار ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر:٣٦]؛ ما الأصل اللغوي؟ (ولا يُخفِّفُ اللهُ عنهم من عذابها)؛ (من) هنا: حرفٌ زائد للدلالة على التوكيد والتقوية، إذا كان حرفًا زائدًا ماذا يكون إعراب (عذابها)؟

دعنا في الأصل: (ولا يُخفِّفُ الله عنهم من عذابها)؛ يُخفِّفَ اللهُ: فعلٌ وفاعلٌ،

عنهم: جارٌ ومجرور، من عذابها؛ أعرب (من عذابها)؟ مِن: حرف جار زائد، عذابها: مفعولٌ به، ما نقول اسم مجرور، نقول: مفعولٌ به منصوبٌ محلًا، مجرورٌ لفظًا بمِن الزائدة؛ لأن الأصل والله أعلم: (ولا يُخففُّ الله عنهم عذَابها) تقول: (يُخفِّفُ اللهُ) هذا الأصل، وتقول: (خففت من الأمر)؛ هذه (مِن) زائدة.

فإذا تقرر ذلك فأين نائب الفاعل على قول الجمهور (عنهم) أم (من عذابها)؟ من عذابها، وعند الأخفش يجوز الوجهان؛ لأن الجار والمجرور مُتقدم، وعند الكوفيين يجوز الوجهان، والله أعلم.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول البيتين:

وقابِـلٌ مِـن ظَـرفٍ أو مِـن مَصـدَرِ ... أو حَـرفِ جَـرٍّ بِنِيابَـةٍ حَـرِي

قوله: (**وقابِلٌ**) يعني أنه ليس كل ظرفٍ ولا كُل مصدرٍ ولا كُل جارٍ ومجرورٍ يجوز أن يقع، أو يجوز أن ينوب عن الفاعل، وإنما الذي ينوب من هذه الثلاثة عن الفاعل هو الذي يقبل ذلك منها، ومتى يقبل ذلك منها؟ يقبل ذلك منها إذا كان معناها تامًا، يعني إذا أنبتها عن الفاعل ويبقى المعنى على ذلك تامًا، يُمكن أن تقف عليه، ما يحتاج إلى شيءٍ آخر.

يعني لو قلنا مثلًا: (جلستُ جلوسًا)؛ فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ مطلق، هنا ابن للمجهول، ماذا سيُقال؟ (جُلسَ جلوسٌ).

الآن لو قلت لك: (يا مُحمد) انتبه لي، أريد أن أقول لك جملةً مفيدة، فأقول: (جلس جلوس)، تقول: أعلم أنه جلس جلوسٌ، يعني جُلس قيام أو جُلس نوم!، جلس جلوس، أعرف، جملة غير مفيدة، ما الذي جُلس؟ فقولك: (جلس جلوسٌ) جملة غير مفيدة، لأنك إذا قلت: (حُلسَ) عُلم أن الذي جُلس جلوسًا وليس شيئًا آخر.

إذًا فـ (جلس جلوسًا) جملة لا تصح، لا تصح هذه الجملة، فكلمة (جلوسٌ) هنا مصدر، ولكنه مصدرٌ غير قابلٍ للنيابة، متى يكون قابلًا للنيابة؟ إذا تم به المعنى بحيث يُوصف أو يُضاف، لو وُصف أو أُضيف كمُلَ معناه وتم وصحت نيابته عن الفاعل.

فلو قلت: (جلستُ جلوسًا طويلًا)، ثم بنينا للمجهول فقلنا: (جُلس جلوسٌ طويلٌ) حينئذٍ فيه فائدة.

أو (جلستُ جلوسَ المُتعَب)، ثم قلت: (جُلس جلوسُ المتعبِ) مضاف ومضافٌ إليه، هنا فيه فائدة، استفدت شيئًا.

وكذلك في الظرف؛ لو قيل: (صام محمدٌ مُدةً) فعلٌ وفاعلٌ وظرف زمان، ابن للمجهول: (صِيم مدةٌ)؛ هنا ما يصح؛ لأن الظرف هنا لا يُفيد، لأنك إذا قلت (صِيم) ما الذي صِيم؟ لا شك أن الذي صَيمَ مدةٌ من الزمان، هل هناك احتمال آخر؟ صيم يعني صيم مدة من الزمان، ما في فائدة في قولك: (صيم مُدة) أو: (صيم وقتٌ) أو (صيمَ زمانٌ) هذه جُمل لا فائدة منها فلا تصح، وإنما تصح إذا وُصفت أو أُضيفت، يعني إذا تم بها المعنى وكمُل، كأن تقول: (صيم مُدةٌ طويلةٌ)، أو (صيمَ وقتٌ طويلٌ)، أو (صِيم وقت الحرِّ).

(صيمَ يومٌ) يصح أم لا يصح؟ يصح، هنا ما وُصف ولا أُضيف، هنا في صفة مفهومة مقدرة، (صِيم يومٌ) يعني صيمَ يوم واحدٌ، كقولك: (صِيمَ يومان)؛ يعني صيم يومانِ اثنان، هنا صفة مفهومة، وكذلك (صيمَ شهرٌ) هنا يصح، يعني شهرٌ واحدٌ.

فإذا فهمت ذلك فبقي أن تعلم أن المراد بنيابة الجار والمجرور عن الفاعل في قولنا مثلًا: (جلستُ على الكُرسيِّ) أن النائب من الجار والمجرور هو المجرور

فقط، هذا مذهب المُحققين من النحويين كابن هشامٍ وغيره.

وقيل: إن النائب الجار والمجرور معًا، وهذا قولٌ ضعيف.

وقيل: إن النائب حرف الجر فقط، وهذا قولٌ باطل؛ لأن الحرف لا تدخله الأحكام الإعرابية.

وهذه القضية تنبني على قضيةٍ أخرى أُحب أن أُشير إليها الآن بسرعة، وستأتي إن شاء الله بشيءٍ من التفصيل في الباب بعد القادم، وهو باب تعدي الفعل ولزومه، وهو: أن الفعل يتعدى إلى مفعوله في نحو قولك: (أكرمتُ زيدًا) و (ضربتُ زيدًا)، الفعل هنا تعدى إلى المفعول به، تعدى إليه بنفسه، الفعل هنا بنفسه يعني م دون مساعدة شيءٍ آخر تعدى إلى المفعول به فنصبه.

فإذا قلنا مثلًا: (سلمتُ على زيدٍ)؛ الفعل هنا: سلَّم، التسليم وقع على من؟ وقع على زيد، إذًا فالفعل هنا وقع على زيد أم لم يقع على زيدٍ في قولنا (سلمتُ على زيدٍ)؟ يقع على زيد، إلا أن الفعل هنا ضعيفٌ لا يصل إلى المفعول به بنفسه، فاحتاج إلى مُقوي يُقويه ويُوصله إلى المفعول به وهو: حرف الجر.

حرف الجر ما وظيفته مع الفعل اللازم؟ وظيفته مع الفعل اللازم أنه يُوصل الفعل إلى المفعول به، يُعدِّي الفعل إلى المفعول به.

فعلى **ذلك قولنا:** (سلمتُ على زيدٍ)، زيدٍ: مفعولٌ للفعل أم ليس مفعولًا للفعل؟ مفعولٌ للفعل، لكن مفعولٌ للفعل نفسه؛ يعني من دون مساعدة، أم وصل إليه الفعل بمساعدة؟ وصل إليه الفعل بمساعدة، فلهذا ينسبون العمل إلى هذا المساعد، إلى حرف الجر.

لكن لا شك أن المعنى عندما تتدبر في المعنى لا شك أن الفعل واقعٌ على هذا المجرور، واقعٌ عليه كما أن الفعل المتعدِّي واقعٌ على مفعوله.

فقولك مثلًا: (أخذتُ الكتابَ) هنا الأخذ وقع على الكتاب، وقولك: (جلستُ على الكُرسي)؛ الجلوس هنا وقع على الكُرسي أم لم يقع على الكُرسي؟ وقع على الكُرسي، إذًا فالكُرسي مفعولٌ للجلوس أم ليس مفعولًا؟ مفعولٌ، الفرق بينهما: أن المتعدِّي فعلٌ قويٌ يصل بنفسه، واللازم فعلٌ ضعيفٌ لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف الجر.

فإذا تقرر ذلك علمنا أن المجرور بحرف الجر بعد الفعل اللازم، يعني (محمد) في (سلمت على مُحمد)، و (الكرسي) في (جلست على الكُرسي) مفعولٌ به أم ليس مفعولًا به في الحقيقة؟ مفعولٌ به.

فإذا تقرر ذلك كان قولك (سلمتُ على محمدٍ) ثم بنيت الجُملة للمجهول فقلت: (سُلِّمَ على مُحمدٍ) كان النائب عن الفاعل (محمد) أم (على محمد)؟ (محمد) فقط، كما تقول في (أكرمتُ محمدًا)، ثم (أُكرِمَ محمدٌ)؛ لأن الفعل واقعٌ على مُحمد في (أكرِمَ محمدٌ)، وفي (سُلمَ على محمدٍ).

نُلخص فنقول: إن المحققين يرون أن الذي ينوب عن الفاعل من الجار والمجرور هو المجرور فقط، لماذا قالوا ذلك؟ لما شرحناه قبل قليل من تعدي الفعل ولزومه.

ظاهر بيت الألفية في قول ابن مالك:

وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي

ظاهر البيت يدل على أن ابن مالك يقول بالقول الأول أن النائب: المجرور فقط، أم الثاني: الجار والمجرور، أم الثالث: حرف الجر فقط؟ الثالث: حرف الجر فقط، وهو لا يقول بذلك؛ لأن القول الذي صرَّح به في الكُتب النثرية كـ (شرح الكافية الشافية)، وكـ (التسهيل) أعظم كتبه، صرح بأن مُراده: الجار والمجرور،

يعني القول الثاني.

الطالب: @(٠٠:٥١:٥٠)

الشيخ: كيف نُعرب (جُلس على الكُرسيِّ)؟ من يُجيب يا إخوان؟

الطالب: @(٠٠:٥٢:١٥)

الشيخ: دع (جُلسَ)، (على الكُرسيِّ)؟

الطالب: @(٠٠:٥٢:٢٤)

الشيخ: جارٌ ومجرور في محل رفع نائب فاعل، مُحاولةٌ أخرى؟

الطالب: @(٠٠:٥٢:٣٨)

الشيخ: تأمل أكثر، أنت قريبٌ من الإجابة لكن تأمل أكثر.

الطالب: @(٠٠:٥٢:٥٠)

الشيخ: لا بأس، كقول زميلك، لكن يجب عليك أن تقول: إن هذا الإعراب على قول المُحققين، الإعراب سيختلف باختلاف هذه الأقوال، فعلى قول المحققين الذين يرون أن نائب الفاعل هو المجرور فقط؛ فـ (على) حرف جر، و (الكرسيِّ) هو نائب الفاعل فقط، نائب الفاعل مجرورٌ لفظًا بـ (على)، مرفوعٌ محلًا.

وعلى القول الثاني الذين يرون أن نائب الفاعل الجار والمجرور معًا سيكون: (على الكُرسي) جارٌ ومجرور، والجار والمجرور معًا نائب فاعلٍ في محلِّ رفع.

والقول الثالث قلنا أنه باطل.

الطالب: @(٠٠:٥٣:٥٥)

الشيخ: على كل الأقوال؛ التعلق هنا بالفعل، الجار والمجرور يتعلق بالحلِّ فيه، تقول: (جُلس على الكُرسيِّ) ما الذي حلَّ على الكُرسي؟ يعني وقع فيه؟ الجلوس، فـ (على الكُرسي) مُتعلقٌ بـ (جلس).

الطالب: @(٠٠:٥٤:٢٠).

الشيخ: نعم، فلو قلنا مثلًا: (جُلست القُرفصاءُ)، أولًا: نُعيدها إلى الأصل اللغوي، دائمًا إعادة الكلام إلى الأصل هي التي تُبين حقائق الأمور، تستطيع أن تُعيدها إلى الأصل؟ (جلستُ القرفصاء) هذا الأصل القريب، والأصل البعيد: (جلستُ الجلسةَ القرفصاءَ)، جلستُ: فعلٌ وفاعل، الجلسةَ: مفعولٌ مطلق، والقرفصاءَ: صفة.

ثم قلنا (جلستُ القرفصاءَ) ما إعراب (القرفصاءَ) مفعولٌ مُطلق، وقد كان صفةً للمفعول المُطلق، فعلى ذلك يجوز أن تقول: (جلستُ القرفصاءُ) لأن المفعول المُطلق هنا في الأصل موصوف، يجوز أن تقول: (جلستُ القرفصاءُ)، أو (جلستُ جلستانِ)، يعني جلستان اثنتان.

أريد أن أسأل سؤالًا: (صيمَ رمضانٌ) آسف، (صيمَ رمضانُ) لأن (رمضان) ممنوعٌ من الصرف، (صِيمَ رمضانُ)؛ أعرب.

الطالب: @(٠٠:٥٦:٠٠)

الشيخ: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، ورمضانُ؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٠٦)

الشيخ: لا، رمضان لا يرتحل، رمضان: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وأصله؛ هذا سؤالي، وأنت أجبت، وأصله؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:١٧)

الشيخ: مفعول به، أم ظرف، أم مفعولٌ مُطلق؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٢٤)

الشيخ: وأصله؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٢٦)

الشيخ: مثلًا: (صام المسلمون رمضان)، ما إعراب (رمضان) حينئذٍ؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٣٥)

الشيخ: مفعولٌ به؟ أنت في أول إعرابك قلت: ظرفًا، لماذا عدلت عنه إلى المفعول به، (رمضان) ظرف، يعني مفعولٌ فيه، أم مفعولٌ به؟ يعني (صام المسلمون رمضانَ)؛ الصيام وقع على رمضان، أم وقع في رمضان؟ إذًا مفعولٌ فيه، فهو ظرف زمان، (صامَ) هذا فعلٌ لازم، فـ (صام المسلمون رمضانَ) هذا ظرف زمان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وباتّفاقٍ قَد ينوبُ الثَّانِ مِن ... بابِ كَسا فيما التِباسُهُ أُمِن
في بابِ ظَنَّ وأَرَى المَنعُ اشتَهَر ... ولا أرى مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر

ذكر في هذين البيتين حُكمًا آخر لنائب الفاعل وهو: إنابة أو حُكم نائب الفاعل مع وُجود أكثر من مفعول.

لو وُجد في الجملة مفعولان؛ أول وثانٍ، أو وُجد في الجملة ثلاثة مفاعيل: **أول، وثانٍ، وثالث، ووجود أكثر من مفعول لا يُتصور في العربية إلا في ثلاثة أبواب:**

- **باب ظن وأخواتها**، تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

- **والباب الثاني**: باب كسى وأخواتها، تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

- **والباب الثالث**: المفاعيل.

إذًا فكلامنا الآن عن نائب الفاعل في هذه الأبواب الثلاثة، إذا حذفت الفاعل هل تُنيب المفعول الأول، أم الثاني، أم الثالث؟

الجواب أن يُقال: أما المفعول الأول فإنابته جائزةٌ باتفاق، وأما المفعول الثالث فإنابته ممتنعة، وأما المفعول الثاني فإنابته جائزةٌ إذا أُمن اللَّبس.

نُعيد نقول: أما المفعول الأول فإنابته جائزةٌ باتفاق، وأما المفعول الثالث فإنابته ممتنعة، وأما المفعول الثاني فإنابته جائزة إذا أُمن اللبس.

فإذا قلنا مثلًا: (كسوتُ الفقيرَ ثوبًا)؛ هذا من باب كسى، ابن للمجهول؛ الجائز والمُقدم أن تقول: (كُسي الفقيرُ ثوبًا) فتُنيب المفعول الأول، ويجوز أن تُنيب المفعول الثاني فتقول: (كُسيَ الفقيرَ ثوبٌ).

إذا قلت لك: (كُسي الفقيرُ ثوبًا) أو (كُسيَ الفقيرَ ثوبٌ) هل يقع عندك لَبْس؟ ما يقع عندك لبْس.

فإن قلت لي: كيف أعرف المفعول الأول من الثاني؟ (الفقير) الأول، و (ثوبًا) الثاني، كيف عرفنا أن هذا الأول، وهذا الثاني؟

المفعول الأول لا يجوز أن تُقدمه أو تُؤخره، يجوز أن تُقدم الثاني على الأول، تقول: (كسوتُ ثوبًا الفقير) لكن تعرف الأول: المفعول الأول هو الفاعلُ في المعنى، والمفعول الثاني هو المفعول به في المعنى، يعني: (كسوتُ الفقيرَ ثوبًا)؛ الفقير: هو الفاعل لأنه الآخِر، وثوبًا: هو الثاني؛ لأنه المأخوذ، المفعول به، فالمفعول الأول هو الفاعل في المعنى، والثاني هو المفعول به في المعنى.

ولو قلت: (ظننتُ زيدًا قائمًا) ثم بنيت للمجهول؛ لكانت إنابة الأول هي الأولى، فتقول: (ظُنَّ زيدٌ قائمًا)، وجاز إنابة الثاني فيُقال: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ)؛ ولا يحدث لبْسٌ عندك.

وإذا قلتُ: (أعلمتُ محمدًا المسألةَ سهلةً)، ثم بنيت للمجهول كان الأولى والمُقدم أن تُنيب الأول فتقول: (أُعلم محمدٌ المسألة سهلةً)، وجاز إنابة الثاني فيُقال: (أعلم محمدًا المسألةُ سهلةً).

فإن حدث لبْس في إنابة الثاني فإن إنابته حينئذٍ مُمتنعة، اللبْس يحدث عندما لا تعرف المفعول الأول من الثاني، عندما لا تعرف الآخر، يعني الفاعل من المفعول، يُمثلون لذلك بنحو: (أعطيت زيدًا عمروًا)، أنت عندك (عمرو)، تملك (عمروًا)، أردت أن تُكرم زيدًا بأن تُهديه هذا الرجل فقلت: (أعطيتُ زيدًا عمروًا)؛ أين المفعول الأول؛ يعني الآخر؟ (زيدًا)، وأين المفعول الثاني المأخوذ؟ (عمروًا)، هنا: (أعطيت زيدًا عمروًا)، هنا يجب أن تُقدم الأول وتؤخر الثاني، أعطيتُ؛ هذا مبني للمعلوم، (أعطيت زيدًا عمروًا).

ابن للمجهول: يجب أن تقول: (أعطِيَ زيدٌ عمروٌ)؛ فالأول هو الذي بُني للمجهول، لأنك لو قلت: (أُعطي زيدًا عمروٌ)؛ لكان الأول هو عمروٌ، وكان (زيدًا) هو المفعول الثاني المُقدم، هنا لا يجوز إلا أن تُنيب الأول، أنت ماذا تُريد؟ ما الأول عندك؟ الأول هو الذي تُنيبه حينئذٍ عن الفاعل.

هذا هو الراجح في المسألة.

وبعض النحويين منع إنابة الثاني في (باب ظنَّ) مُطلقًا، بلبْسٍ أو من دون لبْسٍ، في باب ظن؛ منعها مُطلقًا، ونحن أجزناها بعدم اللبس.

وبعض النحويين أجاز نيابة الثالث عند عدم اللبْس، هذه أقوالٌ ضعيفة.

أما القول الراجح في المسألة فهو الذي قدمناه: أن الأول تجوز إنابته مطلقًا باتفاق، والثاني تجوز إنابته عند عدم اللبْس، والثالث إنابته ممتنعة

أما إمامنا ابن مالك فإنه يقول:

وباتّفــاقٍ قَــد ينــوبُ الثَّــانِ مِــن بــابِ كَســا فيمــا التِباسُــهُ أُمِــن

إذًا فالثاني في باب (كسى) يقول: إنابة الثاني في باب (كسى) عند عدم اللبْس هذه جائزة باتفاق، كلامه صحيح أم غير صحيح؟ صحيح، إنما الخلاف في باب (ظنَّ).

ثم قال: (**في بابِ ظَنَّ وأَرَى**)؛ في هذين البابين؛ باب (ظن)، وباب (أرى) يقول: في هذين البابين المنع اشتهر عند النحويين، في باب (ظنَّ) إنابة الثاني الأشهر عند النحويين أن الثاني لا ينوب، وكذلك الثالث في باب (أرى)، الثالث في باب (أرى) يقول: أيضًا المشهور عند النحويين منع إنابته.

في باب (ظن) وفي باب (أرى) يقول: المشهور عند النحويين: مع إنابة الثاني في باب ظنَّ، ومع إنابة الثالث في باب (أرى)، وأنت يا ابن مالك؟

يقول:

ولا أرى مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر

يعني يُجيز المسألة عند عدم اللبْس

نقف بعد ذلك عند بعض الشواهد:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦٩]؛ الفعل: (يُؤتَى) وهو فعلٌ مبنيٌ للمجهول، أين نائب الفاعل يا إخوان، ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:٢٦٩]؟

الطالب: @(٠١:٠٧:٤٧)

الشيخ: (ومن يُؤت أنت)؟

الطالب: (ومن يُؤت الحكمة)؛ نائب الفاعل: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الشيخ: لا، الله هو الفاعل عَزَّوَجَلَّ، أصل الجملة لغويًا: (ومن يُؤتِهِ اللهُ الحكمةَ)، ثم بنينا للمجهول فصارت الجملة: (ومن يُؤتَ الحكمَة)؛ ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، يعود إلى: من؟ من يُؤتَ الحكمة، والحكمةَ: مفعولٌ ثانٍ.

﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦٩]؛ يعني فقد آتاه الله خيرًا، ثم بُني للمجهول: (فقد أُوتي هو خيرًا)، فهو: مفعول أول صار نائب فاعل، وخيرًا: المفعول الثاني.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان:٧٥]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان:٧٥]؛ نائب الفاعل: واو الجماعة، والأصل اللغوي: (أولئك يجزيهم الله الغرفةَ)، أين المفعول الأول ـ (يَجزي)؟ (ليجزيهم اللهُ الغرفةَ)؛ المفعول الأول: هم، يجزيهم، والثاني: الغرفة.

ثم بنى للمجهول: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان:٧٥]؛ يعني قلب (هُم) من ضمير نصب إلى ضمير رفع (واو الجماعة)، أما (الغرفة) المفعول الثاني فبقيت منصوبة.

﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ [الفرقان:٧٥]: كذلك واو الجماعة.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ وتأملوا في هذه الآية يا إخوان: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء:١٢٨]، تأملتم فيها نسأل؟ هنا أين نائب الفاعل؟ نائب الفاعل: الأنفس،

والشحَّ: مفعولٌ به.

السؤال: ما الذي أُنيب عن الفاعل؛ المفعول الأول أم المفعول الثاني؟ يعني ما الأصل اللغوي لهذه الجملة؟ ما معنى هذه الآية والله أعلم؛ ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾ [النساء:١٢٨]؟

أصل الجملة لغويًا والله أعلم: (أحضرَ اللهُ الأنفسَ الشُّحَّ)، فإن (حضرَ) فعلٌ متعدٍ، تقول: (حضرَ محمدٌ الدرسَ)، يعني جاء إليه، وتقول: (حضرت الأنفسُ الشُّحَّ)؛ يعني جاءت إليه.

إذًا فالأول: (حضرت الأنفُسُ الشُّحَّ)؛ ثم عدَّينا (حضرت) بالهمزة وقلنا: (أحضرَ اللهُ الأنفسَ الشُّحَّ)، كقولك: (أحضرَ الأستاذُ محمدًا الدرسَ)؛ يعني جعله يحضر، جعله يجيء إلى الدرس، ثم بُني للمجهول فقيل: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾ [النساء:١٢٨]؛ فأُحضرت: مبني للمجهول، والأنفسُ: نائب فاعل، لكن كانت المفعول الأول أم الثاني؟ كانت المفعول الأول، والشُّح: المفعول الثاني، هذا هو قول الجمهور.

وقال بعض العلماء: إن المعنى والله أعلم: (حضر الشُّحُّ الأنفسَ)، الشُّح هو الذي حضر الأنفس في هذا المقام، ثم عدَّينا الفعل بالهمزة فقيل: (أحضرَ اللهُ الشحَّ الأنفسَ)، يعني (الشُّح): المفعول الأول، و (الأنفس) على ذلك: الثاني؛ على ذلك، المفعول الأول لأنه الذي يحضر الفاعل.

ثم قِيل: (أُحضرَ الشحَّ الأنفسُ)؛ يعني ما الذي أُنيب عن الفاعل؟ الأول أم الثاني؟ الثاني، ثم قُدّم فقيل: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾ [النساء:١٢٨].

من حيث المعنى: كلاهما جائز، فإن قيل بالقول الثاني صارت الآية دليلًا على

إنابة المفعول الثاني، وهذا يستدل به من أجاز إنابة المفعول الثاني، وإن قيل بقول الجمهور وهذا هو الظاهر فيكون ذلك من إنابة المفعول الأول.

وفي آخر الباب يختم إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالْرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

ذكر في هذا البيت أن باقي المفاعيل مما لم يُنَبْ عن الفاعل فإنه يبقى على نصبه، لو كان عندنا مفعولان مثلًا أنبنا أحدهما مُناب الفاعل، والثاني نُبقيه على نصبه، ولو كان عندنا ثلاثة مفاعيل فأنبنا الأول؛ ماذا نفعل بالثاني والثالث؟ نُبقيهما على النصب، وهذا قوله:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالْرَّافِعِ؛ ....

يعني مما أُنيب عن الفاعل فارتفع، ماذا له؟ (**النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا**).

وننظر بعد ذلك إلى شواهد أُخرى:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة:٩]؛ نائب الفاعل هنا: الشمس.

قال –سبحانه-: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٤]؛ أين نائب الفاعل؟ ضميرٌ مستتر، متى نجعل الفاعل أو نائب الفاعل مستترًا؟ إذا تقدم الفاعل أو نائب الفاعل في المعنى.

قال: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]؛ تأملوا في الآية؛ ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]، أوحيَ: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، أين نائب الفاعل؟ ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦].

نائب الفاعل ذكرنا في أول الدرس أنه يأخذ جميع أحكام الفاعل، ومن أحكام

الفاعل أنه لا يقع إلا اسمًا، الفاعل أول كلمة في تعريف الفاعل: هو اسم، هل قولنا: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]؛ اسمٌ؟ أنا سؤالي: هل هو اسم؟ ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦] هذا اسم؟ لا، ونعم، من تؤيدون؟ لا تحد عن الجواب؛ اسم أم ليس باسم؟ إن قلتم: أنه ليس باسم فليس بنائب فاعل.

الطالب: اسم.

الطالب: ليس باسم.

الشيخ: الجواب: هو اسم؛ لما شرحناه أكثر من مرة يا إخوان أن الاسم نوعان: اسمٌ صريحٌ، واسمٌ مؤول.

فالصريح الاسم المعروف، والمؤول هو ما انسبك، يعني ما تَأوَّل من مصدرٍ وصلته، والحروف المصدرية أشهرها: (أن، وما، وأنَّ)؛ هذه أنَّ، ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦].

قال -تعالى-: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ(٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨]، الفعل: أُوتي، أين نائب الفاعل؟ ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الحاقة:١٩]؛ فأُوتي هو، وكتابَهُ: المفعول الثاني، من آتاه الله كتابهُ، آتاه: الهاء مفعول أول، وكتابَهُ: الثاني، أنبنا الأول مَناب الفاعل.

﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨]؛ أين نائب الفاعل؟ ضميرٌ مستتر، يُحاسِبُ هُوَ.

قال -تعالى-: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير:١]؛ أي كُورت هي.

﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ [التكوير:٢]؛ انكدرت هي، ما إعراب (هي) في: انكدرت؛ فاعل أم نائب فاعل؟ هنا فاعل؛ لأن انكدرت مبني للمعلوم.

﴿وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ﴾ [التكوير:٣]؛ هي نائب فاعل.

هذا ما يتعلق بباب نائب الفاعل، إن كان من سؤال فلنستمع إليه، تفضل.

الطالب: @(٠١:١٩:٢٢)

الشيخ: لا؛ لأنهم أوجبوا إنابة المفعول به عند وجوده، ويُريدون بالمفعول به هو: المفعول به الصريح، لا بد.

الطالب: @(٠١:١٩:٥٣)

الشيخ: نعم، هذا قول ابن مالك، ابن مالك أجاز الثاني إذا أُمن اللبْس، ووافقناه على ذلك، وأجاز إنابة الثالث عند أمن اللبس، وخالفناه في ذلك.

الطالب: @(٠١:٢٠:١٨)

الشيخ: نعم، هو قوله في باب (ظنَّ): (**وأَرَى المنعُ اشْتَهَرْ**)، ما الذي اشتهر من المنع؟ في (ظنَّ) منعوا الثاني، وفي (أرى): منعوا الثالث، وأجاز، طبعًا في كتبه الأخرى فصَّل ذلك ونص عليه.

الطالب: @(٠١:٢٠:٤٨)

الشيخ: الاتفاق الذي نقله ابن مالك يكون في باب (كَسَى)، وهذا من باب (كَسَى) فهو أيضًا دليلٌ عليه، هذا ليس دليلًا على مسألةٍ خلافية.

هل من سؤال؟ لا سؤال، أين السائل؟ تفضل.

الطالب: @(٠١:٢١:٣٣)

الشيخ: هذا شرحناه في المحاضرة الماضية، الفعل الثلاثي إذا كانت عينه مُعتلة فإنه فيه ثلاث لُغات، يُقال فيه: (صِيمَ، وصُومَ، وبالإشمام)، هذا خلاصة.

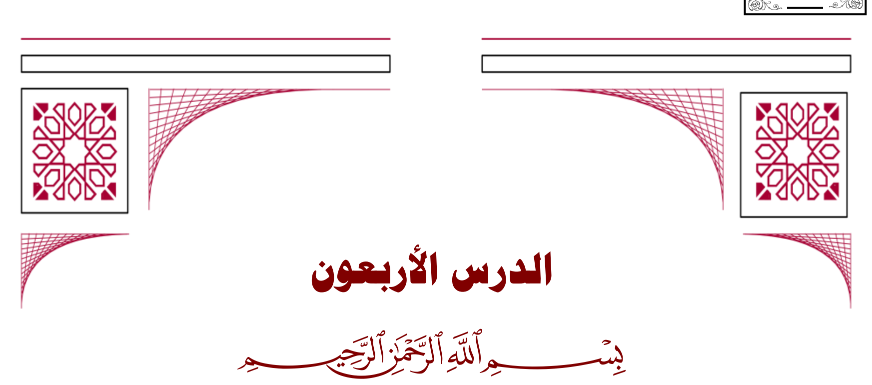
الطالب: @(٠١:٢٢:٠٩)

الشيخ: المفعول الثالث، لا، إنابته فيه خلاف، قلنا فيه خلاف ابن مالك جَوَّز إنابته إذا أُمن اللبْس، وجمهور النحويين يمنعونه مُطلقًا، وهذا الذي رجَّحْناه.

أنا بعد الصلاة مُستعجل؛ فلهذا أعتذر من الذين سيُسمِّعون الألفية، إن شاء الله إلى الأسبوع القادم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

❖



الدرس الأربعون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم.

في هذه الليلة -ليلة الاثنين- الرابع من شهر الله المحرَّم من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس المتمّم للأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعله شرحًا مباركًا وأن ينفع به؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

أما موضوعنا في هذه الليلة فهو بابٌ نحويٌّ طريفٌ ظريف، يسميه النحويون [**باب الاشتغال**]، وهو من ألطف أبواب النحو على كثرة وروده في الكلام الفصيح؛ فقد ورد في القرآن العظيم في شواهد كثيرةٍ جدًّا.

في البداية نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب؛ إذ عقد الباب على اثني عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٥٥. إنْ مُضْمَرُ اسم سابقٌ فِعْلًا شَغَلْ ... عنــهُ بنَصْــبِ لفظِــهِ أو الْمَحَــلْ

٢٥٦. فالسَّابِقُ انْصِبْهُ بفعلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قدْ أُظْهِرَا

٢٥٧. والنصبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا السابقُ مَا ... يَخْتَصُّ بالفعْلِ كإنْ وحَيْثُمَا

٢٥٨. وإنْ تلا السابقُ ما بالإبْتدا ... يَخْتَصُّ فالرفْعَ التَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩. كذا إذا الفعلُ تَلا ما لمْ يَرِدْ ... ما قبلُ مَعمولًا لِمَا بعدُ وُجِدْ

٢٦٠. واخْتِيرَ نَصْبٌ قبلَ فِعْلٍ ذي طَلَبْ ... وبعدَ ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ

٢٦١. وبعدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ على ... معمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلَا

٢٦٢. وإن تَلَا المعطوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا ... بِهِ عن اسمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

٢٦٣. والرفْعُ في غيرِ الذي مَرَّ رَجَحْ ... فما أُبيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لمْ يُبَحْ

٢٦٤. وفَصْلُ مشغولٍ بحَرْفِ جَرِّ ... أو بإضافةٍ كوَصْلِ يَجْرِي

٢٦٥. وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفًا ذا عَمَلْ ... بالفِعْلِ إنْ لمْ يكُمانعٌ حَصَلْ

٢٦٦. وعُلْقَةٌ حاصلةٌ بتَابِعِ ... كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

[باب الاشتغال]

قبل أن نشرع في شرحه وفي شرح أبيات ابن مالكٍ في الألفية فيه، أقدِّم بمقدمة تبيِّن ما يريده النحويون بباب الاشتغال أو بالنصب على الاشتغال.

النصب على الاشتغال في حقيقته هو حلٌّ لمشكلةٍ واجهت النحويين في بعض أساليب العربية، فوضعوا هذا الباب حلًّا لهذه المشكلة، ونبدأ بالمشكلة من أولها حتى نصل إليها، وننظر إلى هذه الجملة: "أكرمت محمدًا" هذه جملةٌ فعلية، جملةٌ واحدة فعلية، مكونة من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به، هذه لا إشكال فيها.

ثم ننظر إلى الجملة الثانية، وهي: "محمدًا أكرمتُ"، هذه أيضًا مكونة من مفعولٍ به مقدم ومن فعلٍ وفاعل، فهي أيضًا جملةٌ واحدةٌ فعلية.

ثم ننظر بعد ذلك إلى الجملة الثالثة، وهي: "محمدٌ أكرمته"، فمحمدٌ بالرفع

مبتدأٌ مرفوع، وأكرمته هذا فعلٌ والتاء فاعل والهاء مفعولٌ به، والجملة الفعلية "أكرمته" من الفعل والفاعل والمفعول به خبر المبتدأ. إذن.. فجملة "محمدٌ أكرمته" هذه جملةٌ اسميةٌ كبرى في داخلها جملةٌ فعليةٌ صغرى.

أعيد ذلك:

إذا قلنا: "محمدٌ أكرمته"، فـ محمدٌ المبتدأ، والخبر "أكرمته"، أخبرنا هنا بالجملة الفعلية، فالجملة الفعلية الواقعة خبرًا "أكرمته" هي جملةٌ فعلية صغرى دخلت في الجملة الاسمية الكبرى المكونة من "محمدٌ" مبتدأ و"أكرمته" خبر، والجُمل قد تتداخل؛ يدخل بعضها في بعض.

ثم ننظر بعد ذلك إلى "محمدًا أكرمته"، وكل هذه الأساليب واردة وجائزةٌ في العربية.

المثال الرابع: "محمدًا أكرمته".

نُعرب:

"أكرمته": أكرم فعلٌ، والتاء فاعلٌ، والضمير "الهاء" مفعولٌ به؛ فهذه جملةٌ فعلية مكونة من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به "أكرمته".

و "محمدًا" ما إعرابه في "محمدًا أكرمته"؟ هل يمكن أن نقول إنه مبتدأ؟ لا؛ لأنه منصوب، هل يمكن أن نقول إنه مفعولٌ به لهذا الفعل أكرمته؟ لا؛ لأن الفعل إنما يقع على شيءٍ واحد.

إذن.. **ما الحل؟**

طالب: (@٠٠:٧:٥٧)

الشيخ: الحل: باب الاشتغال، وذلك بأن تجعل محمدًا مفعولًا به لفعلٍ

محذوفٍ من جنس المذكور. والتقدير: أكرمت محمدًا أكرمته، فإذا كان التقدير أكرمت محمدًا أكرمته، فقولنا: "محمدًا أكرمته" جملة أم جملتان؟ جملتان. اسميتان أم فعليتان أم اسمية وفعلية؟ جملتان فعليتان، وهنا يبين الغرض والفائدة من الاشتغال، في بعض الأساليب العربية في القرآن الكريم يأتي الاشتغال وأحيانًا ما يأتي. إذن لا شك أن للاشتغال فائدة وغرض، وفائدته: التأكيد والتقوية والمبالغة، الاشتغال في العربية من أساليب التأكيد والمبالغة.

ويمكن أن تقول: "أكرمت محمدًا"، هذا مجرد إخبار بإيقاعك الإكرام على محمد، وإذا قلت: "محمدًا أكرمت"، فهو أيضًا مجرد إخبارٍ عن إيقاع الإكرام على محمد، وإذا قلت: "محمدٌ أكرمته" -انتبهوا يا إخوان في المثال- "محمدٌ أكرمته" الإكرام هنا أوقعته على محمد مرة أم مرتين في "محمدٌ أكرمته"؟ في "أكرمته" أوقعنا الإكرام على الهاء -ضمير محمد- فوقع عليه، وفي جعل "أكرمته" خبر محمد إيقاعٌ آخر؛ فقد أوقعت الإكرام على محمد مرتين، إلا أن الإكرام هنا مرة وقع بالجملة الفعلية ومرة وقع بالجملة الاسمية.

وفي أسلوب الاشتغال "محمدًا أكرمته" وهي على تقدير "أكرمت محمدًا أكرمته"، فيها إيقاعٌ للإكرام على محمد مرتين ولكن بجملتين فعليتين، والفعل يفيد التكرار، "أكرمت محمدًا" ليس مجرد إخبار عن إكرامك محمدًا، وإنما هذا بيانٌ لمبالغتك وتأكيد لهذا الأمر، لفعل، يمكن أن تقول "أكرمت محمدًا" أو "محمدًا أكرمت"، فإذا أردت أن تؤكد وتبالغ هناك أساليب كثيرة فيها القسَم وفي "قد"، وأساليب كثيرة، من هذه الأساليب: "محمدًا أكرمته"؛ كأنك أردت أن تقول "أكرمت محمدًا، أكرمت محمدًا"، فعدلت عن تكرار الفعل إلى الاستغناء بالثاني عن التصريح بالأول، فجمعت جملتين بهذه الطريقة، هذا هو أسلوب الاشتغال.

إذن.. فإذا أردنا أن نعرِّف الاشتغال على ذلك -الآن فهمت أسلوب الاشتغال- **الاشتغال متى يتحقق ويحصل في الجملة؟** أن يتقدم اسمٌ منصوب، ويأتي بعده فعل، هذا الفعل متصلٌ بضمير الاسم المتقدم السابق، فماذا يحدث؟ يحدث أن هذا الفعل سيشتغل بنصب هذا الضمير -بنصبه مفعولًا به- عن نصب هذا الاسم المتقدم، يقولون: اشتغل الفعل، اشتغل يعني: انشغل، اشتغل الفعل بنصب الضمير عن نصب اسمه الظاهر.

فلو أردنا أن نعطي لكل جزءٍ من هذه الأجزاء اسمًا من لفظ الاشتغال، لكان الفعل هو المشغول والضمير هو المشغول به، والاسم السابق هو المشغول عنه، وهذه أمور واضحة.

ويعرِّف النحويون الاشتغال فيقولون: **الاشتغال**: أن يتقدَّم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ قد عمل في ضمير ذلك الاسم المتقدِّم أو في سببية.

هو الذي شرحناه قبل قليل، وقولهم: "أو في سببية" سنشرحه بعد قليل -إن شاء الله.

فإذا قلنا: "زيدًا ضربته" فإن الفعل ضرب اشتغل بنصب الضمير عن نصب زيد.

وإذا قلنا: "زيدًا مررت به" **فما الذي حدث؟** الذي حدث: أن الفعل اشتغل بهذا الضمير، وإن شئت قلت: اشتغل بنصب هذا الضمير عن نصب اسمه السابق المتقدِّم. فإن قال قائل كيف تقول اشتغل بنصب الضمير وهو فعلٌ متعدٍّ بحرف جر -يعني جرَّه ولم ينصبه- مررت زيدًا مررت به، الهاء في "به" منصوبٌ للفعل أم مجروره؟ أنا **سأطالبكم** بالجواب؛ لأنني شرحت ذلك في الدرس الماضي الظاهر.

طالب: (@٠٠:١٥:٥٦).

الشيخ: أنت ما حضرت الدرس الماضي، لكن اجتهاد طيِّب.

مَن يجيب؟ من يذكِّرنا بما قلناه في الدرس الماضي؟

طالب: (@٠٠:١٦:١٤)

الشيخ: نعم، هو في المعنى مفعول الفعل، "زيدًا مررت به" المرور هذا الفعل، فعل المرور وقع على مَن؟ وقع على زيد، كما لو قلنا: جلست على الكرسي، الآن في الإعراب "على الكرسي" جر ومجرور، لكن في المعنى الجلوس وقع على ماذا الجلوس؟ هذا الفعل وقع على ماذا؟ على الكرسي، إذن.. فالكرسي مفعولٌ للجلوس أم ليس مفعولًا للجلوس؟ يعني تأثر بالجلوس، تأثر بالفعل، مفعولٌ للفعل.

لكن ما الفرق بين أكرمت زيدًا ومررت بزيدٍ؟ الفرق: أن "أكرمت" هذا فعلٌ قوي يتعدى إلى مفعوله بنفسه، أيضًا تعدَّى بنفسه إلى المفعول، و"مررت" لازم، ما معنى لازم؟ لا يتعدى إلى مفعوله بنفسه.

إذن.. فقولهم "لا يتعدى إلى مفعوله" هم يقولون: "لا يتعدى إلى مفعوله بنفسه" هذا فيه إقرار بأنه مفعوله أم لا، فيه هو إقرار هذا مفعوله، إلا أن المشكلة في الفعل ضعيف ما يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه فقوِّي بحرف الجر.

إذن.. فالفعل إذا تعدَّى بحرف جر فإنه حينئذٍ داخلٌ على مفعوله؛ فلهذا تجد أن ما دخل عليه حرف الجر يأخذ أحكام المفعول به، كما ذكرنا في الباب السابق [**باب نائب الفاعل**]، لو قلنا: جلست على الكرسي، ثم قلنا: جُلس على الكرسي. أين نائب الفاعل؟ هل "على الكرسي" معًا أم حرف الجر "على" فقط أم المجرور فقط؟ ثلاثة أقوال، وقول المحققين: أنه المجرور فقط؛ لأنه المفعول؛

فهو كالمفعول في قولنا: "ضربت زيدًا ثم ضُرب زيدٌ"، فهناك أكثر من دليل يدل على ما قلناه الآن، وهو أن الفعل إذا تعدى بحرف جر فإن ما دخل عليه حرف الجر هو مفعولٌ لهذا الفعل في الحقيقة، وسيأتي مسائل كثيرة أيضًا تعود إلى هذه المسألة.

فـ "زيدًا مررت به" هذا من الاشتغال، يعني أن زيدًا منصوبٌ بماذا؟ بفعلٍ، قدِّر هذا الفعل؟ لن تقدِّره من لفظ المذكور، لا يكون من لفظ المذكور، يكون من جنس المذكور، هنا ما تقدِّر من اللفظ؛ لأن مرَّ لازم، فقدِّر فعلًا مناسبًا من حيث المعنى يكون بمعنى المرور مثلًا، يقول: "جاوزت زيدًا مررت به" مثلًا.

طالب: (@٠٠:١٩:٥٩)

الشيخ: لا، يمكن أن ترفع زيد، فتقول: "زيدٌ مررت به".

طالب: (@٠٠:٢٠:١٤)

الشيخ: إذا قلت: "زيدًا مررت به" نعم، لا بد أن تقدِّر فعلًا متعديًا بنفسه، وإلا ستنصب زيدًا بماذا؟

طالب: (@٠٠:٢٠:٢٣)

الشيخ: وقولهم قبل قليل في التعريف: اشتغل بضمير ذلك الاسم أو بسببية. المراد بسببية: نحو قولك: "زيدًا أكرمت أباه"، "أكرمت" هذا فعل، نصبب ماذا؟ نصب الأب، والأب اتصل وأضيف إلى الهاء، هذه الهاء عائدة إلى الاسم المنصوب السابق، يعني أن الفعل هنا "أكرم" اشتغل بنصب ضمير الاسم السابق أم اشتغل بنصب اسمٍ مضافٍ إلى الاسم السابق؟ هذا يسمى سببي، السبب لكل رابط بين شيئين يسمى سبب؛ فلهذا الحبل يسمى سبب، أسباب، الأمور التي تحمل مثلًا تسمى أسباب؛ لأنها رابطة مثلًا بين السقف والأرض، أي رابط بين

شيئين يسمى سبب، و"أباه" نفي "أكرمت أباه"، الأب هو الذي ربط حينئذٍ بين اسم المتقدم وضميره، فمرادهم بسببية نحو قولك: "زيدًا أكرمت أباه" أو "السيارة أصلحت نورها"، ونحو ذلك.

كيف نعرب "زيدًا أكرمت أباه"؟

"زيدًا" هذه مفعول به، قدِّر له فعلًا ناصبًا، ستكون "أكرمتُ زيدًا أكرمتُ أباه".

ونحو ذلك لو قلنا: "زيدًا ضربت أخاه"، هذا أيضًا اشتغال، قدِّر فعلًا ناصبًا لزيدًا؟ هل يصح أن تقدِّر من لفظ المذكور "ضربتُ زيدًا ضربت أخاه"؟ يعني هل هذا صحيح أن "ضربت زيدًا أم ضربت أخاه"؟ ضربت أخاه، إذن.. ما يصح أن تقول "ضربت زيدًا" وأنت ما ضربت زيدًا، قدِّر فعلًا مناسبًا، تقول: "أهنت زيدًا ضربت أخاه"؛ لأن ضرب الأخ إهانةٌ لزيد، ونحو ذلك.

يعني انظروا إن اللغة العربية كيف تتمسك بالمعنى إلى أقصى درجة، ومع ذلك تتعامل مع هذه المعاني بكل أريحية وسلاسة، وهذه من خصائص اللغة العربية: أنها تستطيع أن تعبِّر عن أدق المعاني التي في نفس الإنسان؛ بسبب كثرة ألفاظها وبسبب كثرة أساليبها وتفننهم فيها من حيث التقديم والتأخير والحذف ونحو ذلك، هذه الأمور للتعبير بدقة عن معاني النفس، بخلاف كثيرٍ من اللغات؛ فإن ألفاظها قليلة وأساليبها قليلة، تريد أن تعبِّر عن حبك لفلان ما لك إلا أسلوب واحد: أن تقول: أنا أحب محمدًا. انتهينا، ما في أسلوب آخر، كاللغة الإنجليزية؛ ما تستطيع أن تعبِّر إلا أن أحب فلانًا، ماذا يقولون؟ I,m love، I love أنا أحب فلانًا، ما في أسلوب آخر عندهم، أما في العربية أووه! أنا أحب محمدًا، أحب محمدًا، محمدًا أحب، محمدًا أحبه، إني أحب محمدًا، والله إني لأحب محمدًا، أساليب كثيرة جدًّا بحسب المعنى، إن أردت لمجرد الإخبار، إن أردت التأكيد

القليل، إن أردت التأكيد القوي، إن أردت الرد على سؤال، يعني أساليب كثيرة جدًّا للتعبير عن هذه المعاني الدقيقة.

ويجوز في أسلوب الاشتغال -كما ذكرنا في أول الأمثلة قبل نصل إلى مشكلة الاشتغال- يجوز لك في هذا الاسم المتقدِّم أن ترفعه على الابتداء كما جاز لك أن تنصبه على الاشتغال، فقولك: "زيدًا أكرمته" هذا منصوب على الاشتغال، ويجوز لك أن تقول "زيدٌ أكرمته"، فيكون جملة اسمية مبتدأ وخبر -كما شرحنا ذلك في البداية- وكذلك في الأمثلة الأخرى: في "زيدًا مررت به، زيدٌ مررت به، زيدًا أكرمت أباه، زيدٌ أكرمت أباه"، إلا أن المعنى الدقيق يختلف كما عرفنا.

ثم نتوقف بسرعة عند بعض الشواهد والأمثلة -يا إخوان:

"البيتُ بنيته" اجعلها اشتغالًا؟ "البيتَ بنيتهُ".

لو قلت "أنت أحبك" اعرب لي "أنت أحبك"؟

"أنت" مبتدأ.

و"أحبك" جملة فعلية فعل وفاعل ومفعول خبر، اجعلها اشتغالًا؟

طالب: (@٠٠:٢٦:٥١)

الشيخ: نعم، أحسنت!

"إياكَ أحبك"، ستقلب ضمير الرفع "أنت" إلى ضمير نصب "إياك أحبك"، وفي هذا المثال بيان إلى أن الاشتغال يقع بالهاء -كما سبق في الأمثلة السابقة- ويقع بالكاف، كما رأيت الآن "إياك أحبك"، وهل يقع بالياء -ياء المتكلم؟ يمكن أن تقول: "إياي أكرمني" يعني: أكرمني أكرمني، ثم احذف الفعل الأول "أكرم" فيبقى الضمير المنفصل وحده، فستقلبه إلى ضميرٍ منفصل؛ لكي يستقل ويقوم

بنفسه، فيكون: "إياي أكرمني"، يعني يمكن أن يقع الاشتغال "أكرمني أكرمني".

طالب: (@١٣:٢٨:٠٠)

الشيخ: "إياك أحبك" قدِّر، ما التقدير في "إياك أحبك"؟ "أحبك أحبك"؛ لأنك إذا قدَّرت الفعل ستجعل الضمير متصلًا، وإذا حذفت الفعل ستجعل الضمير منفصل، هذا الأسلوب العربي.

"إياي أكرمني" هذا اشتغال، أعده إلى جملة اسمية، يعني ارفعه بالابتداء ماذا تقول؟ "أنا أكرمني" ستقلبه إلى ضمير رفع.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ﴾ [النساء:١٦٤] هذا اشتغال، و(**قد**) نصَب، ويجوز في اللغة أن تقول: (**ورسلٌ قد قصصناهم عليك من قبل**).

﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ [الإسراء:١٠٦]المعنى -والله أعلم-: وفرقنا قرآنًا فرقناه، إلا أنه لا يجوز في اللغة أن تجمع بين الفعل المحذوف والفعل الظاهر، كما سيأتي بعد قليل.

وقال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور:١] فيها اشتغال؟ ما فيها اشتغال، اقلبها إلى أسلوب اشتغال؟ (**أنزلناها**)، انظر الآن.. هنا ما في اشتغال، وقال: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ [الإسراء:١٠٦] اشتغال، لماذا هنا اشتغال وهنا ما في اشتغال؟ مع إن الاشتغال جائز هنا وهنا، لا بد أن المعنى يتطلب هنا الاشتغال وهنا لا يتطلب الاشتغال لو تأملت فيه.

قال تعالى: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١]، هذا اشتغال أيضًا.

وقال تعالى: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام:٣٦] اشتغال أم ليس باشتغال؟

طالب: (@٠٣:٣١:٠٠)

الشيخ: نعم، أحسنت! هنا الآية تحتمل؛ لأن (الموتى) إعرابه تقديري، فإن قدَّرت على (الموتى) ضمَّة، فمبتدأ ليس باشتغال، وإن قدَّرت عليه فتحة، فهو اشتغال.

طالب: (@٢٥:٣١:٠٠)

الشيخ: ﴿فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، يقول: أين الضمير الذي اشتغل به الفعل؟ يعني نصبه الفعل؟ أكمل الآية، لا تقف.

أصل الآية لغويًّا -والله أعلم-: ﴿فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، ﴿فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]، ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١]، وياء المتكلم على الفعل يجوز حذفها، وهذا كثير جدًّا في القرآن، حذف ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل، ويوقف على نون الوقاية؛ كـ ﴿أَهَانَنِ﴾ [الفجر:١٦]، ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر:١٥] يعني: أهانني وأكرمني. وكقوله تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ [النمل:٣٢] يعني: حتى تشهدوني، وهكذا آيات كثيرة جدًّا.

طالب: (@٣٨:٣٢:٠٠)

الشيخ: لا، لا، هذا قرأه، القُرأَّء قرأوا هنا بحذف الياء، يعني إذا أردت أن تقرأ وصلًا أو وقفًا فاحذف الياء، تقول: ﴿فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦] وإن وصلت تكسر النون كسرة فقط من دون إسفاف الياء، نعم.

وقد تُحذف ياء المتكلم إذا اتصلت أيضًا باسم، هذا جائز وإن كان أقل؛ كقوله تعالى:.....

طالب: (@١١:٣٣:٠٠)

الشيخ: نحن ليس في ياء المتكلم، هذه ياء المنقوص، في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤] ما إعراب (**وعيد**)؟ خاف هو وعيد، إذن.. المفعول به، لماذا ما قال وخاف وعيدًا؟ يعني وقف ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤]، أليس الوقوف على المنصوب المنوَّن بالألف "أكرمتُ زيدًا" لماذا ما قال وخاف وعيدا؟ لأن الآية: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤]؛ فلهذا لو وصلت لكسرت الدال (**وخاف وعيدِ**) بسم الله الرحمن الرحيم.

وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾ [الحجر:١٩] يعني: مددنا الأرض مددناها.

﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ﴾ [الحجر:٢٧]، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [النحل:٥]، كل ذلك على الاشتغال.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد:٢٣] أي: يدخلون جنات عدنٍ.

وكل ذلك يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال من حيث الصناعة النحوية.

وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء:١٢] المعنى -والله أعلم- ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء:١٢]هذه جملة اسمية أو فعلية؟ هذه جملتان فعليتان، والمعنى -والله أعلم-: وفصلنا كل شيءٍ فصلناه تفصيلًا، والله أعلم بمراده.

وقال تعالى: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ﴾ [الأنبياء:٧٤] أي: وآتينا لوطًا آتيناه.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ (٤٧) وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾ [الذاريات:٤٧-٤٨] كل ذلك على الاشتغال.

وقال تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١]، (**أعدَّ**) فعلٌ ماضٍ، (**لهم**) جارٌّ ومجرور، (**عذابًا**) مفعولٌ به. (**أليمًا**) صفة. و(**الظالمين**) ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١] ما إعراب (**الظالمين**)؟ هذا منصوبٌ على الاشتغال، لكن الفعل نصب ضميره مباشرة أم بحرف الجر؟ بحرف الجر، وهذا جائز -كما عرفنا- والتقدير -والله أعلم- الآن لا تقدِّر (**أعد للظالمين**) وإنما تقدِّر فعلًا مناسبًا متعديًا؛ كأن تقدِّر مثلًا: وأهان الظالمين أعدَّ لهم عذابًا أليمًا، أو وتوعَّد الظالمين، أو وخوَّف الظالمين، أو نحو ذلك من المعاني المناسبة، والله أعلم.

وقال تعالى أخيرًا: ﴿وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ﴾ [الصف:١٣] أي: وتحبون أخرى، هذا التقدير هنا لازم أم ليس بلازم؟ هذا التقدير إن قلنا إن (**أخرى**) مفعول به منصوب، يعني قدَّرنا فتحة، لكن يمكن أن نقدِّر عليها ضمة؛ لأن إعرابها تقديري، فيمكن أن يكون على الوجهين.

طالب: (@٣١:٣٧:٠٠)

الشيخ: نعم، يختلف المعنى، وقلنا ذلك: إن جعلته على الاشتغال صارت جملتين فعليتين، وإن لم تقدِّر صارت جملة اسمية مُخبر عنها بجملة فعلية.

في الآية ﴿وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ﴾ [الصف:١٣] نعم، هنا يحتمل الوجهان؛ لأن (**أخرى**) إعرابها تقديري.

طالب: (@٥٨:٣٧:٠٠)

الشيخ: المعنى؟ الآن المعنى يحتمل، يعني درجة بالتأكيد، هل يريد درجة

قوية ولا درجة متوسطة ولا مجرد إخبار؟ والمعنى الإجمالي واحد؛ أن تقول "محمدٌ كريمٌ" أو "إن محمدًا كريمٌ"، أو "والله إن محمدًا كريمًا"، المعنى الإجمالي في الجميع واحد؛ وهو الإخبار عن محمد بالكرم، لكن الذي يختلف قوة التأكيد، أنت في مجرد إخبار: "محمد كريم"، تريد تقوية: "إن محمدًا كريمًا"، تريد المبالغة ورد الإنكار والشك: "والله إن محمدًا كريم"، يمكن أن تقول "والله إن محمدًا لكريم".

ثم نعود إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في أول كلامه على الاشتغال:

إنْ مُضْمَرُ اسمٍ سابقٌ فِعْلًا شَغَلْ ... عنهُ بنَصْبِ لفظِهِ أو الْمَحَلْ

فالسَّابِقُ انْصِبْهُ بفعلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قدْ أُظْهِرَا

يقول: (**إن مضمر اسمٍ**) ماذا يريد بمضمر؟ يريد بالمضمر الضمير، المضمر هو الضمير هنا.

يقول: إذا وجدت ضمير اسمٍ سابق، في اسم سابق، وهذا الاسم السابق رأيت له ضميرًا بعد ذلك، هذا الضمير ماذا فعل؟ شغل فعلًا، شغله عن أن ينصب هذا الاسم المتقدم، ماذا تعمل بهذا الاسم السابق؟ يقول: (**فالسابق**) يعني: فالاسم السابق (**انصبه بفعلٍ أُضمرا**) يعني: بفعلٍ مضمرٍ محذوفٍ، هنا (**أُضمرا**) بمعنى: محذوف.

(**حتمًا**) يعني: أن الاسم السابق المنصوب منصوب بفعلٍ محذوف، هذا الفعل المحذوف حذفه واجب أم جائز؟ يقول حذفه واجب (**حتم**) يعني لا يجوز أن تصرِّح به وبالفعل الظاهر بعده فتقول: "أكرمت زيدًا أكرمته" وأنت تريد الاشتغال، وإنما تقول: "زيدًا أكرمته" ولا تجمع بين الفعلين.

(**حتمًا موافقٍ**)، (**موافقٍ**) صفة لفعلٍ، أي: بفعلٍ (**موافقٍ لما قد أُظهرا**) يعني:

من جنس الفعل المذكور، من جنس الفعل الظاهر، من جنسه، فتقدِّره إما من لفظه إذا أمكن، فزيدًا أكرمته يعني: أكرمت زيدًا أكرمته، أو تقدِّره من معناه كـ زيدًا مررت به يعني: جاوزت زيدًا مررت به.

ثم اعلم بعد ذلك.. أن نصب الاسم على الاشتغال على خمسة أقسام:

فالقسم الأول: ما يجب نصبه على الاشتغال.

والقسم الثاني: ما يجب رفعه على الابتداء.

والقسم الثالث: ما يجوز فيه الوجهان: النصب والرفع، والنصب أرجح.

والقسم الرابع: ما يجوز فيه الوجهان، والرفع أرجح.

والقسم الخامس: ما يجوز فيه الوجهان على السواء.

فسيذكر ابن مالك لنا هذه الأقسام الخمسة كلها -إن شاء الله.

عندك سؤال؟

طالب: (@٠٠:٤٢:١١)

الشيخ: إعراب **(فعلًا)** في البيت: هذا مفعولٌ به مقدَّم، **(شغَل فعلًا)** ما قال شغله، لكن نصب...

طالب: (@٠٠:٤٢:٣٨)

الشيخ: هو يقول: **(إن مضمر اسمٍ سابقٍ شغل فعلًا)** هذا المراد، عن جر ومجرور، يعني: شغل هو فعلًا، فالفعل هو المفعول به هنا، لكنه تقدم، لكن النصب على الاشتغال في البيت الثاني في قوله: **(فالسابق انصبه)** يعني: انصب السابق انصبه.

ذكرنا هذه الأقسام الخمسة، وننظر في كلام ابن مالك؛ لأن سيذكرها قسمًا قسمًا، فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القسم الأول، قال:

والنصبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا السابقُ مَا يَخْتَصُّ بالفعْلِ كإنْ وحَيْثُمَا

في هذا البيت ذكر وجوب النصب على الاشتغال، يقول: يجب نصب هذا الاسم المتقدم على الاشتغال. متى؟ إذا وقع هذا الاسم بعد ما يختص بالفعل، هذا الاسم المنصوب على الاشتغال وقع بعد أداة، هذه الأداة لا يقع بعدها إلا فعل، والأدوات التي لا يقع بعدها إلا فعل مثل: أدوات الشرط، والتحضيض "هلَّا"، والعرض "ألا"؛ هذه واضحة. وأيضًا مما لا يقع بعده إلا فعل: أدوات الاستفهام إذا وقع بعدها اسمٌ وفعلٌ سوى الهمزة، أدوات الاستفهام مثل: "هل"، لو جاء بعدها اسم وفعل حينئذٍ لا بد أن تقدم الفعل، فتقول مثلًا: "هل حضر أبوك؟" ولا تقول هل أبوك حضر؟ هذا لا يجوز عند جمهور النحويين، مثل (@١٤:٤٥:٠٠) ما لو وقع بعدها اسمين، ما في إشكال، هل أبوك حاضر؟ أو هل حاضرٌ أبوك؟ إنما في الفعل، لكن لو وقع بعد أداة الاستفهام اسم وفعل، فالفعل لا بد أن يلي أداة الاستفهام سوى الهمزة؛ فالهمزة لا يجوز فيها الوجهان كما سيأتي.

فعلى ذلك.. لو قلت مثلًا في الشرط -أدوات الشرط معروفة، مثل: "إن وحيثما" التي مثَّل بهما ابن مالك، وأدوات الشرط مثل: "من وما ومهما ومتى" تعرفون أدوات الشرط.

نأخذ "إن" تقول: "إن أكرمت محمدًا أكرمته"، هذه جملة فعلية: فعل وفاعل ومفعول به، قدِّم محمدًا يعني (@١١:٤٦:٠٠) للاشتغال في هذه الجملة، ستقول: "إن محمدًا أكرمتَه أكرمتُه" أصل الجملة: "إن أكرمت محمدًا أكرمته"؛ يعني يريد فقط فعل الشرط اللي هي "أكرمت محمدًا"، اقلبها إلى أسلوب اشتغال، ستقول: "إن محمدًا أكرمتَه أكرمتُه" هنا "محمدًا أكرمتَه" الواقعة فعلًا

للشرط، هنا يجب أن تنصب على الاشتغال؛ لأن محمدًا وقعت بعد "إن"، وإن أداة الشرط لا يكون بعدها إلا فعل، فيجب أن يكون التقدير قدِّر للتقدير في "إن محمدًا أكرمتَه أكرمتُه" التقدير: إن أكرمت محمدًا أكرمتَه أكرمتُه، يجب.

وكأن تقول مثلًا: "متى تدرس النحو تستفد" الكلام الآن على فعل الشرط، تدرس النحو، اقلبه إلى أسلوب اشتغال: "متى النحو تدرسه تستفد"، هنا "النحو" منصوب على الاشتغال، يجب أن تنصبه على الاشتغال؛ لأن "متى" أداة شرط هنا لا بد أن يكون بعدها فعل، يعني "متى تدرس النحو تدرسه تستفد".

التحضيض بـ "هلَّا"، تقول: "هلَّا أكرمت محمدًا"، لو أردت أن تقلب إلى الاشتغال ستقول: "هلَّا محمدًا أكرمته"، ماذا لك في محمدًا هنا؟ ليس لك إلا وجوب النصب على تقدير "هلَّا أكرمت محمدًا أكرمته"؛ لأن "هلَّا" لا يقع بعدها إلا فعل.

والعرض بـ "ألا"، تقول: "ألا زرت زيدًا" ثم تقلبه إلى أسلوب اشتغال: "ألا زيدًا زرته".

والاستفهام، تقول: "هل أكرمت محمدًا؟"، "هل" جاء بعدها الفعل ثم الاسم، "هل أكرمت محمدًا؟" اقلبه إلى اشتغال: "هل محمدًا أكرمته؟"، ولا يجوز لك أن تقول هل محمدٌ أكرمته؟؛ لأنك لو قلت محمدٌ صار مبتدأ، فهو لياء الاستفهام، وعندك فعل، فيجب أن تقول: هل محمدًا أكرمته؟ على تقدير "هل أكرمت محمدًا أكرمته؟".

القسم الثاني: وهو وجوب الرفع، قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإنْ تــلا الســابقُ مــا بالإبْتــدا	يَخْـــتَصُّ فـــالرفْعَ التَزِمْـــهُ أَبَـــدَا
كــذا إذا الفعــلُ تَــلا مــا لــمْ يَـرِدْ	مــا قبــلُ مَعمــولًا لِمَــا بعــدُ وُجِـدْ

في البيت الثاني رواية أخرى وهي الأشهر في نُسخ [**ألفية ابن مالك**]، ولفظها:

كـذا إذا الفعـل تـلا مـا لـم يـرد ... مـا قبلـه معمـولا مـا بعـدُ وُجـد

ومعناهما واحد، ذكر ابن مالك لنا في هذين البيتين موضعين يجب فيهما رفع الاسم السابق:

الموضع الأول -هو شبيه بوجوب النصب- **الموضع الأول**: أن يقع الاسم السابق بعد أداةٍ، هذه الأداة لا يليها إلا اسم. إذن.. يجب أن تجعل هذا الاسم مبتدأً لكي يلي هذه الأداة اسم.

الأدوات التي يجب أن يليها اسم:

مثل: إذا الفجائية، ليست "إذا" الظرفية التي بمعنى وقت، لا، إذا الفجائية الدالة على مفاجئة.

ومثل: لام الابتداء.

تقول مثلًا: "خرجتُ، فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو"، هذا مثاله المشهور، تقول: "قرأتُ، فإذا الثقافة وجدتها في القراءة"، القراءة مبتدأ مرفوع ولا تنصب هنا على الاشتغال.

وكذلك لام الابتداء؛ لو قلنا: محمدٌ أحبه، يجوز لك فيها الاشتغال؟ نعم، تقول: محمدًا أحبه، لكن لو قلنا: لمحمدٌ أحبه، هذه لام الابتداء الداخلة على المبتدأ "لمحمدٌ أحبه"، هنا يجوز لك الاشتغال ولَّا يجب الرفع؟ يجب الرفع؛ لأن اللام لام تدخل على المبتدأ.

طالب: (@٠٦:٥٢:٠٠)

الشيخ: اسمها لام الابتداء، ومعناها: التوكيد، إلا إن دخلت بعد "إن" فإنهم

يؤخرونها عن الابتداء إلى الخبر ويسمونها اللام المزحلقة، مثل: "إن محمدا لمجتهد".

الموضع الثاني الذي يجب فيه الرفع -رفع الاسم السابق-: إذا جاء بين هذا الاسم السابق وبين الفعل جاء بينهما أداة، هذه الأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، في أدوات في اللغة العربية حاجزة، يسمونها الأدوات التي لها الصدارة، يعني إذا جاءت لا بد أن تكون هي في البداية -البداية في جملتها- قد يتقدم عليها شيء آخر لكن ليس من جملتها ما في إشكال، لكن جملتها هي لا يجوز أن يتقدم عليها شيء منها، الألفاظ والأدوات التي لها الصدارة؛ هذه الأدوات التي لها الصدارة لا يمكن أن يعمل شيءٌ بعدها في شيءٍ قبلها، مثل: أدوات الاستفهام، ومثل: أدوات الشرط، ومثل: "ما" النافية؛ هذه أدوات لها الصدارة، فإذا جاءت بين الاسم المتقدم وبين الفعل، لا يمكن حينئذٍ أن تنصب هذا الفعل بالاشتغال.

مثال ذلك: لو قلنا مثلًا: "محمدٌ هل أكرمته؟" "محمدٌ" مبتدأ، "وهل أكرمته؟" جملة فعلية خبر.

"أكرمته" هنا فعل وفاعل ومفعول به، و "محمدٌ" مبتدأ، هل يجوز أن نجعله مفعولًا به بفعل محذوف؟ لو نصبناه على الاشتغال لكان مفعولًا به، أين ناصبه؟ هو الفعل المقدَّر ولّا الفعل الذي بعد أداة الاستفهام؟ ما الذي سينصب هذا الاسم المرفوع على الاشتغال؟ الفعل الظاهر ولَّا فعل محذوف؟ هو الفعل المحذوف، هذا الفعل المحذوف ما الذي دلَّ عليه؟ دلَّ عليه الظاهر، وأداة الاستثناء حاجز، لا يمكن أن ينفذ منها شيءٌ بعدها إلى ما قبلها حتى ولو إشارة؛ فهو لا يعمل فيما قبلها ولا يشير إلى شيء؛ لأن هذا جملة جديدة ما لها أي علاقة بما تقدم، وإلا ما كان لها الصدارة، كذا العرب تفعل، فتقول: "محمدٌ هل ضربتهُ؟" هنا لا يجوز إلا الرفع؛ لوجود أداة الصدارة أو الحاجز بين الاسم السابق

وبين الفعل.

وكذلك في الشرط، لو قلت مثلًا: "محمدٌ إن تكرمه أُكرمهُ"، طيب.. محمدٌ مبتدأ مرفوع، هل يصح أن تجعله منصوبًا على الاشتغال ويكون الفعل تُكرمهُ الذي بعد "إن" دالًّا على هذا الفعل المحذوف؟ لا يجوز.

نحن انتهينا -يا إخوان- من القسم الأول: وجوب النصب، وانتهينا من القسم الثاني: وجوب الرفع، ثم ننتقل إلى **القسم الثالث**: **وهو ما يجوز فيه الوجهان: النصب والرفع، والنصب أرجح**. وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واخْتِيرَ نَصْبٌ قبلَ فِعْلِ ذِي طَلَبْ ... وبعدَ ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ

وبعدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ على ... معمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلا

ذكر هنا ثلاثة مواضع يجوز فيها الوجهان -والنصب أرجح-:

الموضع الأول: إذا كان الفعل طلبيًّا، بأن دلَّ على أمر أو نهي أو دعاء.

الفعل إذا دلَّ على أمرٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ يسمى "فعلًا طلبيًّا"، وهذا قوله: (**واخْتِيرَ نَصْبٌ قبلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ**)؛ كقولك: "محمدًا أكرمه"، ويجوز: محمدٌ أكرمه، والأرجح هو النصب، وتقول: "محمدًا لا تضربه"، ويجوز "محمدٌ"، وتقول: "اللهمَّ عبدَك ارحمهُ"، ويجوز "اللهمَّ عبدُك ارحمهُ"، وتقول: "يا اللهُ فضلَك لا تحرمنا منه"، ويجوز: "فضلُك لا تحرمنا منهُ".

والموضع الثاني الذي يترجح فيه النصب:

يقول: إذا وقع هذا الاسم السابق بعد أداة، هذه الأداة يقع بعدها الفعل والاسم، لكن الأغلب: أن يقع بعدها فعل؛ فلهذا ننصب الاسم لكي يكون منصوبًا بفعلٍ محذوف، فتكون الأداة حينئذٍ متلوَّةً بفعل على الأغلب فيها، مثل: همزة الاستفهام، سبَّقنا الكلام على أدوات الاستفهام، وأنها إذا تُليت بفعلٍ واسمٍ

فيجب أن يتلوها الفعل، قلنا: سوى الهمزة، همزة الاستفهام إذا تُليت بفعلٍ واسمٍ مثل: أجاء محمد، أو أأكرمت محمدًا، يجوز أن تأتي بالفعل أولًا فتقول: أضربت محمدًا؟ أو أن تأتي بالاسم فتقول: أمحمدٌ ضربته؟ لكن الأكثر في همزة الاستفهام أن يليها الفعل، فلهذا الأفضل والأكثر: أن تقول: أضربت محمدًا؟ فإن بنيت على الاشتغال ستقول: أمحمدًا ضربته؟ ويجوز لك الرفع؟ نعم يجوز، فتقول: أمحمدٌ ضربته؟

طالب: (@١:٠٠:٧)

الشيخ: نعم، يكون مبتدأ فتكون الهمزة متلوةً باسم، هذا جائز قليلًا.

الموضع الثالث الذي يترجح به النصب: إذا وقع هذا الاسم السابق بعد عاطف، والعاطف هذا بعد جملة فعلية.

مثل: "جاء محمدٌ وزيدًا أكرمته"، وزيدًا أكرمتُه، الواو هذه عاطفة؛ عطفت على ماذا؟ على جملة فعلية، يجوز أن تنصب فتقول: "وزيدًا أكرمته" على الاشتغال، ويجوز أن ترفع على الابتداء فتقول: "جاء محمدٌ وزيدٌ أكرمته"، أيهما أرجح؟ يقول: النصب، لماذا كان النصب هنا أرجح؟ لأنك إذا نصبت صارت الجملة فعلية أو اسمية؟ صارت فعليةً معطوفةً على فعلية، والتوافق هو المقدَّم، وإذا قلت: "زيدٌ" صارت جملة اسمية.

طالب: والواو؟

الشيخ: حرف عطف، عطفت جملة على جملة.

طالب: (@١:١:٣٨)

الشيخ: لا، لا، هنا عطف، "جاء محمدٌ وزيدٌ أكرمته" عطفت الجملة الثانية على الأولى، الاستئناف إذا كان ما في علاقة بينهما، تكون استئنافية أو تكون حالية،

لكن هنا لا، جملتان، عطفت الثانية على الأولى.

القسم الرابع: ما يجوز فيها الوجهان: الرفع والنصب، والرفع أرجح، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإن تَـلَا المعطـوفُ فِعْـلًا مُخْبَـرَا ... بِـهِ عـن اسـم فـاعْطِفَنْ مُخَيَّـرَا

يقول: إذا وقع هذا الاسم السابق بعد عاطف، هذا العاطف عطف على ماذا؟ عطف على جملةٍ اسميةٍ مخبرٍ عنها بفعل؛ كأن تقول: "محمدٌ جاء وزيدًا أكرمته"، محمدٌ جاء، محمدٌ مبتدأ، والخبرٍ الجملة الفعلية "جاء"، ثم قلت: وزيدًا أكرمتُه، لك أن تنصب فتقول: وزيدًا أكرمته، ولك أن ترفع -وهو الأرجح- فتقول: وزيدٌ أكرمتُه، لماذا رجَّح هنا الرفع؟ لأنك إذا رفعت ترى الجملة الاسمية، فعطفت الجملة الاسمية على جملةٍ اسمية، وجوَّزوا النصب؛ لأن الجملة الاسمية السابقة هنا فيها رائحة الفعل؛ لأن الخبر فعل.

وتقول: "الكتابُ يفيد قارئه، والجهل يتركه العاقل"، تنصب على الاشتغال أو ترفع أم الوجهان جائزان؟ جائزان، والأرجح الرفع؛ لأن الجملة السابقة جملة اسمية "الكتاب يفيدُ صاحبه"، فترفع لتكون جملة اسمية معطوفة على جملة اسمية، ولو كانت الجملة الأولى فعلية، يعني لو قلنا: "يفيدُ الكتابُ قارئهُ، والجهل يتركه العاقل" فما المقدَّم والأرجح؟ النصب، لتكون جملة فعلية معطوفة على جملةٍ فعلية، يعني أن الأرجح: هو ما يجعل المعطوف والمعطوف عليه من جنسٍ واحد، يا اسمية أو فعلية.

طالب: (@٤٤:٤:١)

الشيخ: إذا وقع الاسم بعد عاطفٍ على جملةٍ اسمية مخبرٍ عنها بفعل، كما قال ابن مالك قال:

وإن تَـلَا المعطـوفُ فِعْـلًا مُخْبَـرَا   بـهِ عـن اسـم فـاعْطِفَنْ مُخَيَّـرَا

يعني اسم أُخبر عنه بفعل.

طالب: (@١:٠٥:٠٧)

الشيخ: قلنا: إذا قلت "محمدٌ جاء وزيدًا أكرمته"، إن رفعت كان الأرجح؛ لكي تعطف جملةً اسمية على جملةٍ اسمية، وإن نصبت يجوز ولَّا ما يجوز؟ يجوز، ما الذي جوَّزه؟ كون المبتدأ مخبرٌ عنه بالفعل، يعني هذه جملة اسمية، نعم جملة اسمية، لكن فيه رائحة الفعل؛ لأن الخبر فعل.

طالب: (@١:٥:٥٣)

الشيخ: لو قلت "محمدٌ مجتهدٌ وزيدًا أكرمتَه" أو "وزيدٌ أكرمتُه" هنا ماذا يجوز لك؟ يجوز الرفع والنصب، إلا أن النصب ضعيف، ليس جائز.

طالب: (@١:٠٦:١٨)

الشيخ: هذا هنا ضعيف، هذا لأنه سيدخل حينئذٍ في القسم... آخر الأقسام.

القسم الخامس: ما يجوز فيه الوجهان والرفع أرجح...

نعيد القسم الرابع.. ماذا قلنا في القسم الرابع؟ القسم الرابع: ما يجوز فيه الوجهان على السواء، ابن مالك قدَّم هذا القسم وأخَّر القسم الرابع.

في القسم الرابع: هو ما يجوز فيه الوجهان على السواء، وهو الذي شرحناه قبل قليل: إذا عطفت على جملة اسمية مخبر عنها بفعل، فحينئذٍ لك في هذا الاسم أن ترفع مراعاةً للجملة الاسمية، ويجوز لك أن تنصب مراعاةً للخبر الذي هو فعل، هنا يجوز لك الوجهان على السواء من دون ترجيح، إما أن تعطف على الجملة الكبرى أو تراعي الجملة الصغرى.

أما القسم الخامس: فهو ما يجوز فيه الوجهان والرفع أرجح، يقول فيه ابن مالك:

والرفْــعُ في غيــرِ الــذي مَــرَّ رَجَــحْ   فمــا أُبِــيحَ افْعَــلْ ودَعْ مــا لــمْ يُــبَحْ

يعني يقول كل مسألة بعد ذلك لا تدخل في وجوب النصب ولا وجوب الرفع ولا رجحان النصب ولا الاستواء فإن الرفع فيها هو الأرجح؛ كقولك: "محمدٌ أكرمته"، "محمدٌ أكرمته" ليست من مواضع الوجوب، لم يتقدم أداة لا يليها إلا الفعل، وليست من أدوات وجوب الرفع، لم تتقدم أداة لا يليها إلا اسم، وليست من مواضع رجحان النصب؛ لأن الفعل هنا ليس طلبيًّا وإنما ماضي "محمدٌ أكرمته"، وليست من الاستواء يعني: لم تتقدم عليها جملة اسمية والخبر فعل.

إذن.. ما الذي يجوز لك في "محمدٌ أكرمته"؟ الرفع والنصب، إلَّا أن الرفع أوْلى.

لماذا كان الرفع أوْلى؟ قالوا: لأن الرفع حينئذٍ لا يحتاج إلى تقدير.

وإذا نصبت "محمدًا أكرمته" ستحتاج إلى تقدير محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير مقدمٌ على ما يحتاج إلى تقدير.

فإذا انتهينا من هذه الحالات الخمس أو الأقسام الخمسة نقول **ملحوظةً مهمة**، وهي: أنه ما سوى حالات الوجوب... -نقول: إن حالات الجواز الثلاثة ما ذكرناه فيها هو من حيث الصناعة النحوية؛ فإن كان للمتكلم قصدٌ يقصد إليه، فالبلاغة والفصاحة حينئذٍ تقتضي أن يراعي المتكلم ما يقصد إليه -ما يريده- يعني إذا كان المتكلم يقصد التأكيد والمبالغة في هذه الأقسام الثلاثة: الاستواء، أو رجحان الرفع، أو رجحان النصب، إذا كان يقصد المبالغة والتأكيد -تأكيد الأمر- فحينئذٍ نقول: الأفصح لك والأكثر والأوْلى: أن تنصب أو ترفع أو الوجهان

مستويان؟ نقول: لا، هنا الأفضل والأوْلى والأفصح النصب؛ لكي يكون الكلام جملتين، فتؤكِّد، وإذا كان المتكلم لا يقصد ذلك وإنما يقصد مجرد الإخبار، يريد فقط مجرد أن يخبر عن إكرامه لمحمد، فالأفصح حينئذٍ والأوْلى الرفع أم النصب؟ الرفع، حتى ولو كان الكلام من مواضع رجحان النصب.

يعني لو قلنا مثلًا: "محمد أكرمه" الفعل هنا طلبي، ما أفضل والأوْلى والأفصح للمتكلم؟ نقول: إن كان يقصد مجرد الإخبار فيرفع، وإن كان يقصد التأكيد فالأفصح له والأحسن أن ينصب، وإن كان لا يقصد شيئًا من ذلك فيجوز لك في النحو أن ترفع وأن تنصب، إلا أن الأفصح في الصناعة النحوية أن تنصب.

وكذلك في "محمدٌ أكرمته"، "محمدٌ أكرمته" هذا من مواضع رجحان الرفع، تقول: لا، إذا كنت تقصد التأكيد فالنصب هنا أفصح "محمدًا أكرمته"، كما في لآيات التي قرأناها: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ﴾ [النحل:٥] هنا (**خلقها**) فعل ماضي، ومع ذلك.. نصب على الاشتغال؛ لأن المعنى هنا يناسبه الاشتغال، يعني التأكيد، وإذا كنت تريد مجرد الإخبار فالأفصح والأفضل والأوْلى أن ترفع، فتقول: "محمدٌ أكرمته"، فإن لم تقصد شيئًا من ذلك ففي الصناعة النحوية يجوز لك الرفع والنصب، إلا أن الرفع أفضل لكي تتخلص من التقدير.

يبقى لنا ثلاثة أبيات ليس فيها شيء جديد، فلعلَّنا نشرحها بسرعة، قال ابن مالك بعد ذلك:

وفَصْلُ مشغولٍ بحَرْفِ جَرِّ أو بإضافةٍ كوَصْلِ يَجْرِي

يقول: الاشتغال لكل الأحكام السابقة يجري، سواءٌ كان الضمير متصلًا بالفعل كـ "زيدًا أكرمه"، أو كان متصلًا بحرف الجر كـ "زيدًا مُرَّ به"، أو كان متصلًا بمضافٍ إليه، نحو: "زيدًا أكرم أباه"، الحكم في كل ذلك واحد من حيث وجوب النصب أو وجوب الرفع أو جواز الوجهين، يقول الأحكام واحدة في كل

ذلك.

ثم يقول ابن مالك:

وسَــوِّ في ذا البــابِ وَصْــفًا ذا عَمَــلْ بالفِعْــلِ إنْ لَــمْ يَــكُ مــانعٌ حَصَــلْ

يقول في هذا البيت: كل الأمثلة السابقة التي ذكرناها كان الناصب فيها فعلًا، وفي حكم هذا الفعل الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل -التي يسميها بالأوصاف والمفرد: وصف- الوصف الأوصاف: هي الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وصيَغ المبالغة، هذه الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها أو الأوصاف، وهذه تعمل عمل فعلها؛ يعني ترفع الفاعل كفعلها وتنصب المفعول به كفعلها. يقول: حكمها كحكم الفعل في الاشتغال، فإذا قلت في الفعل: "محمد أنا أكرمته" فيجوز لك الاشتغال "محمدًا أنا أكرمته"، والرفع "محمدٌ أنا أكرمته"، كذلك لو أتيت بالوصف مِن أكرم وهو "مُكرم"، أكرم يُكرم فهو مُكرم، فتقول حينئذٍ بالاشتغال: "محمدًا أنا مُكرمه"، وبالرفع: "محمدٌ أنا مُكرمه"، يجوز لك الوجهان؛ لأن الوصف كالفعل في العمل.

وتقول: "الفقيرُ أنا كسوته"، وتنصب على الاشتغال فتقول: "الفقيرَ أنا كسوته".

هات اسم الفعل مِن كَسى يكسو فهو كاسٍ، كذلك كاسٍ كَسَسْها (@١:١٦:٣٧) في الفعل، تقول: "الفقيرُ أنا كاسيهِ"، وتنصب على الاشتغال فتقول: "الفقيرَ أنا كاسيهِ".

الخلاصة: أن الأوصاف التي تعمل عمل فعلها وهي أسماء تأخذ حكم الفعل في [باب الاشتغال].

وقوله في آخر البيت: (إن لمْ يكُ مانعٌ حَصَلْ)، يقول: إذا كان هناك مانع يمنع

عمل هذه الأوصاف -عمل فعلها- فحينئذٍ ما تعمل عمل الفعل في الاشتغال كما أنها لا تعمل عمل الفعل في غيره، وهذا سيأتي بيانه وتفصيله عندما نتكلم على الأسماء العاملة عمل فعلها، يتكلم عن اسم الفاعل واسم المفعول، نعرف متى تعمل عمل الفعل ومتى لا تعمل عمل الفعل.

وأخيرًا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وعُلْقَةٌ حاصلةٌ بتَابِعِ كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسم الواقعِ

يقول: سواءٌ قلت "محمدًا أكرمه" أو قلت: "محمدًا أكرم أباه"، يعني سواءً الفعل اشتغل بضميره أو اشتغل بسببه -كما شرحنا في البداية- يقول: الحكم واحد.

(**وعُلْقَةٌ حاصلةٌ بتَابِعِ**) يعني: مضاف إلى اسمٍ يتعلق بالاسم السابق (**كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ**) يعني: كالضمير العائد إلى الاسم السابق مباشرة، وهذا شرحناه بأمثلته من قبل، هذا كل ما يتعلق بهذا الباب الظريف الطريف [**باب الاشتغال**]، وما ذكرت من شواهده القرآنية إلا قليلًا.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟

طالب: يقول ابن مالك (@١:١٨:٤٧)

الشيخ: قول ابن مالك: (**فما أُبيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لَمْ يُبَحْ**)، هذا من الحشو، يعني فقط لإكمال البيت، وإلا ليس فيه حكمٍ نحوي، وهذا من النوادر في [**ألفية ابن مالك**]، يكون الحشو في [**ألفية ابن مالك**] نادر. **الحشو يعني**: الكلمات التي ما تحمل أحكامًا نحوية.

طالب: (@١:١٩:١٥)

الشيخ: نعم، في مسائل الجواز قلنا: الأفصح والأبلغ: أن تأخذ بالمعنى...



الدرس الحادي والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فحيَّاكم الله وبيَّاكم في ليلة الاثنين، الثامن عشر من شهر المحرم من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض في حي الجزيرة نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الحادي والأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونسأل الله ﷻ أن يجعل أعمالنا كلها خالصة وأن يجعل شرحنا مفهومًا وأن يلقي فيه البركة وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

توقفنا عند الكلام -يا إخوان- على باب [**تعدِّي الفعل ولزومه**] بعد أن انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على باب [**الاشتغال**]، فكلامنا في هذا الدرس -إن شاء الله- سيكون على باب [**تعدِّي الفعل ولزومه**].

وفي البداية نقرأ ما قاله ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أبيات، وهي أحد عشر بيتًا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٦٧. عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

٢٦٨. فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

٢٦٩. وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

٢٧٠. كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

٢٧١. أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

٢٧٢. وَعَدَّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣. نَقْلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

٢٧٤. وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

٢٧٥. وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

٢٧٦. وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

٢٧٧. وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات على

تعدِّي الفعل ولزومه

وسيذكر أيضًا في هذا الباب الكلام على المفعول به؛ فلهذا لن يعقد للمفعول به بابًا في المفاعيل؛ لأن الكلام عليه سيكون في هذا الباب.

والأفعال -كما تعرفون يا إخوان- من حيث التعدي واللزوم قسمان:

الأول: الفعل المتعدِّي.

والثاني: الفعل اللازم.

فالفعلُ المتعدِّي: هو ما يصل بنفسه إلى مفعوله، أي: لا يحتاج إلى حرف جر، نحو: أكرم، تقول: "أكرم محمدٌ أباه"، وضرب، وأخذ، وأكل، وشرب، وسمع، وأبصر، وغير ذلك. ويسمى الفعل المتعدِّي والفعل الواقع والفعل المجاوز.

والنوع الثاني: هو الفعل اللازم: ويشمل ما ليس له مفعولٌ به، نحو: "مات

محمد، وجاء محمد، وذهب محمد" ونحو ذلك، ويشمل ما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، نحو: "مررتُ بمحمد، وذهبت بمحمد، وصليت في المسجد، وعجبت من زيد، وغضبت على زيد".

ولهذا يقول بعضهم في الفعل اللازم: الفعل اللازم هو الذي لا يصل إلى مفعوله بنفسه، أو هو الذي لا ينصب مفعولًا به، فإذا قلنا إن الفعل اللازم هو الذي لا ينصب مفعولًا به، فإنه حينئذٍ يشمل النوعين السابقين، سواءٌ ليس له مفعول أصلًا أو له مفعول ولكنه وصل إليه بحرف الجر.

وقد ذكرنا من قبل -في باب نائب الفاعل- أن الفعل اللازم إذا لم يتعدَّى بحرف جر -نعني الفعل اللازم الذي ليس له مفعولٌ به؛ كذهب محمد، وجاء، ونام، ومات- هذا لا يمكن أن يُبنى للمجهول؛ لأنه ليس هناك ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه، أما الفعل اللازم الذي يتعدى إلى مفعوله بحرف جر؛ كـ"مررت بزيد، وغضبت على زيد"، فهذا يمكن أن يُبنى للمجهول، فتقول: "مُرَّ بزيد، وغُضب على زيد" ونحو ذلك، فإذا بُني للمجهول فقد سبق الكلام على أن الذي ينوب عن الفاعل حينئذٍ عند المحققين هو المجرور فقط؛ لأن المجرور في الحقيقة هنا هو مفعوله، إلا أن الفعل ضعُف عن أن يصل إلى مفعوله بنفسه، فقُوي بحرف الجر.

ويسمى هذا الفعل اللازم: الفعل اللازم، والفعل القاصر، والفعل غير المتعدي.

إذن.. فالأفعال من حيث التعدي واللزوم قسمان:

- متعدٍ.
- ولازم.

وهذه قسمة الجمهور، وزاد بعض العلماء كابن هشام قسمًا ثالثًا؛ وهو القسم

الذي لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم، يعني باب [**كان وأخواتها**] أي: الأفعال الناقصة؛ فهي لا توصف بأنها متعدية ولا بأنها لازمة، إلا أنهم يقولون: إنها في حكم المتعدية؛ لأن اسمها في حكم الفاعل وخبرها في حكم المفعول به.

وزاد بعض العلماء كابن مالك قسمًا رابعًا في هذه القسمة؛ وهي الأفعال التي تتعدى بنفسها وبحرف جر معًا -يعني في وقتٍ واحد- وهذه هي أفعالٌ قليلة سماعية؛ كـ "شكر، ونصح"، تقول: "شكرتُ لزيد وشكرته، ونصحتُ لزيد ونصحته".

فإن قيل بعد ذلك كيف نميز بين النوعين المتعدي واللازم؟ كيف يكون التمييز بينهما؟

فالجواب على ذلك في بيت ابن مالكٍ الأول؛ إذ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

فـ (**علامة الفعل المعدَّى**) هو أن تصل به هاء، هذه الهاء -يعني هاء الضمير- تعود إلى غير مصدر الفعل، كأن تقول: الباب فتحته، أو القلم أخذته، أو المسجد بنيته، أو محمد أكرمته. فقولك: "محمد أكرمته" الفعل "أكرم" اتصلت به الهاء، وهذه الهاء عائدة إلى محمد، ليست عائدة إلى مصدر أكرم وهو الإكرام. إذن.. فهذه الهاء تدل على أن الفعل هنا متعدي، وقيَّدنا الهاء أو وقيَّد ابن مالك الهاء بكونها لغير المصدر؛ لأن هاء المصدر تتصل بالفعل اللازم وتتصل بالفعل المتعدي، فتقول مثلًا: الجلوس جلسته، والقيام قمته. وهذان فعلان لازمان، ما تقول "الكرسي جلسته"، لو أردت أن تعيد الهاء إلى غير المصدر ما تقول "الكرسي جلسته"، لكن الجلوس جلسته؛ لأن معنى "الجلوس جلسته" يعني: جلست جلوسًا؛ لأن الضمير بمعنى مرجعه؛ كأنك قلت "جلست جلوسًا، أو جلست الجلوس"، وهذا جائز؛ فلهذا اشترط أن تكون هذه الهاء غير راجعةٍ إلى

المصدر.

وبعد أن ميَّز ابن مالكٍ لنا بهذه العلامة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم، ذهب يتكلم بعد ذلك على حكم الفعل المتعدي وحكم الفعل اللازم، فبدأ بالكلام على الفعل المتعدي، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

يقول: الفعل المتعدي حكمه: أنه ينصب مفعوله بنفسه، يصل إلى مفعوله بنفسه فينصبه؛ كأن تقول: "تدبرت الكتب"، تدبرتُ: فعلٌ وفاعل، والكتبَ: مفعولٌ به.

وتقول: "بنيتُ مسجدًا، وأكرمتُ زيدًا، وأخذتُ قلمًا، وأبصرتُ عمرًا"، وهكذا، تجد أن هذه الأفعال قد وصلت بنفسها إلى مفاعيلها ونصبتها.

فإن ناب هذا المفعول عن الفاعل -ولا يكون ذلك إلا مع الفعل المبني للمجهول- كأن تقول: "بُني المسجدُ، أو تُدُبِّرت الكتبُ"، فإن المفعول به حينئذٍ يكون مرفوعًا؛ لأنه سينوب عن الفاعل ويُعرب نائب فاعلٍ مرفوعًا.

والأفعال المتعدية -كما تعرفون- ثلاثة أنواع:

- **فالنوع الأول**: الفعل المتعدي إلى مفعولٍ واحد، كالأمثلة السابقة: أكرمتُ زيدًا وبنيت مسجدًا.

- **والنوع الثاني**: الفعل المتعدي إلى مفعولين؛ **وهذا النوع على دربين**:

الدرب الأول: ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهذا باب [**ظنَّ وأخواتها**] ودرسناه، تقول: ظننت محمدًا قائمًا.

والدرب الثاني مما ينصب مفعولين: ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ

والخبر، وهذا باب [**أعطى وأخواتها**] أو باب [**كسى وأخواتها**] أي: أفعال الإعطاء، تقول مثلًا: أعطيت زيدًا مالًا، وكسوته ثوبًا، وملَّكته بيتًا، ووهبته مالًا، ومنحته جائزةً، وفهَّمته النحو وعلمته المسألة؛ كل هذه الأفعال من باب [**أعطى وكسى**]؛ لأن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: "ملَّكته مالًا" يعني: ملَّكت محمدًا مالًا، ثم لا تقول محمدٌ مالٌ، وهكذا.

- **والنوع الثالث من الأفعال المتعدية**: الفعل المتعدي لثلاثة مفاعيل؛ وهو باب [**أعلم وأرى**] وسبق شرحه من قبل.

وبعد أن ذكر ابن مالك حكم الفعل المتعدي، ذهب يذكر لنا حكم الفعل اللازم وشيئًا من أنواعه، فقال:

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ
كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

بيَّن في هذه الأبيات حكم الفعل اللازم، ثم ذكر شيئًا من أنواع الفعل اللازم، فحُكم الفعل اللازم: أنه يلزم الفاعل ولا يتعدى -أي: لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه، كما شرحنا هذا من قبل- وذكر بعض أنواع الفعل اللازم؛ فمن **أنواع الفعل اللازم التي ذكرها ابن مالك لنا هنا:**

أولًا: أفعال السجايا؛ يعني: الأفعال التي تدل على سجيَّة في الإنسان، على طبيعة في الإنسان، يعني وصف ثابت أو دائم ولكنه ليس بحركة، ليس من أفعال الحركات -يعني أفعال الحواس- هذا نسميه سجيَّة؛ كالكرم، كالجود، ونحو ذلك.

ومن أمثلة ذلك: شرُف، وكرُم، وظرُف، وجبُن، وشجُع، وجشُع، ونَهِم؛ هذه

كلها أفعال تدل على سجية؛ فهي أفعالٌ لازمة.

وكل فعلٍ ثلاثيٍّ عينه مضمومة مثل: "كرُم وظرُف" أي فعلٍ ثلاثيٍّ عينه مضمومة فهو لازمٍ؛ فإن كانت عينه مفتوحةً أو مكسورةً فقد يكونُ متعديًّا وقد يكون لازمًا، قد يكون متعديًّا نحو: "ضرب" هذا متعدي، "جلس" هذا لازم، وكذلك مكسور العين؛ قد يكون متعديًّا كشرب "شربتُ الماء"، وقد يكون لازمًا كطرِب، إذا كان مفتوح العين أو مكسور العين قد يكون متعديًّا وقد يكون لازمًا، أما الثلاثي المضموم العين فهذا لا يكون إلا لازمًا.

النوع الثاني من أنوع اللازم التي ذكرها ابن مالك: الفعل الذي على وزن "افعلَّل أو افعملل"، قال: (**كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا**)، فالفعل إذا كان على وزن (**افعللَّ**) فهو لازم، مثل: اِقشعرَّ، اطمئنَّ، اشمئزَّ؛ وكذلك إذا كان على وزن "اِفعَمْلَلَ" ومثل له ابن مالك بـ (**اقْعَنْسَسَا**)، وكذلك: اِحْرَنْجَمَا، واِفْرَنْقَعَا، واِحْرَمْبَا. نعم، (**اقعنسسا**) يقال: "اقعنسسا البعير" إذا رفض القياد، رفض أن ينقاد معك، و"إحرنجما": تجمَّع، و"افرنقع" افرنقعت الإبل يعني: تفرَّقت، "احرمب الديك" إذا انتفش استعدادًا للقتال.

والنوع الثالث من الأفعال اللازمة التي ذكرها ابن مالك لنا: يقول: الفعل الذي يدل على نظافة أو دنس أو عرض، قال: (**وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا أو عرضًا**).

فالفعل الذي يدل على نظافة مثل: نظُف، وطهُر، ووضُأ.

والفعل الذي يدل على دنس "نجاسة" كـ نجُس، ودنِس، وقذُر، ووسِخ؛ هذه كلها أفعال لازمة، تقول: "دنس البيت" صار دنسًا، أو "وسِخ البيت" يعني: صار وسخًا، وكذلك: قذُر ونجُس.

وما دلَّ على عرض، والمراد بالعرَض: الوصف العارض، يعني: الوصف غير

الدائم، بخلاف أفعال السجايا؛ فالسجية تدل على وصفٍ دائمٍ أو غالب، أما العرض تقول: "هذا أمرٌ عارض" يعني: وصفٌ غير ثابت، لكن ليس من أفعال الحركة من أفعال الحواس، وإنما هو وصف معنوي، مثل: مرِض، وكسِل، ونشِط، واحمَرَّ، ونحو ذلك؛ هذه كلها أفعالٌ لازمة.

النوع الرابع الذي ذكره لها لنا ابن مالك من أنواع الفعل اللازم: ما كان مطاوعًا لفعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ به واحد، قال: (**أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ**).

والمطاوعة كنا شرحناها من قبل ونعيدها الآن بسرعة، فنقول: **المراد بالمطاوعة**: هو قبول أثر الفعل؛ إذا أوقعت الفعل على شيء، هذا الشي إما أن يقبل أثر الفعل أو لا يقبله، فإن قبِل أثر الفعل سميناه "مطاوع"(@١٦:١٩:٠٠) يعني استجابته لهذا الفعل سميناها مطاوعة.

مثال ذلك: كأن توقع الكسر على الباب فتقول: "كسرتُ الباب"، هو استجاب تأثَّر بالكسر أم ما تأثر؟ تأثره يسمى مطاوعة. طب.. إذا تأثر بالكسر ما أثره؟ انكسر، إن استجاب وطاوع انكسر.

إذن.. كسرت الباب فانكسر.

يقولون: "انكسر مطاوعٌ لكسَر"؛ لأن انكسر هو أثر كسَر.

وكذلك مثلًا: حطمت الغصن فانحطم، صرفته فانصرف، هذا الذي يسميه بالمطاوعة، فيقول هنا: إذا كان الفعل مطاوعًا لفعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد.

إذا كان الفعل متعدٍّ لمفعولٍ واحد مثل: "كسرته، حطمته، صرفته" فإن مطاوعه سيكون لازمًا، المطاوعة دائمًا تنقص مفعولًا، هذا متعدي لمفعول واحد، المطاوعة تنقص مفعول سيكون حينئذٍ سيكون لازمًا، وهذا سيأتي في عدة أوزان كما قلنا: كسرته فانكسر. إذن.. ما كان على وزن "انفعل" فهو لازم، مثل: انكسر،

انفتح، انتصر، انقشع؛ هذه كلها أفعالٌ لازمة، الذي على "انفعل" لازم.

وكذلك: "دحرجته فتدحرج"، دحرجت الحجر فتدحرج. إذن.. تدحرج مطاوِع دحرج، إذن.. فالفعل الذي على وزن "تفعلل" مثل: تدحرج أيضًا لازم، مثل: تدحرج الحجر، تبعثر، تبعثرت الأوراق، تفرَّق، لا، تفرَّق "تفعَّل" ليس تفعلل، لكن تبعثر وتدحرج وتزلزل؛ هذه أفعال لازمة.

طالب: (@٠٠:٢١:٥٧)

الشيخ: لا، تفكَّكت تفعَّل ليست تفعلل، انظر للثلاثي، هذه من فكَّ ثلاثي ما تكن على تفعلل.

وبعد أن بيَّن لنا ابن مالكٍ حكم اللازم وذكر لنا شيئًا من أشهر أنواعه -وإلا فهناك أنواع أخرى أيضًا للازم- قال ابن مالك بعد ذلك كله:

وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ

نعم، بعد أن ذكر لنا أن اللازم حُكمه: ألا يتعدى، هذا حكمه الأصلي، فإذا أردت أن تُعديه لمفعول -يعني إذا أردت أن تذكر معه مفعولًا- فإنك تعديه بحرف الجر؛ لأنه ضعيف، لا يصل بنفسه إلى مفعوله، فإذا أردت الفعل فقط تقول: "جلس محمد" فإذا أردت أن تذكر المجلوس عليه ستقول: جلس محمدٌ على الكرسي، فالكرسي مفعولٌ لجلس، إلا أن "جلس" فعلٌ ضعيفٌ لا يصل بنفسه فعُدِّي بمساعد -وهو حرف الجر- وهذا قول ابن مالك: (**وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ**) فقوله: (**وعدِّ**) يعني أن له مفعولًا، إلا أنه لا يصل إليه بنفسه ولكنه يصل بمساعد وهو حرف الجر.

فإذا قلت: "مررتُ بزيدٍ"، فزيدٌ مفعول أم ليس بمفعول؟ انظر: ستقول أنه ممرور، أليس ممرورًا به؟ ممرور مفعول. إذن.. فهو مفعوله.

و"جلست على الكرسي"، الكرسي مجلوسٌ عليه، مجلوس يعني مفعول.

و"ذهبت بزيد"، فزيدٌ مذهوبٌ به، يعني مفعول.

و "خرجتُ من القاعة"، فالقاعة مخروجٌ منها، فهي مفعول، وهكذا.

ثم قال ابن مالكٍ بعد ذلك:

وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

(**وإن حُذف**) حر الجر.

وَإِنْ حُذِفْ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

ذكر في هذا البيت ونصف البيت ذكر لنا: أن حرف الجر الذي يُعد الفعل قد يُحذف، وحذفه على نوعين:

حذفٌ سماعيٌّ لا يقاس عليه؛ بل يوقف معه على النقل، وهذا الذي قال: نقلًا.

والنوع الثاني: **حذفٌ قياسيٌّ مطَّردٌ** يُقاس عليه، وهذا الذي قال فيه: (**وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ**).

لكن يُنبِّه في البداية إلى أن حرف الجر هذا الذي يقد يُحذف هذا هو حرف الجر الذي يوصل الفعل إلى مفعوله، سواءٌ كان الفعل لازمًا فيوصل الفعل اللازم إلى مفعوله، أو كان متعديًا لأكثر من مفعول، فإنه قد يصل بنفسه إلى الأول ويصل إلى الثاني بحرف جر، فيُحذف حرف الجر؛ ولهذا سنمثِّل في الأمثلة ستجد أن نمثِّل بأفعال لازمة وبأفعال متعدِّية؛ لأن حتى المتعدِّي قد يتعدى بحرف جر، فتقول مثلًا: "خفتُ من زيدٍ، وخفتُ زيدًا"، وتقول: "أكرمتُ أبي في المسجد"، هذا في مفعول به وفيه أيضًا جار ومجرور، وتقول: "رأيتُ محمدًا في البيت"، فتأتي

بمفعول به وجار ومجرور، وتقول: "أشهدتُ محمدًا على حقي"، فتعدِّيه إلى مفعول أول، ثم تذكر بعد ذلك جار ومجرور، فالكلام على حذف الجار يشمل كل ذلك.

قلنا: **حذف الجر إما أن يُحذف سماعًا نقلًا**، وبما أنه سماعيٌّ نقليٌّ إذًا سنذكر شيئًا من كلام العرب في ذلك؛ لأنه لا يُقاس عليه، فمن ذلك قول جرير:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا   كلامكم عليَّ إذن حرامُ

يريد "تمرون بالديار" فحذف حرف الجر. لو ذكر حرف الجر لكان يقول: "تمرون بالديارِ" فيجُر، لكن هنا حذف حرف الجر، عندما حذف حرف الجر ماذا حدث؟ الذي حدث أن الفعل وصل إلى المفعول به بنفسه، هذا سماعي، لكن الشاعر عندما حذف حر الجر ماذا حدث؟ الذي حدث أن الفعل وصل بنفسه إلى المفعول به فنصبه، إذن.. فحرف الجر إذا حُذف ماذا يحدث للمجرور بعده؟ ينتصب؛ لأن الفعل حينئذٍ سيصل بنفسه وينصب، فقال: "تمرون الديارَ ولم تعوجوا" يعني: ولم تعوجوا إليَّ ولم تأتوا إليّ ولم تمروا بي.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

غَضِبَت أن نظرت نحو نساءٍ   ليس يعرفنني مررنَ الطريق

يريد: "مررن بالطريق".

وقال المتلمِّس:

آليتُ حبَّ العراق الدهرَ أطعمهُ   والحب يأكله في القرية السوسُ

آليتُه يعني: حلفته، أقسمت، يقول: حلفت على حب العراق، أقسمت على حب العراق، آليت على حب العراق، لكنه حذف حرف الجر، فعندما حذف حر الجر "على" وصل الفعل بنفسه فنصب، فقال: "آليت حب العراق الدهر

أطعمه"؛ لأن النعمان منعه من أن يأتي للعراق ويقتري ويشتري، فغضب وقال: آليت ألَّا آتي إلى العراق وأشتري من حبه، دعوا السوس يأكل حبه.

وأقل من هذا -قلنا هذا سماعي- وأقل من هذا أن يُحذف حرف الجر ويبقى جره، هذا قليلٌ جدًّا، ومن ذلك قول الفرزدق:

إذا قيلَ أي الناس شر قبيلةٍ   أشارت كليبِ بالأكف الأصابعُ

أي: أشارت إلى كليبٍ.

وقيل لأعرابي: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ والحمد لله، يعني: بخيرٍ.

قلنا: هذا كله سماعي لا يقاس عليه، عندما يقول: "لا يُقاس عليه" يعنون: لا تقيس الأفعال الأخرى عليه، لكن المسموع.. لكن هذا المسموع الذي جاء فصيح ويجوز أن تستعمله في كلامك، يعني لك أن تقول: مررت الطريق، مررت الديار، مررت القصيم، مررت البلد، لكن ما تقيس الأفعال الأخرى عليها غير مرة، هذا مرادهم بعدم القياس هنا، أما المسموع نفسه فهذا فصيح ويمكن أن تستعمله، لا بأس في ذلك.

طالب: (@٠٠:٣٠:٢٤)

الشيخ: هنا لا تقس، قلنا: لا تقيس.

طالب: (@٠٠:٣٠:٢٧)

الشيخ: قل: "سافرتُ إلى المدينة" ولا تحذف، نحن قلنا: حذف حر الجر هنا سماعي، يوقف مع السماع ولا يقاس عليه، تُستعمل هذه الأفعال فيما تعدَّت إليه، يعني: الديار.

طالب: (@٠٠:٣٠:٤٦)

الشيخ: في أبيات قليلة وردت، منها (مرَّ) هذه هي أشهرها؛ فلهذا قال: يمكن أن تستعملها متعديةً بنفسه إلى الديار، إلى البلدان، إلى الأماكن.

طالب: (@٠٠:٣١:٠٠)

الشيخ: الطريق مكان، الأماكن يعني، يُرجع إلى الأماكن، نعم الأماكن، مررت البيت، مررت الطريق، مررت المدرسة، وبعضهم توسَّع في مرر، كلمة (مرَّ) هذه يمكن أن تعدِّيها بنفسها سماعًا، فتقول: مررتُ زيدًا.

والنوع الثاني من حذف حرف الجر: هو الحذف القياسي المطَّرد الذي يُقاس عليه، وهذا لا يكون إلا قبل حرفين، وهما: "أنَّ" المشددة و "أنْ" الساكنة، بشرط: أمن اللبس.

تقول: "خِفت أنْ تتأخر" تريد: خفت من أن تتأخر، يعني لك أن تقول: خفت من أن تتأخر، وخفت أن تتأخر، فتصرِّح بحرف الجر وأن تحذفه.

وتقول: "فرحتُ أنْ نجحت" يعني: فرحتُ بأن نجحت.

"عجبتُ أنك متردد" عجبت من أنك متردد.

"بشَّرته أنه ناجح" يعني: بشَّرته بأنه ناجح.

ومن ذلك مثال ابن مالك: (**عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**) يريد: عجبت من أن يدوا، أي: من أن يدفع الدية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران:١٨] المراد - والله أعلم-: شهد الله بأنه. تقول: شهدتُّ بالحق، فشهد الله بأنه.

وقال تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف:٦٣] المعنى - والله أعلم-: أو عجبتم من أن جاءكم ذكرٌ من ربكم.

إذن.. فحذف حرف الجر قبل "أنَّ وأن" هذا مطَّردٌ يقاس عليه، لك أن تصرِّح بحرف الجر ولك أن تحذف حرف الجر.

طالب: (@١٤:٣٣:٠٠)

الشيخ: هذا اسم مؤوَّل، "أنَّ" وما دخلت عليه و "أنْ" وما دخلت عليه اسمٌ مؤوَّل، يأخذ حكم الاسم الصريح.

قلنا: إنما يجوز حذف حرف الجر قبل "أنَّ وأنْ" بشرط: أمن اللبس.

ما معنى بشرط أمن اللبس؟

أي: أن يكون حرف الجر متعيِّنًا، تعرف أن المراد "من"، أو أن المراد هو "عن" أو "على"؛ كالأمثلة السابقة، فتقول: "بشَّرته أنه ناجح"، معروف أن حرف الجر هنا متعيِّن وهو الباء: بشَّرته بأنه ناجح، فتقول: بشَّرته مِن ولَّا على ولَّا في! متعيِّن أنه الباء، فإن لم يتعيَّن؟ قالوا: لا يجوز أن يُحذف؛ وذلك أن بعض الأفعال يجوز أن تتعدى بأكثر من حرف جر، ولها مع كل حرفٍ من حروف الجر معنًى يختلف عن معناها مع الحرف الآخر، **ومن أشهر ذلك**: الفعل "رغِب"، فتقول: "رغبت في الأمر ورغبت عن الأمر"، فرغبت في الأمر: أردته، ورغبت عن الأمر أي: انصرفت عنه ورفثته ولم أرده.

فإذا أتيت بـ "أنَّ" أو بـ "أنْ" مع "رغِب"، تقول: "رغبتُ أن أزور زيدًا"، ما المعنى؟ رغبت في زيارة أو رغبت عن زيارته؟ إذن.. ما يجوز؛ لأن حرف الجر غير متعيِّن، هذا يسبِّب إلباسًا، والإلباس مرفوع في اللغة، هنا لا بد أن تصرِّح بحرف الجر، تقول: "رغبت في أن أزوره" أو "رغبت عن أن أزوره".

فإن قيل: ما تقولون في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] هل المراد ترغبون في نكاحهن أو ترغبون عن نكاحهن؟ الأمران محتملان، ومع

ذلك حذَف حرف الجر، نقول: هذا ليس بإلباس، هذا يسمونه إجمال، **والإجمال**: أن يكون المعنيان مرادين؛ ولهذا قال جمهرةٌ من المفسرين: إن معنى الآية -والله أعلم بمراده-: أن المعنى قائم على إرادة الحرفين، يعني: وترغبون في نكاحهن؛ لجمالهنَّ ومالهن أو ترغبون عن نكاحهن؛ لذمامتهن وفقرهن. كلا المعنيين مراد، سواءٌ أردتم هذا أو أردتم هذا، كلاهما مراد بالآية، وجمع بين هذين المعنيين بحذف حرف الجر، يعني لو أن الآية صرَّحت بحرف الجر لكان معنى الآية أحد هذين المعنيين وانتفى الآخر، فكان يجب حينئذٍ أن يكرِّر، فيقول: ترغبون في أن تنكحوهن أو ترغبون عن أن تنكحوهن. فكيف تجمع بين المعنيين حينئذٍ؟ فجمع بين المعنيين بحذف حرف الجر، يقول: إن الحكم شامل لهذه الصورة وشامل لهذه الصورة. فهذا أيضًا من بلاغة القرآن، فهذا يسمونه "إجمال".

ماذا عندك يا أخي؟

طالب: (@١١:٣٧:٠٠)

الشيخ: الأقرب إلى المعنى تعود إلى المفسرين، أما نحن في درس النحو الآن، لكن المعنى كما يذكره النحويون أن الآية هنا تُحمل على المعنيين، المعنيان مرادان، يعني أن الحكم صادق على الأمرين، سواءٌ أردتم نكاحهن؛ لجمالهن ومالهن، أو رغبتم عن نكاحهن؛ لذمامتهن وفقرهن؛ فالحكم ثابت.

مَن يذكر الآية كاملة؟ تفضل اقرأها..

﴿ٱلَّٰتِي لَا تُؤۡتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، ﴿ٱلَّٰتِي لَا تُؤۡتُونَهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] وترغبون في نكاحهن؛ لمالهن وجمالهن، أو لا تؤتوهن أجورهن وترغبون عن نكاحهن؛ لدمامتهن وفقرهن، فالمعنى محمول أو مقبول على المعنيين في الآية، يعني لو إنسان فعل هذا الأمر أو فعل هذا الأمر،

كلاهما داخل في حكم الآية.

وقول ابن مالك: (**وَإِنْ حُذِفْ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ**)، أصله: حُذِفَ -بفتح الفاء- لأنه فعل ماض مبني على الفتح، (**حُذِفَ**) ولكنه سكَّن الفاء؛ ليُدغم فيها الفاء التالية (**وإن حذفْ فالنصب للمنجر**)، وهذا يسمونه في أحكام الصوتيات أو التصريف أو التجويد يسمونه بالإدغام الكبير، هذا **الإدغام الكبير**: أن يأتي حرفان من جنس أو متماثلان أو متقاربان أولهما متحرِّك، فلا يوجد شرط الإدغام، يعني شرط الإدغام: أن يسكن الأول، ما يمكن أن تدغم إلا بإسكان الأول، فإن كان مفتوحًا فيجوز في اللغة -في النثر، يجوز في الكلام والنثر- أن تسكِّن هذا الأول من أجل الإدغام، ويسمى إدغامًا كبيرًا، وهذا جاء في قراءة أبي عمرو البصري، وهي قراءة سبعية ويجوز لك في الكلام، يعني يجوز أن تقول مثلًا في الكلام: "ذهبَ بكرٌ" وأن تقول: "ذهبْ بكرٌ"، كلاهما جائز وفصيح.

ومن قراءة أبي عمرٍو البصري: (**وترى الناسْ سكارى**)، وقراءة الجمهور: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج:٢].

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

سبق أن ذكرنا: أن الفعل المتعدي ثلاثة أقسام:

- **المتعدِّي لمفعول.**
- **والمتعدي لمفعولين.**
- **والمتعدي لثلاثة مفاعيل.**

الفعل المتعدِّي: إما يتعدى لمفعول، أو لمفعولين، أو لثلاثة.

المتعدي لمفعولين والمتعدي لثلاثة مفاعيل كيف نرتِّب هذه المفاعيل؟ ما الذي يتقدم؟ أيهما يتقدم؟ كيف نعرف أن هذا هو الأول وهذا هو الثاني؟ فإذا عرفنا أن هذا الأول وهذا الثاني، ما حكم تقديم الأول وتقديم الثاني؟ فقال ابن مالكٍ هنا: (**وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى**).

إذن.. **فالمتعدي لواحد** لا يدخل معنا، و**المتعدي لاثنين** قلنا: إنه دربان: إما أن يتعدَّى لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر، فهذا باب [**ظنَّ وأخواتها**]، ولم يتكلم عليه ابن مالكٍ هنا؛ لأن حكم المفعول الأول والثاني في باب [**ظنَّ وأخواتها**] هو حكم المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير، قلنا: المبتدأ والخبر يجوز أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ويجوز أن تقدِّم الخبر، وفي مواضع يجب أن تقدِّم المبتدأ، وفي مواضع يجب أن تقدِّم الخبر، الذي قلناه في المبتدأ والخبر تطبِّقه على المفعول الأول والثاني في باب [**ظنَّ وأخواتها**].

وكذلك تطبِّقه على المفعول الثاني والثالث في باب [**أعلم وأرى**]؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، ففي نحو: "ظننتُ زيدًا قائمًا"، لك أن تقدِّم الأول فتقول: "ظننتُ زيدًا قائمًا" ولك أن تقدِّم الثاني فتقول: "ظننتُ قائمًا زيدًا".

وقد يجب أن تقدِّم الأول كما يجب أن تقدِّم المبتدأ، فتقول مثلًا: "ظننت زيدًا أخاك"، أين المفعول الأول؟ زيدًا، والثاني: أخاك. هنا يجب أن تقدِّم الأول وأن تؤخِّر الثاني، كما أن قولك: "زيدٌ أخوك" زيدٌ مبتدأ، وأخوك الخبر، ولا يجوز بينهما التقديم والتأخير، فإن قلت: "أخوك زيدٌ" صار المبتدأ المتقدم "أخوك" والمتأخر هو الخبر.

وقد يجب تقديم الثاني؛ كأن تقول: "ظننتُ في الدارِ صاحبها" كما تقول في المبتدأ والخبر: "في الدارِ صاحبها"؛ لأن في المبتدأ ضمير يعود إلى الخبر، يعني أن حكم المفعول الأول الثاني في [**ظنَّ وأخواتها**] والمفعول الثاني والثالث في باب

[أعلم وأرى] هو حكم المبتدأ والخبر.

يبقى الكلام على حكم المفعول الأول والثاني في باب **[أعطى وكسى]**، وهو الذي نص عليه ابن مالكٍ في هذا البيت فقال: (**وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى**)، يعني: أن المفعول الأول هو الفاعل في المعنى -أي الآخر- والمفعول الثاني هو المفعول به في المعنى -أي المأخوذ- فإذا قلت: "أعطيتُ المسكينَ ريالًا"، فالمفعول الأول: "المسكين"؛ لأنه الآخذ، والمفعول الثاني: "ريالًا"؛ لأنه المأخوذ. ما الذي تقدِّم منهما؟ يقول: الأصل: أن تقدِّم المفعول الأول وهو الفاعل في المعنى، وتؤخِّر الثاني.

فإذا قلت: "كسوتُ الفقيرَ ثوبًا"، فالمفعول الأول "الفقير"؛ لأنه آخذ الثوب، و "ثوبًا" هو الثاني؛ لأنه المأخوذ.

فإن قلت: "منحتُ الطالبَ جائزةً"، أو "منحتُ الطالبَ الجائزة"، فالطالب الأول؛ لأنه آخذ الجائزة، والجائزة الثاني؛ لأنها المأخوذة.

فإذا قلت: "فهَّمتُ أخي النحو"، فالأول أخي؛ لأنه الفاهم الذي يفهم، والنحو الثاني؛ لأنه المفهوم.

ومن ذلك قول ابن مالك: (**أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ**)، فـ(**ألبسنْ**) فعل أمر، والفاعل واو الجماعة المحذوفة.

"ألبسوا مَن زاركم"، "مَن" اسم موصول بمعنى الذي، ألبسوا الذي زاركم نسج اليمن.

(**مَن**) هذه مفعول، و (**نسج اليمن**) مفعول، أيهما الأول؟ الأول: (**من زاركم**)؛ لأنه اللابس، و (**نسج اليمن**) الثاني؛ لأنه الملبوس. والأصل -كما قال ابن مالك- : أن يقدَّم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى كالأمثلة السابقة، ويجوز أن

تقدِّم الثاني، فتقول: "أعطيتُ ريالًا المسكين، وكسوت ثوبًا الفقير، ومنحتُ جائزةً الطالب".

ثم قال ابن مالكٍ بعد ذلك:

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

بعد أن ذكر أن المفعولين -في باب [**أعطى وكسى**]- الأصل فيهما: أن تقدِّم الفاعل في المعنى -وهو الأول- وتؤخر الثاني، قال: يجوز أن تأخذ بهذا الأصل وأن تعكس هذا الأصل ما لم يأتِ موجب لتقديم الأول أو موجبٌ لتقديم الثاني.

(**وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا**)، (**الأصل**) أي: تقديم الأول وتأخير الثاني، يقول: هذا قد يجب في بعض المواضع.

(**وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى**) يعني: قد يكون تقديم الثاني وتأخير الأول واجبًا في مواضع أُخر.

لكن ابن مالك -كما رأيتم- لم يذكر لنا هذه المواضع، قد يجب هذا الأمر وقد يجب هذا الأمر، وليس هذا من شأن ابن مالك، أتظنون أن ابن مالك يرمي الكلام على عواهنه؟! [**ألفية ابن مالك**] من أفضل المنظومات وأدقِّها، وإنما أجملَ ابن مالكٍ الكلام هنا؛ لأنه ذكره من قبل للفاهمين فقط، أين ذكر ابن مالك ذلك؟

طالب: (@٠٠:٤٧:٣٣)

الشيخ: لا، في الألفية، يذكر في كتاب آخر!

طالب: (@٠٠:٤٧:٤٠)

الشيخ: لا، في نائب الفاعل، لا، هذا في المفعول الأول والثاني في باب [ظنَّ]

قلنا: تأخذ حكم المبتدأ الخبر، والأصل في الأخبار أن تؤخر.

طالب: (@٥٤:٤٧:٠٠)

الشيخ: لا، في باب الفاعل، عندما تكلم على الفاعل قال: الأصل في الفاعل: أن يأتي بعد الفعل ويتأخر المفعول به، تقول: "أكرمَ زيدٌ الأستاذ".

طيب.. وقلنا: إن المفعول الأول هنا في حكم الفاعل، والمفعول الثاني في حكم المفعول به، المفعول الأول والثاني في باب [**أعطى وكسى**] من حيث التقديم والتأخير يأخذان حكم الفاعل والمفعول به، يعني يجوز أن تقدِّم وأن تؤخر -كما قلنا قبل قليل- كما يجوز لك أن تقول: "أكرمَ زيدٌ الأستاذَ، وأكرمَ الأستاذَ زيدٌ".

وقد يجب تقديم الأول في مواضع، منها: نحو قولك: "أعطيتكَ ريالًا"، "أعطيتكَ" فعلٌ، والتاء فاعل، والكاف مفعول أول، و "ريالًا" المفعول الثاني. مثل قولك: "أخذتُ ريالًا"، "أخذتُ" الفاعل ضمير والمفعول اسمٌ ظاهر، فإذا كان الفاعل ضميرًا والمفعول به اسمًا ظاهرًا وجب تقديم الفاعل، وهنا "أعطيتكَ ريالًا" المفعول الأول ضمير، والثاني اسمٌ ظاهر، فيأخذ الحكم نفسه.

ويجب تقديم الأول في نحو: "أعطيتُ موسى عيسى"، "أعطيتُ" فعلٌ وفاعل، موسى الأول عيسى الثاني.

كما يجب تقديم الفاعل في قولك: "أخذ موسى عيسى"؛ لعدم وجود دليل الإعراب فيهما.

ويجب تقديم الأول أيضًا في نحو: "ما أعطيتُ المسكين إلا ثوبًا"، كما يجب تقديم الفاعل في قولك: "ما أخذ المسكينُ إلا ثوبًا"؛ لأن المفعول به محصورٌ فيه، والمحصور فيه دائمًا يجب أن يؤخَّر.

ويجب تقديم المفعول الثاني في نحو: "أعطيتُ الجائزةَ صاحبها"، ومثل ذلك في الفاعل: "أخذَ الجائزةَ صاحبها"؛ لأنه اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول به.

ويجب تقديم الثاني في نحو: "ما أعطيتُ ثوبًا إلا المسكينَ"، ومثال ذلك في الفاعل: "ما أخذ ثوبًا إلا المسكينُ"؛ لأن الفاعل محصورٌ فيه، والمحصور فيه يجب أن يؤخَّر.

فلهذا اكتفى ابن مالكٍ بالإشارة؛ لأن المسألة ذُكرت من قبل. وبعد ذلك يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

هنا يتكلم على حذف المفعول به، ونبدأ أولًا بشرح قوله: **(فضلة)**، فالفضلة – وجمعها: فضلات– خلاف "العمدة" وجمعها: عُمَد، فالعُمَد ما لا يستغني بناء الجملة عنه –افهموا ذلك يا إخوان– نحن الآن نحويون، نتكلم باصطلاح النحويين، يعني نتكلم بحسب الصناعة النحوية لا نتكلم بحسب المعاني المطلقة البلاغية، عندك بناء الآن، تريد أن تبني شيئًا، تريد أن تبني جملة، ما الأمور التي يجب أن توجد لكي تبني جملة؟ الجملة الاسمية ما الذي يجب أن يوجد لكي تبني بها الجملة الاسمية؟ مبتدأ خبر؛ فالمبتدأ والخبر عُمدة، ما سوى المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية فضلات.

تقول: "محمدٌ جالسٌ"، عُمَد "محمدٌ جالسٌ في البيت قبل أمس مع أخي" هذه كلها فضلات، يعني أن البناء –بناء الجملة الاسمية– لا يكون إلا بالمبتدأ والخبر، ما سوى ذلك فضلات، ليس أنه فضلات إن ليس له أهمية في المعنى، لا؛ أن بناء الجملة لا يستغني عن هذه العمدة.

والعمدة من الأسماء في الجملة الفعلية: الفاعل أو نائبه، ما يمكن أن تكون جملة فعلية إلا بفاعل أو نائبه، فأن تقول: "قام زيد" وما سوى ذلك يسمى فضلات، فالمفعول به فضلة أم عمدة؟ فضلة.

فلهذا قال: (**وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ**) يعني: المفعول به.

كذلك لو كان الفعل متعديًا، نعم يُعد فضلة، المفعول به فضلة، **والدليل على أنه فضلة**: ما نحن فيه: أنه يمكن أن يُحذف -كما سيأتي بيانه الآن- يمكن أن تحذف المفعول به، والمفعول به إنما يكون مع المتعدي، فدل ذلك على أنه فضلة؛ لأن العمدة ما يمكن أن تُحذف، الفاعل لا يمكن أن يُحذف، كيف تحذفه؟! تحذف (@٠٥:٥٤:٠٠) الجملة! العمدة كالعمود الذي تقوم عليه الخيمة، لو سقط ذهبت الخيمة، فهذا معنى (**فضلة**) وعمدة.

فذكر في هذا البيت: أن المفعول به قد يُحذف، يجوز أن يُحذف، وإنما يُحذف المفعول به بالشرط العام للحذف في اللغة العربية وهو العلم به؛ فكل ما كان معلومًا جاز حذفه، ومن ذلك: المفعول به، **فمن الأمثلة على ذلك:**

أن تقول: "محمدٌ الذي أحب" أي: محمدٌ الذي أحبه.

(ۋ ۋ ې ې) [**آل عمران**:١٥٣] أي: بما تعملونه.

ما فعلتَ بالتفاحة؟ تقول: أكلت أو أكلتها.

قولك لمن يرى طعامًا، ماذا تقول له؟ "كُل"، قال: "كُل طعامًا" أو "كُل من الطعام".

وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ﴾ [**المؤمنون**:١١٨] المعنى -والله أعلم-: اغفر لي وارحمني.

وقال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣] المعنى -والله أعلم-: ما ودَّعك وما قلاك، فحذف. لماذا حذف؟ أسباب الحذف؟ لا نتعرض لها الآن، لكن المفعول به هنا محذوف.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه:٣] أي: إلا تذكرةً لمن يخشى ربه أو لمن يخشى الله.

وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة:٢٤] أي: فإن لم تفعلوه.

وقال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة:٢١] (**لأغلبن**) مَن؟ ما ذُكر، محذوف، أي: لأغلبن الكفار أو لأغلبن أعدائي.

إذن.. فالمفعول به يجوز أن يُحذف إذا كان معلومًا، وإنما يكون معلومًا إذا دلَّ عليه دليلٌ لفظي أو دليلٌ معنوي.

وقد يُحذف المفعول به أو أحد المفاعيل؛ لعدم إراداته أصلًا -انتبهوا لذلك- أحيانًا يكون الكلام قائمًا على عدم إرادة المفعول به، يعني ليس هو مرادًا ثم حُذف كما رأينا قبل قليل، لا، وإنما هو ليس مرادًا من الأصل.

فمن ذلك: قولهم: "أمَّا محمد فقد أعطى وأكثر" ما معنى هذه الجملة "أما محمدٌ فقد أعطى وأكثر"؟ يعني: أما محمد فقد حصل منه إعطاءٌ وإكثار، فالمراد: إثبات الفعل؛ أنه يعطي ويكثر، أما المفعول به فليس مرادًا أصلًا، فالفعلان هنا لازمان.

وقيل: المفاعيل مقدَّرة، فنقدِّر مثلًا: "أما محمدٌ فقد أعطى غيره شيئًا وأكثرَ العطاء".

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-

٧] المعنى -والله أعلم-: فأما المعطي والمتقي، فأما الذي يحصل منه إعطاءٌ واتقاءٌ فسنيسره لليسرى.

وقيل: إن المفاعيل محذوفة، والتقدير: فأما من أعطى المستحقين حقوقهم واتقى ربه.

وقال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى:٥]، ﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى:٥]، (**يعطيكَ**) هذا مفعول، أين الثاني؟ المفعول الثاني "الإعطاء" غير موجود، فمعنى الآية -والله أعلم-: فسوف يأتيك عطاءٌ من ربك لك فترضى به. وقيل: المفعول محذوف، والتقدير: لسوف يعطيك ربك ما يرضيك فترضى به. وهذه أمور بلاغية تُناقش في البلاغة أكثر من مناقشتها في النحو، إلا أنها على المعنى الأولى أعلى بلاغةً من تكلُّف هذه المفاعيل.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة:٢٩] المعنى -والله أعلم-: حتى يحصل منهم إعطاء الجزية. إذن.. فلا يراد المفعول به، وقيل التقدير: حتى يعطوكم الجزية، فيقدَّر المفعول به.

ابن مالك ماذا قال في البيت؟ قال: (**وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ**) يعني: إن لم يسبب حذفه ضررًا في المعنى، فإن سبَّب حذفه ضررًا في المعنى فإن حذفه ممتنع، مثل ماذا يا ابن مالك؟ قال:

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ ... كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

في السؤال لو سُئلت: مَن ضربت؟ يجب أن يكون **الجواب** محتويًا على المفعول به، فتقول: "ضربتُ زيدًا" أو تقول: "زيدًا" يعني ما يمكن أن تقول في جواب "مَن ضربت؟" تقول: "ضربتُ"؛ لأن حذف المفعول به هنا مُلبِس ومُفسد للمعنى.

(أو حُصر) أو كان معنى الكلام قائمًا على الحصر. مثال ذلك: أن تقول: "ما ضربتُ إلا زيدًا"، لو حذفت المفعول به -يعني حذفت زيد وإلا- فقلت: "ما ضربت" فسد المعنى الذي تريده؛ لأن "ما ضربتُ" نفيٌ للضرب مطلقًا، وأنت لا تريد هذا المعنى، أنت تريد ما ضربت إلا زيدًا، يعني تريد حصر الضرب في زيد؛ فلهذا حذف المفعول به هنا ممتنع.

ثم قال في البيت الأخير:

وَيُحْـــذَفُ النَّاصِـــبُهَا إِنْ عُلِمَـــا وَقَـــدْ يَكُـــوْنُ حَذْفُـــهُ مُلْتَزَمَـــا

فذكر في هذا البيت حذف الناصب للمفعول به، أي: الفعل الذي ينصب المفعول به أو الاسم العامل عمله –أي: الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل.

وحذف الناصب للمفعول به جائز بالشرط السابق؛ وهو: أن يكون معلومًا؛ بحيث يدل عليه دليلٌ لفظيٌّ أو دليلٌ معنوي، ومن مواضع حذفه: في السؤال مثلًا: فإذا قيل: مَن أكرمت؟ يمكن أن تقول في الجواب: "أكرمتُ زيدًا" فتصرِّح بالفعل الناصب، ويمكن أن تحذفه فتقول: "زيدًا"؛ لوجود الدليل المقالي في السؤال.

ومن مواضع الحذف -وهي كثيرة- قول العرب: "أهلًا وسهلًا"، فالمعنى: أتيت أهلًا ووطئت سهلًا، فحذف الأفعال؛ لأنها معلومة.

ثم قال ابن مالك: **(وَقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا)** أي: قد يكون حذف هذا الناصب واجبًا في بعض المواضع، منها: موضعٌ ذكرناه في بابٍ سابق [**باب الاشتغال**]، فناصب المفعول به في [**باب الاشتغال**] واجب الحذف كما قلناه في الباب السابق، تقول: "زيدًا أكرمته" ولا يجوز أن تقول أكرمتُ زيدًا أكرمته؛ فهذا من مواضع وجوب حذف الفعل.

ومن المواضع التي ستأتي في باب النداء تقول: "يا عبد اللهِ" أي: أدعو عبد الله،

فلا يجوز أن تصرِّح بالفعل.

ومن ذلك: باب التحذير، في باب التحذير تقول: "الأسد الأسد" أي: احذر الأسد.

ومن ذلك: باب الإغراء، تقول: "العلم العلم" أي: اطب العلم العلم.

ومن مواضع الحذف الواجب: الأمثلة التي جاءت عن العرب بحذف الفعل الناصب؛ كقولهم: "الكلاب على البقر" أي: أرسل الكلاب على البقر، وكقولهم: "أحشفًا وسوء كيلة؟" أي: أتجمع حشفًا وسوء كيلة؟ والكيلة بكسر الكاف.

وقول ابن مالك في هذا البيت: (**وَيُحْذَفُ الْنَّاصِبُهَا**) نجد فيه أنه جمع في الكلمة بين (**الـ**) والإضافة (**الْنَّاصِبُهَا**)، وهل تُجامع (**الـ**) الإضافة؟ فهل هذا خطأ من ابن مالك أم ماذا؟! هذه الموصولة، وهي: يجوز أن تجامع الإضافة في الإضافة اللفظية، نعم، سيأتي ذلك في الإضافة اللفظية: ألا تجامع الإضافة المعنوية مطلقًا، أما في الإضافة اللفظية يعني ما كان المضاف فيه وصفًا -اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبَّهة- فيجوز أن تجامع (**الـ**) الإضافة؛ لأن الإضافة هنا لفظية غير حقيقة؛ فلهذا يمكن أن تقول: "زيدٌ ضارب الرجلِ" وتقول: "زيدٌ الضارب الرجلِ"، وتقول: "أنا مُكرمك" وتقول: "أنا المكرمك"؛ فكل ذلك جائز، وهذا آخر الكلام على باب [**تعدِّي الفعل ولزومه**] إن شاء الله تعالى.

وننبِّه -يا إخوان- إلى أن الدرس القادم -بإذن الله- سيكون آخر درسٍ في هذا الفصل، نستمع إلى الأسئلة إن كان هناك أسئلة.

[الأسئلة]

سؤال: (@٢٥:٠٥:١)

الجواب: نعم، المفعول به فضلة؛ أنه يمكن أن يُحذف، يُحذف ويقدَّر، يعني

يبقى في التقدير، يمكن أن يُحذف لكنه يبقى في التقدير، فبقاءه في أصل التقدير يعني لا بد أن تقدره المبتدأ والخبر، أما المفعول به -كما رأيت- قد يقدَّر إذا كان المعنى يعني يساعد على ذلك ويطلب ذلك، وربما لا يقدَّر، يمكن أن تحذف المفعول به ولا تحتاج إليه كما قلنا في الأخير ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل:٥]، هنا حُذف المفعول به، وليست هناك حاجة لتقديره أصلًا؛ لأن المراد بالفعل هنا لازم، يعني: فأما من يحصل منه إعطاء واتقاء.

سؤال: (@٠١:٠٦:٢٠)

الجواب: الذي ذكرته هو المشهور عند النحويين. فهل عندك تخريجاتٍ أخرى؟ هم يذكرون أن هذا من باب الإجمال وليس من باب الإلباس، وإن كان ابن هشام في [**أوضح المسالك**] اعترض بالآية على ابن مالك، لكنهم ردوا عليه بأن الآية فيها إجمال وليس فيها إلباس، فلا تكون أمرًا يُعترض به على ابن مالك.

سؤال: (@٠١:٠٦:٥٢)

الجواب: الفعل الماضي إذا اتصل بواو الجماعة فهو عند البصريين والجمهور مبنيٌّ على فتحٍ مقدَّر؛ كأن تقول: "ذهبوا" فالأصل: "ذهبَ" ثم اتصلت به واو الجماعة فصار "ذهبَوْا" فحصل ثقل، فقيل: "ذهبُوا"، فهو مبني على فتحٍ مقدَّر منع من ظهوره الضمة المجلوبة لمناسبة الواو. إذن.. مبني على الفتح المقدَّر، ويُنسب إلى بعض الكوفيين -كمذهبٍ تعليمي- أنهم يقولون: "مبني على الضم" أخذًا بالظاهر.

سؤال: (@٠١:٠٧:٤٠)

الجواب: نعم، واو الجماعة فاعل، **واو الجماعة لا تخرج عن ثلاثة أعاريب:**

- **الأكثر**: أن تكون فاعلًا.

- **والثاني**: أن تكون نائب فاعل يتخذ فعلٍ مبني للمجهول.
- **والثالث**: أن تكون اسمًا للناسخ إذا اتصلت بـ "كان وأخواتها".

سؤال: (@١:٠٧:٥٩)

الجواب: بلا، الواو فاعل على كل حال، وإنما الخلاف في إعراب "ذهبَ" في "ذهبُ" هل هي "ذهبَ" ثم أتينا بضمة غطَّت الفتحة أو هي من الأصل ضمة "ذهبُ"؟

سؤال: (@١:٠٨:١٧)

الجواب: لا، (وحذف فضلةٍ أجز) مفعول به مقدَّم، لا، (وحذفَ). والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثاني والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم، وحيَّاكم الله وبيَّاكم.

وبارك فيكم في هذه الليلة الطيبة -ليلة الاثنين- الخامس والعشرين من شهر المحرَّم من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثاني والأربعين من دروس شرح [**ألفية بن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعةً.

نسأل الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يجعل أعمالنا مباركةً وخالصةً، وأن يجعل هذا الشرح واضحًا مفهومًا وأن يطرح فيه البركة وأن يفعنا به في الدنيا والآخرة؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

درسنا في هذه الليلة -يا إخوان- هو درسٌ لطيفٌ في أوله وفي مُجمله، ولكن في تفصيلات الجمهور شيئًا من التفصيل الطويل الممل، ولكننا سنرى -إن شاء الله-

أن النهاية ستكون نهايةً طيبة؛ لأننا سنرجح قولًا آخر.

موضوعنا اليوم -إن شاء الله- عن

باب [التنازع في العمل]

وهو في مُجمله مِن ألطف أبواب النحو وأظرفها، وهذا الباب -باب التنازع في العمل- هو كباب [**الاشتغال**] الذي سبق أن شرحناه في الدرس قبل الماضي؛ فهو في حقيقته حلٌّ لمشكلةٍ لغوية، حلٌّ وضعه النحويون لمشكلةٍ لغوية.

قبل أن نقف على هذه المشكلة وحلِّها نقرأ ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، وفي هذا الباب عقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثمانية أبيات، يقول فيها رحمة الله عليه:

٢٧٨. إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩. وَالْثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسَاً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

٢٨٠. وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١. كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

٢٨٢. وَلاَ تَجِىءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أوْهِلاَ

٢٨٣. بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

٢٨٤. وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥. نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدَاً وَعَمْرَاً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

قلنا -يا إخوان-: إن التنازع هو حلٌّ وضعه النحويون لمشكلةٍ لغوية، دعونا نبدأ بالمشكلة من أولها حتى نصل إليها إن شاء الله تعالى.

نحن نقول في الكلام: "جاء محمدٌ وذهب".

فـ"جاء": فعلٌ ماضٍ.

و"محمدٌ": فاعل "جاء".

"وذهب": الواو حرف عطف، و"ذهب" فعلٌ ماضٍ، وفاعله بعده وهو ضميرٌ مستترٌ تقديره "هو" يعود إلى محمد. هذه الجملة لا مشكلة فيها.

ونقول أيضًا: "محمدٌ جاء وذهب".

فـ محمدٌ: مبتدأ.

وجاء: فعلٌ ماضٍ فاعله مستترٌ بعده -أي: جاء هو- والواو عاطفة.

وذهب: فعلٌ ماضٍ، فاعله مستترٌ بعده، أي: محمدٌ جاء هو وذهب هو. أيضًا هذه الجملة لا مشكلة فيها.

ثم يجوز لك أن تقول في الكلام: "جاء وذهب محمد"، هنا تقع المشكلة، و"محمد" هذا الاسم الظاهر المصرَّح به فاعلٌ لـ جاء أم فاعلٌ لـ ذهب؟ من حيث المعنى فاعلٌ لهما، إلَّا أن الفعل عقلًا وواقعًا لا يكون إلا من فاعلٍ واحد، يعني لا يمكن أن يكون هناك فاعلان لفعلٍ واحد؛ قد يفعلان فعلًا مشتركًا، يمكن، لكن لا يفعلان فعلًا واحدًا في الوقت نفسه وفي المكان نفسه، هذا يفسد عقليًّا، ما يمكن، في وقت واحد وفي زمان واحد لا بد أن يكون الفاعل واحدًا.

فإن جعلنا محمدًا فاعل لـ جاء، فأين فاعل ذهب؟ سنقول: ضمير مستتر، ضمير مستتر يعود إلى من؟ إلى محمد. عاد إلى متقدم أم عاد إلى متأخر؟ عاد إلى متأخر، مشكلة، الضمير لا يعود على متأخر؛ يعود على المتقدم.

"جاء وذهب محمدٌ"، نجعل محمدٌ فاعل لـ ذهب الفعل الثاني. طيب.. والفعل الأول "جاء" أين فاعله؟ ضمير مستتر يعود إلى محمد، يعني يعود إلى متأخر. مشكلة! هذه من المواضع التي أجاز فيها النحويون عود الضمير إلى متأخر، فاتفقوا على أن هذا الاسم الظاهر -وهو محمد- يجوز فيه أن يكون فاعلًا للأول وأن يكون فاعلًا للثاني، لك أن تجعل "محمد" فاعلًا للأول فتجعل فاعل

الثاني ضميرًا مستترًا، ويجوز أن تجعل "محمد" فاعلًا للثاني وتجعل فاعل الأول ضميرًا مستترًا، ويسمون هذا الأسلوب حينئذٍ "أسلوب التنازع في العمل"، لماذا سموه بأسلوب التنازع؟ لأنه تأخر هنا معمول وهو الفاعل، وتقدَّم عاملان وهما الفعلان "جاء وذهب"، وهما يطلبان هذا المعمول، كلٌّ منهما يطلب هذا المعمول، تنازعاه، فسمي الباب "باب التنازع".

دعونا أيضًا ننظر في أمثلةٍ أخرى:

يمكن أن تقول: "**احترمت محمدًا وأكرمته**".

فاحترمت: فعلٌ وفاعل.

ومحمدًا: مفعولٌ به.

وأكرمته: فعلٌ والتاء فاعل والهاء مفعولٌ به، ولا مشكلة في هذه الجملة.

ولك أن تقول: "**محمدًا احترمته وأكرمته**".

فهذا على أسلوب الاشتغال.

ولك أن تقول: "**احترمت محمدًا وأكرمت**".

احترمت محمدًا: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ به.

وأكرمت: فعلٌ وفاعل.

أين مفعوله؟ محذوف -أي: وأكرمته- وسبق الكلام على أن المفعول به يجوز أن يُحذف إذا دل عليه دليل، أيضًا لا مشكلة في كل ذلك.

ويمكن أن تقول: "**محمدٌ احترمت وأكرمت**".

فـ محمدٌ: مبتدأ.

واحترمتُ: فعلٌ وفاعل، والمفعول به محذوف.

وأكرمتُ: فعلٌ وفاعل والمفعول به محذوف، كل ذلك جائز ولا مشكلة فيه.

ويجوز أن تقول: **"احترمت وأكرمت محمدًا"**.

وهنا تقع المشكلة عندما تقول: "احترمتُ وأكرمتُ محمدًا"؛ لأن الفعلين "احترمت وأكرمت" كلاهما طالبان لمحمدًا، فستجعل محمدًا مفعولًا به للأول "احترمت" أم للثاني "أكرمت"؟ إن جعلته للأول فأين المفعول الثاني؟ ضمير يعود إلى متأخر، وإن جعلت محمدًا مفعولًا للأول فأين مفعول الثاني؟ ضمير يعود على متأخر، فالمشكلة موجودة على كل حال، فهذه من المواضع التي يجوز أن يعود الضمير فيها إلى متأخر، وجوَّز النحويون واتفقوا على أن هذا المفعول الظاهر يجوز لك أن تجعله للأول ويجوز أن تجعله للثاني.

ثم بعد ذلك... أو قبل ذلك، دعونا نعرِّف التنازع، بعد ذلك كيف نعرِّف التنازع بعد هذه المقدمة؟

۞ يمكن أن نقول في تعريف التنازع:

التنازع: هو أن يتأخر معمولٌ ويتقدَّم عاملان يطلبانه.

طبعًا هذا مفهوم، لكن لا بد أن تنص عليه في التعريف: أن يتأخر معمول وأن يتقدَّم عاملان يطلبانه، هذا هو التنازع، كما رأينا قبل قليل: إما أن يتأخر فاعل ويتقدم فعلان يطلبانه، أو يتأخر مفعول به ويتقدم فعلان يطلبانه، سواءٌ كان هذان العاملان يطلبانه من جهة أم يطلبانه من جهتين، سواءٌ كان العاملان يطلبانه جميعًا من جهةٍ واحدة؛ كجهة الفاعل.

يعني: كلاهما يطلبه فاعلًا، كـ "جاء وذهب محمدٌ" كلاهما يطلبان محمدًا فاعلًا.

أو يطلبانه جميعًا من جهة المفعول، كلاهما يطلبانه مفعولًا، كـ "احترمت وأكرمت محمدًا"، كلا الفعلين يطلبانه مفعولًا.

أو كانا يطلبانه من جهتين مختلفتين، مثل: "أكرمت وأهانني محمدٌ"، فأكرمت يطلب محمدًا على أنه فاعل أو مفعول؟ على أنه مفعول، وأهانني -أنا المفعول- وأهانني يطلب محمد على أنه فاعل أو مفعول؟ فاعل.

إذن.. فهذان العاملان المتقدمان الفعلان يطلبان محمدًا من جهة أو من جهتين؟ من جهتين. التنازع يحدث سواءٌ كان العاملان يطلبان المعمول من جهة أم من جهتين.

هذا المثال الأخير: "أكرمت وأهانني محمدٌ" ماذا ستفعل به؟ ستجعل "محمد" فاعل لأهانني أم ستجعله مفعولًا به لـ أكرمت؟ إن جعلته فاعلًا لـ أهانني فمفعول "أكرمت" ضمير عائد على المتأخر، وإن جعلته مفعولًا به لأكرمت ففاعل "أهانني" ضمير يعود على متأخر، فالمشكلة موجودة. وقلنا: أجاز النحويون في هذا الباب في مواضع معيَّنة يمكن أن يعود الضمير إلى متأخر في هذا الباب [**باب التنازع**]، قلنا: واتفقوا على أنه يجوز لك أن تجعل المعمول للأول أو للثاني، فإن جعلته للثاني هنا فستجعله فاعلًا وترفعه، وتقول: "أكرمتُ وأهانني محمدٌ"، وإن جعلته للأول فستجعله مفعولًا به منصوبًا، فستقول: "أكرمتُ وأهانني محمدًا"، وبعد أن اتفقوا على أنه يجوز أن تجعله للأول أو تجعله للثاني اختلفوا في الأَوْلى؛ ما الأَوْلى: أن تجعله للأول أم أن تجعله للثاني؟

أما البصريون؛ فاختاروا أن تجعله للثاني؛ لأنه أقرب؛ لأنه الأقرب للمعمول.

وأما الكوفيون؛ فاختاروا أن تجعله للأول؛ لأنه المتقدم.

والوجهان جائزان -كما قلنا- باتفاق، لكن الاختلاف في الأَوْلى، وأكثر

الشواهد جاءت على قول البصريين.

نريد أن نتأمل -يا إخوان- المذهبين الجائزين هنا: اختيار البصريين، واختيار الكوفيين!

على اختيار البصريين إذا قلنا: "جاء وذهب محمدٌ"، محمد فاعل للثاني ذهب، أصل الجملة الأصيل ليس محمد فاعلًا لهما في المعنى، أصل الجملة الأصيل: جاء محمدٌ وذهب محمدٌ، هذا الأصل الأصيل، "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ" هذا الأصل عند الجميع -يعني عند البصريين والكوفيين- "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ"، البصريون ماذا يقولون؟ العرب ماذا فعلت في هذا المثال؟ البصريون يقولون: العرب حذفت الفاعل الأول، فصارت الجملة: "جاء وذهب محمدٌ"، فالفاعل الأول حذفنا الاسم الصريح ووضعنا مكانه الضمير "جاء هو"، إذن.. فعلى قول البصريين: "وذهب محمدٌ" معطوف على "جاء محمدٌ"، في "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ" احذف محمد الأولى، ترى الجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى، هذا النظام الواضح في الجملة.

أما على قول الكوفيين؛ فالأصل عندهم: "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ"، هم الآن يجعلون محمد الصريح في "جاء وذهب محمد" للأول أو للثاني؟ للأول، وذهب الذي في الوسط هذا أين فاعلها؟ محذوف ومكانه ضمير، يعني: "جاء محمد" وفي الوسط "وذهب".

سأعيد:

أصل الجملة: "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ"، الكوفيون كيف يرون أن العرب فعلت في هذه الجملة؟ الكوفيون يقولون: "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ" حذفنا فاعل الثاني وهو "ذهب"، ترى في الجملة ماذا إلى هذه المرحلة عندما حذفنا فاعل

"ذهب"؟ صارت الجملة: "جاء محمدٌ وذهب"، ثم أخذنا "وذهب" وجعلناها معترضة بين الفعل والفاعل، فصارت: "جاء وذهب محمد".

والظاهر أن العرب فعلت ما يقوله البصريون أم فعلت ما يقوله الكوفيون؟ ما الظاهر؟

الظاهر: أن العرب فعلت ما يقوله البصريون، يعني حذفت الفاعل الأول وانتهى الأمر، ولم تحذف الفاعل الثاني ثم تأخذ الجملة وتجعلها معترضة بين الفعل والفاعل.

ولهذا كما قلت لك: كيف هذا المثال على اختيار البصريين ماذا تفعل؟ اجعل الجملة "ذهب محمد وذهب محمد" ثم احذف الأول وضع مكانه ضميره، وإذا قلت لك كيف الجملة على اختيار الكوفيين؟ فاجعل الفاعل للأول ثم اجعل الجملة الثانية معترضة بينهما، وهذا الأمر يتضح أكثر مع المثنى والجمع، في المفرد ربما لا يتضح؛ لأن الضمير مستتر.

لكن لو أتينا بالمثنى أو الجمع، لو قلنا "جاء وذهب المحمدون"، "ذهب وجاء المحمدون".

على اختيار البصريين: المحمدون فاعل للثاني "ذهب".

أين فاعل الأول "جاء"؟ ضمير.

الضمير سيستتر هنا ولَّا يبرز؟ ما يستتر إلا مع المفرد، لكن مع المثنى والجمع يبرز مع المثنى ألف الاثنين ومع الجمع والجماعة، أبرزه هنا؟ قل "جاؤوا وذهب المحمدون" هكذا تقول عند البصريين، تقول: "جاؤوا وذهب المحمدون"، تقول: (@٠٠:٢٣:٠٨) المتأخر؟ تقول: هذا من المواضع التي أُستثنيت.

وعند الكوفيين ماذا نقول على التنازع؟ نقول: "جاء المحمدون" ثم نعترض

بالجملة "وذهبوا"، ثم نعترض بينهما، فتقول: "جاء وذهبوا المحمدون".

نمثِّل أيضًا بالمثنى: لو قلنا: "جاء وذهب المحمدان"، فعند البصريين سنقول: "جاءا وذهب المحمدان"، وعند الكوفيين سنقول: "جاء وذهبا المحمدان"، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِنْ عَـامِلاَنِ اقْتَضَـيَا فِـي اسْـمٍ عَمَـلْ قَبْـلُ فَلِلْوَاحِـدِ مِنْهُمَـا الْعَمَـلْ

هنا عرَّف التنازع الذي عرفناه قبل قليل: (**إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قبلُ**) يعني: عاملان يقتضيان العمل في معمولٍ متأخر.

(**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ**) يقول: العمل إنما يكون لأحد العاملين، ولا يكون لهما.

ثم قال:

وَالثَّـانِ أَوْلَـى عِنْـدَ أَهْـلِ الْبَصْـرَهْ وَاخْتَـارَ عَكْسًـا غَيْـرُهُمْ ذَا أَسْـرَهْ

هنا بيَّن الاختيار؛ فالبصريون يختارون الثاني؛ لقربه، والكوفيون يختارون الأول؛ لتقدُّمه.

طالب: (@٠٠:٢٥:١٦)

الشيخ: "ذا أَسره"؟ لا، خطأ، هي (**ذا أُسره**)، وهذا مما أُخذ على الشيخ/ خالدٍ الأزهري، تعرفون خالدًا الأزهري شارح [**أوضح المسالك**] وله كتاب اسمه [**إعراب الألفية**]، أعرب الألفية كلها كلمةً كلمة، ومن الأشياء التي ذكرها: أن "أَسره" بالفتح، وقال: "الأَسره": أقرباء الرجل الأدنون، وهذا أُخذ عليه؛ لأن الكلمة بهذا المعنى في كل المعجمات العربية بالضم (**أُسره**)، أما "الأَسره" فهي بمعنى القوة.

فلو جاء "ذا أَسره" في بعض النُسخ فيُقبل على أنه ذا قوة ليس على أنه بمعنى

(أُسره).

ومعنى البيت (**وَاخْتَار عَكْسَا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ**) يعني: اختار عكسًا غيرهم حالة كونهم مجموعة من العلماء، وإن قلت: "ذا أَسره" يعني: واحد قوة، فالذي يؤخذ أن تجعل "أَسره" بالفتح بمعنى: أهل الرجل الأدنين.

المعنى والضبط الذي في النسخ (**أُسرة**)، (**ذا أُسره**)، جاء في بعض النسخ القليلة -يعني ليست نسخ عالية- "أَسره"، يُذكر هذا، لكن لا يُفسَّر بأنه بمعنى (أُسره).

نعود ونقول: إن النحويين اتفقوا على أنه يجوز أن تجعل هذا المعمول المتأخر للأول أو للثاني، جعلناه للأول ماذا نفعل بالثاني المهمل؟ لو جعلناه للثاني ماذا نفعل بالأول المهمل؟ الفعل الذي تُعمله تجعل هذا الظاهر معمولًا له وينتهي أمره، الفعل الآخر المهمل الذي لم تُعمله ما حكمه؟ الجواب: **يجوز لك فيه وجهان:**

الوجه الأول: أن تُعمله في ضمير المعمول الظاهر، أن تُعمله في ضمير، هذا الضمير يعود إلى المعمول الظاهر.

والوجه الثاني: أن تجعل معموله محذوفًا لدلالة الظاهر عليه.

نطبِّق ذلك على اختيار البصريين الذين يُعملون الثاني:

"**جاء وذهب محمدٌ**" كيف نعرب على اختيار البصريين؟

نقول: محمدٌ فاعل "ذهب" الثاني.

أما فاعل "جاء" وهو ضميرٌ مستترٌ تقديره "هو" يعود إلى محمد، هذا وجه.

ويجوز أن تقول إن فاعله هنا محذوف بدلالة الفاعل الظاهر عليه، وهذه من

المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل؛ لدلالة الظاهر عليه.

وإذا جئنا إلى الجمع فنقول على اختيار البصريين.. في "جاء وذهب المحمدون" ماذا تقول على اختيار البصريين؟ إما أن تُعمل المهمَل في الضمير فتقول: "جاؤوا وذهب المحمدون"، وإما أن تحذف -تجعل معموله محذوفًا- فتقول: "جاء وذهب المحمدون".

وكذلك في المثنى.. نقول على اختيار البصريين: "جاءا وذهب المحمدان"، أو تجعل معمول الأول محذوفًا فتقول: "جاء وذهب المحمدان".

وكيف تقول على اختيار الكوفيين؟

نقول: "جاء وذهب محمدٌ"، محمدٌ على اختيار الكوفيين فاعل للأول "جاء"، وفاعل "ذهب" ضمير مستتر يعود على "محمد" أو محذوف.

وفي الجمع نقول على اختيار الكوفيين: "جاء وذهبوا المحمدون" هذا على الاضمار، وعلى الحذف نقول: "جاء وذهب المحمدون".

وفي المثنى نقول عند الكوفيين: "جاء وذهبا المحمدان" على الاضمار، وعلى الحذف: "جاء وذهب المحمدان".

"أكرمتُ وأهانني محمد" يضربانه من وجهين، ماذا نقول على اختيار البصريين؟ فماذا تقول؟

طالب: (@٠٠:٣١:٣٤)

الشيخ: لا، "أكرمتُ وأهانني محمدٌ" ماذا نقول على اختيار البصريين؟ مَن يحاول؟

أكرمتُ فأهانني محمدٌ، هذا على الاضمار أم على الحذف؟ مَن يتكلم؟ مَن

يجيب؟

طالب: (@٠٠:٣٢:٠٠)

الشيخ: هذا على الحذف؟ يعني الآن إذا قلت "أكرمت وأهانني محمدٌ" على اختيار البصريين "محمدٌ" فاعل لـ أهانني، طيب.. "أكرمتُ" ماذا تطلب؟ أين المفعول به؟ يجوز الوجهان: إما أن تضمر المفعول به، وإما أن تحذفه، فإذا أضمرته -أضمرته يعني أتيت به ضميرًا- فإذا أضمرته فتقول: "أكرمتهُ وأهانني محمدٌ"، وإذا حذفت تقول: "أكرمتُ وأهانني محمدٌ" كلا الوجهين جائز.

وعلى اختيار الكوفيين ماذا نقول؟ يقول: "أكرمتُ وأهانني محمدًا"، محمدًا مفعول به لـ أكرمت. أين فاعل أهانني؟ مستتر، هنا مستتر.

نتنقل للجمع "المحمدون"، "أكرمت وأهانني المحمدون" ماذا نقول على مذهب البصريين أو على اختيار البصريين؟ المسألة تحتاج إلى تأمُّل.

"أكرمتُ وأهانني المحمدون" هذا على الا ضمار أو الحذف؟ هذا على الحذف، وعلى الإضمار ستقول: "أكرمتهُم وأهانني المحمدون". وعند الكوفيين نُعمل الأول...

طالب: (@٠٠:٣٤:١٩)

الشيخ: ممتاز! "أكرمتُ وأهانوني المحمدين" هذا على الإضمار، وعلى الحذف: "أكرمتُ وأهانني المحمدين" الوجهان جائزان.

ننظر لشيءٍ من الشواهد.. وإن لم أجد وقتًا كافيًا لجمع شواهد كثيرة، لكن جمعت بعض الشواهد في باب [**التنازع**]:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [**الكهف:٩٦**] لما طلبوا منه أن

يبني السد قال: آتوني القدر النحاس، آتوني القطر، هاتوا القطر، آتوني قطرًا، لماذا؟ لأُفرغ قطرًا ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦] يعني: آتوني هذا النحاس لكي أفرغه عليه بين الجبلين؛ ليكون سدًّا، هاتوا النحاس لأُفرغ هذا النحاس عليه، (آتوني)، (آتوني) ماذا؟ (قطرًا)، ﴿أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ﴾ [الكهف:٩٦] ماذا يفرغ عليه؟ (قطرًا).

إذن.. (**قطرًا**) هنا معمول متأخر يطلبه (آتوني)، آتوني قطرًا، ويطلبه (**أُفرغ**)، ﴿أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦].

إذن.. تأخر معمول وتقدم عاملان يطلبانه، وكلاهما يطلبانه من جهة أو جهتين؟ من جهة، وهي المفعول به، لك أن تجعله للأول ولك أن تجعله للثاني.

إن جعلناه للأول ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦] الآية الآن إن جعلناه للأول أين مفعول (**أُفرغ**)؟ ضمير أو محذوف. لو صرَّحت به؟ آتوني أفرغه عليه قدرًا.

وإن جعلته للثاني (**أُفرغ**) فأين مفعول (**آتوني**)؟ محذوف أو مضمر، إن أضمرته آتونيه أُفرغ عليه قطرًا.

أيهما أفضل: الاضمار أو الحذف؟ نحن قلنا فيما رجَّحنا الآن قلنا: إن الوجهين جائزان، إلا أن الاضمار في الفاعل هو الأفضل والأحسن؛ لأنه عمدة، وسيأتي أن الجمهور يوجبون ذلك إيجابًا ويمنعون الوجه الثاني -وهو الحذف- لكن الذي اخترناه وهو الذي نريد الآن أن نؤسس عليه ونقعِّد عليه هو أن الوجهين جائزان.

جائزان.. أيهما أفضل وأحسن وأفصح؟ مع الفاعل الأفضل الإضمار؛ أن تذكره على أنه ضمير، وإذا كان مفعول به فالأفضل الحذف وعدم الذكر؛ لأنه

فضلة، إلا أنه يجوز في هذا الحذف؛ لشواهد ستأتي، ويجوز في الآخر الذكر لشواهد سوف تأتي.

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن:٧].

﴿أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن:٧] هذه (أن) المصدرية، و(أن) المصدرية مع ما دخلت عليه هذا مصدر مؤوَّل، يعني اسم يُعرب، إعرابه هنا: مفعول به؛ لأنه المظنون، مفعول به لـ (**ظنوا**) أم مفعول به لـ (**ظننتم**)؟ وأنهم ظنوا أن لن يبعث الله أحدًا أم ﴿ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن:٧]؟ نعم، كلاهما جائز.

إذن.. فهذا تنازع؛ تنازعاه من جهةٍ واحدة من جهة المفعول به، لك أن تجعله للأول ولك أن تجعله للثاني، وكما رأيتم حُذف؛ لأن قلنا: الأفضل والأفصح للمفعول به أن يُحذف.

قال الشاعر:

جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني ... لغير جميلٍ من خليلي مهمل

الشاهد: "جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ" عندنا هنا "الأخلاء"، وهي في المعنى يتنازعها جفوني وأجفُ؛ لأنها فاعل "جفوني" ومفعول "أجفُ".

الشاعر هنا ماذا فعل؟ جعلها للفعل الأول فاعلًا أم جعلها للفعل الثاني مفعولًا؟ جعلها للفعل الثاني مفعولًا، هذا اختيار البصريين. عندما جعلها للثاني مفعولًا به ماذا فعل بالفعل الأول؟ أضمر فاعله أم حذف؟ أضمر، أتى به ضميرًا فقال: "جفوني" أتى بواو الجماعة، ولو حذف سيقول "جفاني ولم أجفُ الأخلاء".

وقال الشاعر أو الشاعرة:

ســـــائل بنـــــا في قومنـــــا   وليكـــفِ مـــن شــــرٍّ ســـماعه
بعُكـــــاظ يعشـــــي النـــــاظرين   إذا هـــــم لمحـــــوا شـــــعاعه

"بعكاظ يعشي الناظرين" يعشيهم أي: يعميهم، يعشي الناظرين: يعمي الناظرين، ما الذي يعمي الناظرين؟ شعاعه، "يعشي الناظرين شعاعه" أي: يُعمي الناظرين شعاعه.

إذن.. ما إعراب شعاعه؟ فاعل ليعشي "يعشي الناظرين".

ثم قالت: "إذا هم لمحوا" لمحوا ماذا؟ لمحوا شعاعه. إذن.. فكلمة "شعاعه" التي في آخر البيت تنازعها "يعشي" و"لمحوا".

بعكـــــاظ يعشـــــي النـــــاظرين   إذا هـــــم لمحـــــوا شـــــعاعه

الشاعرة جعلت "شعاعه" للأول أو للثاني؟ جعلت للأول، يعني اختيار البصريين أو الكوفيين؟ اختيار الكوفيين. ماذا فعلت بالثاني المهمل "لمحوا"؟ يطلب الشعاع مفعولًا، أضمرت ولَّا حذفت؟ حذفت، ولو أضمرت لجاز، وكانت تقول "إذا هم لمحوه شعاعه" لا.

ويقول الآخر:

تعفـــق بـــالأرطى لهـــا وأرادهـــا   رجـــالٌ فبـــذَّت نـــبلهم وكليـــب

يتكلم على صيد أو أن يصيدوا بقرًا أو نحو ذلك من الصيد، يقول: هؤلاء الرجال تعفقوا بالأرطى -أي استتروا- تعفَّق بالأرطى أي: استتر، الأرطى شجرة معروفة، استتروا تحت الأرطى وأرادوها، مَن الذي استتر؟ تعفَّق الرجال، مَن الذي أرادها؟ الرجال. إذن.. فالرجال فاعل لتعفَّق؛ وكذلك لأرادها،

تعفـــق بـــالأرطى لهـــا وأرادهـــا   رجـــالٌ فبـــذت نـــبلهم وكليـــب

"رجالٌ" الآن ما إعراب "رجالٌ"؟ هو فاعل... دعوه حتى نراجعه.

نأخذ البيت الآخر.. أنا أقول: ما وجدت وقتًا؛ فلهذا ما اخترت كثيرة وواضحة.

قال:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ ... جهارًا فكن في الغيب أحفظ للعهدِ

"إذا كنت ترضيه" الهاء في "ترضيه" تعود إلى مَن؟ تعود إلى متأخر، قلنا: هذا جوَّزوه في باب التنازع.

"إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ"، "صاحبٌ" هذا متنازعٌ فيه، صاحب، يطلبه الأول ويطلبه الثاني، لو جعلته للأول قلت: "إذا كنت ترضي صاحبًا" فنصبت، ولو جعلته للثاني كنت رفعت: "إذا كنت ترضيهِ ويرضيكَ صاحبٌ" فاعل، الشاعر جعله للأول أو للثاني؟ جعله للثاني فاعلًا فرفعه، الأول -اللي يسميه المُهمل- إما أن تُضمر له معموله المفعول أو تحذفه. الشاعر أضمر أو حذف؟ أضمر فقال "ترضيه" ولو حذف لجاز، فكأنه يقول: إذا كنت ترضي ويرضيك صاحبٌ.

نعيد الخلاصة في هذه المسألة فنقول -يا إخوان-: اتفقوا على أن المعمول المتأخر يجوز أن تجعله للأول وأن تجعله للثاني، واختلفوا في الأوْلى؛ فإن جعلته لأحدهما فماذا تعمل بالآخر المهمل؟ قلنا: يجوز ولك فيه حينئذٍ وجهان: إما أن تضمر له معمولًا -يعني أن تجعل معموله ضميرًا- والوجه الثاني: أن تجعل معموله محذوفًا لدلالة الظاهر عليه، هذا هو الأيسر في هذا الباب، وجاءت عليه بعض الشواهد كما رأينا قبل قليل، وإن كانت هذه الشواهد تختلف كثرةً وقلةً في بعض مسائل هذا الباب. أما جمهور النحويين ومنهم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فلهم في ذلك تفصيلات.

قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

ماذا يقول؟ يقول: الفعل المهمل ماذا تفعل به؟ يقول: أَعمل هذا المهمل في ضمير ما تنازعاه؛ يعني: اعمله في ضميرٍ يعود إلى الظاهر. هذا يجوز أو يجب؟ يقول: (**والتزم ما التزما**) إذن.. فهذا عنده من باب الوجوب؛ فعلى ذلك هو يوجب الإضمار ولا يجيز الحذف.

فعلى ذلك.. تقول على مذهب البصريين: "**جاؤوا وذهب المحمدون**" على الإضمار، ولا يجوز أن تقول على الحذف "جاء وذهب المحمدون"، وتقول على اختيار الكوفيين: "**جاء وذهبوا المحمدون**"، ولا يجوز أن تقول "جاء وذهب المحمدون".

يعني ماذا يجوز؟ الإضمار؛ إما أن تقول: "جاؤوا وذهب المحمدون" أو تقول: "جاء وذهبوا المحمدون"؛ هذا الجائز عندهم على اختيار البصريين أو الكوفيين، لكن لا بد من الإضمار، أما الحذف فإنهم لا يجيزونه.

أمثلته:

قال: (**يحسنان ويسيء ابناكا**) ابناكا مثنى ابن، (**ابناكا**) في المثال فاعل للأول (**يحسنان**) أم للثاني (**يسيء**)؟ (**يحسنان ويسيء ابناكا**) جعله للثاني على اختيار البصريين. ماذا فعل بالأول؟ أضمر له فاعلًا ألف الاثنين، ولا يجوز عنده "يحسن ويسيء ابناكا".

والمثال الثاني:

وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

(عبداكا) فاعل، فاعل الأول أو الثاني؟ فاعل الأولى على اختيار الكوفيين.

وماذا فعل بالفعل الثاني المهمل؟ أضمر له فاعلًا، فقال: **(اعتديا)** ولا يجوز عنده أن تقول "بغى واعتدى عبداك".

ونحن -قبل قليل- جوَّزنا الإضمار والحذف، وقلنا: إن الإضمار هو الأفضل والأفصح مع الفاعل، والحذف هو الأفضل والأفصح مع المفعول به.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولا تجيء)** ما في أوامر.

وَلاَ تَجِــــىء مَــعْ أَوَّل قَــدْ أُهْمِــلاَ ... بِمُضْـــــمَرٍ لِغَيْـــرِ رَفْـــع أوْهِـــلاَ

ماذا نفعل؟

بَـلْ حَذْفَـهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُـنْ غَيْـرَ خَبَـرْ ... وَأَخِّرَنْـــهُ إِنْ يَكُـــنْ هُـــوَ الْخَبَـــرْ

يقول: إذا جعلت هذا المعمول المتأخر للأول أو الثاني، الفعل المهمل منهما: إما أن يطلب فاعلًا مرفوعًا، أو نائب فاعلٍ مرفوع، نائب الفاعل دائمًا حكمه حكم الفاعل؛ إما أن يطلب مرفوعًا فاعل أو يطلب منصوبًا؟

ماذا تضمر له؟ يقول: لا تضمر له إلا المرفوع، يقول: إذا جعلت المعمول المتأخر، إذا جعلته للثاني -على اختيار البصريين- ماذا تفعل بالأول المهمل؟ يقول: إما أن يطلب مرفوعًا، وإما أن يطلب منصوبًا، إما أن يطلب فاعلًا مرفوعًا فيجب أن تضمره، وإما أن يطلب مفعولًا منصوبًا فلا يجوز... فماذا تفعل به؟ إذا طلب فاعلًا مرفوعًا يجب أن يُضمر، هذا قوله:

وَلاَ تَجِــــىء مَــعْ أَوَّل قَــدْ أُهْمِــلاَ ... بِمُضْـــــمَرٍ لِغَيْـــرِ رَفْـــع أوْهِـــلاَ

إذن.. تقول: **"جاؤوا وذهب المحمدون"**.

إذا كان يطلب منصوبًا، ماذا تفعل بالمنصوب: تضمره أم تحذفه؟ يقول:

بَـلْ حَذْفَـهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُـنْ غَيْـرَ خَبَـرْ ... وَأَخِّرَنْـــهُ إِنْ يَكُـــنْ هُـــوَ الْخَبَـــرْ

يعني: إذا كان مفعولًا به فيجب أن تحذفه، فإذا قلت: "أكرمتُ وأهانني المحمدون" المحمدون فاعل لأهانني، "أكرمت" الأول هذا ماذا يطلب؟ مرفوع أو منصوب؟ منصوب، منصوب مفعول به أم خبر؟ مفعول به، لا يجوز أن تضمره.

يعني ماذا تقول؟ تقول: "أكرمتُ وأهانني المحمدون" ولا يجوز "أكرمتهم وأهانني المحمدون"، لا تضمر الأول إذا كان يطلب مفعولًا به.

إذا كان يطلب منصوبًا لكن ليس مفعولًا به وإنما خبر، يعني في باب [**كان وظن**]، باب [**كان**] منصوبه خبر، وفي باب [**ظن**] المفعول الثاني أصله الخبر، هذا الذي يقصد، يعني إذا كان المنصوب في باب [**كان**] أو باب [**ظن**] يقول: (**وأخرنه إن يكن هو الخبر**) يعني في باب [**كان**] لو قلت مثلًا: "كنت صديقًا وكان محمدٌ صديقًا" هذا الأصل الأصيل قبل الحذف وقبل التنازع، "كنت صديقًا وكان محمدٌ صديقًا" الآن اجعل الجملة على التنازع على اختيار البصريين، ماذا حدث فيها على اختيار البصريين؟ سنجعل الثاني هو العامل، والأول نحذف منه الخبر، فتقول: "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا" حذفت خبر الأول، "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا"، الآن.. المهمل الأول أو الثاني؟ الأول، الأول يطلب منصوبًا. منصوبًا مفعول به ولَّا خبر؟ خبر. ماذا تفعل به إذا كان المطلوب خبرًا؟

بَـلْ حَذْفَـهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُـنْ غَيْـرَ خَبَـرْ وَأَخِّرَنْــهُ إِنْ يَكُــنْ هُــوَ الْخَبَــرْ

يعني: إذا كان الخبر لا بد أن تجعله ضميرًا وتؤخره، فتقول: "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا إياه"، إياهُ يعني صديقًا، "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا إياهُ" لماذا أوجب إضمار المنصوب هنا ولم يجز حذفه؟ لأنه خبر، والخبر عمدة. لماذا أوجب تأخيره؟ لكي لا يعود على متأخر.

هنا في مخالفة لأصل الباب؛ وهو أن الضمير قد يعود على متأخر، لكن كل ما

قالوه في هذه المسألة أمور قياسية ليس فيها سماع.

أما عن المذهب الذي رجَّحناه -وهو جواز الإضمار والحذف- فلك أن تضمر فتقول -كما أوجب الجمهور-: "كنت وكان زيدٌ صديقًا إياه" ولك أن تحذف هذا المنصوب فتقول: "كنتُ وكان زيدٌ صديقًا"، صديقًا تدل على المحذوف، يعني: كنت صديقًا وكان زيدٌ صديقًا.

وكذلك في باب [ظن] نقول في باب [ظن]: الأصل: "ظنَّني محمدٌ صديقًا وظننتُ محمدًا صديقًا" اجعل الجملة على التنازع على اختيار البصريين. ستقول: "ظنني وظننتُ محمدًا صديقًا".

القول الثاني: "ظننتُ محمدًا صديقًا".

ظننتُ: فعلٌ وفاعل.

محمدًا صديقًا: مفعول أول وثاني.

"ظنني" الأولى هذا المهمل ماذا يطلب؟ يطلب المفعول الثاني، يعني منصوبًا وأصله خبر، (@٠٠:٥٨:٥٩) أم نضمره؟ على مذهب الجمهور: يجب أن يُضمر فنقول: "ظنني وظننتُ محمدًا صديقًا إياهُ"، حذف، لك أن تقول هذا ولك أن تحذف فتقول: "ظنني وظننتُ محمد..." أي: ظنني صديقًا صديقًا.

أما الحذف؛ فهذا مذهب الكسائي ومذهب هشام الضرير -وهو أيضًا كوفي- ومذهب السهيلي وهو من علماء الأندلس؛ وهؤلاء أوجبوا الحذف، والجمهور أوجب الإضمار، والذي يترجح عند كثيرٍ من المتأخرين هو جواز الوجهين، وإن كانت أكثر الشواهد المسموعة جاءت على قول البصريين والجمهور، لكن هناك شواهد جاءت على قول الكسائي ومن أخذ بقوله؛ فليس لنا بعد ذلك أن نوجب هذا القول ولا أن نوجب هذا القول، وإنما نقول: إن العرب جوَّزت -أو يجوز في

لغتها- كل ذلك؛ لورودهم عنها، وإن كان يختلف من حيث الكثرة؛ فالإضمار -وإن كان جائزًا- لكنه الأكثر في المرفوع، وهو الأفصح، والحذف وهو جائز ولكن هو الأكثر والأفصح في المنصوب الفضلة -أي المفعول به.

ثم يختتم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ببيتين، يقول فيهما:

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدَاً وَعَمْرَاً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

المسألة هنا واضحة جدًّا، ومن وضوحها قد تكون صعبةً.

ماذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟

يقول: إذا جعلنا المعمول الظاهر لأحد الفعلين، الفعل الآخر سنضمر له -أي سنجعل معموله ضميرًا- كالأمثلة السابقة إن لم يكن هناك مانع، لكن إذا كان هناك مانع بحيث إن هذا الضمير الذي سنقدره معمولًا لا يمكن أن يطابق، لا أن يطابق مرجعه، ولا أن يطابق المتكلم، وهذا يحدث في نحو باب **[ظن وأخواتها]**.

نقول مثلًا: "أظن المحمدين صديقين، ويظنني المحمدان صديقًا"، أعيد: "ظننت المحمدين صديقين، وظنَّني المحمدان صديقًا" الآن.. نريد أن نجعل العبارة على التنازع. طبعًا سيتنازعان الخبر -وهو صديقًا أو صديقين- ماذا ستقول؟ سنقول مثلًا: إما على اختيار الكوفيين أو البصريين، فسنقول: ظننت -أعمل ظننت الأول- "ظننت وظنني المحمدين صديقين"، ثم حذفت الفعل الآخر في الوسط، "ظننت وظنني المحمدين صديقين" المحمدين صديقين هذان معمولان لأي فعل؟ لظننت، للأول "ظننت". "ظنَّني" هذا نصب ياء المتكلم مفعول أول، أين المفعول الثاني؟ الآن.. "ظنني" هذا المهمل يطلب مفعول ثاني، يعني يطلب منصوبًا أو مرفوعًا؟ يطلب منصوبًا، وهذا المنصوب مفعول به ولَّا

أصله خبر؟ أصله خبر، لا بد أن تقدر الضمير عندهم على قول الجمهور، لا بد أن تقدره ضميرًا، قدِّره ضميرًا. "ظننت وظنني الزيدين قائمين، وظنني إياه" فستقدِّر "ظننت وظنني المحمدين قائمين إياه" ظنني إياه، إياه تعود إلى صديقين، إياه مفرد وصديقين مثنى، ما يصلح، هل تقول: "إياهما ظننت وظنني المحمدين صديقين" إياهما، إياهما توافق الصديقين بس تخالف ياء المتكلم "ظنني"، ظنني إياهما لا تصلح، فهنا الضمير لا يمكن أن تأتي به ضميرًا؛ لأنه إما إياه فيخالف الصديقين أو يخالف ياء المتكلم، ماذا تفعل يا ابن مالك يا أيها الجمهور؟ لا بد أن تصرِّح بالمفعول به، لابد أن تصرِّح به اسمًا ظاهرًا، تأتي باسمًا ظاهرًا.

يقول: **(وأظهر)** ما معنى **(وأظهر)**؟ خلاف "وأضمر"، أضمر يعني: هات الكلمة ضميرًا، أظهر يعني: هات للاسم اسمًا ظاهرًا، يعني يجب أن تقول: "ظننتُ وظنني المحمدين صديقين صديقًا" هذا على مذهب وجوب الإضمار.

وعلى مذهب جواز الحذف: لك أن تقول هذا، ولك أن تقول: "ظننتُ وظنني المحمدين قائمين"، فيكون التقدير حينئذٍ من معنى الظاهر، يعني "ظننتُ المحمدين قائمين وظنني المحمدان قائمان".

ومثال ابن مالك:

أَظُـــــنُّ وَيَظُنَّـــــانِي أَخَـــــا زَيْـدَاً وَعَمْـرَاً أَخَـوَيْنِ فِـي الرَّخَـا

يقول: أظن زيدًا وعمرًا أخوين -هذا كلامه يقوله- أظن زيدًا وعمرًا أخوين، ويظناني أخًا.

(يظناني) اجعلها في الوسط على اختيار الكوفيين؟ فستقول: أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين.

أين المفعول الثاني لـ **(يظناني)**؟ إن أخرتهم في الأخير ضميرًا "إياه"لم يطابق

أخوين، وإن قدرته ضمير "إياهما" لم يوافق ياء المتكلم (**يظناني**)، ماذا تفعل؟ يقول: يجب أن تقدره اسمًا ظاهرًا، تجعله اسمًا ظاهرًا، يعني تقول: أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين أخًا، وإن جعلته اسمًا ظاهرًا -اسمًا ظاهرًا ليس ضميرًا- لك أن تؤخره ولك أن تقدمه، تقول: أظن ويظناني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين.

وعلى مذهب الحذف نقول: "أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين"، فهذا ما يتعلق بهذا الباب -يا إخوان- باب [**التنازع في العلم**]، وكما رأينا هو باب ظريفٌ لطيف في مجمله، وهو حلٌّ لمشكلةٍ لُغوية، ولكن في تفصيلاته عند الجمهور شيءٌ من الإطالة، وعلى مذهب جواز الإضمار والحذف فالباب كله مضطردٌ على قولٍ واحد.

هل هناك من سؤال؟

سؤال: (@١:٩:٢٢)

الجواب: نعم، هم بعض المتأخرين؛ لأن المعروف عن المتقدمين: إما وجوب الإضمار -وهو قول الجمهور- أو وجوب الحذف، ابن مالك أشار في بعض كتبه غير [**الألفية**]؛ كـ التسهيل، أشار إلى جواز الوجهين، يعني هو الذي رجحه كثيرٌ من المتأخرين.

سؤال: (@١:٠٩:٥٦)

الجواب: طبعًا الأصل في لغة العرب: الاختصار والإيجاز وعدم التكرار، الضمير أصلًا مهمته الأولى: الإيجاز وعدم التكرار، بدل ما تقول "جاء محمدٌ وأكرمت محمدًا" تقول: "جاء محمدٌ وأكرمته"، فهذا من أوجه الاختصار في اللغة، بدل ما تكرر جملتين تحذف فاعل أحدهما أو تضمره.

سؤال: (@١:١٠:٣٥)

الجواب: نعم، هذا الذي قاله، ماذا قال في البيت الثاني؟

وَلاَ تَجِيء مَعْ أَوَّل قَدْ أُهْمِلاَ   بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أوْهِلاَ

فخصَّ وجوب الإضمار هنا بالرفع، ثم خصَّه بعد ذلك بالمنصوب إذا كان خبرًا.

سؤال: (@١:١١:٢٥)

الجواب: لا، أوجب الحذف في الباب كله، كذلك، يعني عندهم تقول: "جاء وذهب المحمدون"، نعم، استشهدوا ببعض الشواهد على ذلك، ولكن شواهد قليلة، يعني يمكن أن نقول: أنها تكملة للجواز؛ أن تقول: تكملة للوجوب.

لا، ما ترتقي أن تكون هي الأفصح والأكثر، فكيف ترتقي إلى أن توجب المسألة؟!

فهذه أبيات لعلنا ننظر فيها، ونختم بها دروس هذا الفصل:

يقول قاتل محمد بن طلحة:

وأَشْعَثَ قَوَّام بآياتِ رَبِّه   قليلِ الأَذَى فيما تَرى العينُ مُسْلم

هَتَكْتُ بِصدْرِ الرَّمْح جَيْبَ قَمِيصهِ   فَخَرَّ صَرِيعًا لليَدَيْنِ ولِلفَم

عَلى غَيْرِ شيءٍ غَيْرَ أنْ لَيسَ تابِعًا   عَلَيًّا ومَنْ لا يَتْبَعِ الحَقَّ يَظلِم

يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ   فَهَلاَّ تَلا "حم" قبلَ التَّقدُم؟

محمد بن طلحة صحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جليل قاتل مع علي وقاتل ضد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقاتِله قال هذه الأبيات؛ وهي أبياتٌ جميلة وقفنا عنده، أما حسابه فعند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

نقف عند هذه الأبيات، يقول:

وأَشْعَثَ قَوَّام بآياتِ رَبِّه   قليلِ الأَذَى فيما تَرى العينُ مُسْلم

"وأشعثَ" لماذا نصب أشعثَ؟ ما إعراب "أشعثَ"؟

طالب: (@١:١٣:٤٢)

الشيخ: هذه مجرورة ليست منصوبة.

لا، هذه "رُبَّ"، ورُبَّ أشعث، فأشعث مجرورة بـ "رُبَّ"، وقال بعض النحويين: مجرورة بالواو القائمة مقام رُبَّ، يسمونها "واو رُبَّ"، هي مجرورة: إما بـ ربَّ، أو بواو ربَّ، مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأن أصله ممنوع من الصرف على "أَفعل".

"وأشعث قوامٍ" هذه صفة "بآيات ربه"، "قليل الأذى" هذه صفة ثانية، "فيما ترى العين مسلم" هذه أيضًا صفة ثالثة.

في قوله: "فيما ترى العين" ما نوع "ما"؟ موصولة، بمعنى "الذي"، إن جعلتها موصولةً بمعنى "الذي" فستقدر لها عائدًا، فيكون تقدير الكلام: قليل الأذى فيما تره العين، ويجوز وجهٌ آخر: أن تجعلها مصدريةً؛ فلا تحتاج إلى تقدير عائد، ويكون تقدير الكلام: في رؤية العين مسلم.

هَتَكْتُ له بالرَّمْحِ جَيْبَ قَمِيصهِ

ما الجيب؟

"هَتَكْتُ له بالرَّمْحِ جَيْبَ قَمِيصهِ" يعني: طعنته بالرمح في جيب قميصه، أين الجيب؟ الجيب: فتحة العنق، هذه الفتحة التي يدخل فيها العنق، هذا هو الجيب في اللغة، أما الذي توضع فيه الأشياء في الثوب يمين ويسار وهنا؛ هذا لا يسمى في اللغة جيبًا، وإنما يمكن أن نسميه بمخباة -تخفيف "مخبأة"- المكان الذي يُخبأ فيه الأشياء، مخبأ ثم يخفَّف فيكون "مخبا"، ثم يؤنث "مخباةٌ"، وقد يكون له أسماء أخرى وأنا لا أدري، لكنه لا يسمى في اللغة جيبًا.

هَتَكْتُ لـه بـالرَّمح جَيْـبَ قَمِيصـهِ فَخَّـــر صَـــريعًا لليَـــدَيْنِ ولِلفَـــم

ما معنى فخر صريعًا لليدين وللفم؟ يعني: سقط على وجهه.

فخر صريعًا، ما إعراب صريعًا؟ حال، فخرَّ حالة كونه صريعًا.

عَلى غَيْرِ شيءٍ غَيْرَ أنَ لَيسَ تابِعـًا

ما إعراب "غيرَ" الثانية؟ "عَلى غَيْرِ شيءٍ غَيْرَ أنَ لَيسَ تابِعـًا عليًّا" هذا استثناء، "غيرَ" يُستثنى بها كـ"إلا"، هذا استثناء.

"غيرَ أن ليس تابعًا" ما إعراب تابعًا؟ خبر ليس. أين اسم ليس؟ هو، ليس تابعًا عليًّا.

ومَنْ لا يَتْبَعِ الحَقَّ يَندم

ما نوع "مَن"؟ استفهام أم شرط أم اسم موصول؟ شرطية، معنا على الشرط فعلها وجوابها، أين فعلها؟ "يتبع"، والجواب: "يندم".

يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ

ما معنى "والرمح شاجرٌ"؟ يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ، عندما طعنه اخترقه الرمح وخرج من الجهة الأخرى، فالمعنى العام "شاجرٌ" يعني: أنه اخترقه ونشب فيه، والأصل في "شـاجرٌ": إنها خشبة توضع في فم الفصيل، في فم الحوار؛ لكي لا يرضع من أمه، فتنشب في الفم، فسُمي كل ما ينشب بـ"شاجر".

يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ

ماذا يريد بـ"حم"؟ أي صورة؟ ماذا يريد بقوله: "يذكرني حم"؟ ماذا يريد بـ"حم"؟ (@١:١٩:٠٥) هذا قول.

نسمع القول الآخر: ماذا يريد بقوله: "يذكرني حم"؟ ماذا يذكره؟ يعني: يذكره

الله، "حم" لا يريد "حم" فقط، سورة "حم" أو السورة "حم"؛ يريد القرآن كله، ويكفي بالقرآن عن الله عن الدين، يعني يذكرني بالقرآن برب القرآن، فذكر جزءًا وأراد الكل.

يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ

ما إعراب "الرمح شاجرٌ"؟ الرمح شاجرٌ مبتدأٌ وخبر في الجملة، جملة "والرمح شاجرٌ" جملة حالية، يذكرني "حم" في هذه الحالة.

فَهلاَّ تَلا "حم" قبلَ التَّقدُمِ؟

"هلَّا" اسم أم فعل أم حرف؟ حرف ماذا؟ حرف تحضيض، وحروف التحضيض خاصة بالفعل، وهي دخلت مع الفعل، ما يدخل اسم.

فهلَّا تلا "حم" قبل التقدم؟

ما إعراب "التقدم"؟ مضاف إليه، هذا آخر ما تيسر في النظر في هذه الأبيات. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثالث والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة المباركة -ليلة الاثنين، الخامس عشر من شهر ربيعٍ الأول من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ.

نحن مجتمعون في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثالث والأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

كنا توقفنا -يا إخوان- قبل الإجازة عند باب "المفعول المطلق"، انتهينا من الكلام على باب التنازع، والآن -إن شاء الله- نبدأ بالكلام على "باب المفعول المطلق".

ومن المناسبة الطيبة أن يبدأ الدرس بهذا الباب:

"باب المفعول المطلق"

لأنه من ألطف أبواب النحو ومن أكثرها استعمالًا في القديم والحديث.

وفي البداية نقرأ ما قاله شيخنا وإمامنا/ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب؛ إذ عقده في اثني عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٨٦. المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمنٍ من أمن

٢٨٧. بمثله أو فعل أو وصفٍ نُصب ... وكونه أصلاً لهذين انتخب

٢٨٨. توكيدًا أو نوعًا بين أو عدد ... كسرت سيرتين سير ذي رشد

٢٨٩. وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد كل الجد وافرح الجذل

٢٩٠. وما لتوكيدٍ فوحد أبدا ... وثن واجمع غيره وأفردا

٢٩١. وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليلٍ متسع

٢٩٢. والحذف حتمٌ مع آتٍ بدلا ... من فعله كندلًا اللذ كاندلا

٢٩٣. وما لتفصيلٍ كإما منا ... عامله يُحذف حيث عنا

٢٩٤. كذا مكررٌ وذو حصرٍ ورد ... نائب فعلٍ لاسم عينٍ استند

٢٩٥. ومنه ما يدعونه مؤكدًا ... لنفسه أو غيره فالمبتدا

٢٩٦. نحو له عليَّ ألفٌ عرفا ... والثان كابني أنت حقًّا صرفا

٢٩٧. كذاك ذو التشبيه بعد جمله ... كلي بكًا بكاء ذات عضله

المفاعيل خمسة -كما تعرفون-: المفعول به، وله، وفيه، ومعه، والمطلق.

أما المفعول به؛ فقد سبق الكلام عليه في بابٍ سابق -وهو باب التعدي واللزوم- بقيت أربعة مفاعيل، بدأ ابن مالكٍ الآن بالكلام على المفعول المطلق، وستأتي بقية المفاعيل تباعًا إن شاء الله تعالى.

في أول بيتٍ في هذا الباب عرَّف ابن مالكٍ لنا المصدر، فقال:

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن

(**المصدر**) ما تعريف المصدر يا إخوان؟ هذا من أهم المهمات في النحو؛ لكثرة الحاجة إليه.

- **ما المراد بالمصدر؟**

المصدر من الأسماء.

لكي نعرف المصدر لا بد أن نعرف الكلمات التي تدل على الحدث والفعل في اللغة؛ هناك ثلاثة أنواع من الكلمات كلها تدل على حدثٍ وفعلٍ:

النوع الأول: الكلمات التي تدل على حدثٍ وزمان هذا الحدث؛ وهي التي تسمى في اصطلاح النحويين بالفعل. **الفعل**: هي الكلمة التي تدل على حدثٍ وزمانه، الحدث يعني الفعل.

فإذا قلت: "ذهب"، هذه الكلمة تدل على شيئين: تدل على وقوع الذهاب، هذا الفعل، هذا الحدث "الذهاب"، إذا قلت "ذهب" تفهم منها الذهاب أو لا تفهم منها الذهاب؟ نعم،وتفهم أن الذهاب كان في الماضي. إذن.. فدل على الحدث –وهو الذهاب- ودل على زمانه وهو الماضي.

والفعل كما تعرفون ثلاثة أقسام:

- **الماضي**: وهو ما دل على حدثٍ في الزمان الماضي.
- **والمضارع**: وهو ما دل على حدث في الحاضر أو المستقبل.
- **وفعل الأمر**: وهو ما دل على حدثٍ في الزمان المستقبل.

النوع الثاني من الكلمات التي تدل على حدث: هي الكلمات التي تدل على حدثٍ وصاحبه، وهي التي تسمى في اصطلاح النحويين بالوصف، تسمى بالوصف وتُجمع على أوصاف، والوصف غير الصفة؛ الصفة هذا إعراب مثل:

نعت، مبتدأ، خبر، فاعل، نعت، صفة، لا، هذا وصف، الوصف، وهي التي تسمى بالأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها، أو بعض الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم الفاعل؛ هذه نسميها أوصافًا.

هذه الأوصاف، ما تعريف الوصف؟

الوصف في النحو: الكلمة التي تدل على حدثٍ وصاحبه، **وهي على قسمين**:

- **القسم الأول**: ما دل على حدثٍ وفاعله.

تدل على حدث وصاحب هذا الحدث، وصاحبه هو فاعله، وتشمل: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل؛ كل هذه أوصاف.

فاسم الفاعل كقولنا: "راحم، وضارب، ومُكرم، ومستخرج"، فقولنا: "راحم" عندما تسمع كلمة "راحم" تفهم الحدث وهو الرحمة، راحم يعني فيه رحمة. إذن.. فكلمة راحم تدل على الحدث الرحمة أم لا تدل؟ تدل، وهذا الذي سميته براحم ما علاقته بالحدث بالرحمة؟ زمان الرحمة؟ لا، ليس فعلًا؛ هذا صاحب الرحمة. فاعله أو مفعوله؟ فاعله؛ ولهذا يسمونه اسم فاعل.

اسم الفاعل: ما دلَّ على حدثٍ وفاعله.

وكذلك صيغ المبالغة؛ كدرَّاب ومِنحار، مِنحار، مِنحار، درَّاب، مِنحار، عندما تسمع "مِنحار" تفهم الحدث وهو النحر أن فيه نحر أو لا تفهم؟ نعم، وأن هذا الذي سميناه بمنحار ما علاقته بالحدث النحر؟ فاعله، صاحبه.

وكذلك الصفة المشبَّهة: أي الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ كجميل، وصعب، عندما تقول: "هذا شيءٌ جميل، وهذا شيءٌ صعب"، عندما تسمع كلمة "صعب" تفهم الحدث وهي الصعوبة، في صعوبة، وهذا الشيء ما علاقته بالصعوبة؟ هو

الذي صعُب، يعني فعله.

وكذلك اسم التفضيل؛ عندما تقول: الأجمل والأصعب، "محمدٌ هو الأجمل"، عندما تسمع "الأجمل" تفهم الحدث وهو الجمال؛ أن فيه جمال، وتفهم أن هذا الذي سميناه بالأجمل ما علاقته بالحدث الجمال؟ هو الذي جمُل، يعني هو الذي فعل الجمال، فاعله.

- **والنوع الثاني من الأوصاف**: ما دل على حدثٍ ومفعوله.

وهذا يشمل اسم المفعول؛ كمرحوم، ومضروب، ومُكرم.

فإذا قلت: "مرحوم" منذ أن تسمع "مرحوم" تفهم الحدث -وهو الرحمة- يعني فيه رحمة، وهذا الذي سميناه مرحومًا ما علاقته بالحدث الرحمة؟ فاعله أو مفعوله؟ هذا مفعوله، الرحمة وقعت عليه. إذن.. **فكلمة "مرحوم" دلَّت عل شيئين**: على الحدث الرحمة، وعلى مفعول الرحمة.

كم ذكرنا من نوع؟ نوعين:

الأول: الفعل؛ وهو ما دل على حدثٍ وزمانه.

والثاني: الوصف؛ وهو ما دل على حدثٍ وصاحبه.

النوع الثالث من الكلمات التي تدل على الحدث: هي الكلمات التي تدل على مجرد الحدث.

تدل على الحدث فقط ولا تدل على شيءٍ آخر، يعني لا تدل على زمان الحدث ولا تدل على صاحب الحدث، والكلمات التي تدل على مجرد الحدث فقط هي التي تسمى في اصطلاح النحويين بالمصدر.

فالمصدر: الكلمات التي تدل على مجرد الحدث، لا تدل إلا على حدث

فقط؛ كقولنا: "ضرب، ورحمة، وجلوس، وأكل، وشرب، وقيام، وذهاب".

فإذا قلت: "ضربٌ" تفهم أن الحدث الضرب، تفهم أن الضرب وقع في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال؟ لا. الضرب هذا الذي سميناه الضرب فاعل الضرب أو مفعول الضرب ولَّا هو الضرب؟ هو نفسه الضرب. إذن.. فكلمة الضرب لا تدل إلا على شيءٍ واحد، تدل على مجرد الحدث -يعني الفعل- تدل على الفعل بمعناه اللغوي، تدل على الفعل فقط.

فالكلمة التي تدل على مجرد الحدث ماذا يسميها النحويون؟ يسمونها المصدر.

ابن مالك في هذا البيت وازن لنا بين المصدر والفعل، فقال:

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن

(**مدلولي الفعل**)، الفعل له مدلولان، **الفعل يدل على شيئين**: يدل على الحدث، ويدل على الزمان.

يقول: المصدر يدل فقط على واحد من مدلولي الفعل وهو الحدث. يعني انظر كيف ابن مالك أخذ لفة طويلة لكي يعرِّف لنا الحدث! طبعًا هو أراد بذلك أن يوازن بين المصدر والفعل، وإلا يستطيع أن يقول المصدر ما دلَّ على مجرد الحدث وينتهي كما فعل ابن هشام مثلًا في [**أوضح المسالك**] أو يفعل النحويون، لكن ابن مالك أحرص كثيرًا في الألفية على ما يسمى بالنحو التعليمي أو التقابلي؛ إنك تفهم العلاقة بين هذه الأشياء، يعني لا تفهم هذا وينتهي الأمر، لا، لابد أن تقابله بما يشابهه وتفهم الفرق بينهما، الآن عرفنا المراد بالمصدر.

السؤال: بابنا باب المصدر أم باب المفعول المطلق؟ باب المفعول المطلق.

ابن مالك ما عرَّف لنا المفعول المطلق، عرَّف المصدر.

ما علاقتنا بالمصدر؟ لماذا عرَّف ابن مالك المصدر في أول باب المفعول المطلق؟

طالب: (@١٠:١٤:٠٠)

الشيخ: لأن المفعول المطلق يُشترط أن يكون مصدرًا، المفعول المطلق يعني... نعم، اسم من الأسماء؛ فهو اسم من الأسماء، لكن الأسماء كثيرة، لا يقع مفعولًا مطلقًا إلا المصدر، أو ما ينوب منابه مما سيأتي ذكره بعد قليل، فلهذا بدأ بتعريف المصدر.

أما تعريف المفعول المطلق؛ فلو أردنا أن نعرِّف المفعول المطلق لأمكن لنا أن نقول في تعريف **المفعول المطلق**: هو المصدر المنصوب بعد فعلٍ من لفظه أو معناه.

كقولك: "جلست جلوسًا".

جلست: فعلٌ وفاعل.

جلوسًا: هذا مصدر.

نسينا أن نقول في تعريف المصدر -بعد أن عرَّفنا المصدر قبل قليل، هذا التعريف العلمي الجامع المانع الضابط، لكن هناك تعريفًا تعليميًّا للمصدر، يعني سهل؛ يمكن أن يأتي به الإنسان دون تفكيرٍ طويل أو يستفيد من غير متخصصين- يقول في تعريف المصدر: المصدر هو التصريف الثالث للفعل. إذا أردت أن تستخرجه بسرعة: هو التصريف الثالث للفعل. صرِّف الفعل ثلاث تصريفات، المصدر يقع التصريف الثالث، تقول: ضرَبَ يضربُ ضربًا، وذهبَ يذهبُ ذهابًا، وجلسَ يجلسُ جلوسًا، بهذا التصريف وبهذه الطريقة تستخرج المصدر.

نعود إلى تعريف المفعول المطلق: قلنا: هو المصدر المنصوب بعد فعلٍ من

لفظه أو معناه؛ كجلست جلوسًا، فجلوسًا هذا هو المصدر، وقد وقع بعدجلس، وقع بعد فعلٍ من لفظه.

وكذلك: "ضربت ضربًا".

وكذلك" "سرت سير زيدٍ".

سرتُ: فعلٌ وفاعل.

سيرَ: مفعولٌ مطلقٌ منصوب وهو مضاف.

وزيدٍ: مضافٌ إليه.

وكذلك: "أكلت أكلتين".

أكلتُ: فعلٌ وفاعل.

أكلتين: مفعول به؟ لا، هو المصدر؛ لأن الأكلتين هو فعلك، أكلت، ماذا فعلت؟ ما الفعل الذي فعلته؟ الأكل، هو يقصد الأكل، لكن لم تأكل مرة -ما شاء الله- أكلت مرتين.

"أكلت أكلتين".

أكلتين: مفعولٌ مطلقٌ منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى.

قولنا في التعريف: "المصدر" أي: يشترط في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا، وسبق ذكر ذلك.

وقولنا في التعريف: "المنصوب" هذا حُكمه الإعرابي، فالمفعول المطلق كبقية المفاعيل حُكمه النصب.

وقولنا في التعريف: بعد فعلٍ أي: فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ أو أمرٍ، أو ما في حكم

الفعل، دائمًا في النحو إذا قيل: الناصب فعل، العامل فعل، قبله فعل، يرفعه فعل. يُراد بذلك: الفعل وما في حُكم الفعل.

وما الذي في حكم الفعل؟ هذا رددناه كثيرًا، الذي في حكم الفعل، ماذا نريد بقولنا "في حكم الفعل"؟ أسماء الأفعال.

طالب: (@٠٠:١٩:٠٥)

الشيخ: الأسماء العاملة عمل فعلها، وهي الأوصاف التي ذكرناها قبل قليل، الذي في حكم الفعل الأسماء العاملة عمل فعلها؛ كالأوصاف، والفاعل، والمفعول، والصفة المشبَّهة، وصيغ المبالغة؛ كلها تعمل عمل الفعل.

وكذلك المصدر؛ فالمصدر من الأسماء العاملة عمل فعلها؛ فهي أيضًا تعمل عمل الفعل.

تقول مثلًا: "المؤمن يشكر لله شكرًا كثيرًا".

يشكرُ: فعلٌ مضارعٌ.

وشكرًا: مفعولٌ مطلق.

وكثيرًا: صفة.

وتقول: "المؤمن شاكرٌ لله شكرًا كثيرًا".

شكرًا كثيرًا: هذا مفعول مطلق، وقع بعد قولنا "شاكرٌ"، يعني بعد فعل أو وصف؟ بعد وصف؛ لأنه اسم فاعل.

وتقول: "يجب على المؤمن شكر الله".

يجب: فعل مضارع.

على المؤمن: جارٌ ومجرور.

أين الفاعل؟ الذي يجب، يجب على المؤمن شكر الله.

شكر: فاعل، وهو مضاف حرف جار مضافٍ إليه.

يجب على المؤمن شكر الله شكرًا كثيرًا، شكرًا كثيرًا: مفعولٌ مطلق وقع بعد شكر الله، يعني بعد مصدرٍ مثله.

وفي ذلك يقول ابن مالك في الأبيات السابقة:

بمثلـه أو فعـل أو وصـفٍ نُصـب   وكونـه أصـلًا لهـذين انتخـب

(**بمثله أو فعل أو وصفٍ نُصب**) يقول: المفعول المطلق حكمه النصب، لكن ما الذي ينصبه؟ يقول: الذي **ينصبه ثلاثة أشياء**:

إما الفعل؛ نحو: المؤمن يشكر لله شكرًا كثيرًا.

أو الوصف؛ نحو: المؤمن شاكرٌ لله شكرًا كثيرًا.

أو مثله؛ يعني مصدرٌ مثله؛ نحو: يجب على المؤمن شكر الله شكرًا كثيرًا.

وقوله في الشطر الثاني: (**وكونه أصلًا لهذين انتخب**):

(**وكونه**) أي: المصدر.

(**أصلًا لهذين**) يعني: الفعل والوصف المذكورين في الشطر الأول.

(**أُنتخب**) يعني: أن في المسألة خلافًا: ما الأصل في الاشتقاق؟ ما الأصل الذي اُشتقت منه الأسماء؟ فاللغة العربية لغةٌ اشتقاقية يُؤخذ بعضها من بعض؛ فكتاب، وكتيبة، ومكتب، ومكتبة، وكُتب، وكَتَبَ، ويكتب، اُكتب وكتابة؛ هذه كلها كلمات مستقلة أو تعود إلى أصلٍ واحد؟ كلها مأخوذة من أصلٍ واحد. ما هذا الأصل الذي أُخذت منه كل هذه المشتقات؟ الأصل، المنبع، يسمونه الجذر، **اختلفوا في**

ذلك:

فجمهور البصريين يقولون: إن المصدر المصدر، يقولون: إن المصدر الذي نبعت منه كل هذه المشتقات هو المصدر؛ ويقولون: ولذا سمي مصدرًا، يعني كل المشتقات تصدر منه، تنبع منه، وهذا هو المشهور عند كثيرٍ من النحويين.

وقال الكوفيون بالعكس قالوا: إن الأصل: الفعل الماضي، نعم، فضرب يُؤخذ منه كل المشتقات، المصدر وغير المصدر.

وقال آخرون: كلاهما أصل؛ فالمصدر أصل، والماضي أصل؛ كلٌّ أصل برأسه، وهذا القول ظاهر الضعف، يعني هذه كلمة مستقلة وهذه كلمة مستقلة، وواضح أنهما كلاهما يعودان إلى شيءٍ واحد.

وقال آخرون قولًا له وجاهة، فقالوا: إن المصدر أصل الأفعال، ومن الأفعال تؤخذ الأوصاف، فالأصل: الضرب، ومن الضرب المصدر تؤخذ الأفعال: ضربَ، يضرب، اِضرب. أما الأوصاف "ضارب، ومضروب، ومضرب، وضرَّاب، وضروب" إلى آخره، فهذه تؤخذ من الأفعال.

فأقوى الأقوال في هذه المسألة: قول البصريين والقول الأخير.

وبعدُ.. فإن الخلاف في هذه المسألة قليل الفائدة، وذكرناه لأن ابن مالك ذكره، وواضح أن ابن مالك هنا أخذ بقول البصريين.

وقولنا في التعريف: "من لفظه أو معناه"، "هو المصدر المنصوب بعد فعلٍ من لفظه أو معناه"، نريد بقولنا: "من لفظه أو معناه" من لفظه كالأمثلة السابقة: جلستُ جلوسًا وضربت ضربًا، وقولنا: "من معناه"؛ كأن تقول مثلًا: قمت وقوفًا، ما تقول قمت قيامًا، يجوز، ويجوز قمت وقوفًا، العربي يتصرف في كلامه، "جلست جلوسًا" جائز، "جلست قعودًا" جائز. ما إعراب "قعودًا" في "جلست

قعودًا"؟ مفعولٌ مطلق. مفعول مطلق جاء بعد فعلٍ من لفظه أو فعلٍ من معناه؟ فعلٍ من معناه.

"فرحتُ فرحًا، فرحتُ مرحًا، فرحتُ طربًا، سخطت سخطًا، سخطت غضبًا، سخطت جزعًا"؛ كل ذلك جائز.

فإن قال طالبٌ بُهلول -كما يقول شيخنا أبو بكر الجزائري -حفظه الله وأمده بالصحة والعافية- "بُهلول" يقول: البهلول هو: الرجل السيد المنتبه، وليس البهلول هو الغبي أو المجنون، هذا معناه في اللغة؛ فلهذا تجدون كثيرًا في الأشعار مدح الكرماء بالبهاليل.

فإن قال طالبٌ منتبه: لمَ سمي المفعول المطلق مفعولًا مطلقًا وبقية المفاعيل خُصَّت بحرف جر "مفعولٌ به، مفعولٌ له، مفعولٌ معه، مفعولٌ فيه"؟ أما المفعول المطلق فسمي المفعول المطلق.

طالب: (@٠٠:٢٨:٠٢)

الشيخ: ما يقع عليه. انتبه! نعم، ما يقع عليه مفعول به، إذن.. دقِّق العبارة، ماذا تقول؟

طالب: (@٠٠:٢٨:١٩)

الشيخ: أنه فعل الفاعل، مفعول المطلق هو فعل الفاعل، هو نفس الفعل، المفعول المطلق ألم نقل أنه المصدر، الحدث؛ فهو نفس الفعل الذي وقع، "جلست جلوسًا"، جلوسًا هذا اسم منصوب بعد فعل، أي اسم منصوب بعد الفعل ينكشف إعرابه بمعرفة علاقته بهذا الفعل، أي اسم يأتي بعد الفعل.

فإذا قلت مثلًا: "أكرمت زيدًا"، ما علاقة زيدٍ بالفعل الذي قبله؟ ما الفعل المذكور هنا؟ الفعل المذكور الإكرام، إذن.. ما علاقة زيد بالإكرام؟ وقع عليه،

مفعول به.

"أكرمت زيدًا احترامًا له" ما علاقة الاحترام بالإكرام؟ فُعل الإكرام من أجل الاحترام.

"أكرمت زيدًا اليوم" ما علاقة اليوم بالإكرام؟ دل على زمانه؛ لأن مفعول فيه، ظرف زمان.

العلاقة؛ علاقة الاسم المنصوب بالفعل هي التي تبيِّن الإعراب.

"أكرمت زيدًا إكرامًا".

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين قولنا "إكرامًا وأكرمت"؟ يعني في علاقة بين الإكرام والإكرام أو ليس في علاقة؟ في علاقة. ما نوع هذه العلاقة؟ علاقة خاصة مقيَّدة بشيء معيَّن أم علاقة...؟ هذه مطلق، بينهما مطلق علاقة؛ لأن الإكرام هو الإكرام، بينهما علاقةٌ مطلقة، بينهما مطلق علاقة؛ لأن هذا مصدر الفعل، الإكرام هو نفسه الفعل، وليست العلاقة بينهما علاقةً مقيَّدة، يعني معيَّنة، يعني محددة، يعني مقيَّدة بشيءٍ معيَّن وقع عليه أو وقع فيه أو وقع من أجله، بينهما مطلق علاقة؛ فسمي "المفعول المطلق".

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

توكيداً أو نوعـًا بين أو عدد=كسِرت سيرتين سير ذى رشد

ذكر في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ أغراض المفعول المطلق -أي: فوائده، أي: الأشياء التي من أجلها يأتي العربي بالمفعول المطلق.

لماذا يأتي العربي بالمفعول المطلق في كلامه؟ لا شك أنه لفائدة، لغرض، ما هذه الأغراض؟ ذكر ابن مالكٍ لنا في هذا البيت أنها ثلاثة أغراض أو ثلاثة فوائد؟

ثلاثة أغراض. ثلاث فوائد أو ثلاث أغراض؟ ثلاث فوائد، ستؤنَّث مع المذكر وتذكِّر مع المؤنث؛ لأن العدد يخالف.

إذن.. هناك ثلاثة أغراض:

الأول: بيان عدد الفعل؛ إذا كان المصدر مثنًى أو مجموعًا؛ كسرت سيرتين، ودقَّت الساعة دقتين، وضربه ضرباتٍ، وسافرت أسفارًا. هذه مفاعيل مطلقة دلَّت على عدد الفعل.

والغرض الثاني: بيان نوع الفعل. متى؟ إذا كان المصدر مضافًا أو منعوتًا، نحو: "أكلت أكلًا سريعًا، أكلت أكل الجائعِ".

والغرض الثالث: توكيد الفعل.

متى نقول إن الغرض من المفعول المطلق هو توكيد الفعل؟ انتبهوا يا إخوان هنا! المسألة تحتاج إلى انتباه، مع إن المسألة شائعة في أبواب النحو ومسائله وفي كل العلوم؛ قد يغفل عنها الطلاب.. متى نقول إن الغرض من المفعول المطلق هو التوكيد؟ يقولون: إذا جاء المصدر غير مضافٍ ولا منعوتٍ ولا مثنًى ولا مجموعًا، يعني يخرج عن الغرض الأول والثاني؛ كأن تقول: "حصدت حصدًا، أو كلَّمته تكليمًا، أو ضربته ضربًا" ونحو ذلك، فلم يُضف ولم يُنعت ولم يثنى ولم يُجمع.

والمفعول المطلق دائمًا لا يخرج عن معنى التأكيد، فإذا قلت: "أكلت أكلًا سريعًا" ما فائدة المفعول المطلق هنا في الحقيقة؟ التوكيد وبيان النوع.

وإذا قلت: "سرت سيرتين"؟ التوكيد وبيان العدد.

وإذا قلت: "سرت سيرًا"؟ فالتوكيد فقط.

إذن.. ما معنى الغرض التوكيد؟ يعني: التوكيد فقط، وليس معنى ذلك أن بيان

النوع وبيان العدد لا يدلان على التأكيد، لا؛ هما يدلان على بيان العدد والتأكيد، لكن التأكيد هذا معنًى مضطرد، ثابت للمفعول المطلق، فإذا جاء معه معنًى آخر رُكِّز عليه، وتُرك معنى التأكيد؛ لأنه معنى معروف وثابت في كل أمثلة المفعول المطلق.

فإذا جاء المفعول المطلق لغرض التأكيد فقط، ليس لغرضٍ آخر، فهنا قيل: غرضه وفائدته التأكيد، يعني التأكيد فقط. فنتنبه لذلك يا إخوان.

وفي قولنا مثلًا: "سرت سيرتين سريعتين" ما الغرض؟ التوكيد وبيان العدد وبيان النوع. نعم، المفعول المطلق بيَّن كل ذلك، فسيرتين: سير قبل أن يُجمع دلَّ على التأكيد، وسيرتين بالتثنية دلَّ على العدد، وعندما وُصف بيَّن النوع.

هذه الأغراض التي ذكرها ابن مالك، وهناك غرضٌ رابعٌ لم يذكره ابن مالك وذكره بعض النحويين، وسنحتاج إليه؛ لأنه سيحل مشكلةً في الأبيات القادمة، وهي: مجيء المفعول المطلق نائبًا عن فعله؛ قد يكون القصد من الإتيان بالمفعول المطلق هو أن يُجعل مكان فعله، أن يُناب مُناب فعله؛ كأن تقول: قيامًا أو صبرًا، "صبرًا على المصائب" ما معنى صبرًا على المصائب؟ يعني: اصبر على المصائب، وليس المعنى اصبر صبرًا على المصائب؛ لأن صبرًا هنا قامت مقام الفعل، الغرض من المصدر هنا: أن العربي يقيمه مُقام الفعل، يعني يأتي به بدلًا عن الفعل، فـ "صبرًا على المصائب" يعني اصبر على المصائب، فإذا أردت أن تجمع قل: اصبر على المصائب صبرًا حسنًا. وإذا أتيت به وحده "صبرًا على المصائب" فغرضك -غرض العربي حينئذٍ: أن يقيمه مقام الفعل، هذا غرض أيضًا من أغراض المفعول المطلق، وسيأتي مزيد شرحٍ لهذه المسألة -إن شاء الله- بعد قليل.

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقـد ينـوب عنـه مـا عليـه دل كجـد كـل الجـد وافـرح الجـذل

(**وقد ينوب عنه**) الضمير في (**عنه**) يعود إلى ماذا؟ إلى المصدر، وقد ينوب عن المصدر، ينوب عن المصدر في ماذا؟ ينوب عن المصدر بالانتصاب على المفعول المطلق.

يقول ابن مالك في هذا البيت: كل ما دلَّ على المصدر... -انظر! هذه قاعدة كليَّة- كل ما دل على المصدر يجوز أن ينوب عنه فينتصب على المفعول المطلق، يعني: يُعرب مباشرة مفعولًا مطلقًا.

وذكر لنا مما يدل على المفعول المطلق نوعين -أو شيئين-: (**كجد كل الجد وافرح الجذل**)، ففي قوله: (**جد كل الجد**) ذكر المضاف إلى المصدر، (**جد كل الجد**) الأصل: جدَّ جدًّا، ثم أتى بكلمة فأضافها إلى المصدر فقال: (**جد كل الجد**)، (**جدَّ**) فعل أمر، (**كل**) ما إعرابها؟ مفعولٌ مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و(**الجد**) مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

فإن قلت: كيف ينتصب (**كل**) على المفعول المطلق وليس مصدرًا ومن شروط المفعول المطلق أن يكون مصدرًا؟ نقول: هنا انتصب على المفعول المطلق؛ لأنه دل على المصدر. كيف دل على المصدر؟ بإضافته إلى المصدر، وكذلك كل ما يضاف إلى المصدر، هذا أسلوب عربي شائع، سأذكر بعضها ولعلَّكم تذكِّرونا ببعض الأمثلة أيضًا.

كل بعض قولك، وأيضًا: أكرم أباك إكرامًا، هذا المصدر، لكن أكرم أباك أحسن إكرامٍ. ما إعراب أحسن إكرامٍ؟ أحسن مفعول مطلق، وإكرامٍ مضاف إليه.

"ضربته أبشع ضربٍ".

طالب: (٠٠:٤٢:٢١@)

الشيخ: نحن الآن نتكلم عن المضاف إلى المصدر، ما أضفت (٤٢:٣٥@) إلى المصدر، هذا شيء آخر، لا أريد أن تضيف إلى المصدر.

"اِستمع أحسن استماع"، ضربته أقوى سوطٍ، ما يصلح، أين مصدر الضرب؟ ما قلنا ضربته كل الضرب، ضربته أقوى ضربٍ، لو قلت: "ضربته أقوى ضربٍ" صارت "أقوى" مفعول مطلق؛ لأنه أضيفت للمصدر، لو تقول: "ضربته ذلك الضرب" أين المفعول المطلق؟ اسم الإشارة، وهو مضاف، والضرب مضافٌ إليه. أمثلتك صحيحة، لكن ما تدخل في هذه النقطة، وهي المضاف إلى المصدر.

والأمر الثاني الذي ذكره ابن مالك مما يدل على المصدر: ما كان من معناه، وهذا سبق، ومثَّل له بقوله: **(افرح الجذل)**، **(الجذل)** شدة الفرح، لو قال: "اِفرح فرحًا" لانتصب المصدر بفعله؛ لكن قال: **(افرح الجذل)**، "افرح جذلًا" جذلًا مفعول مطلق منصوب وهو نكرة، ويجوز أن تعرِّف ما في إشكال، افرح الجذل، اضرب ضربًا، أو اضرب زيدًا الضرب، ومثَّلنا قبل قليل ب، اقعد جلوسًا أو قم وقوفًا ونحو ذلك.

طالب: (٤٤:١٦@)

الشيخ: سرت سيرتين، سيرتين.. ما علاقة سيرتين بسرت؟ هو نفسه فعله، ليس من معناه؛ هذا من لفظه، سير، كلمة "سير" هذا مفعول مطلق، ما مصدره، سرت سيرًا.

الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق لا يعربها النحويون نائب مفعولٍ مطلق كما يفعلون مع نائب الفاعل، وإنما يعربونها مباشرةً مفعولٌ مطلق؛ لأن النيابة هنا ما وقعت عن المفعول المطلق، وإنما النيابة وقعت

عن ماذا؟ النيابة وقعت عن المصدر، يعني جاءت كلمة أخرى فنابت عن المصدر وقالت: ابتعد أنا سأنتصب على المفعول المطلق، فنابت عنه، وهي انتصبت على المفعول المطلق، فهي نفسها انتصبت على أنها مفعول مطلق، ليست نائبة عن المفعول المطلق، ويتجوَّز بعضهم -بعض المتأخرين- فيقول: نائب مفعولٍ مطلق. لكن هذا من التجوُّز البعيد، لا يصل إلى حد الخطأ، لكن من التجوُّز البعيد ومن مخالفة إعراب وعُرف النحويين.

طالب: (٤٦:١٥@)

الشيخ: أحسنت! ﴿ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف:٣].

والذي ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أشياء كثيرة، ذكر ابن مالكٍ شيئين، سنذكر نحن أيضًا أشياء أخرى، فمنها أيضًا: صفة المصدر؛ كأن تقول: "انتظرتك طويلًا"، أصل العبارة: انتظرتك انتظارًا طويلًا، يجوز أن تقول انتظرتك انتظارًا طويلًا، ولك أن تختصر؛ لأن اللغة العربية لغة اختصار، فتحذف المصدر وتُنيب صفته مُنابه فتنصبها على المفعول المطلق، فتقول: "انتظرتك طويلًا"، "انتظر" فعل، والتاء فاعل، والكاف مفعولٌ به، و"طويلًا" مفعولٌ مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

"استمعت إليك كثيرًا".

كثيرًا مفعولٌ مطلق، أي: استمعت إليك استماعًا كثيرًا.

"ضحكت قليلًا" أي:: ضحكت ضحكًا قليلًا.

ويجوز في الصفة هنا أن تُعرب ظرفًا، يعني مفعولًا فيه، وسيأتي ذلك في الكلام على باب المفعول فيه "ظرف الزمان والمكان"، على تقدير "انتظرتك طويلًا"

أي: انتظرتك وقتًا طويلًا.

"استمعت إليك كثيرًا" أي: استمعت إليك زمنًا كثيرًا أو وقتًا كثيرًا أو حينًا كثيرًا، ونحو ذلك.

إذن.. هذا الأسلوب هذا أسلوب شائع، هذا الأسلوب يجوز أن تجعله من المفعول المطلق إذا قدَّرت المحذوف مصدرًا، ويجوز أن تجعله من الظرف إن قدَّرت المحذوف ظرفًا، وهذا وارد في القرآن بكثرة ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨] تقدير الآية -والله أعلم- من حيث الأصل اللغوي يعني: يؤمنون إيمانًا... ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨] يعني: يؤمنون قليلًا ما، يؤمنون مؤخَّرة، قدِّمها، يعني يؤمنون قليلًا، ما التقدير والله أعلم؟ يجوز أن تقول يؤمنون إيمانًا قليلًا فيكون مفعولًا مطلقًا، وأن تقدِّر يؤمنون وقتًا قليلًا فيكون ظرفًا، وهنا يأتي دور المفسِّر للغوض عن المعنى الدقيق والأقرب والأنسب للآية.

ومن ذلك -أي من نيابة الصفة عن المصدر- في الانتصاب على المفعول المطلق قولك: "جلست مثل زيدٍ" -انتبهوا لهذه الأساليب يا إخوان! هذا الذي يهمنا الآن، هذه الأساليب؛ لكي نفهمها ونستطيع أن نعربها، يعني ليس الغرض من المفعول المطلق أن تفهم المفعول المطلق، أنتم فهمتموه وانتهيتم من قبل في شرح المختصر والمتوسط، نحن نريد أن نقف على أساليب العرب ونفهمها ونستطيع أن نعربها.

"جلست مثل زيدٍ".

جلستُ: فعلٌ وفاعل.

مثل: مفعولٌ مطلق.

ما أصل هذه العبارة؟ "جلست مثل زيدٍ" يعني: جلست جلوسًا مثل جلوس زيدٍ، هذا الأصل، ويمكن أن تقول ذلك: جلست جلوسًا مثل جلوس زيدٍ، فيُعد هذا عِيًّا منك، نعم، هي أشياء جائزة من حيث الأصل اللغوي، لكن إطالة الكلام وأنت تستطيع أن تُقصِّره وأن تختصره يعد عيًّا عند العرب، العرب لغتهم قائمة على الإيجاز والاختصار.

اختصر هذه العبارة الطويلة: "جلست جلوسًا مثل جلوس زيد"، تستطيع أن تختصرها قليلًا فتقول: جلست مثل جلوس زيد، فمثل: مفعول مطلق، هي الصفة، صفة المفعول المطلق المحذوف، لكن نابت منابه فأعربت إعرابه. ولك أن تبالغ في الحذف فيكون ذلك أبلغ وأفصح، فتقول: جلست مثل زيدٍ، ولا تستطيع أن تعرب هذا المثال ونحوه حتى تفهم أصله.

طالب: (٠٠:٥١:٢٥@)

الشيخ: ذكرنا أن مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: صفة المصدر.

ومما ينوب أيضًا عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: عدده؛ وذلك في نحو قولك: "ضربته خمس ضرباتٍ"؛ فضربته: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ، كذلك؟ صحيح؟ إعرابي صحيح؟

انتبه معي.. ضربته خمس ضرباتٍ، ضربته: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ. صحيح؟ أين الفاعل وأين المفعول؟

طالب: (٠٠:٥٢:٣١@)

الشيخ: ضربته: فعلٌ وفاعل ومفعولًا، وهو... والمفعول؟

أين الفاعل؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:٥٩)

الشيخ: الفاعل التاء، ضربته في ضربَ، ينتهي بالباء الفعل "ضَرَبَ"، ضربتُ هذه تاء الفاعل، تاء المتكلم، وهي فاعل، أنا الفاعل، تائي، ضربت أنا، لماذا تقدِّر أنا وضميري موجود؟ ما تقدر إلا إذا كان الضمير مستترًا، أما إذا كان بارزًا فهو الفاعل، "ضربتُ" فاعل، والهاء "ضربته" الهاء هو المفعول به، ضربته خمس ضرباتٍ، "خمس" مفعولٌ مطلقٌ منصوب وعلامة النصب الفتحة وهو مضاف، وضرباتٍ مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

فضربته خمسُ ولَّا خمسة؟ ضربته خمسَ أو خمسة؟ ضربة مؤنث تذكِّر.

طالب: (@٠٠:٥٣:٥٣)

الشيخ: إي، لا، ضربته خمس ضرباتٍ، ورنَّ الجرس ثلاث رناتٍ، ودقَّت الساعة عشر دقاتٍ.

ومن ذلك أيضًا قولك: ذهبت إليه مرةً، أو ذهبت إليه مرتين، أو ذهبت إليه مراتٍ، أو ذهبت إليه مرارًا، أو ذهبت إليه ذات مرةٍ. انظر أساليب العرب! ما أكثرها وأوسعها!

ما إعراب ذهبت إليه مرة أو مرتين أو مرارًا أو مراتٍ أو ذات مرةٍ؟

ذهبتُ: فعلٌ وفاعل.

إليه: جارٌّ ومجرور.

مرةً: مفعولٌ مطلق.

مرتين: مفعولٌ مطلق؛ وكذلك في البواقي، على تقدير: ذهبت إليه مرةً أي: ذهبت إليه ذهبةً، اسم المرة، مرَّة فعلة، واسم الهيئة فِعلة. ما معنى ذهبت إليه مرةً؟

يعني ذهبت إليه ذهبةً. وذهبت إليه مرتين يعني: ذهبت إليه ذهبتين، وهكذا.

والأظهر في "مرة ومرتين" والبواقي: أن تُعرب ظرف زمان، الأظهر في مرة في نحو هذا الأسلوب: أن تُعرب ظرف زمان.

"ذهبت إليه مرةً".

ذهبتُ: فعل وفاعل.

إليه: جارٌّ ومجرور.

مرةً: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وكذلك "ذهبت إليه ذات مرةٍ".

فـ ذات: ظرف وهو مضاف.

ومرةٍ: مضافٌ إليه.

والمرة من قولهم: "مرَّ الزمان يمر مرًّا ومرةً" هذا الفعل، فهي أيضًا اسم مرَّ، "مرَّ الزمان يمر مرةً أو مرتين" وسيأتي كلامٌ عليها أيضًا في باب المفعول فيه.

ومما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أيضًا: نوعه، نوع المصدر.

المصدر قد يكون له أنواع، مثل: "ضربتُ ضربًا" هذا مفعول مطلق، واضح، الضرب له أنواع، لو قلت: "ضربته ركلًا" ما إعراب ركلًا؟ مفعولٌ مطلق. فيقول: ركلًا نابت عن ضربًا في الانتصاب على المفعول المطلق.

"ضربته صفعًا" كذلك.

"جئت ركضًا"، يقول: جئت مجيئًا، هذا مفعول مطلق، لكن "جئت ركضًا"

أو "جئت مشيًا"، أو "جئت سعيًا"؛ كل ذلك من أنواع المجيء، "مشيت مشيًا"، لكن "مشيت هرولةً" نعم، هذا نوع، الهرولة من أنواع المشي.

"جلست جلوسًا" الجلوس له أنواع، قد تقول: جلست القُرفصاء، تعرفون القرفصاء؟ تمثيلها أسهل من وصفها، وهي: أن تجلس مجتمعًا وتضم -كما يفعل الأخ- تجلس مجتمعًا وتضم قدميك بيديك، إما بيديك وإما عن القماش، ويقال: محتبيًا، الاحتباء: القرفصاء؛ وهي كانت جلسة النبي ﷺ، وهي جلسة مشهورة عند العرب؛ تجلسها ولا تستعيبها، وهي الجلسة التي كان يجلسها سماحة الشيخ (@٠٠:٥٨:٤١) في أكثر دروسه.

و"قتلته قتلًا"، لكن القتل أنواع، نعوذ بالله منه، ما أشد أنواع القتل؟ نعم.. هو القتل صبرًا، يعني: أن يُحبس حتى يموت من الجوع والعطش، يقال: قتلته صبرًا. هذا أسلوب شائع وواضح: أن يأتي نوع المصدر فيقع موقعه؛ كهذه الأمثلة التي قلناها الآن، وهي كثيرة وواضحة، **هذا الأسلوب في اللغة العربية وقع فيه خلافٌ بين النحويين في إعرابه على ثلاثة أقوال** -هي أقوال متقاربة ومتداخلة وذِكرها هنا يبيِّن لنا العلاقة بين هذه الأبواب-:

فالقول الأول: أنه مفعولٌ مطلق، وناصبه الذي نصبه هو الفعل الذي قبله؛ لأنه من معنى فعله، وهذا الذي قررناه في هذا الباب الآن، "قتلته صبرًا" صبرًا مفعولٌ مطلق، ما الذي نصبه؟ الذي نصبه الفعل "قتل"؛ لأنه من معناه.

وقال آخرون: هو مفعولٌ مطلق، وناصبه مقدَّرٌ من لفظه، والتقدير في "جئت ركضًا": جئت أركض ركضًا أو جئت راكضًا ركضًا، ثم حذفنا هذا العامل لدلالة المفعول المطلق عليه.

وقال آخرون: هو حالٌ مقدَّرة. حال، خرجنا من باب المفعول المطلق إلى

باب الحال، ولكنها حالٌ مقدَّرة، مؤوَّلة، يؤولونها باسمٍ مشتق؛ فتقدير "جئت ركضًا" أي: جئت راكضًا، و"مشيت هرولةً": مشيت مهرولًا، و"قتلته صبرًا": قتلته مصبورًا.

وهذه الثلاثة أقوال مشهورة في هذا الأسلوب، وكلها تعود إلى معنًى متقارب.

ومما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أيضًا: آلته.

ومن الأمثلة على ذلك: ضربته سوطًا، وسوطًا مفعولٌ مطلق؛ لأنه من آلات الضرب.

ومما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: مصدر فعلٍ آخر، تأتي بمصدر لفعلٍ آخر، هذا الفعل الآخر يشبه فعل المصدر المنتصب على المفعول المطلق.

فإذا قلت: "اغتسلت اغتسالًا" فاغتسالًا مصدر اغتسل، هذا مفعول مطلق.

وإذا قلت: "غسلت الإناء غسلًا"، فغسلًا مصدر غسل.

ويجوز أن تقول: "اغتسلت غُسلًا" انظر ماذا فعلت أو ماذا فعل العربي: "اغتسلت غُسلًا" فغُسلًا نصبه على أنه مفعول مطلق، ما الذي نصبه؟ نصبه اغتسل، طيب.. هل غُسّل بمصدر اغتسل؟ لا، مصدر فعلٍ آخر وهو "غَسَلَ"، وغسل يُشبه اغتسل.

وكذلك قولك: "كسرته تكسيرًا، كسرت الباب تكسيرًا"، يمكن أن تقول "كسَرت الباب كسرًا"، وتقول: "كسَّرت الباب تكسيرًا"، ثم تقول: "كسرت الباب تكسيرًا" هذا جائز.

وتقول: توضَّأت وضوءًا. هل وضوءًا مصدر توضَّأ؟ لا، تقول: توضأت

توضـأً، لكـن توضَّـأت وضـوءًا؟ وضـوءًا مصـدر "وضُـأَ"، ووضُـأ يُشـبه توضَّـأ في الحروف.

فهذه أشهر وأهم الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، والذي يهمنا -يا إخوان- هو معرفة هذه الأساليب، وأنها داخلةٌ في باب المفعول المطلق.

دعونـا نقـف عنـد بعـض الشـواهد في هـذا البـاب.. نبـدأ عنـد الأخ الكـريم.. استخرج لي المفعول المطلق: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]؟

طالب: تكليمًا.

الشيخ: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]؟

طالب: تسليمًا.

الشيخ: هذا أمر منصوب بماذا؟ ما الفعل الذي نصبه؟ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦].

طالب: (صلُّوا).

الشيخ: (سلِّموا)، ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]، **(تسليمًا)** نصبها **(صلوا)** أو **(سلِّموا)**؟ **(سلِّموا)**، فإن سألت: لِمَ قال **(سلِّموا تسليمًا)** ولم يقل صلوا تصليةً أو صلوا صلاةً؟ يعني أكَّد **(سلموا تسليمًا)** ولم يؤكد **(صلوا)**؟ فنقول: ابحث ذلك في كتب التفسير؛ لتعرف السر، لكن انتبه لذلك.. عندما تقرأ ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦] لـمَ أكَّد الفعل الثاني ولم يؤكد الأول؟ هذا أكيد فيه سر، ابحث عنه.

﴿وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان:٥٢] أين المفعول المطلق؟

(كبيرًا)، جاهدهم جهادًا.

الطالب: (**جهادًا**).

الشيخ: ما الذي نصبه؟

طالب: (**جاهدهم**).

الشيخ: هل (**جهادًا**) مصدر (**جاهدهم**)؟ما مصدر (**جاهدهم**)؟ جاهد، يجاهد، مجاهدةً، وجهادًا، فاعل لها المفاعلة والفعال. إذن.. هنا نصب مصدره.

﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾ [التكاثر:٥] أين المفعول المطلق؟

طالب: (@١:٠٦:٥٧)

الشيخ: ونصبه؟

طالب: (**تعلمون**).

الشيخ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الحاقة:١٤]؟

طالب: (**دكةً**).

الشيخ: ما فائدته؟ ما غرضه؟

طالب: بيان العدد.

الشيخ: ما إعراب (**دكةً واحدةً**)؟

(**دكةً**): مفعولٌ مطلق.

و(**واحدةً**): صفة، نعت.

(دكةً) ما فائدته؟ ما غرضه؟

طالب: التوكيد.

الشيخ: التوكيد، هذا كل المفعول المطلق والعدد.

(واحدةً) ما فائدة النعت هنا؟

طالب: توكيد العدد.

الشيخ: توكيد ومن بعد توكيد، توكيد معنى يقصده العربي، يعني يمكن أن يقال في الكلام المعتاد "ودُكَّتا دكةً" فنفهم أن هذه الدكَّة واحدة، وإذا قلت "دكَّةً واحدةً" فهذا دلالة على تأكيد بعد تأكيد.

﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء:٦٣] أين المفعول المطلق؟

طالب: **(جزاءً)**.

الشيخ: وناصبه؟

طالب: (@١:٠٨:٢٤)

الشيخ: عامله؟

طالب: **(جزاؤكم)**.

الشيخ: ما نوع هذا العامل؟ فعل أم وصف أم مصدر؟ **(جزاء)** هذا فعل أم مصدر؟

طالب: مصدر.

الشيخ: وقد عمل هنا عمل فعلًا ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً﴾ [الإسراء:٦٣] يعني: فإن جهنم تجزونها جزاءً.

﴿أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٢٧] أين المفعول المطلق؟

طالب: (ميلًا).

الشيخ: ما إعراب (**عظيمًا**)؟

طالب: صفة.

الشيخ: ما إعراب الواو في (**أن تميلوا**)؟ هذه واو الجماعة، فاعل.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩] ما إعراب (**البسط**)؟

طالب: (٤٥:٠٩:١@)

الشيخ: أحسنت!

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤] أين المفعول المطلق؟

طالب: (تقوَّل).

الشيخ: (**تقوَّل**) فعل، (**تقوَّل**) ماذا؟ (**بعض**).

و(**الأقاويل**)؟ مضافٌ إليه.

﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:٤] أين المفعول المطلق؟

طالب: (ثمانين).

الشيخ: (**ثمانين**) هذا مصدر أو عدد؟ كيف انتصب على المفعول المطلق والمفعول المطلق يُشترط أن يكون مصدرًا؟ لأنه دل على المصدر.

أين المصدر؟

طالب: (جلدة).

الشيخ: ما إعراب (**جلدة**)؟

طالب: تمييز.

الشيخ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾ [نوح:١٧].

طالب: (**نباتًا**).

الشيخ: ما الذي نصبه؟

طالب: (**أنبتكم**).

الشيخ: هل (**نباتًا**) مصدر (**أنبتكم**)؟ لا.

مصدر ماذا؟ نبَت، ينبت، نباتًا.

ما مصدر (**أنبتَ**)؟ يُنبت إنباتًا، هذا شرحناه قبل قليل.

﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل:٨] ما الذي نصبه؟

طالب: (@١:١١:٤٤)

الشيخ: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [البقرة:٣٥]؟ جمعنا الله وإياكم في جنات النعيم.

طالب: (**رغدًا**).

الشيخ: أحسنت! مفعول مطلق، كيف؟ ما أصل الآية لغويًا لكي يكون ها مفعولًا مطلقًا؟

طالب: (@١:١٣:٠٣)

الشيخ: أحسنت! التقدير: وكُلا منها أكلًا رغدًا، ثم حذفنا المصدر وأنبنا الصفة منابه.

طالب: (@١:١٢:١٩)

الشيخ: قد تُعرب حالًا على التأويل "راغدين".

﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة:٨٢] ما إعراب (قليلًا)؟

طالب: (@١:١٢:٤٤)

الشيخ: على معنى؟

طالب: (@١:١٢:٤٩)

الشيخ: وهل يجوز فيه إعرابٌ آخر؟

شرحناها: يجوز أن يكون ظرفًا على معنى "فليضحكوا وقتًا قليلًا".

﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح:٨] أين المفعول المطلق؟

طالب: (**جهارًا**).

الشيخ: ما الذي نصبه؟ ما العلاقة بين (**دعوتهم**) و(**جهارًا**)؟ أن (**جهارًا**) من أنواع الدعوة، من أنواع المصدر.

وكذلك قوله الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة:٥٥] (**جهرةً**) مفعول مطلق؛ لأن الجهرة من أنواع الرؤية، يعني: حتى نرى الله رؤية جهرة.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢٧] أين المفعول المطلق؟

طالب: (**أي**).

الشيخ: (**أي**) أحسنت! ما الذي نصبه؟

طالب: (ينقلبون).

الشيخ: (ينقلبون) فعل مضارع، و(أي) مفعول مطلق منصوب، و(منقلبٍ)، (أي منقلبٍ)؟

طالب: مضاف إليه.

الشيخ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧] هل يجوز أن تقول في الكلام: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي منقلب؟ نعم، (أي) هنا لها الصدارة في جملتها. لِمَ؟

طالب: (@١:١٤:٣٩)

الشيخ: تعلم، بل تعلم ولكن الجواب غاب عنك، لأنه استفهام، ألا تعلم أنه استفهام؟! أنت تعلم لكن الجواب غاب عنك. لأنه استفهام والاستفهام له صدر جملته.

بقي الكلام على... بقية الأبيات -إن شاء الله- في الدرس القادم. مَن كان عنده سؤال فليسأل يا إخوان.

طالب: (@١:١٥:٠٩)

الشيخ: ذكره في العنوان: "المفعول المطلق" هذه العناوين من الألفية، "المفعول المطلق" هو مصطلح ليس مشهور عند المتقدمين، لا يكاد يستعمله سيبويه المتقدمون، وإنما يسمونه المصدر، يقول منصوبٌ على المصدر، لكن اشتهر بعد ذلك عند المتأخرين أنه "المفعول المطلق".

طالب: (@١:١٥:٣٨)

الشيخ: "شكرًا لله" هذا سيأتي طبعًا في الأبيات الأخيرة، وهو حذف العامل،

"شكرًا لله" مفعول مطلق، أي: أشكره شكرًا.

طالب: (@١:١٥:٥٠)

الشيخ: سيأتي تفصيله في الدرس القادم؛ لأنه سيحتاج إلى تفصيل، هل ستعده من المؤكد فله حكم، أم ستعده مما أقيم مقام فعله فله حكم؛ وكذلك "عجبًا لك" يعني أعجب؛ وكذلك "حمدًا لله إلى كفرًا" يعني أحمد، لله حمدًا؛ وكذلك قولنا مثلًا: "رويدًا" يعني مفعول مطلق، أو "أحب ذلك دائمًا" أن يدوم دائمًا، المفعول المطلق كثير جدًّا في الكلام.

طالب: (@١:١٦:٢٧)

الشيخ: هذا مما ينوب، مما ينوب عن ماذا؟ عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق؛ فهو مفعول مطلق.

طالب: (@١:١٦:٣٣)

الشيخ: بلا، تدخل في معناه.

طالب: (@١:١٦:٤٠)

الشيخ: نعم، قلنا: بعد فعلٍ من لفظه أو معناه.

قولهم: "أهلًا وسهلًا" لا يقدِّرونها على المفعول المطلق، وإنما يقدِّرونها على المفعول به؛ لأنه التقدير: أتيت أهلًا ووطئت سهلًا. أتيت أهلًا يعني: جئت إلى أهلك، فهي مفعول به، ووطئت سهلًا يعني: وطئتها، يقدِّرون على مفعول به.

طالب: (@١:١٧:٢٩)

الشيخ: "حللت أهلًا" النحويون يقدِّرونها: أتيت أهلًا ووطئت سهلًا.

طالب: (@١:١٧:٤٠)

الشيخ: أهلًا الأهل، أهل الإنسان.

طالب: (@١:١٧:٤٩)

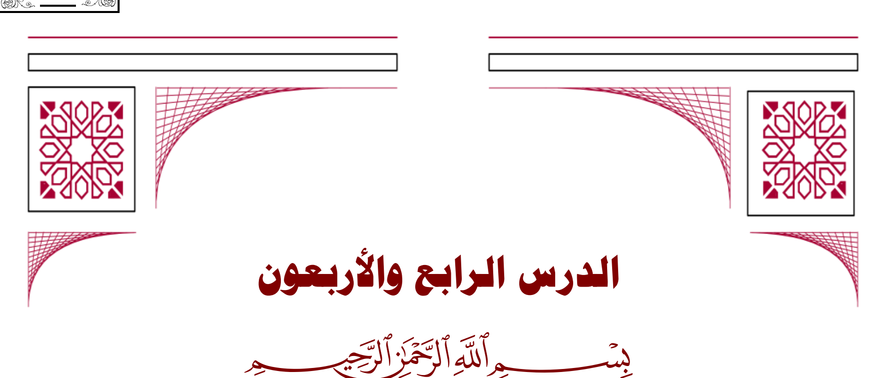
الشيخ: لا، هو يقول: أتيت أهلًا يعني: جئت إلى أهلك، أو جئت إلى أناسٍ مثل أهلك.

طالب: (@١:١٧:٥٧)

الشيخ: يعني نحن مثل أهلك، وهذه الأرض سهلة لك. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الرابع والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فحيَّاكم الله وبيَّاكم وأهلًا وسهلًا بكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين، الثاني والعشرين من شهر ربيعٍ الأول من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ في هذا الجامع **(جامع الراجحي)** بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الرابع والأربعين من شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعله شرحًا مباركًا، واضحًا، مفهومًا، وأن ينفع به شارحه والمستمع؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

توقفنا -يا إخواني- في الدرس الماضي على الكلام على المفعول المطلق، فقرأنا الأبيات وشرحنا ما تيسر منها، شرحنا أربعة أبيات من المفعول المطلق، والليلة -إن شاء الله- نكمل ما بقي في هذا الباب "باب المفعول المطلق"، وفي أول الدرس نقرأ ما بقي من أبيات هذا الباب.

قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وما لتوكيدٍ فوحد أبدا ... وثن واجمع غيره وأفردا

وحــذف عامــلِ المؤكِّــد امتنــع ... وفي ســـواه لـــدليلِ متســـع
والحـــذف حـــتمٌ مـــع آتٍ بـــدلا ... مـــن فعلـــه كنـــدلًا اللـــذ كانـــدلا
ومـــا لتفصـــيلِ كإمـــا منـــا ... عاملـــه يُحـــذف حيـــث عنـــا
كـــذا مكـــررٌ وذو حصـــرٍ ورد ... نائـــب فعـــلٍ لاســـم عـــينٍ اســـتند
ومنـــه مـــا يدعونـــه مؤكـــدًا ... لنفســـه أو غيـــره فالمبتـــدا
نحـــو لـــه علـــيَّ ألـــفٌ عرفـــا ... والثـــان كـــابني أنـــت حقًّـــا صـــرفا
كـــذاك ذو التشـــبيه بعـــد جملـــة ... كلـــي بكًـــا بكـــاء ذات عضـــله

أما في البيت الأول وهو قوله:

ومـــا لتوكيـــدٍ فوحـــد أبـــدا ... وثـــن واجمـــع غيـــره وأفـــردا

فتكلم ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم تثنية المصدر وجمعه، المصدر -عرفنا المراد بالمصدر في الدرس السابق، فالآن يتكلم على حكم تثنيته وجمعه؛ لأن الأصل في المصدر أنه نفس الفعل، والفعل في حقيقته لا يقبل التثنية ولا الجمع؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء؛ الاسم هو الذي يُفرد ويثنى ويُجمع، أما الفعل فإنه لا يقبل ذلك.

والمصدر -فيما عرفنا- هو ما دلَّ على فعلٍ مجرد، ما دل على حدثٍ مجردٍ عن زمانٍ وصاحبه، ففيه عُلقةٌ قويةٌ بالفعل؛ ولهذا احتاج النحويون إلى أن يتكلموا على حكم تثنية المصدر وجمعه، فقال ابن مالك في هذا البيت: أما المصدر الذي جيء به للتوكيد، عرفنا ذلك في أغراض المفعول المطلق: إما للتوكيد، وإما لبيان النوع، وإما لبيان العدد، وزدنا غرضًا رابعًا، مَن يُذكِّرنا به؟ أن يُقام المصدر مُقام فعله، أن يأتي المصدر نائبًا عن فعله.

فإذا جيء بالمصدر للتوكيد؛ يعني فقط للتوكيد ليس لمعنًى آخر، فهذا لا يُثنَّى ولا يُجمع، وهذا قوله: (**وما لتوكيدٍ فوحد أبدا**)؛ كأن تقول: "ضربت زيدًا ضربًا

وأكرمته إكرامًا وسرت سيرًا"؛ هذا لمجرد التوكيد؛ فهو بمعنى الفعل، "سرتُ" يعني ماذا سرت؟ سيرًا، وما العلاقة بين السير والسير؟ هو نفسه، المصدر هنا هو الفعل؛ فلهذا لا يصح أن يُجمع ولا أن يُثنَّى.

أما ما سوى المصدر المجيء به للتوكيد -يعني إذا جئت به لبيان النوع أو بيان العدد- فهذا يصح أن تُثنِّيه وأن تجمعه وأن تفرده، فتقول: "ضربت زيدًا ضربةً وضربته ضربتين وضربته ضربات"، هذا لبيان العدد، ولبيان النوع فلك أن تقول: "سرت سير البطيء"، وتقول: "سرت سير المستعجل"، وتقول: "سرت سيري البطيء والمستعجل"؛ ففي المثال الأخير: "سرت سيري البطيء والمستعجل" جاء المصدر المنصوب على المفعول المطلق لبيان النوع، بيان نوع سيرك، وقد ثُني: "سرت سيري البطيء والمستعجل"، فهذا ما أراده ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا البيت.

ويبقى لنا من الأبيات سبعة أبيات، وكلها يتكلم فيها ابن مالكٍ على مسألةٍ واحدة؛ وهي مسألة "حذف العامل للمفعول المطلق"، حذف ناصب المفعول المطلق، عرفنا من قبل أن العامل في المفعول المطلق: إما فعله، أو مصدرٌ مثله، أو وصف، عرفنا ذلك من قبل، فيمكن أن تصرِّح به فتقول مثلًا: "ذكرت محمدًا شكرًا"، ولك أن تحذفه فتقول: "شكرًا لمحمد"، لكن المسألة تحتاج إلى تفصيلٍ أكثر؛ فلهذا فصَّلها ابن مالك في سبعة أبيات، سبعة أبيات من اثني عشر بيتًا.

إذن.. فأكثر أبيات هذا الباب جاءت في مسألة واحدة؛ وهي مسألة حذف العامل في المفعول المطلق، لِمَ؟ لأن حذف العامل في المفعول المطلق شائعٌ جدًّا في كلام العرب قديمًا وحديثًا؛ فلهذا تجد أن -إن لم نقل أكثر، فنقول- كثيرًا من المنصوبات التي تراها وليس قبلها ناصبٌ لها أكثرها منتصب على المفعول المطلق؛ كقولهم: "شكرًا" أي: أشكرك شكرًا، وقولهم: "عجبًا لك" يعني:

أعجب عجبًا، وكقولهم: "رويدًا"، وكقولهم: "حمدًا لله"، وكقولهم: "حمدًا لا كفرًا"، و"سبحان الله" أي: أسبِّح الله تسبيحًا، فحذفت الفعل الناصب وأبقيت المصدر منتصبًا على المفعول المطلق؛ وكذلك "ما عاذ الله"، وكذلك "ويلًا للكافر"، وكذلك "ويح أبي بكر"، وكقولهم: "هذا هو الشر حقًّا"، "حقًّا" هذا مفعولٌ مطلق منتصبٌ بفعلٍ محذوف، وكقولهم: "سعيًا"، وكقولهم: "سقيًا لك" يعني: يسقيك الله سقيًا ورعيًا، وكقولهم: "أنومًا وقد سار الناس" يعني: أتنام نومًا وقد سار الناس، وكقولهم: "صبرًا في مجال الموت صبرًا" أي: اصبر، وكقولهم: "فهمًا للدرس" أي: افهم، وكقولهم: "أفعل ذلك وكرامةً" يعني: وأُكرمك كرامةً؛ وهكذا.

فحذف العامل في المفعول المطلق سائغ وشائعٌ جدًّا في الكلام، والكلام على حذفه متسع؛ فقد فصَّله ابن مالك على ثلاثة أوجه؛ فحذف العامل في المفعول المطلق:

- **إما أن يكون ممتنعًا.**
- **وإما أن يكون جائزًا.**
- **وإما أن يكون واجبًا.**

وسيرد لنا -يا إخوان- في الكلام على حذف المفعول المطلق أساليب كثيرة من أساليب لغة العرب، فيكون اهتمامنا وتركيزنا على هذه الأساليب ومعرفة معناها وأنها داخلةٌ في هذا الباب أكثر من تركيزنا على هذه المسائل النوحية؛ فإن النحويين يذكرون هذه المسائل وهذه الأساليب؛ لمعرفة أن هذه الأساليب داخلةٌ في هذا الباب، فيُحمل المعنى على هذا الباب.

أما الحذف الممتنِع يمتنع، وذلك إذا كان الغرض من المفعول المطلق

التوكيد، إذا كان غرضك من المفعول المطلق مجرد التوكيد فحذف العامل فيه حينئذٍ ممتنع؛ كقولك: "تعلَّم تعلمًا"، أو "افهم الدرس فهمًا"، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤].

انتبهوا معي في هذه المسألة يا إخوان؛ لأن حدث فيها لبس: حتى عند بعض شرَّاح الألفية: إذا كان الغرض من المفعول المطلق مجرد التوكيد فحذف العامل فيه ممتنع؛ كقولك: "افهم الدرس فهمًا" ماذا تريد بقولك افهم الدرس فهمًا؟ أنت العربي المتكلم تريد أن تأتي بالفعل وأن تؤكِّد معناه بالمصدر المفعول المطلق؛ كأنك أكدت الأمر مرتين: مرةً بالفعل، ومرةً بالمصدر، فحينئذٍ لا يصح حذف الفعل؛ لأن الحذف منافٍ للتوكيد، الحذف هنا قائم على ماذا؟ قائم على التكرار؛ إنك تكرر الأمر: "افهم الدرس فهمًا" فإذا كان غرضك ذلك فلا يصح أن تحذف؛ لأن الحذف حينئذٍ منافٍ للغرض الذي أردته، ولكن هل يصح أن تقول "فهمًا للدرس"؟

"اصبر على المصائب صبرًا" هذا للتوكيد، فلا يصح أن تحذف الفعل، ألا يجوز أن تقول "صبرًا على المصائب"؟ يصح أو لا يصح؟ يصح، ولكنه أسلوبٌ آخر، إذا قلت "صبرًا على المصائب" أو "فهمًا للدرس" هذا أسلوبٌ آخر، والغرض منه يختلف عن الغرض السابق.

ما الغرض من قولك "صبرًا على المصائب" أو "فهمًا للدرس"؟ ليس مجرد التوكيد، وإنما الغرض هو الغرض الرابع الذي زدناه وذكرناه؛ وهو: إقامة المصدر مقام الفعل، أن تنيب المصدر مُناب الفعل، يعني قولك: "صبرًا على المصائب" بمعنى: اصبر على المصائب، يعني ما فيها توكيد، هذا الأسلوب ليس فيه توكيد، وإنما هو أمرٌ بالمصدر، "صبرًا على المصائب".

إذن.. الأسلوبان جائزان، لكن الأسلوب الأول ما معناه "اصبر على المصائب صبرًا"؟ هذا معناه التوكيد؛ أنك أمرت مرتين بالفعل وبالمصدر، أما قولك: "صبرًا على المصائب"، فهذا أنبت المصدر عن الفعل؛ كأنك قلت "اصبر على المصائب". نعم، فيه قوة الأمر بالمصدر، لكن ليس فيه قوة التوكيد بالتكرير، فأنت وما أردت المعنى الذي يريده العربي، إن أراد التكرير -هو إن قصد التكرير فلا يجوز أن يحذف، إن لم يُرد التكرير وإنما أراد أن يأمر بالمصدر فيجوز ولكنه أسلوبٌ آخر، يعني غرضٌ آخر، وهذا هو قول ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع

المفعول المطلق المؤكِّد الذي يؤكِّد العامل هذا يمتنع أن تحذف عامله؛ لِمَا قلناه قبل قليل من منافاة الحذف للتوكيد، (**وغيره**) يعني: غير المفعول المطلق المؤكِّد.

وفي سواه لدليلٍ متسع

يعني: ما سواه إن دلَّ عليه دليل -إن دلَّ على هذا العامل المحذوف دليل- فيجوز لك أن تحذفه؛ فلهذا زدنا ذلك الغرض في أغراض المفعول المطلق، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما لم ينص على هذا الغرض في أغراض المفعول المطلق عندما ذكرها -ذكر ثلاثة أغراض- ولم ينص على هذا الغرض فسبَّب مشكلة في فهم باقي كلامه، يعني في فهم هذا الشطر:

وحذف عامل المؤكِّد امتنع

هو يقول: ممتنع، طيب.. ممتنع، رد عليه ولده -ولد ابن مالك- مَن ولده؟ معروف في النحو بابن الناظم، ما اسمه؟ اسمه محمد؛ وهو أول من شرح [**ألفية ابن مالك**] شرحًا وصلنا، وفي الشرح رد على أبيه هنا، وقال: لا، الحذف ليس

ممتنعًا؛ بل هو جائز. لماذا؟ قال: لأنه يجوز أن تقول: "ضربًا لزيد، فهمًا للدرس، صبرًا على المصائب"، كما سيذكر ابن مالك بعد قليل أن هذه جائزة.

والصواب: أنهما أسلوبان مختلفان؛ فابن مالك ذكر أن الأسلوب الأول الذي تريد منه التوكيد لا يجوز فيه الحذف، والأسلوب الثاني الذي غرضك منه الأمر بالمصدر -يعني إقامة المصدر مُقام الفعل- هذا لك أن تحذف فيه؛ بل سينص ابن مالك على أن الحذف واجب، الحذف إذا أردت أن تُقيم المصدر مُقام الفعل حذف الفعل حينئذٍ واجب كما سيأتي بعد قليل؛ فهُما أسلوبان متغايران.

فلهذا عندما ردَّ بدر الدين على أبيه في هذه المسألة ردَّ عليه بعض العلماء - فقط في نسخة بدر الدين عندما تكلم على المسألة (@٠٠:١٩:٤٧) في الحاشية، قال:

وَابْــنُ اللَّبُــونِ إِذَا مَــا لُــزَّ فِــي قَــرْنٍ لَــمْ يَسْــتَطِعْ صَــوْلَةَ الْبَــزْلِ االقنــاعيس

هذا بيت أظنه لجرير، "وابن اللبون" يعني: الحوار الحاشي الصغير، "إذا ما لز في قرن" يعني: إذا رُبط بقرن مع بقية الإبل "لم يستطع صولة البزل القناعيس" إن ما يستطع أن يصول وأن يقاوم كما تفعل الإبل -الفحول الكبيرة- يعني يقول إن الحق مع ابن مالك، ولكن المسألة غامضة فغمُضت على ولده.

وهناك من العلماء من انتصر لبدر الدين في هذه المسألة، ولكن الذي يترجح -والله أعلم- أن الحق ما ذكرناه، وأنهما أسلوبان فصيحان جائزان، إلا أنهما مختلفان؛ فهذا أسلوب معناه التوكيد فتأتي بالفعل والمصدر، وهذا أسلوبٌ آخر؛ يريد به الأمر بالمصدر، مفعول مطلق، كلاهما داخلان في باب المفعول المطلق، فهذا هو الحذف الممتنع.

وأما الحذف الجائز عامله محذوف وجوبًا، سيأتي هذا في الحذف الواجب،

هنا عامله محذوفٌ وجوبًا.

طالب: (٠٠:٢١:٢٨@)

الشيخ: لا أدري!

أما الحذف الجائز فهو في سوى ذلك إذا دل عليه دليلٌ لفظيٌّ -يعني كلمة سابقة في الكلام- أو معنوي -يعني احتفَّت به قرائن ودلَّت عليه- كأن يقال: "هل انتظرتني؟" فتجيب فتقول: "انتظارًا طويلًا" أي: انتظرتك انتظارًا، فحذفت "انتظرتك" وصرَّحت بالمصدر "انتظارًا".

وكأن ترى مسافرًا قادمًا، فتقول له: "قدومًا مباركًا" أي: قدمت قدومًا مباركًا، أو ترى من عاد مِن الحج فتقول له: "حجًّا مبرورًا وسعيًا مشكورًا" أي: حججت حجًّا مبرورًا وسعيت سعيًا مشكورًا.

وقولنا: "حججت حجًّا مبرورًا" هذا أسلوب خبري أم إنشائي؟ هذا إنشائي؛ لأنه دعاء، يُراد به الدعاء ولا يراد به الإخبار أنك حججت، وإنما هذا أسلوب إنشائي؛ كقولهم: "فلان رَحِمَهُ ٱللَّهُ" لا يخبرون عن ذلك؛ فهم لا يعلمون الغيب، ولكن قولهم: "رحمك الله" هذا أسلوب إنشائي؛ لأنه دعائي، يعني: نسأل الله يرحمه. هذا هو **الحذف الجائز**، يبقى لنا الحذف الواجب.

الحذف الواجب

- **متى يكون حذف العامل في المفعول المطلق واجبًا؟**

الجواب: إذا أقمت المصدر مُقام فعله، إذا أنبت المصدر مُناب فعله، فيكون حذف العامل فيه حينئذٍ واجبًا.

متى يقوم المصدر مَقام فعله؟ متى ينوب المصدر مَناب فعله؟ نقول "مُقام" ولَّا "مَقام"، "مُناب" أو "مَناب"؟

طالب: (١٠:٢٤:٠٠@)

الشيخ: نعم، إذا كان الفعل رباعيًّا -يعني أقام، أناب- فنقول: مُقام ومُناب، وإذا كان الفعل ثلاثيًّا -يعني قام وناب- مَقام ومَناب، فنقول: يقوم مَقام، وينوب مَناب، لكن لو قلنا مثلًا إذا أقمت -هذا رباعي- إذا أقمته مُقام، إذا أنبته مُناب.

- **متى يقوم المصدر مقام فعله وينوب منابه؟**

هو حينئذٍ على نوعين -هذه تقسيمات... يعني لا تهم كثيرًا، ففقط لضبط المسألة، الذي يهمنا الأساليب الواردة في هذه الأقسام؛ ندخل من تقسيمٍ إلى تقسيم- **على نوعين**:

النوع الأول: مصادر ليس لها أفعال:

يعني لم يُسمع لها أفعالٌ في اللغة؛ كقولهم: ويل، وويح، وويس، وبله، ونحو ذلك؛ هذه مصادر، لكن لم يُسمع لها أفعال في اللغة العربية، لا ماضٍ ولا مضارع ولا أمر، فتأتي في الكلام منتصبةً على المفعول المطلق، فتقول: "ويلًا للكافر" أو "ويل الكافر"، فماذا يكون إعرابها يا شباب؟ مفعولٌ مطلق. أين ناصبه؟ ناصبه محذوفٌ وجوبًا. قدِّره من لفظه أو من معناه، من لفظه: ليس له فعل، يعني ليس له لفظ مستعمل -فعل مستعمل- قدِّره من معناه؟ كمعنى الهلاك ونحو ذلك.

"ويلًا للكافر" يعني: يهلك الكافر هلاكًا، يهلك الكافر ويلًا.

﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه:٦١]. (**ويلكم**) مفعول مطلق، وهو مضاف، و(**كُم**) الضمير مضافٌ إليه.

وويح، تقول: "ويح زيدٍ" أو "ويحًا لزيدٍ، ويح أبي بكرٍ"، ويح مفعولٌ مطلق منصوبٌ من لفظٍ بمعناه؛ لأنه ليس له فعل مستعمل.

ما الفرق بين ويل وويح؟

طالب: (@٠٠:٢٧:٣٥)

الشيخ: وويل؟

طالب: (@٠٠:٢٧:٣٨)

الشيخ: نعم، أنا سألتكم لأني ذكرت الفرق بينهما من قبل في درس قديم.

"ويل" للتهديد، و"ويح" للترحُّم، "ويح زيد" يعني: رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً، أما "ويل" يعني: عذَّبه أو أهلكه ونحو ذلك. فبعضهم قد يظن "ويح" بمعنى "ويل".

هاتان الكلمتان -طالب العلم لا بد أن يهتم كثيرًا بالأساليب يا إخوان- هاتان الكلمتان "ويل وويح" يُستعملان مضافتين وغير مضافتين؛ يقال: ويلك وويحك، ويل زيدٍ، ويح زيدٍ. اُستعملتا مضافتين. ويستعملان غير مضافتين فيقال: ويلٌ لزيد، وويحٌ لزيد. كلاهما مستعمل وجائز. فإن أضيفتا فإنهما ينتصبان على المفعول المطلق، "ويحك وويلك، وويح زيدٍ وويل زيدٍ، ويلكم"، وإن لم يضافا "ويلٌ وويحٌ" فيجوز فيهما النصب على المفعول المطلق، "ويلًا لزيد، ويحًا لزيد" على المعنيين السابقين هذا النصب، ويجوز فيهما أيضًا الرفع: "ويلٌ لزيد، ويحٌ لزيد" على أنهما مبتدأ وما بعدهما الخبر.

أما في القرآن الكريم فإنهما لم يأتيا غير مضافتين إلا بالرفع، في القرآن إذا كانا غير مضافتين لم يردا إلا بالرفع. ذكِّرونا ببعض الآيات؟

﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١].

﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة:١].

﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [البقرة:٧٩].

﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا مِّمَّا﴾ [البقرة:٧٩].

لكن في اللغة يجوز الرفع ويجوز النصب. هذا النوع الأول مِن ماذا؟ من المصدر الذي ينوب مَناب فعله، مصادر ليس لها أفعال.

النوع الثاني عكسه؛ مصادر لها أفعال، مثل: "حمدًا، وشكرًا" ونحو ذلك في "حَمِدَ وشَكَر".

مصادر لها أفعال؛ هذه المصادر التي لها أفعال تنقسم قسمين:

القسم الأول: ما استعملته العرب في الطلب؛ تطلب به.

والثاني: ما استعملته في الخبر؛ تُخبر به.

ومصادر لها أفعال واستعملته العرب في الطلب؛ كقولهم: "قيامًا لا قعودًا" يعني: قُم قيامًا. كقولهم: "صبرًا" يعني: اصبر، وفهمًا أي: افهم، مهلًا يعني: تمهَّل مهلًا.

لكن ما معنى الطلب؟ ما استعملته

العرب في الطلب، عندما يقول: "الطلب" ماذا يشمل الطلب؟ ذكرته من قبل، الطلب ماذا يشمل؟ يشمل: الأمر، والنهي، والاستفهام، والترجِّي، والتمنِّي، والعرض، والتحضيض؛ هذا المراد بالطلب.

"قيامًا لا قعودًا" أي: قُم.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد:٤].

المعنى والله أعلم: فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا الرقاب، ضرب في الآية هذا مصدر، وقد وقع موقع فعله، فضرب الرقاب أي: فاضربوا الرقاب.

وتقول العرب: "سقيًا لك ورعيًا" أي: سقاك الله سقيًا. و"كيًّا وجذعًا" أي:

كواك كيًّا وجذع أنفك جذعًا. هذا طبعًا "سقيًا ورعيًا" هذا دعاءٌ لك، و"جذعًا وكيًّا" هذا دعاءٌ عليك، المعاني واضحة!

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد:٨]، (تعسًا) تَعِسَ، يتعسُ، تعسًا، يعني مصدر، لكنه قام في الآية -والله أعلم- مَقام فعله، والمعنى -والله أعلم-: والذين كفروا فتعسوا تعسًا، فتعسوا. فقام المصدر مقام فعله، وهذا دعاءٌ عليهم.

وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عن المؤمنين: ﴿وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة:٢٨٥].

أين المنصوب على المفعول المطلق في الآية؟ **(غفرانك)**، وقالوا سمعنا وأطعنا اغفر لنا غفرانك، أو: نستغفرك غفرانك. تقدِّر الفعل المناسب، دعاء.

وقال الشاعر:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

يقول: إذا التهى الناس بأمورهم، إذا ألهت الأمور الجليلة الكبيرة الناس ماذا تفعل يا زريق؟ زريق اسم رجل، ماذا تفعل يا زريق؟ فندلًا المال، فندلًا زريق المال يعني: فندلًا يا زريق المال، فندلًا المال يعني: اندل المال، يعني: اسرق بخفية، خُذ الشيء بخفية، فندلًا زريق المال ندل الثعالب.

فالشاهد: فندلًا المال أي: فاندل المال، فأقام المصدر مقام فعله، وهذا البيت أشار إليه ابن مالك في الأبيات:

كندلًا اللذ كاندلا

وقال الشاعر قدري بن الفجاءة:

فصـــبرًا في مجـــال المـــوت صـــبرا   فمـــا نيـــل الخلـــود بمســـتطاع

أي: اصبر.

وتقول: "الحذر الحذر"، تعرفون هذا الأسلوب -يا إخوان- ماذا يسمى؟ هذا التحذير، "الحذر الحذر"، "النجاة النجاة"، "النجدة النجدة"؛ هذه مفعول مطلق، أي: أنجدوني النجدة، أو انجُ النجاة ونحو ذلك، أو احذر الحذر.

وتقول للكسلان: "أثوانيًا وقد جدَّ أقرانك".

وقال عامر بن الطفيل: أغدةً كغدة البعير وموتًا في بيت امرأةً سلولية.

عامر بن الطفيل له قصة مشهورة في السيرة: جاء إلى النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ثم عاد ولم يُسلم، ونكث ببعض عهده، فعاقبه الله بذلك؛ فتعب ومرض، فأضافته امرأةٌ من بني سلول، وقد أصابته غدة كبيرة كغدة البعير، فعندما حضرته الوفاة قال هذه الكلمة: "أغدةً كغدة البعير وموتًا في بيت امرأةٍ سلولية" يعني: أُغد -تعرفون الغدة- أُغد غدةً كغدة البعير وأموت موتًا في بيت امرأةٍ سلولية، إلا أنه أقام المصدر مَقام الفعل.

وتقول...

طالب: (@٠٠:٣٨:٢٥)

الشيخ: لا، "غدةً" هنا مصدر (@٠٠:٣٨:٣٢)، هذه الغدة، الغدة ستتعرض بعد قليل: قد يُطلق المصدر على الاسم يُراد به الاسم -يعني المفعول- لكن هنا لا يريد به المفعول، وإنما يريد أُغد غدةً، يعني يُصاب بهذا الأمر.

طالب: (@٠٠:٣٨:٥٤)

الشيخ: هذا كأنه داخلٌ في باب الاستفهام، الاستفهام ماذا يسمونه؟ استفهام

توبيخ لنفسه، الاستفهام له معاني كثيرة؛ كالتوبيخ، كالتحسر، هذا استفهام تحسُّر ونحو ذلك.

طالب: (@٠٠:٣٩:٣٠)

الشيخ: نعم، قد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معاني أخرى، لكنه يبقى في النهاية أنه من أساليب الاستفهام، لكن استفهام غير حقيقي.

وتقول: "ألعبًا وقد علاك الشيب" أي: أتلعب لعبًا!

وقال الشاعر -وهو جرير-:

أعبـــداً حـــل في شـــعبى غريبًـــا ألؤمًـــا لا أبـــا لـــك واغترابـــا

جاء إنسان غريب إليهم، فغضب عليه جرير، فقال له: "أعبدًا حل في شُعبى"، شعبى مكان اسمه شعبى، وغريبًا يعني: حل حالة كونه غريبًا، "ألؤمًا" أي: أتلؤم لؤمًا، "لا أبا لك واغترابًا" يعني: أتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا.

وهذا هو قول ابن مالك:

والحذف حتم مع آت بدلًا من فعله

ثم مثَّل: (**كندلًا اللذ كاندلا**)، ونحن فصَّلنا التفصيل الذي سمعتموه.

فإن قال قائل في قولهم "قيامًا لا قعودًا" بمعنى: قُم لا تقعد، قلنا: إن حذف العامل -وهو الفعل قم- واجب، هذا الذي قررناه قبل قليل.

السؤل: ألا يجوز أن نصرِّح بالفعل فنقول: "قُم قيامًا ولا تقعد قعودًا"؟

فالجواب: هذا جائز، ولكنه أسلوبٌ آخر وهو أسلوب التوكيد، هذا أسلوب التوكيد جائز، أما إذا أردت أن تقيم المصدر مُقام فعله فلا تصرِّح بالفعل.

قلنا: المصادر التي لها أفعال: إما أن ترد في الطلب -كالأمثلة السابقة- وإما أن ترِد في الخبر -تُخبر- والذي يرد في الخبر خمسة أنواع -هذا آخر تقسيم- خمسة أنواع:

النوع الأول: مصادر سماعية، سُمعت من العرب في هذا الباب سماعًا؛ كقولهم: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، يعني: أحمد حمدًا وأشكر شكرًا ولا أكفر كفرًا، لكنك لا تصرِّح بهذه الأفعال إذا أردت أن تقيم المصدر مُقام الفعل، وكقولهم: شكرًا لك وعجبًا منك، وكقولهم: صبرًا لا جذعًا، يعني: اصبر لا تجذع، وكقولهم: أفعل ذلك وكرامةً ومسرَّةً، يعني: وأُكرمك وأسُرُّك. وتقول: لا أفعله ولا كيدًا ولا همًّا، يعني: لا أفعله ولا أكيدك كيدًا ولا أهمك همًّا، لكني لا أفعله.

ومن ذلك: "ما عاذ الله" يعني: أعوذ بالله معاذًا، وكقولهم: "سبحان الله" التسبيح والتنزيه، بمعنى: أسبِّح الله تسبيحًا وسبحانًا، "سبحان" مصدر، سبَّح، يُسبِّح، تسبيحًا وسبحانًا؛ هذا الأول: مصادر سماعية.

والثاني مما يدخل فيما استعمل في الخبر: أن يأتي المصدر تفصيلًا لعاقبةٍ سابقة، أن يأتي المصدر.. لماذا تأتي بالمصدر منصوبًا؟ لكي تفصِّل عاقبةً سابقة، فتفصِّلها بالمصدر؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ﴾ [محمد:٤] يعني: الرباط -أربطتهم- (**شدُّوا الوثاق**).

﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد:٤]، هذا مصدر يفصِّل عاقبة الوثاق، وإذا ربطناهم ووثقناهم ماذا يكون؟ ما العاقبة؟ ﴿إما منا بعد وإما فداء﴾ المعنى -والله أعلم-: فإذا أوثقتوهم، فإما أن تمُنُّوا عليهم وإما أن تفتدوهم، إما أن تمُنُّوا عليهم -أي تطلقوهم بلا عوض- وإما أن تفتدوهم -يعني أن يدفعوا فديةً لأنفسهم وتطلقوهم- الأمر بهذا التفصيل.

إذن.. تفصيلٌ جاء بعد عاقبة، العاقبة ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا﴾ [محمد:٤] أي: فإما أن تمنُّوا عليهم منًّا، فجاء المصدر **(منًّا)** وأُقيم مُقام الفعل، **(وإما فداءً)** أي: وإما أن يفتدوا أنفسهم فداءً، فجاء المصدر **(فداءً)** وقام مقام فعله، وهذا قول ابن مالك وهو يذكر مواضع الحذف الواجب:

وما لتفصيلٍ كإما منا عامله يُحذف حيث عنا

يشير إلى هذه الآية، وأنت تقيس على هذا، هذا أسلوب تقيس عليه ما شئت في الكلام؛ كأن تقول مثلًا: "ابقَ عندنا يومًا، فإما سفرًا وإما إقامةً" يعني العاقبة: أقم عندنا يوم، وعاقبة ذلك -فعلك هذا إذا أقمت يوم-: أنت تختار بعد ذلك: إما أن تسافر، وإما أن تقيم. هذا بالفعل، فبالمصدر: فإما سفرًا وإما إقامةً، وتقيس على هذا الأسلوب، أسلوب مضطرد فقِس عليه ما شئت.

والنوع الثالث مما يدخل فيما أُستعمل في الخبر: أن يأتي المصدر خبرًا عن اسم عين، وهو مكررٌ أو محصور -هذه المعلومة أنتم تعرفونها يا إخوان من قبل، سأذكِّركم بها بعد قليل- نحو: "أنت سيرًا سيرًا"، أو "إنما أنت سيرٌ" أو "ما أنت إلا سيرًا"، "إنما أنت سيرًا"، القضية هنا تعود إلى ما يذكر في باب المبتدأ والخبر من أن الخبر يجب أن يصدُق على المبتدأ، الخبر في حقيقته هو المبتدأ وإلا لم يصدُق عليه.

تقول: "محمدٌ قائمٌ" هنا صحَّ الإخبار؛ لأن محمد هو القائم، والقائم هو محمد، نعم هنا يصح الإخبار.

"محمدٌ يجتهد في دروسه" محمد هو الذي يجتهد، والذي يجتهد هو محمد، هنا يصح الإخبار.

لو قلنا: "الكأس فوق المنضدة"، الكأس مبتدأ، هل "فوق المنضدة" خبره؟

درسنا ذلك، هذا الكأس، هذا مبتدأ، "فوق المنضدة" هذا فوق المنضدة، هل الكأس هو فوق المنضدة أم هذا شيء وهذا شيء؟ هذا ما يصح أن تُخبر به؛ لا تخبر إلا بما يصدُق على المبتدأ -يعني هو- فلهذا قلنا حينذاك: إن الخبر في نحو ذلك مقدَّر بكونٍ عام، يعني الكأس كائنٌ فوق المنضدة أو مستقرٌّ. ما المستقر فوق المنضدة؟ الكأس، والكأس هو المستقر، هنا صح، لكن العرب يحذفون؛ لأنه أمر واضح ومعروف، والكون عام دائمًا يُحذف في اللغة العربية وذكره من العِي في الكلام. هنا الآن "فوق المنضدة" هو المبتدأ أم مخالف للمبتدأ؟ مخالف، إذا كان الخبر خلاف المبتدأ فحكمه النصب، وإذا كان الخبر هو المبتدأ فحكمه الرفع.

"محمدٌ قائمٌ، جالسٌ، مجتهدٌ"، لكن "الكأسُ فوقَ المنضدة"، "محمدٌ فوقَ البيت، محمدٌ تحتَ الشجرة، والركبُ أسفلَ منكم".

"محمدٌ ضاربٌ زيدًا"، "ضاربٌ" خبر أو ليس بخبر؟ خبر. إذن.. يرتفع، حُكمه الرفع "محمدٌ ضاربٌ"، لكن لو قلت "محمدٌ ضَرْبٌ" أخبرت عن محمد بأنه ضرب "محمدٌ ضَرْبٌ"، هل محمد هو الضرب؟ تعرفون الضرب.. هل محمد هو الضرب؟ ليس الضرب؛ فلهذا يقررون في باب المبتدأ: أن المصدر لا يقع خبرًا عن عين -عين يعني: اسم ذات، الأسماء: إما اسم عين ذات، يعني شيء محسوس، وإما معنى، يعني يُفهم ما يُحس؛ الذي يُحس بإحدى الحواس الخمس: يُرى، أو يُسمع، أو يُشم، أو يُلمس أو يُذاق؛ هذه أشياء محسوسة تسمى أسماء ذات أو اسم عين، والأشياء التي لا تُدرك بالحواس الخمس تسمى أسماء معاني مثل: السعادة والشقاوة ونحو ذلك.

فإذا أخبرت بمصدرٍ عن اسم عين -هنا نعود إلى مسألتنا- أن يكون المصدر خبرًا عن اسم عين، فحكمه الرفع أم النصب؟ حكمه النصب، تقول: "زيدٌ ضربًا" بمعنى: زيدٌ يضرب ضربًا، أخبِر عنه بالاجتهاد؟ فإن قلت "زيدٌ مجتهدٌ" رفعت؛

لأن هو المجتهد، لكن لو قلت: "زيدٌ اجتهاد" أخبرت بالمصدر، حينئذٍ ينبغي أن تقول ماذا؟ أن تقول: "زيدٌ اجتهادًا" يعني: زيدٌ يجتهد اجتهادًا.

فإن جاء المصدر مكرَّرًا أو محصورًا كان النصب واجبًا؛ تقول: "زيدٌ ضربًا ضربًا" يعني: يضرب، أو "زيدٌ ما شاء الله سيرًا سيرًا في الليال" يعني: يسير في الليال، أو "ما أنت إلا سيرًا" أو "إنما أنت سيرًا"؛ لأن التكرار يقوم مقام الفعل، والحصر يقوم مقام الفعل.

"محمدٌ سيرًا سيرًا" التكرار هنا قام مقام الفعل، ولا يصح أن تجمع بين الشيء وعوضه؛ ولهذا قلنا: أن يقع المصدر خبرًا عن اسم عينٍ وهو مكرر أو محصور -كالأمثلة السابقة- فإن لم يتكرر ولم يُحصر؛ كأن تقول: "محمدٌ سيرٌ في الليال، ومحمدٌ اجتهادٌ في الدراسة، وخالدٌ صلاةٌ في المساجد"، أخبرت بالمصدر، لكن ما كرَّرت ولا حصرت، حينئذٍ تنصب أو ترفع؟ الوجه: النصب، المصدر إذا وقع خبرًا عن اسم عين فإن الوجه فيه أن ينتصب؛ لأنه لا يصدُق الإخبار به عن اسم العين، هذا الوجه فيه، لكن يصح فيه الرفع على معنى المبالغة، يقولون على المجاز والتوسع، تتجوَّز وتتوسع في الكلام إذا قصدت المبالغة في الأمر، يعني إذا أردت الإخبار -مُطلق الإخبار- أن محمدًا يسير في الليل فتقول: "محمدٌ سيرًا في الليال" أي: محمدٌ يسير في الليال، فإذا أردت أن تبالغ في ذلك فتقول: "محمدٌ سيرٌ في الليال"؛ كأنك قلت كثير السير.

وكذلك إذا قلت مثلًا: "محمدٌ عدلٌ" هل محمد هو العدل أم شيئان مختلفان؟ مختلفان، فكان الواجب أن تقول محمدٌ عدلًا، أي محمدٌ يعدل عدلًا، إذا قلت "محمدٌ عدلًا" هذا مصدر قام مقام فعله، يعني ما المعنى حينئذٍ؟ ما معنى محمدٌ عدلًا؟ يعني: محمدٌ يعدل فقط، قام مقام الفعل، يعني ما تأتي بالفعل والمصدر، إما أن تأتي بالمصدر فقط وتقيمه مقام الفعل أو تأتي بالفعل؛ لذلك

"محمدٌ عدلًا" بمعنى محمدٌ يعدل، فإذا أردت أن تبالغ قلت: "محمدٌ عدلٌ" كأنك جعلت محمد هو العدل، فهذا مبالغة؛ كأنك تعني أن تقول: محمدٌ كثير العدل، فإذا قصدت هذا المعنى فلك أن ترفع، أما إذا قصدت جادة الكلام -يعني أن تُخبر- فحينئذٍ تنصب.

طالب: (@٠٠:٥٦:٤٩)

الشيخ: نعم، إذا أردت أن تبالغ... كيف؟

طالب: (@٠٠:٥٧:٠٧)

الشيخ: كثير العدل في غيره أو في نفسه، وأنت أثبت له العدل، العدل في أموره، العدل في أموره مع الله، في أموره مع نفسه، في أموره مع الناس، قد تأتي بحسب التوابع (@٠٠:٥٧:٢٠) الأخرى "محمدٌ عدلٌ مع الناس أو مع نفسه"، فإن سكت قلت: "محمدٌ عدلٌ" فقط، فمعناه: أنك أثبت له مجرد العدل؛ أنه مُتَّصف بالعدالة.

انتهينا من ثلاثة أنواع من الأنواع التي تُستعمل في الخبر، نتقل إلى النوع الرابع.

طالب: (@٠٠:٥٧:٤٦)

الشيخ: "محمدٌ" مبتدأ. و"عدلًا" مفعولٌ مطلق، والخبر محذوف تقديره: محمدٌ يعدلُ، كما قلنا في "محمدٌ فوق البيت".

طالب: (@٠٠:٥٨:١١)

الشيخ: حقيقةً في أمثلة، لكن ما أتيت بها، ما تمكَّنت، وإلا هناك شواهد على إتيان المصدر خبراً عن اسم ذات، لكن الآن لم أُحضِّرها ولا تحضرني الآن.

طالب: (@٠٠:٥٨:٤١)

الشيخ: نعم، يكون خبر على التوسُّع، ليس على الحقيقة.

النوع الرابع مما يُستعمل في الخبر: أن يكون المصدر مؤكدًا لنفسه أو لغيره؛ أن تأتي بالمصدر تنصبه على المفعول المطلق مؤكدًا لنفسه أو لغيره، هذان أسلوبان من أساليب العرب؛ فالمؤكِّد لنفسه -المصدر المؤكِّد لنفسه هو: المصدر الذي يقع بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناه، معنى المصدر ومعنى هذه الجملة سواء، فتأتي بالمصدر توكيدًا لهذا المعنى، هذا المصدر المؤكِّد لنفسه مصدر يأتي بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناه -في معنى هذا المصدر- معناهما سواء. ابن مالك مثَّل لهذا النوع بقوله:

له عليَّ ألفٌ عرفًا

(عُرفًا) أي: اعترافًا، يعني: له عليَّ ألف دينار أعترف بذلك اعترافًا.

قوله: **(له عليَّ ألفٌ)** ما معنى ذلك؟ يعني: له عليَّ ألف، يحتمل شيء آخر؟ أقل أكثر؟ ما يحتمل، إلا أنه يعني يطلب منه ألف، ثم قال: **(اعترافًا)** هذا مفعول مطلق، ماذا أكَّد؟ أكَّد الجملة السابقة، أكَّد نفس المعنى، معناها ومعنى المصدر سواء يكون مؤكِّد لنفسه.

وأما المؤكِّد لغيره -المصدر المؤكِّد لغيره- فهو المصدر الذي يأتي بعد جملة، هذه الجملة تحتمل أكثر من معنى، فيأتي المصدر مؤكدًا للمعنى المراد، بخلاف النوع الأول؛ فالجملة لا تحتمل إلا معنًى واحدًا فقط، فيأتي المصدر مؤكدًا لهذا المعنى؛ كأن تقول مثلًا: "هذا ابني حقًّا" هذا مثال ابن مالك "هو ابني"، قولك: "هذا ابني" يحتمل أنك تريد البنوة الحقيقية -بنوة النسب- ويحتمل معنًى آخر أو لا يحتمل؟ يحتمل أنك تريد أن تقول "هذا مثل ابني"، أو مثلًا: بنوة التربية، أو بنوَّة التأثر، أو بنوَّة العلم، ونحو ذلك.

إذن.. فقولك: "هذا ابني" يحتمل، فإذا قلت "هذا ابني حقًّا" حينئذٍ ينصرف إلى المعنى المتعارَف عليه؛ وهو بنوَّة النسب. إذن.. "حقًّا" هنا مصدر مؤكِّد، مؤكِّد لماذا؟ مؤكِّد لغيره، يسمون هذا مصطلح، مصدرٌ مؤكِّدٌ لغيره؛ لأنه مصدرٌ جاء بعد جملة، هذه الجملة تحتمل أكثر من معنى.

قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) بِنَصْرِ اللهِ يَنصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥) وَعْدَ اللهِ﴾ [الروم:٤-٦]، ينصر من يشاء وعدَ الله بذلك وعدًا، هذا المعنى والله أعلم.

هل الوعد هو النصر أو يحتمل شيئًا آخر؟ ﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ﴾ [الروم:٥] ثم قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ [النساء:٩٥] الوعد هو النصر، والنصر هو الوعد، ما يحتمل معنًى آخر، فهذا مؤكِّدٌ لنفسه أم لغيره؟ مؤكدٌ لنفسه، والمؤكد لنفسه كثير في القرآن.

وكقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٨٨]، وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صَنَع الله ذلك صُنعًا، والله أعلم بمراده. يعني أن السابق هو صنع الله، لا يحتمل إلا هذا المعنى.

ما إعراب (**صنع الله**)؟ مفعول مطلق.

ما نوعه من المفاعيل المطلقة؟ هذا مصدرٌ مؤكدٌ لنفسه.

أما قوله: (**مر السحاب**)، ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ﴾ [النمل:٨٨]، ما إعراب (مرَّ)؟ مفعول مطلق. ما غرضه وفائدته؟ بيان النوع.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم:٣٤]، عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هو قول الله وكلمته، ذلك عيسى ابن مريم قاله الله قولًا، والله أعلم

بمراده. القول هو عيسى ابن مريم، قوله يعني: أمره الذي قاله وأمر به، عيسى ابن مريم.

أمثلة لذلك كثيرة: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ [الروم:٣٠] يعني: فأقم وجهك للدين حنيفًا؛ فطر الله الناس على ذلك فطرةً؛ وهي أن يقيموا وجوههم لله، أن يعبدوا الله.

﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾ [الأنبياء:١٠٤] أي: وعدنا بذلك وعدًا.

فكل ذلك من المصادر المؤكدة لنفسها.

أما المصادر المؤكدة لغيرها؛ فقد شرحناها وقلنا: هي الواقعة بعد جملة تحتمل أكثر من معنى؛ كقولك مثلًا: "هذا رجلٌ حقًّا" يحتمل أكثر من معنى أو يحتمل معنًى واحدًا؟ يحتمل أن هذا رجل، ليس امرأة، يُخبر هذا رجل ليس امرأة، ويحتمل أنك تريد هذا الرجل الحقيقي، يعني الذي فيه صفة الرجولة، فإذا قلت: "هذا الرجل حقًّا" فقد أكَّدت المعنى الذي تريده وهو الرجل الحقيقي.

تقول: "هذا عدوِّي صِرفًا"، ويقول العرب: "هذا عمي لحًّا"، "هذا عمي" عمي يُطلق على "عمي" النسب ويطلق على "عمي" العمل، فإذا قلت: "هذا عمي لحًّا" يعني: نسبًا.

"هذا جاري لصوقًا" كذلك، "هذا بيتي يقينًا" أنت في بيت مضيفك تقول: هذا بيتي، لو شئت لأكلت فيه ما شئت. يعني ما استحي، هذا بيتي، وإن تقل عن بيتك الحقيقي هذا بيتي، يعني هذه الجملة محتملة لأكثر من معنى، فتقول: "هذا بيتي يقينًا" فيقينًا مصدرٌ جاء بعد جملةٍ محتملةٍ لأكثر من معنى.

وكذلك يقول: "لا أفعله البته" يعني: لا أفعله، "أبُت ذلك البته" يعني: أقطعه،

أقطع به، "البته" مفعول مطلق نصبه فعلٌ محذوف.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعد أن ذكر بعض صفات المؤمنين قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾ [الأنفال:٤]، **(حقًّا)** مصدر مؤكِّد لنفسه أم لغيره؟ يعني الجملة السابقة تحتمل أكثر من معنى أم لا ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال:٤]؟ تحتمل ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال:٤] ليسوا الكافرين، وتحتمل أولئك هم المؤمنون الحقيقيون المتَّصفون بصفات الإيمان الحقيقية، ثم جاءت **(حقًّا)** لبيان المعنى المقصود.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ (٨) خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللهِ حَقًّا﴾ [لقمان:٨-٩]، **(وعد الله)** مصدر، يعني: وعَدَ الله ذلك وعدًا، **(حقًّا)** يعني: يُحقُّه حقًّا، على التقديرات اللغوية، لكن ما يُصرَّح بالفعل.

(وعد الله) مصدر مؤكِّد لنفسه أم لغيره؟ لنفسه؛ لأن الخلود هو الوعد، وأما **(حقًّا)** فلغيره؛ لأن الخلود في المعنى اللغوي قد يحتمل الخلود الحقيقي وهو البقاء الأبدي وقد يحتمل طول البقاء.

تقول: "خَلَدَ الماء في هذا المكان" يعني: بقي وقتًا طويلًا، لكن لا يُشترط أن يكون... يعني لا ينفذ ولا ينقطع، فإذا قال: "خالدون فيها حقًّا" يريد بذلك المعنى الحقيقي للكلمة؛ وهي الخلود الأبدي.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومنه ما يدعونه مؤكدًا

(يدعونه) يشير إلى أنه اصطلاح نحوي.

ومنـــه مـــا يدعونـــه مؤكـــدًا لنفســـــــــه أو غيـــــــــره

إما مؤكِّد لنفسه، وإما مؤكِّد لغيره.

فالمبتـدا

نحو له عليَّ ألفٌ عـرفا

(فالمبتدا) يعني الأول، الأول -وهو المؤكِّد لنفسه- نحو قولنا: "له عليَّ ألفٌ عُرفًا".

والثان كابني أنت حقًّا صرفا

(الثانِ) هو المؤكِّد لغيره.

والنوع الخامس -وهو الأخير- مما استعملته العرب في الخبر، هو: أن تأتي بمصدرٍ حسيٍّ بعد جملة على وجه التشبيه، فحينئذٍ ينتصب على المفعول المطلق بفعلٍ محذوف وجوبًا، كقولك مثلًا: "له صوتٌ" جملة اسمية، "له" خبر و"صوتٌ" مبتدأ، "له صوتٌ صوتَ بلبلٍ"، "وهذه المرأة لها بكاءٌ بكاءَ نائحةٍ" المعنى: له صوت كصوت البلبل، وهذه المرأة لها بكاءٌ كبكاء –انظر: تشبيه- إذن.. فالمصدر هنا جيء به بعد جملة على وجه التشبيه. ماذا تفعل العرب بالمصدر حينئذٍ؟ تنصبه مفعولًا مطلقًا بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا.

"للمهمومِ أنينٌ أنينَ المجروح" يعني: كأنين المجروح، وهذا أسلوب مضطرد.

لكن لو قلنا مثلًا -يا إخوان-: "صوتهُ صوتُ بلبل"، "صوتهُ صوتُ" ترفع أو تنصب؟ خبر؛ لأنه لم يُسبق بجملة، قلنا: تأتي بالمصدر بعد جملة، لكن لو كان مسبوق بمفرد "صوتهُ صوتُ بلبل"، والصوت مبتدأ، وصوت بلبل خبر مرفوع.

لو قلنا: "له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء" كيف تقول العرب حينئذٍ في المصدر "ذكاء" ترفع أو تنصب؟ "له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء" ترفع، لماذا ترفع؟ لأنه مصدرٌ معنوي، ليس مصدرًا حسيًّا، هكذا تتكلم العرب، فإذا جاءت بمصدرٍ حسيٍّ بعد جملة لقصد التشبيه فإنها تنصبه بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، فإن لم تُسبق بجملة أو كان المصدر هذا ليس حسيًّا فإنه يرتفع.

"له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء"، "له" خبر، و"ذكاءٌ" مبتدأ، "ذكاءُ" ما إعرابها؟ بدل أو عطف بيان، وهو مضاف، والحكماء مضافٌ إليه.

وهذا هو قول ابن مالك في آخر بيتٍ في هذا الباب:

كـــذاك ذو التشـــبيه بعـــد جملـــة كلـــي بكًـــا بكـــاء ذات عضـــله

(كلي بكًا) يريد "لي بكاءٌ"، ثم قصر لضرورة الشعر، لي بكاءٌ بكاءَ ذات عضله.

لي بكاءٌ جملة اسمية، **(بكاء)** مصدر جيء به للتشبيه فينتصب، لي بكاءٌ بكاءَ ذات عضله أي: كبكاء ذات عضله.

﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام:١٠٠] أين المفعول المطلق؟ **(سبحانه)**، وناصبه محذوف وجوبًا.

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء:٢٣] أين المفعول المطلق؟ **(إحسانًا)**، والتقدير -قدِّر بما يناسب معنى الآية-: **(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه)** وألَّا يعني: أن لا، ثم صار إدغام: ألا تعبدوا إلا إياه وأن تحسنوا بالوالدين إحسانًا.

﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة:٢٨٥] ما إعراب **(غفرانك)**؟ **(غفرانك)** مفعول

مطلق، يعني: اغفر لنا غفرانك أو نستغفرك غفرانك.

﴿وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ﴾ [الأنعام:٧٠] (كلَّ)، و(عدلٍ)؟

وقال تعالى: ﴿لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ﴾ [الإسراء:٤] أين المفعول المطلق؟ (مرتين). أين ناصبه؟

طالب: (@١:١٦:٠٢)

الشيخ: يعني: تُفسد، الفعل، (مرتين) ليس من لفظ الفعل، هذا ناب عن مصدر الفعل، هذا العدد، عدد ناب عنه.

﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ﴾ [التكاثر:٧] (عين) مفعول مطلق نصبه الفعل (ترونها)، كيف نصبه هو ليس مصدره؟ يعني ما الذي ناب عن المصدر؟ (ثم لترَوْنها) لو قال رؤية لكن قال (عين)، (عين اليقين).

طالب: (@١:١٦:٤٢)

الشيخ: لا أسأل عن الغرض، وإنما أسال: ما الذي ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق؟ آلت الرؤية.

﴿وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ﴾ [لقمان:١٥]، (معروفًا) على تقدير: وصاحبهما في الدنيا مصاحبة معروفٍ، ثم حذفت المصدر وأنبت (معروفًا) منابه.

وكذلك ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك:٤] يعني: رجعتين، ثم أنبت العدد مناب المصدر.

قال الشاعر:

ومـــا نيـــل المطالـــب بـــالتمني ... ولكـــن تؤخـــذ الـــدنيا غلابًـــا

"غلابًا" على تقدير: ولكن تؤخذ الدنيا أخذ غلابٍ، ثم حذفنا المصدر وأقمنا المضاف إليه مُقامه.

لو قلنا: "ضرب اللاعبُ الكرةَ ركلًا"، "ركلًا" ما الذي ناب عن المصدر؟ ما قال ضربها ضربًا قال: "ضربها ركلًا"، ما قلنا ضربًا، قلنا: "ضربها ركلًا"، ما العلاقة بين ركلًا وضربًا؟

طالب: النوع.

الشيخ: نعم، النوع، الركل نوعٌ من أنواع الضرب، لكن لو قلنا: ضرب اللاعب الكرة رأسًا، الرأس من أنواع الضرب؟ وإنما آلته. إذن.. هنا الآلة نابت.

لو قلنا: "مشى القهقرى"، مشى القهقرى يعني: مشى إلى الخلف ووجهه إلى الأمام، أين المفعول المطلق؟

طالب: (@١:١٨:٤٢)

الشيخ: لكن ليس مصدرًا لمشى، نوع من أنواعه.

مَن يتصدَّى لهذا المثال؟ "اِجلس ما شئت".. تأمَّلوا في ذلك إلى الدرس القادم إن شاء الله، والله أعلم.

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

٨٥♦٥٨



الدرس الخامس والأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبيّاكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين، التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول لسنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ بجامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض.

نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

كنا يا إخوان قد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على المفعول المطلق، والليلة -إن شاء الله- نبدأ في الكلام على:

المفعول له

المفعول له، ويقال: المفعول من أجله، أو المفعول لأجله، كلها مصطلحات تدل على شيء واحد، نقرأ في البداية ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، والذي قاله خمسة أبيات، قال:

٢٩٨. يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

٢٩٩. وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـد وَقْتًـا وَفَـاعِلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ
٣٠٠. فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَـعَ الشُّـرُوْطِ كَلِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ
٣٠١. وَقَـلَّ أَنْ يَصْـحَبَهَ الْمُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا
٣٠٢. لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعَـدَاءِ

المفعول له: هو الاسم المنصوب المذكور علةً للفعل، هو الاسم المنصوب الذي يُذكر علةً للفعل، أي لبيان علة الفعل، لبيان سبب الفعل، فإذا قلتَ مثلًا: جئتُ إلى الدرس طلبًا للعلم، فقولك: طلبًا، اسمٌ منصوب يبين علة المجيء، يبين سبب المجيء.

فالمفعول له على ذلك كبقية المفاعيل، بقية المفاعيل الخمسة هي في حقيقتها قيودٌ على فعلها، فالعربي إذا تكلم قد يقصد إطلاق الفعل بلا قيود، فيقول: جئتُ، وذهبتُ، وجلستُ، وسافرتُ، وصليتُ، يريد أن يسند الفعل إلى نفسه، أو يسند الفعل إلى الفاعل إسنادًا مطلقًا بلا قيد.

وربما يريد أن يقيد الفعل بقيدٍ معين، بحسب المعنى الذي يريده، إما أن يقيد الفعل لبيان زمانه، فيقول: صليت سحرًا، فبيّن زمان الصلاة (السحر)، وسافرت اليوم، فبيّن زمان السفر، وجئت صباحًا، فبين زمن المجيء، وهكذا.

أو يريد أن يبين مكان الفعل فيقول: صليت خلف الإمام، فنسب الصلاة إلى نفسه، نسب الصلاة إلى الفاعل، ثم قيّد هذا الفعل الذي حدث ببيان مكانه، ويقول: جلست خلف محمد، ويمين محمد، ويسار محمد، وهكذا.

وقد يريد أن يبين وأن يقيد الفعل ببيان سببه، السبب الذي من أجله فُعل الفعل، وهذا هو باب المفعول له، فيقول مثلًا: صيلت طمعًا في رحمة الله، فنسب الصلاة إلى الفاعل (إلى نفسه) ثم بيّن السبب الذي من أجله صلى، صليت طمعًا

وخوفًا، سافرت طلبًا للرزق.

جسلتُ، لماذا جلست؟ السبب الذي من أجله جلست، جلستُ احترامًا لك، وهكذا، فكل المفاعيل التي درسناها والتي لم ندرسها هي في حقيقتها قيود على الفعل، قيد إذا قصده العربي أتى به، وإذا لم يقصده لم يأت به، فالمفاعيل كلها كما يقولون: فضلات، أي ليست من أجزاء الجملة الرئيسة (العُمَد).

العُمَد: المبتدأ والخبر، والفاعل في الجملة الفعلية، ما سوى ذلك هي قيود وفضلات يأتي بها العربي إذا احتاج أن يقيد كلامه بشيء من هذه القيود.

فلهذا يقول النحويون في هذا الباب؛ باب المفعول له، يقول: المفعول له هو الواقع في جواب لماذا، أو الواقع في جواب: لِمَ؟ فإذا قلت: جئت طلبًا للعلم، فعندما تقول: جئتُ، فإذا سألوك: لماذا؟ أو لم جئت، فالجواب طلبًا للعلم.

المفعول له له شروط، فبعض النحويين يكثّرها، وبعضهم يقللها، ولكن هذه الشروط عند التحقيق فيها والتنقيب تعود إلى ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أو يكون مصدرًا، المفعول له يشترط أن يكون مصدرًا، والمصدر كما تعرفون من أنواع الأسماء، والأسماء أنواع كثيرة جدًّا، وليست كل الأسماء يمكن أن تقع مفعولًا له، لا يقع مفعولًا له إلا المصدر، كقولك: جئتُ طلبًا للعلم، فطلبًا هذا مصدر، مصدر طلب يطلب طلبًا.

وكذلك جئت حرصًا على العلم، أو جئت ابتغاء العلم، هذه كلها مصادر يمكن أن تقع مفعولًا له، لكن إذا جئت إلى الدرس من أجل محمد زميلك هذا، جئت من أجله، هل تقول: جئت إلى الدرس محمدًا، يعني جئت إلى الدرس من أجل محمد؟ لا، لأن محمد هذا علَم، وليس مصدرًا.

أو جئت إلى الدرس الشيخَ، أي من أجله، هذه لا تقع مفعولًا له، لأن من

شرط المفعول له أن يكون مصدرًا.

والسبب في ذلك: أن المصدر هو الذي يصح أن يكون علة وسبب، أما الذوات وغير المصادر فلا تقع علة.

الشرط الثاني: أن يُفهم التعليل، أن يكون مُفهمًا للتعليل، وهذا شرط واضح جدًّا في المفعول له لكي يتميز عن بقية المفاعيل، فإن المفعول المطلق كما شرحنا من قبل يُشترط فيه أن يكون مصدرًا أيضًا أو ما ينوب عنه، لكن المصدر في المفعول المطلق لا يُشترط فيه أن يكون مُفهمًا للتعليل.

وهذا -أقصد الشرطين المذكورين من قبل: أن يكون مصدرًا، وأن يكون مفهمًا للتعليل- هذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيْلاً

فذكر شرطين هنا.

والشرط الثالث: هو أن يتحد المفعول له مع فعله في الوقت والفاعل، مع فعله الذي جاء بيانًا لعلته وسببه، في الفاعل والوقت، المراد بذلك أنك إذا قلت مثلًا: جئت إلى الدرس طلبًا للعلم، فيُشترط في المفعول المطلق وهو الطلب، ويُشترط في الفعل الذي علّله هذا المفعول له أن يتفقا في الفاعل، فاعلهما واحد، وفي الوقت؛ أي يقعان في وقت واحد، لا يكون أحدهما أسبق من الآخر.

فجئتُ، الفاعل: المتكلم، إلى الدرس طلبًا، من الطالب الذي يطلب؟ هو المتكلم نفسه، فاتفقا في الفاعل، والوقت، جئتُ في أثناء المجيء أنت كنت... جئت إلى الدرس طلبًا للعلم، قصد الطلب موجود في قلبك وأنت جاءٍ، فالمجيء والطلب يقعان في وقت واحد.

بخلاف ما لو اختلفا وقتًا أو فاعلًا كما سيأتي بعد قليل، وهذا الشرط هو الذي

صرح به ابن مالك في قوله في البيت الثاني:

وَهْــوَ بِمَــا يَعْمَــلُ فِيــهِ مُتَّحِــد وَقْتَــــــــا وَفَــــــــاعِلاً

وهو؛ أي المفعول له، وهو بما يعمل فيه؛ أي فعله؛ لأن فعله هو الناصب له.

وَهْــوَ بِمَــا يَعْمَــلُ فِيــهِ مُتَّحِــد وَقْتَــــــــا وَفَــــــــاعِلاً

أي متحدان في الوقت، ومتحدان في الفاعل، وضرب ابن مالك مثالًا لذلك بقوله: كَجُدْ شُكْراً، جُد: هذا فعل أمر من جاد يجود من الجود، يقول: جُد على الناس شكرًا لله الذي أولاك هذه الأموال وهذه النعم، فجعلك تجود ولا يُجاد عليك، جُد شكرًا، المفعول له: شكرًا، أي جُد على الناس من أجل شكر الله.

والذي يفعل الجود، والذي يشكر الله واحد، وهو المخاطَب هنا، والجود والشكر، هو في أثناء جوده يشكر الله، فهما متحدان في الوقت ومتحدان في الزمان، وشكرًا مصدر، شكر يشكر شكرًا، وهو علة للجود، إذًا فهذا المثال قد اجتمعت فيه كل هذه الشروط.

وكقولك: قمت إجلالًا لك، وسافرتُ طلبًا للعلم، وجئت إكرامًا لك، وتركته خوفًا منه، وهكذا، وستأتي أمثلة وشواهد أخرى بعد قليل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ

وبعد أن ذكر الشروط: (كونه مصدرًا، ومُفهِمًا للتعليل، ومتحدًا مع عامله في الوقت والفاعل) قال:

وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ

يعني أن هذا الاسم لو فقد شروط المفعول المطلق؛ كلها أو بعضها، لو فقدها كلها أو فقد بعضها فحينئذٍ لا يصح أن ينتصب على المفعول له، بل يُجر بالحرف،

بأي حرف؟ بحرف تعليل، بحرفٍ يُفهِم التعليل، وحروف التعليل أربعة، وهي: اللام، ومِن، وفي، والباء.

وجاء في بعض روايات الألفية: فاجرره باللام، ربما في بعض النسخ عندكم، وإن شرطٌ فُقد فاجرره باللامِ.

اللام لا شك أنها أشهر حروف التعليل، ولعل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في البداية: فاجرره باللام، ثم أصلح هذا البيت كعادته في إصلاح كتبه، ومن ذلك الألفية، فأصلحه بعد ذلك إلى: فاجرره بالحرف.

فمثال ما عُدمت فيه المصدرية: اسم ولكنه ليس مصدرًا، كأن تقول: يمثل النحويون لذلك بقولهم: جئتك السمن، أو جئتك العسل، يعني جئتك من أجل العسل، أو جئتك من أجل السمن علة للمجيء، ومع ذلك لا ينتصب مفعولًا له؛ لأن السمن والعسل اسمان ليسا مصدرين.

وتقول مثلًا، تقيس على ذلك، فلا تقول مثلًا: زرتك الوظيفة، يعني من أجلها، وإنما يجب أن تجر فتقول: زرتك للوظيفة، ولا تقول: خفتُه قومه، أي من أجلهم، وإنما تقول: خِفته لقومه، وتقول: أكرمتُه لزيدٍ، أي من أجله، ولا تقول: أكرمتُه زيدًا، مفعولًا له.

وتقول: تركتُه لأبيه؛ أي من أجل أبيه، وتقول: أعجبني خالدٌ لملابسه؛ أي من أجل ملابسه، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾ [الرحمن:١٠]، أي من أجلهم، فهذه الأسماء هي أسماء ليست مصادر، فلا يصح أن تنتصب مفعولًا له، مع أنها تفيد التعليل، إذًا ما الحكم حينئذٍ فيها؟ يجب جرها بحرف تعليل.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت، قد يكون مصدرًا، وقد يكون مُفهمًا للتعليل، هو علة لهذا الفعل، ولكن الفعل في زمان، وهذا المصدر في زمان آخر،

يمثلون له بقولهم: جئتك اليوم لإكرامك غدًا، جئتك اليوم، لماذا جئتك؟ من أجل أن أكرمك غدًا، جئتك اليوم لإكرامك غدًا، فلا يصح أن تقول: جئتك اليوم إكرامَك غدًا، وإنما تجر، لإكرامك غدًا.

ونقول أيضًا، يمكن أن نقيس على ذلك، هم يمثلون بأمثلة ربما صناعية، فقط لتقرير القاعدة، أو بما يناسب وقتهم، لكن نقيس على ذلك، فلا يصح أن تقول: جئتك الدعوة غدًا، يعني جئتك لأدعوك غدًا، وإنما تقول: جئتك للدعوة غدًا.

ولا تقول: استذكرت النجاح أي من أجله، وإنما تقول: استذكرت للنجاح؛ لأن الاستذكار والنجاح حاصلان في وقت واحد أو في وقتين مختلفين؟ النجاح بعد الاستذكار فلا يكون معه، إذًا لا يمكن أن ينتصب مفعولًا له.

وتقول: جهزت السيارة للسفر؛ أي جهزت السيارة من أجل السفر، ولا يصح أن ينتصب؛ لأن التجهيز قبل السفر.

وتقول: جئت إلى الجامعة لإلقاء محاضرة، إلقاء محاضرة علة المجيء، فلا تقول: جئت إلى الجامعة إلقاءَ محاضرة، أي من أجل... بل يجب أن تجر، لأن المجيء إنما يكون قبل الإلقاء.

وتقول: وضعنا المخطط للبناء؛ أي من أجل البناء، وضع المخطط قبل البناء، وهكذا، أمثلة كثيرة.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل:

يعني أن الفعل له فاعل، والمصدر المُفهم للتعليل له فاعل آخر، يمثلون لذلك بقولهم: جاء زيدٌ لإكرام عمروٍ له، يعني من أجل إكرام عمرو له، أنا من جئت إلى هذا المكان إلا لأن عمرو يكرمني، هذا المعنى، جاء زيدٌ لإكرام عمروٍ له.

الفعل المعلَّل: المجيء، من الذي فعل المجيء في جاء زيد؟ زيدٌ، لإكرام

عمرو له، من الذي يُكرم؟ عمرو، إذًا فالفاعل مختلف، فلا يصح أن تنصب وتقول: جاء زيدٌ إكرام عمرو له، وإنما تجُر: لإكرام عمروٍ له.

وتقول مثل ذلك: جاءنا محمدٌ لرغبتنا فيه، ففاعل المجيء محمد، وفاعل الرغبة: نحن.

وتقول: أحضرت الكتاب لقراءة الأستاذ فيه، يعني من أجل قراءة الأستاذ فيه، أنا أحضرت الكتاب والأستاذ القارئ.

وتقول: أجبت الصارخ لاستغاثته، من أجل استغاثته، فأنا المجيب، وأما المستغيث فالصارخ.

وتقول: سحبت سيارتي لإصلاح المهندس إياها، أي لكي يصلحها، سحبتُ: أنا الفاعل، والمصلِح: المهندس، إذًا فالفعل له فاعل، والمصدر المعلِّل له فاعلٌ آخر، هذا الذي قرره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات، وهذا هو المشهور الذي عليه جماهير العلماء، وكادت تتفق عليه كلمة المتأخرين.

وخالف قوم من النحويين في ذلك، فلم يشترطوا الشرطين الأخيرين، أي لم يشترطوا فيه إلا أن يكون مصدرًا معلِّلًا، ولم يشترطوا اتحاده مع فعله في الفاعل والوقت.

فمعنى ذلك: كل الأمثلة التي ذكرناها قبل قليل مما اختلف فيه الفعل والمصدر في الوقت، أو اختلف فيه الفعل مع المصدر في الفاعل كلها يجوز عند هؤلاء أن تُجرّ وأن تُنصب، فيجوز عندهم أن تقول: استذكرت النجاح، واستذكرت للنجاح، وعند الجمهور لا يصح إلا الجر، لاختلافهما في الوقت.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك، بعد أن ذكر هذه الشروط، وأن الذي يخالف هذه الشروط لا يصح نصبه، بل يجب جره بالحرف، قال:

فَـــاجْرُرْهُ بِـــالْحَرْفِ وَلَـــيْسَ يَمْتَنِـــعْ مَـــعَ الشُّـــرُوْطِ كَلِزُهْـــدٍ ذَا قَنِـــعْ

يقول: إن الاسم إذا توافرت فيه هذه الشروط؛ كونه مصدرًا، ومعللًا، مفهما للتعليل، ومتحدًا مع عامله في الوقت والفاعل، اجتمعت فيه كل هذه الشروط، فإذا اجتمعت فيه كل هذه الشروط، فما حكم نصبه حينئذٍ على المفعول له؟ يقول: جائز، يجوز أن تنصبه على المفعول له ولا يجب، بل يجوز أن تنصبه على المفعول له ويجوز أن تجره.

قال: **فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ**، يعني وليس يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط، حتى لو استُكملت الشروط فالجر بالحرف جائز، ثم مثل لذلك بقوله: لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ، أي هذا قنع لزهدٍ، أي هذا قنع بسبب الزهد.

وتقول: جئت طلبًا للعلم، وجئت لطلب العلم، كلاهما من حيث الجواز جائز، لكن ما المُقدّم إذا استكملت الشروط فما المقدّم؟ أن ينصب على المفعول له، أم يُجرّ بحرف التعليل؟ سيفصل لنا بعد قليل ويقول: إن المفعول له إذا استكمل الشروط له ثلاثة أنواع، هذه شروط جواز، وليست شروط وجوب.

وقبل أن نُكمل نأخذ من قول ابن مالك، أو من مثال ابن مالك: لزُهدٍ ذا قنِع، أي هذا قنع لزهدٍ، فيصح: هذا قنع زهدًا، وهذا قنع لزهدٍ إلا أنه قدّم ما يدل على التعليل فقال: لزهدٍ ذا قنع، نفهم من ذلك أن المفعول له الأصل فيه أن يتأخر، ويجوز أن يتقدم كبقية المفاعيل، الأصل فيها التأخر، ويجوز فيها التقدم لغرضٍ بلاغيّ، إذا أردت الاهتمام به فإنك تقدمه.

فيجوز أن تقول: جئت طلبًا للعلم، ويجوز أن تقول: طلبًا للعلم جئت، وهكذا في بقية الأمثلة، تفضل.

الطالب: (@٤٥:٢٤:٠٠)

الشيخ: لا، نحن قررنا أكثر من مرة أننا إذا قلنا الفعل فالمراد به الفعل وما يعمل عمله: من الفعل، والوصف، والمصدر، نعم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن المفعول له إذا استكمل الشروط فله ثلاثة أنواع، أو ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يكون مجردًا من أل والإضافة، يعني أن يكون نكرةً غير مضافٍ، كأن تقول: تركت هذا زهدًا، ودعوت الله طمعًا، ونحو ذلك، هذا يسمونه مجردًا، ليس فيه أل ولا إضافة، أو كأن تقول: فعلت هذا رغبةً فيك، هذا أيضًا يسمى مجردًا، ليس فيه أل ولا إضافة، فهذا هو النوع الأول المُجرد، ما حكمه من حيث النصب وجره بالحرف؟

قلنا من قبل: كلاهما جائز، فتقول: جئت إلى الدرس رغبةً في الخير، أو جئت إلى الدرس لرغبةٍ في الخير، كلاهما جائز، ضربت ابني تأديبًا، وضربت ابني لتأديبٍ، كلاهما جائز.

إلا أن **الأكثر في المجرد: النصب، والأقل فيه: الجر**، وهذا قوله: **وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَه الْمُجَرَّدُ**؛ يعني وقلَّ أن يصحب المجرد الحرف، حرف التعليل، الذي قلنا: فاجره بالحرف، يقول: يقل أن يصحب هذا الحرف المجرد، فإذا كان جر المجرد هو القليل، إذًا فالكثير: النصب، وهذا كقول الشاعر، وهو أظنه رُؤبة أو العجاج، قال:

مــن أَمَّكُـم لرغبــةٍ فــيكم جُبــر ومــن تكونــوا ناصــريه ينتصــر

والشاهد في قوله: لرغبةٍ، من أمّكم لرغبةٍ فجرّه باللام على القليل، وهو جائز،

ولو نصبه فقال: من أمّكم رغبةً فيكم نُصر لجاز، وكان هذا على الأكثر.

وزعم الجُزولي –من علماء الأندلس المتأخرين– أن جرّه غير جائز، وهو خلاف ما صرح به النحويون، والشاهد الذي ذكرناه عن العجاج أو رؤبة حجة عليه.

ومن الشواهد أيضًا على ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ﴾ [الأنبياء:٣٥]، الله عَزَّوَجَلَّ يبلو الناس بالخير والشر لماذا؟ ﴿فِتْنَةً﴾ [البقرة:١٠٢]، أي ليتبين أهل الصلاح وأهل الفساد، ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥]، أي من أجل فتنتكم، والفتن هو الابتلاء للتمييز، كما يُفتن الذهب، ليتميز الذهب الخالص من الذهب المغشوش.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، أي أفحسبتم أنما خلقناكم من أجل العبث، فعبثًا مفعول له.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف:٥٦]، ادعوا ربكم خوفًا، مفعول له، وطمعًا معطوف على المفعول له، يأخذ معناه، إذًا فالدعاء هنا من أجل الخوف والطمع، يدعو الإنسان ربه وهو يجمع في دعائه لله بين الخوف منه والطمع في ثوابه وجنته، فهذا النوع الأول للمفعول له؛ أن يكون مجردًا.

والنوع الثاني للمفعول له: أن يكون محلًّى بالألف واللام، أن يكون محلًّى بأل.

وحكمه من حيث النصب والجر بالحرف عكس المجرد، يعني أن **الأكثر فيه أن يُجرّ، والأقل فيه أن يُنصب**، وهذا هو قول ابن مالك: **وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ**.

فلك أن تقول: ضربت ابني للتأديب، وضربت ابني التأديبَ، كلاهما جائز، إلا أن للتأديب هو الأكثر، والتأديبَ هذا قليل.

وتقول: جلستُ بين المتخاصِمِين، أو جلست بين المتخاصمَين، لم؟ للصلح، أو جلستُ بين المتخاصمين الصلحَ، أي من أجله، فالجر كثير، والنصب قليل، ومن الشواهد على هذا القليل ما أنشده ابن مالكٍ فقال:

وَأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ	**وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ**

يقول: لا أقعد عن الحرب جبنًا، لا أقعد عن الهيجاء من أجل الجُبن، ولو توالت زمر الأعداء، إلا أنه عرّف فقال: لا أقعد الجبنَ، ونصب على القليل، ويجوز أن يقول: لا أقعد عن الهيجاء للجبن، فيجر باللام، وهذا هو الكثير.

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته لم يذكر من أشعار العرب إلا هذا البيت، لم يذكر شاهدًا من أشعار العرب إلا هذا البيت، تامًّا، بيتًا، لم يذكر بيتًا تامًّا إلا هذا البيت، وإن كان أشار في بعض المواضع إشارات إلى بعض الأبيات، كقوله... نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٣:٠٧)

الشيخ: ما هو الفعل، وربما تلزم... تلك بنات الأوبر، يا قيس السري، ما هو البيت؟ أين الحفاظ؟ هذا البيت، نحن نريد كلام ابن مالك.

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ الَّلامُ فَقَطْ	**فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيْهِ النَّمَطْ**
وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمًا كَاللَّاتِ	**وَالآنَ وَالَّذِيْنَ ثُمَّ الَّلاتِ**
وَلاضْطِرَادٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ	**كَذَا وَطِبْتَ الْنَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي**

فبنات الأَوبر، يريد قول الشاعر:

ولقدْ جنيتُك أكمؤًا وعساقلًا	**ولقد نهيتك عنْ بناتِ الأوبر**

وقيس السري يريد البيت:

رأيتك لمَّا أنْ عرفت وجوهنا صَددت وطبت النفس يا قيس عنْ عمرو

وقد يشير إلى بعض الأبيات، كما يشير إلى بعض الآيات، كما في الباب السابق، باب المفعول المطلق، عندما قال:

وَمَا لِتَفْصِيْلِ كَإِمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يعني: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد:٤]، أما بيت كامل، فلم يذكر إلا هذا البيت، أما في أصل الألفية، وهي [الكافية الشافية]، فقد أكثر من ذكر شواهد العرب الشعرية، فلهذا طالت، فوصلت إلى قرابة ثلاثة آلاف بيت.

النوع الثالث من المفعول له: هو أن يكون المفعول له مضافًا، أن تضيفه؛ إما أن تضيفه إلى معرفة، وإما أن تضيفه إلى نكرة، الحكم واحد، كأن تقول: جئت إليكم ابتغاء العلم، فالمفعول له: ابتغاء، وهو مضاف، والعلم مضاف إليه.

وحكمه من حيث النصب والجر بالحرف: هما فيه سواء، كلاهما جائز على السواء، ليس أحدهما بأكثر أو أفضل من الآخر.

فلك أن تقول مثلًا، مثال النحويين: ضربتُ ابني تأديبه، أو ضربت ابني لتأديبه، وأما الشواهد على ذلك، فكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَجْعَلُونَ قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا﴾ [البقرة:١٩]، حذرَ: مفعول له، والموتِ: مضاف إليه، وكان يمكن أن تقول في الكلام: من حذر الموت، أو لحذر الموت.

وقال الشاعر:

وأغفر عَوراء الكَريم ادخَاره وأعْرض عنْ شَتم اللَّئِيم تكرمًا

إذا كان صاحبك كريمًا فاضلًا، ثم أخطأ خطأً من الأخطاء، فالذي يجب عليك

حينئذٍ أن تغفر هذا الخطأ من أجل إبقائه صديقًا لك، فإن اكتساب الأصدقاء من أشد الأمور خطورة، ولا تكاد تجد صديقًا كريمًا، وأغفر عوراء الكريم، لماذا؟ ادخارَه، نصب، ويجوز أن يجرّ فيقول: وأغفر عوراء الكريم لادخارِه.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة:٧٤]، وكان يجوز أن تقول في الكلام: يهبط خشية الله، فخشية مفعولٌ له، ولفظ الجلالة مضاف إليه، ولك أن تجرّ، فقد جاء في القرآن بالوجهين جميعًا.

وهل أشار ابن مالك إلى هذا النوع الثالث؟ وأن الأمرين فيه جائزان على السواء أم لم يُشِر؟ هو أشار إلى المجرد: **وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَه الْمُجَرَّدُ**، والمحلى بـ أل: **وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا**، هذا المُنشَد مثال للمحلى بأل، لا أقعد الجبنَ.

الطالب: (@١١:٣٨:٠٠)

هل ذكر أن المضاف يجوز لك فيه أن تنصبه وأن تجره على السواء؟

الشيخ: نعم، يقول الشراح: إن ابن مالك أشار إلى حكم النوع الثالث، إذ ذكر أن حكم المجرد أن جره قليل، وحكم المحلى بأل أن جره كثير، ثم سكت عن الوجه الثالث المحتمل، وهو المضاف، فيعني ذلك أن الوجهين فيه جائزان على السواء.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟ نعم.

الطالب: (@٥٥:٣٨:٠٠)

الشيخ: قلتُ في البداية: بعضهم يُكثر في هذه الشروط، وبعضهم يقلل في هذه الشروط، فبعضهم قال: ست أو سبعة شروط، فمن الشروط التي ذكرها بعضهم ما ذكرتَه: أن يكون المصدر قلبيًّا يعني من أفعال القلوب وليس من أفعال الجوارح.

ويقول آخرون: إن هذا الشرط لا داعي له، لم؟ لأنه يُستغنى عنه بالشرط الثالث، فإن المصدر إذا لم يكن قلبيًّا، يعني كان من أفعال الجوارح فإنه لا يتفق مع الفعل في الزمان.

لو قلت مثلًا: جئت إلى محمد قراءة الكتاب، أو جئت إلى محمد قراءة النحو، يعني جئت إليه لقراءة النحو، القراءة مصدر، قرأ يقرأ قراءة، ومُعلل، لكن هل يتفقان في الزمان؟ هل وقت القراءة هو وقت المجيء؟ يختلفان، فالمصدر القلبي هو الذي يمكن أن يكون في وقت الفعل، أما المصدر الحسي فهذا لا يكون مع وقت الفعل، فلهذا قال: يُستغنى عنه بهذا الشرط، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٢٥)

الشيخ: لك الوجهان، لك أن تقول: خشيةَ الله، هذا على الإضافة، ولك أن تقول: خشيةً لله، فهذا من إعمال المصدر، المصدر لك أن تُعمله ولك أن تضيفه، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٤٤)

الشيخ: نعم، هذا ما ذكرناه، مع أني الظاهر أشرت إليه، في بعض الروايات: وقل أن يصحبها المجرد، بالتأنيث، (وقل أن يصحبها)، وفي بعض الروايات: (وقل أن يصحبه)، من يُعلق على هاتين الروايتين؟ كيف نوجه هاتين الروايتين؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤١:١٧)

الشيخ: نعم، وقل أن يصحبه...

الطالب: (@٠٠:٤١:٢١)

الشيخ: نعم، أحسنت، إذا قلنا قل أن يصحبه فهذا على رواية: فاجرره بالحرف، وإذا قلنا: قل أن يصحبها فهذا على رواية: فاجرره باللام، ونحن رجحنا من قبل: (فاجرره بالحرف)، وسنرجح هنا أيضًا، فقل أن يصحبه المجرد.

الحرف، يصحبها، وهذا من اضطراب الروايات، ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبرزها ابن مالك أكثر من مرة، أبرزها يعني ألفها، ثم صارت تُقرأ عليه بعد ذلك، وكعادته يغير فيها ويبدل، يظهر له أن هذا البيت، ربما لا يكون فيه خطأ، لكن هناك عبارة أدق، أو هناك عبارة تغني مثلًا... بيت يغني عن بيتين، وهكذا، فيعدل ويبدل في الألفية، إلى أن مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدل ويبدل في الألفية، فالذي رواه متقدمو الطلاب يختلف في بعض المواضع عما رواه متأخرو الطلاب، ومن أبرز هذه المواضع مثلًا، قوله في البيت المشهور:

بِالْجَرِّ وَالْتَنْوِيْنِ وَالْنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْم مَيْزُهُ حَصَلْ

هذه رواية المتأخرين من طلابه، كأبي الفتح البعلي، ونص أبو الفتح البعلي في رسالة نقلها السيوطي في كتابه: [النكت] أن ابن مالك غير البيت في آخر حياته إلى هذا اللفظ.

واللفظ السابق الذي نقله متقدموا الطلاب، وعلى رأس المتقدمين: ابنه بدر الدين، وهو: تمييزٌ حصل، وعلى هذه الرواية: تمييز حصل، سيكون في البيت إشكال كبير في معناه، ما معنى البيت:

بِالْجَرِّ وَالْتَنْوِيْنِ وَالْنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْم تَمْيِيْزٌ

هذا مسند للاسم؟ أو للاسم تمييز؟ كلاهما يطلب الاسم الآن، فمهما جعلتها لأحدهما سيكون في الآخر مشكلة، فأصلحه إلى: وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ مَيْزُهُ حَصَلْ، يعني ميز الاسم يحصل بما تقدم ذكره.

الطالب: (@٠٠:٤٤:٠٢)

الشيخ: بلى، الشيخ الشاطبي على رواية ميْزه.

الطالب: (@٠٠:٤٤:٠٨)

الشيخ: لا أعرف، إلا أنني حققت الألفية على عدد من النسخ، ولما تخرج بعد، نقول: لمَّا؛ لأني سلمتها إلى المكتبة في محرم سنة ألف وأربعمائة وثمانية وعشرين، يعني قبل ثلاث سنوات.

التأخير أنه كتاب نحو، وفيه أيضًا مشاكل، الناشر جزاه الله خيرًا يقول: كتاب عظيم ومهم لابد أن يُخدم بما يليق به، وكتب الألفية بخط اليد، خطاط كتبها، ثم أراد أن يخرجها بطريقة جميلة، فتأخذ وقتًا، وهو يعد -إن شاء الله- أن تخرج في أقرب وقت، في خلال ثلاثة أشهر أو شهرين، أو ثلاثة، أو أربعة، ونرجو ذلك، نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤٤:٥٩)

الشيخ: ودِن، دِن طبعًا من دان، فقال بعض الشراح: قوله: (ودِن) تكميل، يعني مجرد تكميل للبيت، يعني حشو، وقال آخرون: بل هو مثال آخر، ذكر الفعل، والمفعول له محذوف دل عليه المذكور، أي جُد شكرًا، ودِن شكرًا، والله أعلم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤٥:٣٤)

الشيخ: إذا توافرت فيه الشروط الأربعة التي ذكرناها هنا فلك أن تثبتها ولك أن تحذفها، لكن إذا أثبتها فالجر أكثر، وإذا حذفتها فالنصب أكثر كما قررنا، إذا حذفتها صار مجردًا فالنصب أكثر، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٦:٠٤)

الشيخ: صلحًا، نعم، ولو دققت الكلام لقلت: جلست بين المتخاصمين صلحًا بينهم، تُكمل بما يكمل المعنى، أو لصلح بينهم، إلا إن صلحًا بينهم، هذا أكثر، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٦:٢٥)

الشيخ: ما فصّلوا، لا أعرف أنهم فصلوا، وإنما أطلقوا الجواز، إلا إذا دخل في مواضع وجوب التأخير المعروفة، كأن يكون مثلًا محصورًا أو نحو ذلك، المواضع المعروفة هذه، وإلا فالأصل أنه يجوز لك فيه التقديم والتأخير، لو قلت مثلًا: ما جئت للدرس إلا طلبًا للعلم، هنا يجب التأخير من أجل الحصر، فإن لم يوجد سبب موجب فلك التقديم ولك التأخير.

شواهد:

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ﴾ [البقرة:١٠٩]، نبدأ بك، تفضل، أعرب لي كفارًا، وحسدًا.

الطالب: (@٠٠:٤٧:٣٤)

الشيخ: كفارًا: حال، وحسدًا: مفعول لأجله، تخالفه؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤٧:٤٥)

الشيخ: كفارًا مفعول ثانٍ ليردونكم؛ لأن ردّ تعمل عمل ظنّ، نعم، أحسنت.

﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، هذه جائزة، أتوا بجوائز اليوم، كثر الله الخير، نضع جائزة لمن يجيب على هذه الآية: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، نريد أن نعرب القسط، يجوز فيها أكثر من وجه، اذكر

لي وجهين (@٠٠:٤٨:٢٥) لكن ارفع صوتك، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، ما إعراب القسط؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٣٥)

الشيخ: ولماذا لم يجره باللام؟ لو قال: ونضع الموازين للقسط، لكان هذا هو الكثير إذا كان مفعولًا لأجله، أو أنها صفة للموازين، كيف تكون صفة للموازين؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٥٤)

الشيخ: لكن القسط هنا صفة أم مصدر؟ مصدر، والصفة إنما تكون بالوصف، فهل يوصف بالمصدر؟ أكمل الجواب، ممتاز، حتى الآن جيد، هل يوصف بالمصدر؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:١٥)

الشيخ: أبدًا؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:١٨)

الشيخ: نعم، إلا...

الطالب: (@٠٠:٤٩:٢٠)

الشيخ: المشتقات هي الأوصاف، والأصل في النعت، في الصفة أنها تكون بالأوصاف، بالمشتقات، بالأوصاف العاملة عمل فعلها، لكن هل يوصف بالمصدر، أنت قلت الآن إن القسط صفة، يجوز أن تكون صفة، نضع الموازين: مفعول به، القسط: صفة، كيف تكون صفة وهي مصدر؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:٤٧)

الشيخ: لكن أنت نحوي الآن، لست مفسرًا، أنت نحوي، أريد أن توجهها توجيهًا نحويًّا.

الطالب: (@٠٠:٤٩:٥٧)

الشيخ: أنا أريد أن تحصل على الجائزة، من يكمل الجواب؟ تكمل الجواب، لك أم لمبارك هي؟ لمبارك هي، طيب هيا، اسمع يا مبارك لكي تعيد.

الطالب: (@٠٠:٥٠:١٤)

الشيخ: يمكن أن تكون صفة بتأويله بالمشتق... (القاسطة)، فقط ما فيه تعليل آخر؟

الطالب: (@٠٠:٥٠:٢٨)

الشيخ: من أجل القسط، من أين أتيت بكلمة البلاغة؟

الطالب: (@٠٠:٥٠:٣٦)

الشيخ: عدلٌ، يعني... طيب، الوصف بالمصدر جائز على تأويلين: إما أن تريد أن تُأولها بوصف، والأفضل من ذلك أن تريد بها المبالغة، كقولهم: رجل عدلٌ، ورجلٌ رضًا، يعني كأنك جعلته العدل نفسه، هذا من باب المبالغة، نعم.

وهذا هو المتبادر، ويجوز أن نجعله مفعولًا لأجله فيكون معرفًا بأل واقعًا مفعولًا لأجله على القليل، ولو جاء على الكثير حينئذٍ لقيل: ونضع الموازين للقسط، أي للعدل.

تفضل يا مبارك، هذا شرح الآجرومية.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:٢٦٤]، تفضل يا أخي، المفعول له...

الطالب: (@٠٠:٥١:٤٦)

الشيخ: من أي الأنواع، مجرد أو محلى بأل أو مضاف؟ مضاف.

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍۖ﴾ [الإسراء:٣١]، خشيةَ، من أي الأنواع؟ مضاف.

تأملوا في سورة قريش: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ [قريش:١-٤].

إيلاف هذا مصدر، آلف يؤلف إيلافًا، آلفت الشيء، قريش ماذا كانت تألف؟ رحلة الشتاء والصيف، رحلة في الشتاء ورحلة في الصيف، ثم إيلاف جُرت باللام الدالة على التعليل ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١]، أين الفعل المعلَّل؟ نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٢:٤٥)

الشيخ: هذا قول، وهو قول ضعيف، لمخالفته المعنى، ولأنهما سورتان منفصلتان، وإن كانتا في مصحف أُبيّ سورة واحدة، وقول آخر، من يعرف؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٣:٠٣)

الشيخ: فليعبدوا، نعم، فليعبدوا ربهم لإيلافهم رحلة الشتاء والصيفة، يعني فليعبدوه من أجل إيلافهم؛ لأنها نعمة أنه جعلهم يألفون هاتين الرحلتين، وفيهما خير كثير لهم، فليعبدوا ربهم لإيلافهم، إذًا فالإيلاف علة للعبادة، فهل يجوز نصبه على أنه مفعول له، أو يجب جره باللام؟ هنا مجرور باللام.

الطالب: (@٠٠:٥٣:٤٩)

الشيخ: هو مصدر، ومعلِّل، هل هو متحد في الفاعل؟ من الذين يجب أن يعبدوا الله؟ هم، قريش، والذين يألفون الرحلتين؟ إذًا متحدان في الفاعل، متحدان في الوقت؟ لا، ليعبدوا ربهم لأن الله جعلهم يألفون الرحلتين، فهما مختلفان في الوقت.

وقيل قول آخر: إن المعنى –والله أعلم- اعجبوا لإيلاف قريش الرحلتين، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٤:٣١)

الشيخ: تقصد في المعنى أم في الإعراب؟

الطالب: (@٠٠:٥٤:٣٢)

الشيخ: في الإعراب، اللام حرف جر، وإيلاف: اسم مجرور، ولا يجوز النصب هنا لاختلافهما في الوقت، أما إذا طلبت المعنى فالمعنى عند المفسرين، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٤:٥٠)

الشيخ: مفعولًا لأجله لأن فيه إعراب صناعي، إعراب صناعي لا، ما يُعرب مفعول لأجله، قل: جار ومجرور.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١١٤]، أين المفعول لأجله؟ مضاف أو مجرد؟ أو محلى بأل؟ وأين المضاف إليه؟ مرضاة، ولفظ الجلالة ﴿ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١١٤]، أيضًا، هذا يسمى تعدد الإضافة.

ثم يقول:

يُغضـي حيـاء ويُغضـى مـن مهابتـه فـلا يُكلّـم إلا حـين يبتسـم

أولًا: ما إعراب حياءً؟ وثانيًا: يغضَى من مهابته، يُغضى بسبب مهابته، إذًا فالمهابة مصدر معلل، وقد جُر بمِن، هل يجوز نصبه؟ أريد الإجابة على السؤالين، فيه هدية، تفضل، ما إعراب حياءً؟

الطالب: (@٠٠:٥٦:٠٥)

الشيخ: مفعولٌ له؛ أي يغضي بسبب حيائه، لا بسبب خوفه أو بسبب آخر، ويُغضى من مهابته، هل يقال: يُغضى مهابةً له، يعني يُغضى بسبب مهابته؟

الطالب: (@٠٠:٥٦:٣١)

الشيخ: مصدر، مُعلِّل، متفقان في الفاعل (يُغضى) الفاعل هو الناس، وفي الزمان؟

الطالب: (@٠٠:٥٦:٤٤)

الشيخ: إذًا يجوز أن تقول: يغضي حياءً ويُغضى مهابةً منه؟ طيب.

بقي إعراب آخر في حياءً؟ هل يصح إعراب آخر في حياءً (يُغضي حياءً)؟

الطالب: (@٠٠:٥٧:٠١)

الشيخ: حال، يعني يغضي مستحيًا، لكن بعيد، هناك إعراب أقرب.

الطالب: (@٠٠:٥٧:١١)

الشيخ: تمييز، يغضي من الحياء، أو مفعول مطلق، هذا قريب، مفعول مطلق قريب، يعني يغضي إغضاء حياء، نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٧:٢٩)

الشيخ: قد يأتي حالًا لكن على التأويل، والتأويل ما نلجأ إليه، وهناك أعاريب أقرب منها، إذا أوّلته بالحال لابد أن تؤوله بمشتق، يعني تؤوله بيغضي مستحيًا.

تقول: اشتركت في الرحلة لمشاهدة الآثار، هذا المصدر مجرور، هل يصح نصبه على المفعول له؟

الطالب: (@٠٠:٥٨:٠٣)

الشيخ: لم؟

الطالب: (@٠٠:٥٨:٠٦)

الشيخ: لاختلافهما في ماذا؟

الطالب: (@٠٠:٥٨:١١)

الشيخ: اشتركت في الرحلة لمشاهدة الآثار، يختلفان في ماذا؟ في الوقت أو في الفاعل؟ في الوقت، زمن المشاهدة يختلف عن زمن الاشتراك.

قال:

فمـا جزعًـا وَرَب النَّـاس أَبْكِـي وَلَا حِرْصًـا عَلَـى الـدُّنْيَا اعتـراني

أين المفعول لأجله؟ جزعًا، أين العامل فيه؟ أبكي، وكذلك ولا حرصًا على الدنيا اعتراني.

﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [الإسراء:٧٨]، يقولون: المعنى: أقم الصلاة من أجل دلوك الشمس، الدلوك أي الزوال، إذا توسطت الشمس في قلب السماء، فإذا بدأت تذهب إلى جهة الغرب يُقال: دلكت، يعني تحركت عن قلب السماء، أو يقولون: كبد السماء، هذا الدلوك، وطبعًا إذا تحركت إلى جهة الغروب دخل وقت الظهر.

﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء:٧٨]، دلوك هذا مصدر، دلك يدلك دلوكًا، أي تحرك، وقد جُر باللام، هل يصح نصبه على المفعول له؟ تفضل، هل يصح؟ توافرت فيه الشروط الأربعة؟

الطالب: (@٠٠:٥٩:٤٤)

الشيخ: هناك مخالفون، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٩:٥٠)

الشيخ: لا يصح، لماذا؟

الطالب: (@٠٠:٥٩:٥٢)

الشيخ: لم يتحدا في ماذا؟

الطالب: في الزمن.

الشيخ: فسر لي كيف لم يتحدا في الزمن؟ لم يتحدا في الزمان تعني القيام والدلوك، قيام الصلاة، والدلوك، ما الفرق بينهما؟ أيهما الأسبق؟

الطالب: (@٠١:٠٠:١٦)

الشيخ: صلاة الظهر قبل الدلوك أم بعد الدلوك؟

الطالب: (@٠١:٠٠:٢٠)

الشيخ: طيب، تفضل.

معنى الآية واضح يا إخوان؟ إذا دلكت الشمس، فقد دخل وقت الظهر، لا جوز النصب على المفعول له لفقد بعض الشروط، ما الشروط التي فُقدت؟ اختلاف الفاعل أولًا، فسر لي كيف اختلاف الفاعل، القيام أو إقامة الصلاة والدلوك، ما فاعل إقامة الصلاة؟ ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإسراء:٧٨]

الطالب: المخاطَب.

الشيخ: أنت المخاطب، والدلوك ما الذي يدلك؟

الطالب: الشمس.

الشيخ: الشمس، فاختلفا في الفاعل، وفي الزمن اختلفا أم اتفقا؟ يجوز أن تصلي في وقت الدلوك أم بعد الدلوك.

الطالب: (@٠١:٠١:١١)

الشيخ: إذًا اتفقا أم اختلفا؟ ما السابق؟ الدلوك أم الصلاة؟

الطالب: (@٠١:٠١:١٦)

الشيخ: إذًا فقد اختلفا -أي الفعل والعلة- في الفاعل واختلفا في الزمان.

ثم بعد ذلك إن كان هناك سؤال، أو نأخذ بعض الأبيات ونتمرن عليها، فيه سؤال يا إخوة في المفعول له؟

قال الشاعر:

كتبـــت إليـــك مـــن بلـــدي ... كتـــاب مُولَّـــهٍ كَمِـــد

كئيـــبٍ واكـــف العينـــين ... بالحســـرات منفـــردِ

يؤرقـــه لهيـــب الشـــوق ... بـــين الســـحر والكبـــد

فيمســـك قلبـــه بيـــدٍ ... ويمســـح دمعـــه بيـــدِ

طيب..

كتبـــت إليـــك مـــن بلـــدي ... كتـــاب مولّـــهٍ كمـــد

ما إعراب كتاب؟

الطالب: (@٠١:٠٢:٢٠)

الشيخ: تقول مصدر، هذا نوعه، وإعرابه؟

الطالب: (@٠١:٠٢:٢٦)

الشيخ: منصوب على ماذا؟ المنصوبات كثيرة؟

الطالب: (@٠١:٠٢:٣٠)

الشيخ: مفعول مطلق، ألا يصح أن يقال: مفعول به، كقولك: كتبت الواجب؟ يعني هل كلمة كتاب هنا في البيت مصدر، أم اسمٌ ليس بمصدر؟ يعني هل كتاب يريد به الكتاب، سواء كتاب وحتى هذا يسمى كتاب، أي مكتوب، المكتوب يسمى كتابًا، فإذا أردت بالكتاب المكتوب، فهذا مصدر أو اسم؟ هذا اسم ليس بمصدر، فإذا أردت الاسم تقول: كتبت كتابًا أي ألفت كتابًا، فما إعراب كتابًا في قولك: كتبت كتابًا هنا؟ يعني كتبت مكتوبًا، هذا مفعول به.

لكن إذا أردت بـ كتابًا الكتابة، يعني الفعل، فعلك أنت الذي فعلته، كتبتُ كتابةً، فهذا هو المصدر وإعرابه مفعول مطلق، وهذا هو الأظهر في البيت، كتبت كتابة مولّهٍ، موله: مفعول به، وكمد: صفة، وكئيب: صفة ثانية، صفة ثانية أم صفة أخرى؟

الطالب: (@٠١:٠٤:٠٠)

الشيخ: نعم، تقول: أخرى إذا لم توجد ثالثة، فإن وجدت ثالثة قل: ثانية، يعني لو كان عندك شيئان تقول: الأول والآخر، وإذا كان عندك أكثر تقول: الأول والثاني والثالث، هذه صفة ثانية.

واكف العينين: ثالثة، بالحسرات منفرد

الطالب: (@٠١:٠٤:٢٧)

الشيخ: صفة رابعة، يعني كمدٍ كئيبٍ واكف العينين منفرد، بالحسرات جار ومجرور متعلق بماذا؟ بمنفردٍ، يعني منفردٍ بالحسرات، (كمدٍ وكئيبٍ وواكف

العينين ومنفردٍ)

ثم قال: يؤرقه لهيب الشوق، هذه جملة طبعًا فعلية، ما إعراب هذه الجملة الفعلية؟

الطالب: (@٠١:٠٥:٠٠)

الشيخ: حالٌ من ماذا؟

الطالب: (@٠١:٠٥:٠٣)

الشيخ: كتاب مولّه كمدٍ يؤرقه، حال أو صفة؟

الطالب: (@٠١:٠٥:١٠)

الشيخ: مولّهٍ نكرة، يكون صفة، لو كان معرفة لكانت الجملة بعد المعرفة حالًا، والجملة بعد النكرة صفة.

يؤرقـــــه لهيـــــب الشـــــوق بــــين الســـــحر والكبـــــد

السحر: كل ما تعلق بالمريء، يعني الأحشاء الداخلية كالقلب والرئتين تسمى السحر، يقول: بين السحر والكبد.

فيمســـــك قلبـــــه بيـــــدٍ ويمســــح عينـــــه بيـــــد

ما نوع الفاء؟ يؤرقه لهيب الشوق فيمسح.

عاطفة، هذه عاطفة.

هذا ما تيسر في شرح هذا الباب باب المفعول له مع ما تيسر من التمثيل والشواهد، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السادس والأربعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبيّاكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين، السادس من شهر ربيع الآخر، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في هذا الجامع جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والأربعين من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا زال الكلام يا إخوان على المفاعيل، فتكلمنا في الدرس الماضي على المفعول له، والليلة نتكلم -إن شاء الله تعالى- على المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا، وفي أول الدرس نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذا عقد هذا الباب في ثمانية أبياتٍ، قال في ذلك:

باب: الْمَفْعُولُ فِيْهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفَا

٣٠٣. الظَّـرْفُ وَقْـتٌ أَوْ مَكَـان ضُـمِّنَا ... فِـي بِـاطِّرَادٍ كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا

٣٠٤. فَانْصِـبْهُ بِـالْوَاقِعِ فِيْـهِ مُظْهَـرَا ... كَـانَ وَإِلاَّ فَـانْوِهِ مُقَـدَّرَا

٣٠٥. وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَابِـلٌ ذَاكَ وَمَـا ... يَقْبَلُـهُ الْمَكَـانُ إِلاَّ مُبْهَمَـا

٣٠٦. نَحْـوُ الْجِهَـاتِ وَالْمَقَـادِيرِ وَمَـا ... صِـيْغَ مِـنَ الْفِعْـلِ كَمَرْمَـىً مِـنْ رَمَـى

٣٠٧.وَشَـرطُ كَـونِ ذَا مَقِيسًـا أن يَقَـع ظَرفًـا لِمَـا فِـي أصـلِهِ مَعـهُ اجْتَمَـع
٣٠٨.وَمَـا يُـرَى ظَرفًـا وَغَيـرَ ظَـرْفِ فَـــذَاكَ ذُو تَصــــرُّفٍ فِي العُــــرْفِ
٣٠٩.وغيـرُ ذِي التَّصـرُّفِ الـذى لَـزِم ظرفيـــةً أو شِـــبهها مِـــن الكَلِـــم
٣١٠.وَقَـدْ يَنُـوبُ عَـنْ مَكَـانٍ مَصْـدَرُ وَذَاكَ فِـــي ظَـــرْفِ الزَّمَـــانِ يَكْثُـــرُ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا**، هذا هو الاصطلاح المشهور بين النحويين، أن يسمى مفعولًا معه أو يسمى ظرفًا؛ **ظرف زمان**: إن دل على زمان الفعل، أو يُسمى **ظرف مكان**: إن دل على مكان الفعل، وهذا هو الاصطلاح المشهور، وهو اصطلاح البصريين.

وللكوفيين في هذا الباب أسماء أُخر غير مشهورة.

المفعول فيه إنما سُمي مفعولًا فيه لأنه اسم منصوب يدل على ما وقع الفعل فيه.

الفعل الذي فعله الفاعل، قد تقصد أن تبين المكان الذي وقع فيه، أو الزمان الذي وقع فيه، فتأتي بالمفعول معه، فإن كان هذا الشيء الذي وقع فيه الفعل زمانًا سُمي ظرف زمان.

فلهذا يُعرفون **ظرف الزمان** بأنه الاسم المنصوب الذي يدلّ على زمان الفعل.

وإن دلّ على مكانه فهو ظرف مكان، ولهذا يُعرفون **ظرف المكان** بأنه الاسم المنصوب الذي يدل على مكان الفعل.

فأنت إذا أردت أن تُسند المجيء إلى محمد قلت: جاء محمد، فعلٌ وفاعلٌ، وانتهت بذلك الجملة الفعلية، (جاء محمدٌ)، فإذا أردت أن تبين سبب المجيء، فإنك تقول مثلًا: (جاء محمد اليوم)، أو (جاء محمد صباحًا)، أو (جاء محمدٌ مساءً)، فاليوم وصباحًا ومساءً هذه أسماء منصوبة، ماذا بيّنت في الفعل؟ بيّنت

زمانه فتُسمى ظرف زمان أو مفعولًا فيه.

وإذا قلت مثلًا: (جلس محمدٌ)، أسندت الجلوس إلى محمد، وانتهت بذلك الجملة الفعلية، فإذا أردت أن تبيّن مكان الجلوس قلت مثلًا: (جلس محمدٌ أمام الشيخ)، أو (جلس محمدٌ فوق الكرسي)، أمام الشيخ بيان لمكان الجلوس، وفوق الكرسي بيانٌ لمكان الجلوس، فهي أيضًا ظروف مكان.

وبهذا يتبين أن المفعول فيه كبقية المفاعيل قيدٌ على الفعل، قلنا ذلك في المفاعيل السابقة، **كل المفاعيل هي قيود على الفعل**، الفعل إما أن تطلقه: (جاء محمد، جلس محمد)، وإما أن تقيده، فإذا أردت أن تقيده فتنظر، ربما تقيده بذكر زمانه أو بذكر مكانه، أو بذكر علته، بذكر سببه، لماذا جلس محمد؟ احترامًا للشيخ، هذا مفعول له، سبق بيان ذلك، ونحو ذلك.

أما ابن مالك فإنه عرّف المفعول فيه بقوله في البيت الأول:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا   فِي بِاطِّرَادٍ

فعرّف المفعول فيه بقوله: هو الوقت أو المكان اللذان ضُمنا في تضمينًا مضطردًا، إذًا فالمفعول فيه (ظرف المكان وظرف الزمان) لا يكون إلا من أسماء الزمان، وهذا معنى قوله: **وقتٌ**، يعني زمان، أو من أسماء المكان، وهذا قوله: **أو مكانٌ**.

وهل كل أسماء الزمان، وكل أسماء المكان هي ظرف زمان وظرف مكان، تنتصب على ظرف الزمان وظرف المكان؟

قال ابن مالك: لا، لابد أن تُضمن معنى في، يعني أن يقدر قبلها كلمة في، فإذا قلت: (جاء محمد اليوم)، أي جاء محمد في اليوم، في هذا الزمن، أو (جاء محمد صباحًا)، أي جاء محمد في هذا الزمان، في الصباح، أو (جلس محمد أمام الشيخ)؛

أي جلس محمد في هذا المكان الذي هو أمام الشيخ، فـ في مُقدرة هنا.

فإذا لم تُقدر كلمة في، فإن اسم الزمان أو اسم المكان لا يكون ظرفًا، كما لو قلت مثلًا: (يوم الجمعة يومٌ مباركٌ)، فيوم الجمعة مبتدأ، ويوم مبارك خبر، أو (يوم عرفة يوم مبارك)، أو قلتَ: (البيت لمحمدٍ)، البيت هذا مكان، لكنه ليس بتضمين في، ليس بمعنى في البيت، لا، البيت مبتدأ ولمحمدٍ خبر.

ولو قلنا مثلًا: (بنيت بيتًا)، فبيتًا مكان، لكنه ليس ظرفًا هنا، لأنه ليس بالمعنى بنيت بيتًا: بنيت في البيت، وإنما بنيت فعل وفاعل، وبيتًا مفعول به؛ لأن البناء وقع فيه أم عليه؟ وقع عليه، فهو مفعول به.

وكذلك قولهم: (شهدت يوم الجمل)؛ شهدتُ: فعل وفاعل، الشهود وقع في يوم الجمل أم وقع على يوم الجمل؟ عليه، فيوم الجمل مشهود أم مشهود فيه؟ مشهود، إذًا مفعول به، وليس مفعولًا فيه.

بخلاف قولك: (قُتل زيدٌ يوم الجمل)؛ أي قُتل في يوم الجمل، أو (فرّ زيدٌ يوم الجمل)، أو (انتصر زيدٌ يوم الجمل)، أي فيه، أما شهدت يوم الجمل مفعولٌ به.

(تذكرت يوم الجمل)، به أو فيه؟ مفعولٌ به.

إذًا فقوله: ضُمن معنى في، هذا احتراز في التعريف، احتراز من أمرين؛ الأول: أسماء الزمان والمكان التي لا تُقدر في قبلها، كما قلنا قبل قليل.

وأيضًا احترازٌ من أمرٍ آخر، وهو: أسماء الزمان والمكان التي قبلها في، يعني صُرح بكلمة في قبلها، كقولك: (صمت في يوم الخميس، أو سافرت في يوم الاثنين)، هنا ما تُعد ظرفًا، ما تُعرب ظرفًا، وإنما تُعرب جارًّا ومجرورًا، والظرف والجار والمجرور أخوان في النحو، لكن في الاصطلاح لا تُعرب ظرفًا وإن كانت تأخذ الأحكام.

ثم قال أخيرًا في التعريف:

الظَّــرْفُ وَقْــتٌ أَوْ مَكَــان ضُــمِّنَا فِـــــــي بِـــــــاطِّرَادِ

قوله: باطرادٍ يعني أن تضمين في، تقدير في، لابد أن يكون تقديرًا مضطردًا، فقولك مثلًا: أمام، وخلف من أسماء المكان تُقدر معها في، مع كل الأفعال، تقول: (جلست أمام زيد، وقمت أمام زيد، ونمت أمام زيد، وكتبت أمام زيد)، في مضطردة مع كل الأفعال، إذًا أمام هذا يمكن أن يقع ظرفًا؛ لأن في هنا تُقدر قبله باضطراد.

وكذلك لو قلت مثلًا: صباحًا، تقول: (جئت صباحًا، وسافرت صباحًا، ودرست صباحًا، ونمت صباحًا)، التقدير مضطرد.

وهذا احتراز من نحو قول العرب: (دخلت الدار، أو دخلت البيت، أو دخلت الشام، أو سكنت الشام)، دخل وسكن، (دخلت الدار وسكنت الشام)، الدار والشام هنا هل هما بمعنى في أي دخلت في الدار وسكنت في الشام؟ نعم، هنا على معنى في.

لكن هل الدار والشام يضطرد معهما تقدير في بحيث تقول: زرعت الشام يعني فيه، نمت الشام، أي فيه، نمت البيت، بقيت البيت بمعنى فيه، هل كلمة في تقديرها مضطرد مع كلمة البيت وكلمة الشام؟ لا، وإنما هذا أسلوب مسموع، هنا في حُذفت، في مع كلمة دخل مع البيت، وسكن مع الشام، سُمع عن العرب أنهم يحذفون في.

يقولون: (دخلت في البيت، ودخلت البيت)، و(سكنت في الشام، وسكنت الشام)، فإذا حذفت في ماذا سيكون؟ ماذا سيحدث؟ الفعل حينئذٍ سيتعدى بنفسه إلى المفعول به وينصبه.

إذًا فالبيت والشام حينئذٍ مفعولٌ به، ويقول بعضهم: مشبه بالمفعول به، يعني منتصب انتصاب المفعول به لا المفعول فيه.

طالب: (@٠٠:١٥:١٣)

الشيخ: هذا معنى نزع الخافض، ما معنى نزع الخافض؟ أنك حذفت حرف الجر فاستطاع الفعل أن يصل بنفسه إلى هذا المفعول وينصبه، فإذا نصبه بنفسه صارًا مفعولًا به، يعني مفعولًا به حقيقةً أصالةً، أو مفعولًا به بعد حذف الخافض؟ بعد حذف الخافض، أو حذف الجار، في المؤدى الأخير أنه مفعول به.

فقوله: باضطراد، قلنا: احترازًا من قول العرب: دخلت الدار، وسكنت الشام.

وبعد ذلك، بعد أن انتهينا من التعريف وعرفنا المفعول به، دعونا يا إخوان نتأمل في هذين المثالين، تقول:

(الكافر يخاف يوم القيامة)، صحيح أم خطأ؟ صحيح، (المسلم يخاف يوم القيامة)، صحيح أم خطأ؟ ألا تخاف يوم القيامة؟

طالب: (@٠٠:١٦:٣٩)

الشيخ: ألا تخاف يوم القيامة؟

طالب: (@٠٠:١٦:٤٢)

الشيخ: نعم، ما المعنى؟ ألم يقل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان:٧]، المؤمن يخاف يوم القيامة، يخافون يومًا، ولهذا نعمل لهذا اليوم، لكي ننجو ونأمن، لكن ما معنى المؤمن يخاف يوم القيامة، والكافر يخاف يوم القيامة؟ من يحاول يا إخوان؟ تفضل.

طالب: (@٠٠:١٧:١٩)

الشيخ: أي يخاف في يوم القيامة، فيوم القيامة مفعول فيه، في يوم القيامة يخاف، والمؤمن يخاف يوم القيامة...

طالب: (@٣٦:١٧:٠٠)

الشيخ: إذًا فهو مفعولٌ به، أي يخاف يوم القيامة، خوفه يقع على يوم القيامة، فيوم القيامة مع المؤمن مفعول به، ويوم القيامة مع الكافر مفعول فيه، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ﴾ [الإنسان:٧]، يومًا هنا مفعولٌ به أم مفعولٌ فيه؟ مفعولٌ به.

انظر الجملة واحدة، ومع ذلك المعنى هو الذي يتحكم في الإعراب، فلهذا يقولون دائمًا: الإعراب وليد المعنى، والمعنى وليد الإعراب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيْهِ مُظْهَرَا ... كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

في هذا البيت تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم الظرف وعلى ناصبه، ما الحكم الإعرابي للظرف؟ يقول: النصب، ما ناصبه الذي ينصبه؟ الذي يعمل فيه النصب؟ قال: الذي يعمل فيه النصب، ناصبه، عامل النصب فيه هو الواقع فيه، هو الذي يقع فيه، يقع في زمانه، أو يقع في مكانه، فإذا قلتَ: (جئت صباحًا)، ما الذي وقع في الصباح؟ المجيء، إذًا جاء، هذا الفعل هو الذي نصب صباحًا.

فإذا قلنا مثلًا: (قدم محمدٌ صباحًا)، فناصب صباحًا: قدم، وإذا قلت: يعجبني قدومك صباحًا، ما الذي وقع في الصباح؟ القدوم، محمدٌ قادمٌ إلينا صباحًا، الواقع في الصباح: القدوم.

هذا الواقع فيه قد يكون فعلًا، وقد يكون مصدرًا، وقد يكون وصفًا كغيرها من المنصوبات، أي أن الذي يعمل فيه هو الفعل وما يعمل عمله، الفعل معروف، وما

يعمل عمله: نريد بذلك الوصف، والمصدر، شرحنا ذلك في أكثر من باب.

فالفعل، كقولنا: (قدم محمدٌ صباحًا)، والمصدر: (يعجبني قدومك صباحًا)، قدوم مصدر، قدم يقدم قدومًا، والوصف، اسم الفاعل مثلًا، تقول: (محمدٌ قادمٌ إلينا صباحًا).

ثم اعلم أن هذا الناصب للمفعول فيه، للظرف، إما أن يكون مذكورًا، وإما أن يكون محذوفًا، إما أن يكون مذكورًا كالأمثلة السابقة، وإما أن يكون محذوفًا وهذا مما تتميز به اللغة العربية ويكثر فيها، وهو حذف المعلوم، كل ما كان معلومًا مفهومًا جاز في اللغة حذفه؛ لأن اللغة العربية لغة تقوم على الإيجاز والاختصار؛ لأنها تحترم عقل الإنسان، ومعروف أن من أثقل الأشياء على الإنسان التكرار، يقولون: تكرير الكلام أثقل من نقل الأحجار، فإذا كان الأمر واضحًا ومفهومًا ومعلومًا لماذا تكرره؟ لماذا تصرح به؟ ومع ذلك التصريح به جائز، وإن كان أقل في الفصاحة.

المهم أن العامل في المفعول فيه في الظرف قد يُحذف، إما أن يُحذف جوازًا، وإما أن يُحذف وجوبًا، فحذفه جوازًا كأن تُسأل: متى تسافر؟ فتقول في الجواب: يوم الاثنين، أي أسافر يوم الاثنين، متى قدمت؟ فتقول: اليوم؛ أي قدمت اليوم، أو تُسأل: أين جلست؟ فتقول: أمام زيد، وأين صليت؟ تقول: خلف الإمام، وهكذا.

وقد يكون حذف الناصب واجبًا؛ ويكون حذف الناصب واجبًا إذا تعلق الظرف بكونٍ عام، يعني إذا كان الناصب للظرف كونًا عامًّا، ويقع هذا الكون العام خبرًا وصفةً وحالًا وصلةً للموصول، كررنا هذه المعلومة أكثر من مرة، تكلمنا على الكون العام، وعلى الكون الخاص، وتوسعنا فيها عندما تكلمنا عن الخبر، وقلنا: إن الخبر يقع مفردًا ويقع جملةً.

وهل يقع شبه جملة؟ قلنا: لا يقع شبه جملة، فإن وقع في الظاهر شبه جملة كقولك: محمد في الدار أو محمد عندك، فإن الخبر كون عامٌ محذوف، أي محمدٌ مستقرٌّ في الدار، ومحمدٌ مستقرٌّ عندك.

فالآن نستفيد من تلك المعلومة هنا، فإذا قلت: (محمدٌ عندك، أو محمدٌ فوق السطح)، محمدٌ مبتدأ، هل عندك الخبر؟ لو كانت الخبر لرُفعت، يعني عندُك، عِندُ، ترفع، لكن العرب لا ترفع، وإنما تنصب عندَك، لماذا تنصب؟ لأنه ظرف مكان منصوب، أين ناصبه؟ الخبر المحذوف المقدر بالكون العام؛ أي محمدٌ مستقرٌّ عندك، هنا وقع خبرًا.

يقع صفة؟ نعم، يقع صفةً إذا كان الموصوف نكرة، كأن تقول مثلًا: (رأيت رجلًا عندك، أو سلمت على رجلٍ عندك)، لما شرحناه من قبل أن الجملة وشبه الجملة إذا وقعت بعد النكرات فصفات، وإذا وقعت بعد المعارف فأحوال.

فشبه الجملة هنا وقعت بعد نكرة، (رأيت رجلًا عندك، أو سلمت على رجلٍ عندك)، ما إعراب عندك؟ عندك ظرف مكان، متعلقة بماذا؟ ما الواقع فيها؟ نفس الرجل هو الواقع في المكان، وإنما مررت برجلٍ مستقرٍّ عندك، ورأيت رجلًا مستقرًّا عندك.

نقول: تقع خبرًا وصفةً وحالًا، تقع حالًا إذا وقعت بعد معرفة؛ كأن تقول: (رأيت محمدًا عندك، أو سلمت على محمدٍ عندك)، أي رأيت محمدًا مستقرًّا عندك، حالة كونه مستقرًّا عندك، أو مررت بمحمدٍ مستقرًّا عندك، ومن ذلك قولهم: (رأيت الهلال بين السحاب)، بين ظرف مكان، وجاء بعد معرفة، إذًا فهو متعلق بحال، يعني رأيت الهلال مستقرًّا بين السحاب.

ويقع صلةً للموصول؛ كأن تقول: (جاء الذي عندك، أو أكرمت الذي عندك،

أو رأيت الذي عندك)؛ أي جاء الذي استقر عندك، ومع الصلة لابد أن تقدر الفعل، ومع غير الصلة يجوز أن تقدر الفعل، ويجوز أن تقدر الاسم.

فمع الخبر: محمد عندك، تقدر الاسم: محمد مستقر عندك، ومحمد استقر عندك؛ لأن الخبر يكون مفردًا (مستقرٌّ)، ويكون جملةً (استقر)، وكذلك الحال يكون مفردًا وجملة، إذًا فتقدره مفردًا أو فعلًا، وكذلك الصفة تكون مفردةُ وجملةً.

أما صلة الموصول، فقد درسنا في صلة الموصول أنها لا تكون إلا جملة، جملة اسمية وفعلية، فهنا لابد أن تُقدر فعلًا لكي تكون جملةً فعليةً.

فإن كان الظرف متعلقًا بكونٍ خاص، الكون الخاص يريد به ما سوى مطلق الوجود، مثل كلمة: موجود، مستقر، كائن، حاصل، هذه أكوان عامة، لكن كون خاص يعني صفة معينة، مثل: جالس، نائم، يصلي، أكوان خاصة ما تُعرف حتى يُنصّ عليها.

كقولك مثلًا: (محمدٌ جالسٌ عندك)، محمد: مبتدأ، والخبر: جالس، وعندك: ظرف، ما العامل في هذا الظرف؟ جالس، جالس هل يجوز أن تُحذف؟ الكون الخاص لا يجوز أن يُحذف إلا إن دلّ عليه دليل، والكون العام يجب حذفه، وذكره عِي، يعني ما يصح أن تقول: محمدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، هذا عِي، ما يقال.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِير وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

فبعد أن بيّن ابن مالك أن الظرف لا يكون إلا من أسماء الزمان وأسماء المكان ذكر لنا هنا ما يمكن، ما يجوز، ما يصلح أن ينتصب منها على الظرفية، أما أسماء

الزمان فكلها صالحة للانتصاب على الظرفية، كلها، إذا ضُمنت معنى في جاز أن تنتصب على الظرفية.

وعندما نقول: **كلها، نعني بها سواء كانت مبهمة** أي لا تدل على زمانٍ معين؛ كمُدة، وحين، ووقت، وزمن، وزمان، ونحو ذلك.

أو كانت مختصة، يعني تدل على زمن معين؛ كأسماء الشهور، وأسماء الأيام، يوم الجمعة تدل على زمان معين، أو صفر، رمضان، تدل على زمان معين، كل ذلك يجوز ويصلح أن ينتصب على الظرفية الزمانية.

تقول: (سافرت يوم الاثنين، وسافرت يومين، وصمتُ رمضان)، فرمضان مفعول فيه أم مفعول به في قولنا: صمت رمضان؟ مفعولٌ فيه؛ أي صمت في رمضان، وصام فعل لازم أصلًا، ما يتعدى؛ لأن لا يُتصور فيه أن ينصب مفعولًا به.

وهذا قول ابن مالك: **وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ**، يعني المبهم من أسماء الزمان والمختص.

أما أسماء المكان، فإن المختص منها لا يصلح للانتصاب على الظرفية، لا يمكن، لا يجوز أن ينتصب على الظرفية، ماذا نريد بالمختص من أسماء المكان؟

المختص من أسماء المكان هو: ما له حدود، أو كما يقول بعضهم: ما له صورة، وحدود محصورة، مثل: مسجد، هذا مكان، لكنه مكان مختص؛ لأن له حدود معينة محصورة، مخصوصة، مثل: بيت، جامعة، قاعة، شارع، جبل، هذه كلها أماكن لكنها أماكن مخصوصة لأن لها حدودًا معينة محددة، ثابتة، معروفة، فهذه لا يمكن أن تنتصب على الظرفية المكانية.

يعني لا يجوز أن تقول: (صليت المسجدَ)؛ أي فيه، لا يمكن أن تقول: (أوقفت السيارة الشارع)، أي في الشارع، ما يمكن أن تقول: (سكنت الجبل)

بمعنى سكنت في الجبل، ونحو ذلك.

أما المبهم من أسماء المكان فهو الذي يصح ويصلح للانتصاب على الظرفية المكانية، المبهم، ونريد **بأسماء المكان المبهمة**: ما ليس له حدودٌ معينة، كأمام، وخلف، أمام زيد هل له حد ينتهي إليه؟ من زيد إلى آخر الدنيا، أو آخر الكرة الأرضية، هذا كله أمام زيد، ولا ما لها آخر، تدور.

وكذلك قبل وبعد، وكذلك ميل، وفرسخ، وشبر، ومتر، هذه أسماء مكان مبهمة، تقول: المتر، نعرف مقدار المتر، لكن هذا متر، وهذا متر، وهذا متر، وهناك متر، ليس معينًا، ما له حدود معينة، معروفة محددة، هذا يسمى عند النحويين مختصًّا، أما الذي ليس له حدود معينة حتى لو كان له حدود، لكن ليست حدودًا معينة محصورة، هذا يُعد مبهمًا.

هذا معروف بالمقدار، لكنه ليس معروفًا بالعين، فهذا يصح أن ينتصب على الظرفية المكانية، تقول: (جلست أمام الشيخ، وصليت خلف الإمام، وسرت ميلًا، ومشيت فرسخًا)، ونحو ذلك.

كذلك: أمام، وخلف، ويمين ويسار، كلها من الظروف المبهمة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

ذكر ابن مالك هنا للمبهم ثلاثة أنواع، المكان المبهم ذكر له ثلاثة أنواع؛ النوع الأول في قوله: الجهات، نحو الجهات، يريد بذلك الجهات الست، التي تسمى بالجهات الستة النسبية، وهي: أمام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين، ويسار، وما في معناها.

فأمام، وقدام، وخلف ووراء، وفوق وأعلى، وتحت وأسفل، ويمين وذات اليمين، ويسار وذات اليسار، وشمال وذات الشمال، كل ذلك يدخل في الجهات، اسم يدل على جهة.

ويدخل أيضًا في الجهات ما يدل على جهة مبهمة، يعني أسماء الجهات الشائعة، ما يدل على شياع، مثل كلمة ناحية، اجلس ناحية زيد، وكلمة جانب، اجلس جانب زيد، وكلمة مكان، اجلس مكانًا شرقي زيد، فكل ذلك يدخل أيضًا في أسماء المكان، وكذلك نحو: جهة، وتلقاء، وإزاء، وشطر، وأيضًا...

طالب: (@٠٠:٣٩:٤٥)

الشيخ: قُرب، هل قرب اسم مكان؟ ألست تقول: قرُب يقرُب قربًا، فهو اسم مكان أو مصدر؟ هذا مصدر، هذا سيأتي الكلام عليه، وقوع المصدر اسم مكان، هو ليس اسم مكان، هو مصدر، لكن... نعم، جوار، هذه كلها تدل على أماكن شائعة، يعني مبهمة، فتدخل أيضًا في قوله: الجهات، نعم، ارفع صوتك.

طالب: (@٠٠:٤٠:٣٥)

الشيخ: الشمال، والجنوب والشرق والغرب في وقوعها ظروفًا كلامٌ طويل للنحويين، فإنها إن وقعت ظروف مكان فإن المستعمل في لغة العرب أن تأتي بالياء المشددة، تقول: (اجلس غربيّ البيت، وشرقيّ المدينة)، ونحو ذلك، فإن لم تأت بالياء المشددة كقولك: (ذهبت شمالًا، وذهبت جنوبًا، وشرقًا وغربًا)، فإن جمهور النحويين لا يعربها ظرف مكان، وإنما يعربها حالًا، فذهبت شرقًا أي مشرقًا، وذهبت جنوبًا أي مُجنبًا، ونحو ذلك.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [طه:٨٠]، جانب: ظرف مكان، وقال: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، هنا ليست ظرفًا لأنها جُرت،

جار ومجرور.

هذا هو الاسم المكان المبهم الأول، قلنا ابن مالك ذكر ثلاثة أنواع للمبهم من أسماء المكان، قال: الجهات، **والثاني** قال فيه: والمقادير، أسماء المقادير، كل أسماء المقادير كثيرة؛ كميل، وبريد وفرسخ، أسماء قديمة تدل على مقادير.

ومن الأسماء الحديثة التي تدل على المقادير: كمتر، وكيل، وهو تعريب كلمة كيلو، ونحو ذلك، وتقول أيضًا شبر، وهو من طرف الإبهام إلى طرف الخنصر، ويقال: فِتر وهو من طرف الإبهام إلى طرف السبابة، فهذه أيضًا مقادير.

والثالث مما ذكره ابن مالك في أسماء المكان المبهمة: ما ذكره في قوله:

وَمَا صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

إذًا فالثالث: اسم المكان الذي صيغ من فعله، كقولك: مجلس، إذا قلتَ: (جلست مجلس زيدٍ)، يعني جلست في المكان الذي جلس فيه زيد، جلست مجلس زيدٍ، و(قعدت مقعد زيد، ورميت مرمى زيد)، يعني رميت في المكان الذي رمى فيه زيد، (وذهبت مذهب زيد)، يعني في المكان الذي ذهب فيه زيد.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن:٩]، مقاعد جمع مقعد، نقعد في هذه الأماكن، وقالت العرب: (هو مني مقعد القابلة)، هل تعرفون القابلة؟ التي تساعد النساء قديمًا على الولادة، فتكون قريبة أم بعيدة أم متوسطة؟ قريبة جدًّا، يريد أن يقول: أنت مني قريب، أنت مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة، أي قريب.

وقالوا: (أنت أو هو منك مناط الثريا)، تريد شيئًا منه يقول: هو منك مناط الثريا، الثريا النجم المعروف في السماء، والمناط: المكان الذي تُناط فيه، تُعلق فيه، هو منك مناط الثريا، يعني هو منك في المكان الذي تناط به الثريا، أي بعيد.

ويقولون: (أنت مني مَزْجَر الكلب)، ويقال: مَزجِر الكلب، أنت مني في المكان الذي يُزجر فيه الكلب، وتزجر الكلب إذا وصلك وعضك، أم إذا كان بعيدًا منك ولا تخشاه، أم إذا كان متوسطًا؟ متوسطًا، يعني أنت مني متوسط، لا أنت قريب مني جدًّا، ولا بعيد.

والنوعان الأولان (الجهات والمقادير): نصبهما على الظرفية قياسي مضطرد، كما مثّلنا قبل قليل، ولا داعي لإعادة ذلك.

أما النوع الثالث: وهو اسم المكان المصوغ من فعله فإنه سماعي، ولا يقاس إلا إذا جاء مع فعله، إذا جاء مع فعله ينقاس، جلست مجلس زيد، وقعدت مقعد زيد، ورميت مرمى زيد، وذهبت مذهب زيد، ونحو ذلك، هذا ينقاس، أما غير ذلك لا، ما ينقاس، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَشَــرطُ كَــونِ ذَا مَقِيسًــا أن يَقَــع ... ظَرفًــا لِمَــا فِــي أصــلِهِ مَعَــهُ اجْتَمَــع

يقول: النوع الثالث: وهو اسم المكان المصوغ من فعله لا ينقاس إلا بشرط، وهو أن يأتي مع فعله، فإن لم يأت مع فعله فإنه يُكتفى بالمسموع ولا يقاس عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــا يُــرَى ظَرفًــا وَغيــرَ ظَــرْفِ ... فَــذَاكَ ذُو تَصــرُّفٍ في العُــرْفِ

وغيــرُ ذِي التَّصــرُّفِ الــذى لَــزِم ... ظرفيــةً أو شــبهها مِــنَ الكَلِــم

يذكر لنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الظروف من حيث التصرف وعدم التصرف نوعان:

النوع الأول: هي الظروف المتصرفة، ويراد بالظروف المتصرفة هنا في هذا الباب ما تُستعمل ظرفًا وغير ظرفٍ، وهذا كثير، ككلمة يوم، ووقت، وزمان، وساعة، وأسماء الشهور، وأسماء الأيام، هذه كلها تأتي ظروفًا وغير ظروف، فتأتي

ظرفًا كقولك: (جئت اليوم، وصمت يومًا)، وتأتي غير ظرف، تقول: (اليوم جميل، اليوم مبارك)، هذا مبتدأ وخبر، اليوم يومٌ جميل.

تأتي فاعلًا، تقول: (مضى اليوم).

تأتي مفعولًا به، كما مثّلنا قبل قليل، تقول: (أحب اليوم)، وغير ذلك، فهذا يُسمى بالظرف المتصرف.

والنوع الثاني: الظروف غير المتصرفة: والظروف غير المتصرفة نوعان:

النوع الأول: ما لا يُستعمل إلا ظرفًا، ما لم تستعمله العرب إلا ظرفًا، وهذه أسماء قليلة، ككلمة قط، وككلمة عَوض، فكلمة قط للزمان الماضي، تقول مثلًا: (ما سافرت إلى الخارج قط)، يعني في كل الزمان الذي مضى لم أسافر إلى الخارج.

وعَوض للزمان المستقبل، كأن تقول: (لن أترك الصلاة عَوضُ)، إنسان كان مقصر ومهمل لبعض الصلوات، فعندما تاب قال: لن أترك الصلاة عوض، يعني لن أترك الصلاة أبدًا بعد اليوم.

قط وعوض ظرفا زمان مبنيان، قط، فيُعربان إعراب المبني، فتقول: (ما سافرت إلى الخارج قط)، ظرف زمان في محل نصب مبني على الضم، و(لن أترك الصلاة عوض) ظرف زمان في محل نصب مبني على الضم.

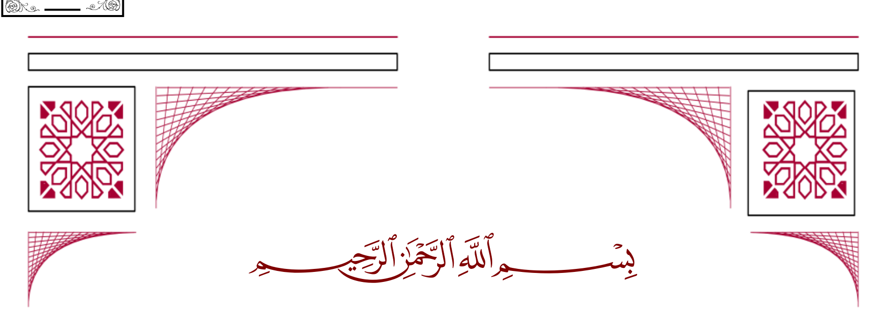
والنوع الثاني من الظروف غير المتصرفة: هي الظروف التي لا تُستعمل إلا استعمالين، لا تستعمل إلا ظرفًا أو مجرورةً بمِن، كـ (عند، ولدى، ولدُن، وقبل، وبعد، وأمام، وخلف)، فهذه الكلمات أسماء زمان ومكان، ولم تُستعمل في اللغة إلا ظروفًا أو مجرورةً بمِن.

والجر بمِن ليس شيئًا بعيدًا عن الظرف، فلهذا يسمونه: الشبيه بالظرف، تُستعمل إما ظرف أو استعمالًا شبيهًا بالظرف، وهو الجر بمِن، فتقول مثلًا: (جئت قبل زيد، وجئت من قبل زيد)، وكذلك بعد: (جئت بعدك، وجئت من بعدك)، والله يقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤].

وكذلك تحت وفوق، يقول: ﴿يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [العنكبوت:٥٥]، فجُرت بمِن، وتقول: (جلست فوق الكرسي، وجلست تحت البيت)، فتأتي ظرفًا وتأتي بمِن.

وقال تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥].





قلنا يا إخوان إن الظروف إما متصرفة وإما غير متصرفة، وغير المتصرف نوعان: ما لا يُستعمل إلا ظرفًا كعوض وقط، وما يُستعمل ظرفًا ومجرورًا بمِن، كـ قبل، وبعد، وأمام، وخلف، ولدى، ولدُن، ودون، ومع، ونحو ذلك.

إذًا فهذه الظروف (قبل وبعد) نسميها ظروفًا غير متصرفة، تسمى أيضًا في النحو ظروفًا غير متصرفة.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة هذا الباب... نعم.

الطالب: (@٠٩:٥٨:٠٠)

الشيخ: ابن عقيل عنده مشكلة في شرح البيت، وإلا هو ما يخالف في هذه المعاني، لكن يخالف في طريقة التقسيم.

ثم قال ابن مالك في خاتمة هذا الباب:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

فذكر ابن مالك من قبل أن الظرف لا يكون إلا من أسماء الزمان وأسماء المكان، ثم ذكر في هذا البيت أن هناك أسماءً ليست بأسماء زمان، ولا بأسماء مكان، ومع ذلك قد تنوب عن أسماء الزمان وأسماء المكان في الانتصاب على الظرفية، فيقال هنا ما قلناه في المفعول المطلق، تذكرون يا إخوان.

أسماء ليس مصادر ومع ذلك تنتصب على المفعول المطلق بالنيابة عن المصدر.

كذلك هنا لا ينتصب على الظرفية إلا أسماء الزمان والمكان، لكن هناك أسماء ليست بأسماء زمان ولا مكان قد تنوب عن أسماء الزمان والمكان فتنتصب على الظرفية، ومن ذلك المصدر، وهذا الذي نص عليه ابن مالك في هذا البيت.

المصدر قد ينوب عن ظرف المكان، كقولهم: (جلست قرب زيد)، مع أن قُرب مصدر، قَرُب يقرُب قُربًا، فقولهم: (جلست قرب زيد)، أي جلست مكانًا قرب زيدٍ، جلست مكانًا، مكانًا ظرف وقرب صفة، ثم حذفنا الظرف وأقمنا الصف مقام الظرف، انتصبت انتصابه.

وقول ابن مالك: **وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَر**، يدل على أن هذا في المكان قليل، فلهذا لا يُقاس عليه، يعني لا تقل مثلًا: (نمت جلوسَ زيد)، يعني في مكان جلوس زيد، تقول المصدر سينوب، لا، إنابة المصدر عن المكان قليل، لا يقاس عليه.

أما نيابة المصدر عن الزمان فهذا كثير، فلهذا قال: **وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ**، كقولهم: (آتيك طلوع الشمس)، آتيك متى؟ طلوع الشمس، وطلوع هذا اسم زمان أم مصدر؛ طلع يطلع طلوعًا؟ مصدر، لكن المعنى آتيك وقت طلوع الشمس، ثم حذفنا الزمان وقت، فناب المصدر منابه وانتصب انتصابه.

فنُعرب آتيك طلوع الشمس، طلوع: ظرف زمان منصوب، وهو مضاف، والشمس مضاف إليه، وكذلك تقول: (آتيك قدوم الحاج)، يعني وقت قدوم الحاج، ونقول مثلًا: (أزورك خروج النتائج)، يعني وقت خروج النتائج، وتقول العرب: (انتظرتك حلب شاة، أو انتظرتك حلب ناقة)، أي انتظرتك زمن أو وقت

حلب ناقة.

وتقول: (انتظرني نحر جزور)، أو وقت نحر جزور، وهكذا.

وهناك أشياء أُخر تنوب عن أسماء الزمان والمكان في الانتصاب على الظرفية غير المصدر، نذكر أهمها، فهناك أسماء العدد المميزة بالزمان والمكان، كقولك: (صمت خمسة أيامٍ)، وخمسة اسم عدد، ليس بزمان ولا بمكان، ومع ذلك انتصب على الظرفية لأنه مُيز بزمان.

أو (سِرت خمسة أمتار)، خمسة: ظرف مكان لأنه مُيز بمكان، ويقولون: (سرت عشرين يومًا ثلاثين كيلًا)، سرت: فعل وفاعل، عشرين يومًا، عشرين: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الياء، يومًا: تمييز، ثلاثين فرسخًا، ثلاثين: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الياء، فرسخًا: تمييز.

ومما ينوب أيضًا عن أسماء الزمان والمكان في الانتصاب على الظرفية: ما أضيف إليهما، كل ما أضيف إليهما، أي ما أضيف إلى الزمان وما أضيف إلى المكان، كقولك: (صمت كل اليوم)، أو (صمت جميع اليوم)، أو (صمت أول اليوم)، فصمت كل اليوم، كل ظرف زمان، وهو مضاف، واليوم مضاف إليه.

وتقول: (صليت آخر الليل)، آخر ظرف زمان لأنه أضيف إلى زمان، وتقول: (جئتك أول النهار)، وتقول: (سرت بعض ميلٍ)، وهكذا، فكل ما أضيف إلى زمان أو مكان جاز أن ينتصب على الظرفية.

ومما ينوب عن الزمان والمكان في الانتصاب على الظرفية: صفتهما؛ صفة الزمان وصفة المكان.

تقول: (انتظرتك زمانًا طويلًا)، انتظرتك: فعل وفاعل ومفعول، زمانًا: ظرف زمان، طويلًا: صفته، لك أن تحذف هنا الظرف وأن تقيم الصفة مقامه، فتقول:

(انتظرتك طويلًا)، وتقول: (صمت كثيرًا)، أي صمت زمانًا أو وقتًا كثيرًا، وقال تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨]، المعنى والله أعلم: يؤمنون وقتًا قليلًا.

وقال: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢]، المعنى والله أعلم: فليضحكوا وقتًا قليلًا، وليبكوا وقتًا كثيرًا.

فإن قلتَ: سبق أن ذكرنا هذه الشواهد وأمثالها في المفعول المطلق على تقدير: انتظرتك انتظارًا طويلًا، ويؤمنون إيمانًا قليلًا، فليضحكوا ضحكًا قليلًا، فالجواب عن ذلك: إن هذا الأسلوب يجوز فيه التخريجان جوازًا نحويًّا، من حيث النحو: الوجهان والتخريجان جائزان، والذي قد يُرجح أحدهما على الآخر المعنى، تدقق في المعنى فقد تجد في المعنى ما يُرجح أحدهما على الآخر.

ومع ذلك فتجد أن المعربين والمفسرين كثيرًا ما يذكرون في مثل هذه الآيات الوجهين بإطلاق.

وتقول: (سكنت شرقيّ المدينة)، أي سكنت مكانًا شرقيّ المدينة، فحذفت مكانًا وأقمت صفته مقامه، فقلت: (سكنت شرقيّ) ظرف مكان، وقال تعالى عن مريم: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانًا شَرۡقِيًّا﴾ [مريم:١٦]، فمكانًا ظرف مكان، وشرقيًّا صفته.

ثم ننظر بعد ذلك لهذه الشواهد بسرعة يا إخوان، نبدأ.

قال تعالى: ﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدًا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ﴾ [يوسف:١٢]، اسم الزمان أو المكان وإعرابه.

الطالب: (@٠١:٠٩:٣٥)

الشيخ: غدًا وهو ظرف زمان.

وقال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ [غافر:١٨].

الطالب: (@٠١:٠٩:٤٩)

الشيخ: أرسله معنا، معنا ظرف مكان، أحسنت! ما شاء الله (@٠١:٠٩:٥٩)، ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ [غافر:١٨] أين اسم الزمان أو المكان؟

الطالب: (@٠١:١٠:٠٨)

الشيخ: اسم الزمان يوم، لكن ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٠:١٤)

الشيخ: هي مفعول، لكن به أو فيه؟

الطالب: (@٠١:١٠:٢٠)

الشيخ: نعم، مفعول به، وليس المراد أن الله يأمر نبيه أنك يا محمد في يوم القيامة أنذرهم، ليس المعنى أنذرهم في يوم القيامة، وإنما هو ينذر الآن في الدنيا، ينذرنا يوم القيامة فهو مفعول به، وإن قلت مفعول فيه لبطل المعنى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [آل عمران:١٨٥]، اسم الزمان يوم، وإعرابه؟

الطالب: (@٠١:١١:٠٢)

الشيخ: ظرف، يعني في يوم القيامة، وقال: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال:١٢]، فوق: اسم مكان، ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١١:١٧)

الشيخ: ظرف مكان.

﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل:٨٩]، أعرب الآية بسرعة، ﴿وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل:٨٩]، هم؟

الطالب: مبتدأ.

الشيخ: وخبره؟

الطالب: آمنون

الشيخ: هم آمنون، من فزعٍ؟

الطالب: جار ومجرور.

الشيخ: يومئذٍ، يوم؟

الطالب: يوم ظرف زمان.

الشيخ: ظرف زمان، أين ناصبه؟ وناصبه الواقع فيه، ما الواقع فيه؟

الطالب: الفزع.

الشيخ: إذًا ناصبه فزعٍ، وهو فعل أم مصدر أم وصف؟

الطالب: مصدر.

الشيخ: نعم، أحسنت! وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ (٥٤) يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ﴾ [العنكبوت:٥٤]، تحيط بهم في ذلك اليوم، غششتك، إذًا يوم ظرف زمان، لكن أين ناصبه؟

الطالب: (@٠١:١٢:٤٣)

الشيخ: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٤٩﴾ يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ

أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [العنكبوت:٥٤]، فعل أم وصف؟

الطالب: (@٠١:١٢:٥٧)

الشيخ: وصف، اسم فاعل، أحاط يحيط فهو محيط.

﴿يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [العنكبوت:٥٥]، فوق وتحت هذه ظروف متصرفة أم غير متصرفة؟

الطالب: غير متصرفة.

الشيخ: غير متصرفة، تأتي ظرفًا ومجرورة بمِن، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، ما إعراب يومئذ؟ يوم: ظرف، وهو مضاف، وإذٍ مضاف إليه، أين ناصبه العامل فيه؟ لابد أن نفهم، لكي تستطيع أن تفهم المعنى، ﴿كَلَّا وَلَـٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا﴾ [المطففين:١٥]، ما الواقع في ذلك اليوم؟

طالب: (@٠١:١٣:٥٢)

الشيخ: محجوبون، الحجب، ومحجوبون فعل أم وصف أم مصدر؟

الطالب: (@٠١:١٣:٥٨)

الشيخ: وصف، اسم مفعول، محجوب.

وقال تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢]، أعرب لي الآية.

الطالب: (@٠١:١٤:١٠)

الشيخ: مبتدأ، وأسفلَ؟

الطالب: (@٠١:١٤:١٢)

الشيخ: مفعول فيه ظرف مكان، فلهذا نُصب، أسفلَ، أين الخبر؟

الطالب: (@٠١:١٤:٢١)

الشيخ: كونٌ عام، أي والركب كائن أو مستقر أو حاصل، أين ناصب أسفل؟

الطالب: (@٠١:١٤:٤١)

الشيخ: ناصب الظرف: الخبر المحذوف وجوبًا.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧]، يومًا الأولى: اسم زمان، ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٥:٠٥)

الشيخ: اسم إن، هذا ليس ظرفًا هنا، و ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة:٧٦] ظرف مكان، ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٥:١٥)

الشيخ: ظرف مكان لابد أن يتعلق، متعلق بماذا؟ أليس شبه جملة؟ ما إعراب شبه الجملة؟

الطالب: (@٠١:١٥:٢٣)

الشيخ: وهذا الكون العام ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٥:٢٧)

الشيخ: شبه الجملة كالجملة، ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧].

الطالب: خبر.

الشيخ: أخبر عن اليوم بأنه عند ربك؟ أم أنه كألف سنة؟ ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [الحج:٤٧]، الخبر: ألف سنة.

الطالب: (@٠١:١٦:٠٥)

الشيخ: صفة، نعم، قلنا الجملة وشبه الجملة بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وعند ربك وقعت بعد ﴿يَوْمًا﴾ [البقرة:٤٨]، بعد نكرة، إذًا فهي صفة، يعني: وإن يومًا كائنًا أو مستقرًّا عند ربك، صفة.

﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل:٦]، ما إعراب حين؟

الطالب: (@٠١:١٦:٣٨)

الشيخ: وحين الثانية؟

الطالب: (@٠١:١٦:٤١)

الشيخ: ظرف... ارفع صوتك.

الطالب: (@٠١:١٦:٤٨)

الشيخ: ظرف، توافقه؟ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل:٦]، حين الأولى ظرف، موافقون على ذلك، حين تريحون ظرف زمان، وحين الثانية؟ الشباب في الأخير.

الطالب: (@٠١:١٧:١٤)

الشيخ: هذا معطوف وليس ظرفًا، الواو حرف عطف، وحين معطوف على الظرف الأول.

الطالب: (@٠١:١٧:٢٥)

الشيخ: شبه الجملة قد تُعطف، ما فيه إشكال.

الطالب: (@٠١:١٧:٣٦)

الشيخ: هذا الذي قلناه.

الطالب: (@٠١:١٧:٤٤)

الشيخ: هذا الذي قلته، قلت: حين الأولى: ظرف زمان، وحين الثانية: معطوفة على الظرف الأول، الواو حرف عطف، وحين معطوف على الظرف الأول.

﴿هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان:١]، أين اسم الزمان؟

الطالب: (@٠١:١٨:١٢)

الشيخ: حينًا، اسم زمان، لكنه ليس ظرفًا، وإنما هو فاعل لأنه متصرف.

﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم:٢٥]، ما إعراب كل؟

الطالب: (@٠١:١٨:٤٠)

الشيخ: بل تعرف، تؤتي أكلها حينًا.

الطالب: ظرف.

الشيخ: كل حينٍ.

الطالب: كل: ظرف.

الشيخ: كيف اكتسب الظرفية مع أنه ليس باسم زمان ولا باسم مكان؟

الطالب: بالإضافة.

الشيخ: بالإضافة، كل ظرف زمان وهو منصوب، وحينٍ مضاف إليه.

الطالب: (@٠١:١٩:٠٣)

الشيخ: لا، لأن تؤتي ليس هو المأتي، المأتي الأُكل، أما الحين فهو الواقع فيه الإتيان، فهو مفعول فيه.

وقال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧]، أين الظرف؟

الطالب: (@٠١:١٩:٣٩)

الشيخ: إذا، هذه من الظروف التي لم نذكرها، ظرف يتضمن الشرط، دائمًا ظرف زمان لما يُستقبل في محل نصب، مبني على السكون، وأيضًا ظرف آخر؟

الطالب: (@٠١:١٩:٥٥)

الشيخ: ذات اليمين وذات الشمال.

﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان:١٣]، ما إعراب ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾ [الفرقان:١٣]؟

الطالب: (@٠١:٢٠:١٤)

الشيخ: ارفع صوتك، مكانًا.

الطالب: (@٠١:٢٠:٢٠)

الشيخ: ما إعراب مكانًا؟ ظرف مكان، مُقرّنين؟ ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾ [الفرقان:١٣]، حال.

﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا﴾ [النمل:٦١]، ما إعراب قرارًا؟

الطالب: مفعول به.

الشيخ: ثانٍ، لأنه مجعول، ﴿جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا﴾ [النمل:٦١]، جعل خلالها.

الطالب: (@٠١:٢١:٠٤)

الشيخ: مكان، أنهارًا؟

الطالب: مفعول به.

الشيخ: ثانٍ، والأول؟ ﴿جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا﴾ [النمل:٦١]

الطالب: (@٠١:٢١:٢٥)

الشيخ: هنا، وفي الجملة السابقة ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل:٦١]

الطالب: (@٠١:٢١:٣٨)

الشيخ: ما معنى جعل في الجملة الأولى؟ وجعل في الجملة الثانية؟ جعل في الجملة الأولى بمعنى صيَّر، أمّن صيّر الأرض قرارًا، وجعل في الجملة الثانية بمعنى خلق، خلق أنهارًا خلالها، والله أعلم.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟ يظهر أنه ليس هناك وقت لقراءة الأبيات، وإلا جهزت أبياتًا جميلة للحارث بن هشام المخزومي، تفضل.

الطالب: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] (@٠١:٢٢:١٨)

الشيخ: هذه -إن شاء الله- سندرسها في باب الإضافة.

الطالب: (@٠١:٢٢:٢٨)

الشيخ: التضمن لا يُشترط فيه أن يكون تضمنًا حقيقيًّا أن تُقدره تقديرًا لفظيًّا،

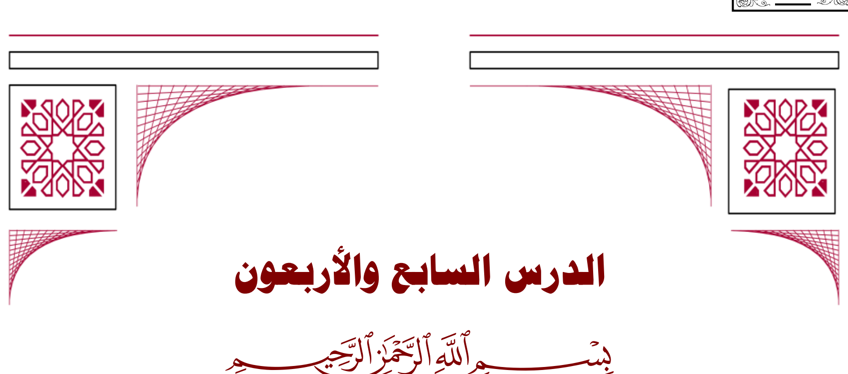
بل يكفي فيه التضمن المجازي، فعند زيد، جلست عند زيد، فعند زيد هو المكان الذي عنده، فجلست عنده يعني جلست في هذا المكان الذي عنده، فهو متضمن في بالمعنى المجازي، لو كانت كما تظن لكانت في محذوفة، وإنما هذا تضمن أو تقدير.

طالب: (@٠١:٢٣:٢٠)

الشيخ: نعم، قلنا دخل وسكن هاتان يُحذف معهما في، يقول: دخلت البيت، ويقاس عليها على دخل، إذا فهي مفعول به.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السابع والأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيّاكم الله وبيّاكم في ليلة الاثنين، الثالث عشر من شهر ربيع الآخر من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والأربعين من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

والكلام يا إخوان ما زال موصولًا على المفاعيل؛ **لأن المفاعيل -كما سبق- خمسة**؛ وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

انتهينا من الكلام على أربعة مفاعيل، بقي المفعول الخامس وهو المفعول معه، وهو نصيب هذه الليلة -إن شاء الله تعالى-، وفي أولها نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ إذ عقد الباب على خمسة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ اللَّهُ:

باب الْمَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١. يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيْرِي وَالْطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ

٣١٢.بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحقّ
٣١٣.وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ
٣١٤.وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعف النَّسَق
٣١٥.وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

فيه خلاف؟

طالب: (@٠١:٠٢:٠٠)

الشيخ: نعم، والنصب مختارٌ لدى ضعف النسق، أنا الذي أخطأت هنا.

هذا الباب باب المفعول معه، وهو من ألطف أبواب النحو؛ لأنه يدل على معنىً دقيق قد يحتاج العربي إلى بيانه؛ لأن المفعول معه كبقية المفاعيل قيدٌ على فعله، فإما أن تطلق الفعل، أن تذكره مطلقًا فتقول مثلًا: جاء محمدٌ، جئت، جاء الناس، وإما أن تقيد هذا الفعل (المجيء) بقيدٍ من القيود، كأن تقيده بزمان، فهذا ظرف زمان، أو بمكان، فهذا ظرف مكان، أو تقيده بذكر سببه، فهذا المفعول له، أو تقيده بذكر ما وقع عليه فهذا المفعول به، وربما تريد أن تذكر شيئًا كان موجودًا والفاعل يفعل هذا الفعل.

كأن تفعل الاستذكار، فتقول: استذكرت، ثم تريد أن تبين شيئًا كان موجودًا وأنت تستذكر، كان موجودًا بصحبتك، كان موجودًا معك، فتقول مثلًا: (استذكرت والمصباحَ)، أو (استذكرت والشمعةَ)، أو (استذكرت والقمرَ).

فإذا قلت: (استذكرت والمصباح)، الذي فعل الاستذكار أنت أيها المتكلم، طيب والمصباح ما علاقته بالفعل، بالاستذكار؟ هو لم يفعله، وإنما كان موجودًا والفاعل يفعل هذا الفعل، يقولون: مفعول معه، يعني مفعولُ الاستذكار بمصاحبته، مفعولُ الاستذكار بوجوده، وهو موجود.

تريد أن تبين أن شيئًا كان موجودًا وأنت تفعل هذا الفعل، فهذا هو المفعول معه، يُعرفونه فيقولون: **هو الاسم المنصوب بعد واوٍ بمعنى مع**.

هو الاسم؛ فالمفعول معه إنما يقع اسمًا، المنصوب: هذا حكمه، كبقية المفاعيل، بعد واو بمعنى مع: هذا يميزه عن بقية المفاعيل، فلابد أن يقع بعد واو، وهذه الواو تكون بمعنى مع، كقولنا: (استذكرت والمصباح)، أي استذكرت مع مصاحبته، مع وجوده، هذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيْرِي وَالْطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ

ومثاله: **سيري والطريقَ**، يخاطب أنثى فيقول لها: سيري، يأمرها، سيري والطريق، الذي يفعل السير المخاطبة، فالفاعل ياء المخاطبة في سيري، والطريقَ، الطريق لا يفعل السير، فلا يمكن أن نقول إن الواو هنا واو العطف، وإنما هي واو المعية بمعنى سيري مع الطريق، يعني لا تخرجي عن الطريق، وقوله: مسرعةً: حال، فقط إكمال للبيت.

❁ ولو تأملت في المفعول معه لوجدت أنه نوعان:

فالنوع الأول: ما لا يشارك في الفعل، يعني لا يفعل الفعل، وهذا واضح، كقولنا: (استذكرت والمصباحَ)، فإن المصباح غير مشارك في الاستذكار، لم يفعل، لم يعمل الاستذكار.

وكقولك: (سِرتُ والنيلَ، وسريتُ والقمرَ، ومشيتُ والصحراءَ، سافرتُ...) أنت فعلت السفر، فيه شيء معك وأنت مسافر تريد أن تذكره لنا، قد تقول: سافرت، وانتهى الأمر، وربما تريد أن تبين أن شيء كان معك في السفر، فتقول: (سافرت والحقيبةَ) مثلًا، (سافرت والأوراقَ، سافرت والمعاملةَ) هذا معنى قد يقصد العربي إلى بيانه والنص عليه، فيستعمل المفعول معه.

(ركضت والسورَ، تمشيتُ والشاطئ) أمثلة كثيرة تدخل في المفعول معه، (مشيت والجوالَ، مشيتُ والغبارَ، مشيت والجريدةَ، مشيت والكتابَ)، نعم.

الطالب: (@٠٠:٠٩:١٥)

الشيخ: بمعنى المصاحبة، أي كان يصاحبك وأنت تفعل هذا الفعل.

الطالب: (@٠٠:٠٩:٢٥)

الشيخ: لو قلتَ بجانبي...

الطالب: (@٠٠:٠٩:٣١)

الشيخ: نعم، يعني بمصاحبته.

الطالب: (@٠٠:٠٩:٣٨)

الشيخ: طبعًا، نعم، هذا معنى المصاحبة، ما معنى المصاحبة؟ أنه كان موجودًا وأنت تفعل هذا الفعل، (تمشيت والشاطئ)، يعني تمشيت بجانب الشاطئ، (ركضت والسور)، يعني بمحاذاته، يفهم العربي المعنى.

(انتظرتك والكتابَ)، لو قلنا: (سافرت وطلوع الشمس)، هذا مفعول معه؟ اسم منصوب بعد واو بمعنى مع، يعني سافرت مع طلوع الشمس، فيه مانع؟ ما فيه مانع.

إذًا (سافرت وطلوع الشمس) ما إعراب طلوع هنا؟ مفعول معه، نعم، ارفع صوتك.

الطالب: (@٠٠:١٠:٤٥)

الشيخ: طلوع الشمس جملة أم غير جملة؟ غير جملة، ليست اسمية ولا فعلية، هذا مضاف ومضاف إليه.

(سُجن زيدٌ) هاتوا مفعول معه.

الطالب: (@٠٠:١١:٠٤)

الشيخ: لو قلنا: (سافرتُ والشمسُ طالعةٌ)، الواو حالية، والشمس طالعة جملة اسمية وقعت حالًا، ولهذا نقول المفعول معه: اسم منصوب، اسم يعني لا يقع فعل، ولا حرف، ولا جملة، ولا شبه جملة، لا يكون إلا اسمًا.

فلو وقع جملةً صارت حالًا، لو وقع فعلًا لا نعربه مفعولًا معه، وإنما نذهب إلى الفعل المضارع الذي ينتصب بعد واو المعية، كقولك: (لا تنه عن الشيء وتفعلَه)، يعني لا تنه عنه مع فعلك، ولا تنه عن... ماذا يقول الشاعر؟ (لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله)، هذا مضارع له حكم آخر، هنا ليست واو معية، المضارع ينتصب بعده، لكن ما نسميه مفعولًا معه، ما يكون مفعولًا معه إلا إذا كان اسمًا منصوبًا، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٢:٢٨)

الشيخ: طلوع الشمس، ليس شبه جملة، ليس ظرفًا هنا، طلوع، هل كلمة طلوع ظرف؟ هذا مصدر.

الطالب: (@٠٠:١٢:٥٠)

الشيخ: لا، ما المراد بشبه الجملة؟ الجار والمجرور والظرف، ظرف الزمان والمكان، أما الطلوع هذا مصدر، طلع يطلع طلوعًا، ليس شبه جملة، هذا ليس جملة، هذا مفرد، أي ليس جملة، مضاف ومضاف إليه، الجملة: إما جملة اسمية مبتدأ وخبر، أو فعلية فعل وفاعل، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٣:٢٣)

الشيخ: قد ينوب المصدر عن الظرف كما سبق هناك، لكن هنا لم ينُب، قد ينوب في قولك مثلًا: (جئتك صلاة العصر، أو انتظرتك نحر جزور)، هذا نعم؛ لأنه على معنى وقت، لكن الواو هنا تمنع الظرفية.

نعود إلى موضوعنا، نحن قلنا السجن وغيرتم الموضوع.

الطالب: لا يبغون السجن.

الشيخ: الله يستر، سُجن زيدٌ، هاتوا مفعولًا معه.

الطالب: وحظه.

الشيخ: وحظه، يعني لا أريد شيء كان موجودًا معه في السجن، وقيدَه، (سُجن زيد والفئرانَ)، والعرب تقول: (استوى الماءُ والخشبةَ)، ما معنى هذا المثل؟ قديمًا كانوا يقيسون عمق الأودية والأنهار ونحو ذلك بأن يضعوا خشبة في مكان معين من النهر وعليها أرقام أو خطوط، موجودة الآن في أغلب الأنهار، هذا المقياس معروف الآن، ثم ينظرون كم صار؟ وصل إلى الرقم الفلاني، الرقم الفلاني، فإذا بلغ الماء رأس الخشبة، قالوا: استوى الماءُ والخشبةَ.

لأن ما الذي ارتفع حتى استوى؟ الماء، أما الخشبة ما شاركت في الفعل، ثابتة، إذًا فتقول: (استوى الماء والخشبة) يعني مع الخشبة، فهذا النوع الأول من نوعي المفعول معه، وهو الذي لم يشارك في الفعل.

والنوع الثاني من المفعول معه –انتبهوا له-: هو ما يشارك في الفعل، هو أن يكون المفعول معه مشاركًا في الفعل، فيُنصب على المفعول معه ليُدلّ على أنه لم يفعل هذا الفعل بقصدٍ تام، أو إنما فعله من أجل الفاعل الآخر، وبالمثال يتضح المقال، لو قلنا: (سافر محمدٌ وزيدًا)، الفعل الذي عندنا: السفر، سافر محمدٌ، محمد فعل السفر، وزيدًا.

نظر إلى زيد، هل شارك في الفعل، شارك في السفر؟ فعله؟ نعم، فعله، فإذا قلت: (سافر محمدٌ وزيدٌ) فجعلت الواو عاطفة، ورفعت، الواو العاطفة تُشرّك، تجعل الذي بعدها كالذي قبلها، معنى ذلك أنهما سافرا بقصدٍ متساوٍ، متشابه، يعني أن الأول قصد السفر وفعله، والثاني قصد السفر وفعله، وينبغي أن تقول: (سافر محمدٌ وزيدٌ).

فإذا قيل: (سافر محمدٌ وزيدًا)، علمنا أن محمد هو الذي قصد السفر وفعله، وأما زيد فقد فعل السفر لكن ليس بقصدٍ تام، ربما أن محمد هو الذي عرض عليه السفر، واستحثه حتى سافر معه، فلو لم يسافر محمد لم يسافر زيد، وإنما سافر زيد من أجل محمد، فزيد في النهاية سافر أم لم يسافر؟ فعل الفعل أم لم يفعله؟ فعل، ولكن ليس بقصدٍ تام، ليس كقصد محمد، فهما متشاركان في الفعل، لكنهما مختلفان في القصد.

فإذا أردت أن تبيّن ذلك، الفصاحة تقتضي أن تنصب الثاني على المفعول معه، فتقول: (سافر محمدٌ وزيدًا)، فنفهم أن زيد وإن فعل السفر، إلا أنه لم يقصده قصدًا تامًّا كقصد الأول.

ولو رفعت وقلت: (سافر محمدٌ وزيدٌ) لصح الكلام؟ نعم، لصح؛ لأنهما فعلا السفر، وسيأتي تفصيل ذلك -إن شاء الله- بعد قليل.

وتقول: (انتظرتك وخالدًا)، أنا فعلت الانتظار، وخالد؟ فعل الانتظار، فإذا كنا جميعًا فعلنا الانتظار وقصدناه، يعني إذا أتينا معًا نريدك في حاجة فتأخرت، وبقينا ننتظرُك، فقد فعلنا وقصدنا، فنقول: (انتظرتك وخالدٌ)، لكن لو أن خالدًا أصلًا لا يريدك، وإنما جاء معي فبقي من أجلي، فقلت: (انتظرتك وخالدًا)، فتفهم من ذلك أني أنا الذي أريد الانتظار وفعلته، وأما خالد فهو وإن فعل الانتظار إلا أنه لم يقصده.

فإذا أردت أن تبيّن هذا المعنى فينبغي أن تنصب وتقول: (انتظرتك وخالدًا)، ولو خرجت عن هذا المعنى الدقيق، وقلت: (انتظرتك وخالدٌ) لجاز الكلام على إطلاقه؛ لأني وخالدًا فعلنا الانتظار.

وهكذا (تمشيت وفهدٌ)، إذا كنا قصدنا ذلك وفعلناه، لكن إذا كنت أنا الذي أردت أن أتمشى وعرضت الأمر عليه، وعزمت عليه، وحثثته حتى ذهب معي، ولولاي ما تمشى، فينبغي أن أقول لكم: (تمشيت وفهدًا).

إذًا فالمفعول معه يصدق على النوعين:

النوع الأول: الذي لا يشارك في الفعل بتاتًا.

والنوع الثاني: الذي شارك في الفعل لكن بقصد أضعف من قصد الفاعل، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٣٠)

الشيخ: نعم، يمكن، كأن تقول: (انتظرتك وخالدًا)، فأنا الذي أريدك في حاجة، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٤٦)

الشيخ: قد يُتصور مثلًا في المغصوب، في المقهور، قد تُتصور هذه الأمور، لكن يبقى أنه فاعل، بما أنه فعل، بما أن الفعل وقع به يُسمى فاعلًا.

الطالب: (@٠٠:٢٢:٠٥)

الشيخ: كيف، لا، الفاعل ما يُستغنى عنه، الفاعل عمدة في الكلام، لابد أن تأتي بالفاعل، وبعد الفاعل يمكن أن تنصب.

الطالب: (@٠٠:٢٢:١٥)

الشيخ: الفاعل لابد أن ترفعه، الذي يقع فاعلًا لابد أن ترفعه، **والفاعل في**

النحو: من قام به الفعل، هذا تعريف الفاعل، شرحناه بالتفصيل في الفاعل، ولا ما جاء الفاعل؟ نعم، قلنا الفاعل عند النحويين: من قام به الفعل، **وليس الفاعل عند النحويين من فعل الفعل**، هذا عند اللغويين من فعل الفعل، لكن عند النحويين تعريفه: من قام به الفعل.

قد يكون فاعلًا له حقيقةً كـ (قام زيد، وذهب زيد)، وقد يكون فاعلًا له مجازًا كـ (بنى زيدٌ المدينة) ونحو ذلك، وقد يكون غير فاعل أصلًا كـ (لم يذهب زيد) نقول: زيد فاعل، لم يفعل، لم يذهب، ونقول فاعل؛ لأن الذهاب المنفي قام به.

وكقولك: (غرق زيدٌ)، هو الذي غرق؟ هو كان يدافع الغرق، لكن في النهاية الغرق وقع به، فالفاعل من وقع الفعل به حقيقةً أو مجازًا، يسمى عند النحويين فاعل حقيقةً، فالفاعل لابد أن يُرفع، ما سوى الفاعل الأمر فيه واسع، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٣:٥١)

الشيخ: الفاعل الأول لابد أن يُرفع، قصد أو لم يقصد، حتى في (غرق زيد) هو لم يقصد، ويدافع، يجب أن تقول: غرق زيدٌ، ترفع الفاعل، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٤:١١)

الشيخ: نعم، المفعول به هو الذي وقع الفعل عليه، حقيقةً أو مجازًا، حتى لو قلت: (لم يضرب زيدٌ عمروًا)، فعمروا مفعول به؛ لأن الفعل المنفي وقع عليه، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٤:٤٥)

الشيخ: قام به الفعل.

الطالب: الفاعل.

الشيخ: الفاعل هو الذي قام به الفعل.

الطالب: (@٠٠:٢٤:٥٧)

الشيخ: هذا عند اللغويين، **عند اللغويين هو من قام بالفعل**، الذي قام بالفعل، الذي عمل الفعل هذا فاعل، ما فيه إشكال، عند اللغويين وعند النحويين، إلا أن الفاعل عند النحويين أوسع، الفاعل عن النحويين: من قام به الفعل، سواء قام بالفعل، عمل الفعل حقيقةً، أو لم يقم بالفعل حقيقةً، ولكن الفعل في النهاية قام به كـ (مات زيدٌ، وغرق زيدٌ)، فهو فاعل.

نعم، خرجتمونا إلى الفاعل، هذا ما يتعلق بتعريف المفعول معه، وأكثرت من الأمثلة عليه؛ لأنه باب من ألطف أبواب النحو، وكثير من المتكلمين الآن والكتبة أهملوه مع لطافته وجماله.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا ... الْنَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأحقّ

بيّن في هذا البيت العامل في المفعول معه، فالمفعول معه منصوب، لكن ما العامل الذي ينصبه؟ يقول ابن مالك: العامل الذي ينصبه هو الفعل وما يشبه الفعل، الفعل معروف، والذي يشبه الفعل يعني به المصدر، والوصف، وشرحنا ذلك عدة مرات من قبل.

فتقول في الفعل: (ركضت والسورَ)، وفي الوصف: (أنا راكضٌ والسورَ)، وفي المصدر: (يعجبني ركضك والسورَ)، كل ذلك ينصب المفعول معه، هذا هو قول الجمهور وهو الصواب، وهو الذي اختاره ابن مالك وعبّر عنه بالأحق.

وهناك في المسألة أقوال أُخر ذكر منها ابن مالك قولًا واحدًا، وهو أن الناصب للمفعول معه تلك الواو التي بمعنى مع، وهذا قول عبد القاهر الجرجاني، قال: إن

الناصب للمفعول معه هي تلك الواو التي بمعنى مع.

والإمام عبد القاهر الجرجاني إمام عظيم، وقوله يؤخذ به، ليس من صغار النحويين أو من أطراف العلماء، بل يقال: إنه هو الذي وضع علم البلاغة، وضع علم البيان والمعاني، وله كتابان عظيمان في هذا الباب؛ [دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة]، بل يُعد من العلماء الذين وضعوا بداية العلوم.

فإذا قيل: أبو الأسود الدؤلي أول من وضع النحو، والشافعي أول من وضع أصول الفقه، والخليل أول من وضع العَروض، يقال: الإمام عبد القاهر الجرجاني أول من وضع علمي المعاني والبيان، فهو إمام كبير، وكلامه في أسرار البلاغة من أجمل ما كُتب في البلاغة، ولو أن البلاغة دُرست على منهاجه لكانت أجمل وأفضل من أن تُدرس على منهاج السكَّاكي الذي تُدرس الآن البلاغة على منهاجه في الجامعات.

ابن مالك كالجمهور رجحوا القول الأول، وضعّف قول الجرجاني أن الناصب الواو.

من أوجه هذا الضعف، من الأوجه التي ضُعف بها هذا القول، من يحاول يا إخوان؟ الواو هي التي نصبت، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٩:٤٢)

الشيخ: الحرف...

الطالب: (@٠٠:٢٩:٤٧)

الشيخ: يجر الاسم، لعلك تريد... نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٩:٥٥)

الشيخ: لا، دعنا في قول... قبلًا، يقول الحروف –كما قلنا من قبل– إما مختصة وإما غير مختصة، **فالمختصة** التي تدخل على قبيل واحد، إما على أسماء وإما على أفعال، فحروف الجر خاصة بالأسماء مثلًا، فلهذا عملت، وحروف نصب المضارع خاصة بالمضارع، فلهذا عملت، وحروف جزم المضارع خاصة بالمضارع فلهذا عملت.

وحروف غير مختصة، وهي التي تدخل على الأسماء والأفعال معًا؛ كحرفي الاستفهام: هل والهمزة، يدخلان على الاسم (هل محمدٌ قائم؟)، وعلى الفعل: (هل قام محمد؟)، والأصل في الحروف المختصة أنها تعمل أو لا تعمل؟ تعمل، والأصل في الحروف غير المختصة أنها تعمل أو لا تعمل؟ لا تعمل.

وهذه الواو سواء قلنا إن أصلها العطف أو إنها بمعنى مع، واو خاصة بمعنى مع، خاصة أو غير مختصة؟

الطالب: (@٠٦:٣١:٠٠)

الشيخ: مختصة بماذا؟

الطالب: (@٠٩:٣١:٠٠)

الشيخ: بالدخول على الاسم، (لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله)، هذه واو بمعنى مع، ودخلت على فعل، فليست مختصة، هذا الحرف ليس مختصًّا، فقياسه أن يعمل أو لا يعمل؟ فقياسه أن لا يعمل، وكذا يقال في الواو التي بمعنى مع الداخلة على المضارع، نعم، سيقال هناك إن قول الجمهور إنها لا تعمل النصب، بل العامل أن مُقدرة.

وقال بعضهم إن الناصب الواو، وضُعف بهذا الأمر، فهذا مُضعّف.

ومُضعف آخر نسميه عدم النظير، وهذا أمر معروف في أصول الفقه، عدم

النظير، فلا يُعرف عاملٌ ينصب فقط، لا يُعرف عامل ينصب الاسم فقط، فيه عامل ينصب الاسم ويرفع الاسم مثل إن وأخواتها تنصب وترفع، أو ترفع وتنصب مثل كان وأخواتها.

فيه عامل يجر فقط: حروف الجر

طالب: (@٠٠:٣٢:٣٦)

الشيخ: كيف؟

طالب: (@٠٠:٣٢:٤٤)

الشيخ: ظنّ أفعال، كان ينبغي أن لا أذكر كان أصلًا وأخواتها أيضًا، لكن إنّ، كلامنا في الحروف، تنصب وترفع أو تجر فقط كحروف الجر.

لكن ليس هناك حرفٌ ينصب الاسم فقط، ما فيه، فإذا أثبتنا ذلك وقلنا الواو تنصب، معنى ذلك أنا أثبتنا شيئًا ليس له نظير، والأمر الذي ليس له نظير لا يُثبت بهذه الطريقة، بل لا يُثبت إلا بأمرٍ لا شك فيه ولا ممانع، كحروف الجر، نقول: تجر الاسم، ما فيه أي إشكال، الأمر واضح، وليس هناك ممانع أو قول آخر في المسألة.

وهناك مُضعّفات أُخر أيضًا لهذا القول، نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٣:٤٤)

الشيخ: نعم، هذا ذكروه أيضًا، قالوا: **الأصل في العوامل أنها تتصل بضمير المعمول كما تتصل بالمعمول نفسه**، فكما أن الفعل مثلًا ينصب المفعول به، فتقول: (أكرمت محمدًا)، قدّم محمدًا، تقول: (محمدٌ أكرمته)، فإذا قدمته العامل يتصل بفعله، هذا الأصل، تقول: (سلمت على محمدٍ)، قدِّم محمد، (محمدٌ

سلمت عليه)، تقول: (إن محمدًا كريمٌ)، قدِّم محمد، (محمدٌ إنه كريمٌ)، هذا الأصل في العوامل.

فإذا طبقنا ذلك على هذه الواو فقلتَ: سافرت، أو مثلًا: (استذكرت والمصباح)، قدِّم المصباح، فتقول: (المصباح استذكرت وه)، يأتي؟ لا، وإنما تقول: (المصباح استذكرت وإياه)، فتأتي بالضمير المتصل أو المنفصل؟ منفصل، يعني هذه الواو لم تتصل بالمعمول، ولو كانت هي العامل لاتصلت، فهذا أيضًا مضعف، وهناك مضعفات أُخر أيضًا.

هذه المضعفات إنما يأخذها العلماء من أصول النحو، وهذا الذي يحتاج إليه الدارس عندما يدرس أصول النحو، وأصول النحو له شبه كبير بأصول الفقه، كيف ترجح بين هذه الأقوال وتقدم بعضها على بعض، وترد بعضها وتضعف بعضها وتقوي بعضها؟

وهذا لا يكون إلا بالنظر في مجمل اللغة، إذا نظرت لمجمل اللغة تستطيع أن تقيس بعضها على بعض، فهذا ما يستطيع إن سحبته يدرس النحو واللغة ينتهي ثم يعود مرة ثانية، فتكون عنده فكرة عن اللغة وعن أصولها وعن أساليبها المتستقرة، طبعًا العلماء فعلوا ذلك وكفونا، ونظروا في اللغة واستنبطوا هذه الأصول وجمعوها في كتب تسمى كتب أصول النحو، من أشهرها [الاقتراح في أصول النحو وجدله] للسيوطي، هذا أشهر كتاب في أصول النحو، نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٦:٤٠)

الشيخ: أعد السؤال

الطالب: (@٠٠:٣٦:٤٨)

الشيخ: هل نُقدم المفعول به على الفعل؟

يجوز، نعم، هذا انتهينا منه في باب الفاعل والمفعول به، يجوز أن تقدم المفعول به، ويجوز أن تؤخره، تقول: أكرمت محمدًا ومحمدًا أكرمت، إياك نعبد، إياك مفعول به مقدم، ظننتك تسأل عن المفعول معه هل يجوز أن يتقدم على الفعل أو لا يجوز؟ وهذه هي مسألتنا الآن.

وقول ابن مالك في البيت: سبق، قال في البيت: بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ، لماذا قال سبق؟ ليدل على أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على الفعل، فلا تقل في (استذكرت والمصباح): (والمصباح استذكرت)، أو (سِرت والنيل)، ما تقول: (والنيل سِرت)، لا يجوز، وعللوا لذلك، التعليلات هذه لا أحب أن أخوض فيها لأنها لا تفيد كثيرًا في تغيير الحكم.

ومعنى ذلك، نعم، ارفع صوتك.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٢١)

الشيخ: الجرجاني؟

الطالب: (@٠٠:٣٨:٣٠)

الشيخ: لا تحضرني الآن، هو أنه الظاهر، لكني لا أذكر حجته الآن.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٤٣)

الشيخ: يبقى أن القول ضعيف نعم، أما الحجة التي ذكرها لا تحضرني الآن.

قلنا يا إخوان إن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على الفعل أو شبه الفعل، الوصف والمصدر، معنى ذلك أنه يجب أن يتقدم الفعل أو شبهه ثم يأتي المفعول معه، **وهذا من شرط المفعول معه**، من شرط المفعول معه أن يتقدم عليه ماذا؟ فعلٌ أو شبهه، فإن لم يتقدم فعل ولا شبهه فلا يصح أن تنصب على المفعول معه،

في نحو قولك: (محمدٌ وزيدٌ مسافران).

أليست هذه الواو بمعنى مع؟ نعم، لكن هنا لا يصح النصب، لماذا؟ لأن هذه الواو لم تُسبق بفعل ولا بشبه فعل، هنا لا تكون إلا عاطفة (محمدٌ وزيدٌ مسافران)، أو كقولهم: (كل رجلٍ وضيعتُه) الضيعة يعني المزرعة، كل رجلٍ، هذا مبتدأ ورجل مضاف إليه، وضيعته: الواو هنا تدل على مع، كل رجل مع ضيعته، لكن هل يصح هنا النصب على المفعول معه؟

لا يصح، لماذا؟ لأنه لم يُسبق بفعل ولا بشبهه، فالواو عاطفة، وضيعته معطوف، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: كل رجلٍ وضيعته مقترنان أو متلازمان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ مَـا اسْـتِفْهَامٍ أَوْ كَيْـفَ نَصَـبْ ... بِفِعْـلِ كَـوْنٍ مُضْـمَرٍ بَعْـضُ الْعَـرَبْ

فبعد أن قررنا قبل قليل أن المفعول معه لابد أن يُسبق بفعلٍ أو شبهه قررنا ذلك، توقف النحويون عند أسلوبين من أساليب العرب خاصين بما وكيف الاستفهاميتين، فتقول العرب مثلًا: (ما أنت وزيدٌ؟) و(ما أنت وزيدًا؟)، وتقول: (كيف أنت وزيدٌ؟)، و(كيف أنت وزيدًا؟) ترفع وتنصب في هذا الأسلوب، ومن كلامهم: (كيف أنت وقصعةً من ثريد؟)، فإذا رفعنا (ما أنت وزيدٌ؟ كيف أنت وزيدٌ؟) فالواو عاطفة، وزيدٌ معطوفة على أنت، وأنت مبتدأ أو خبر، ما إعراب كيف أنت؟ كيف: خبر مقدم وجوبًا، وأنت مبتدأ مؤخر، ما أنت؟ ما: خبر مقدم وجوبًا، وأنت: مبتدأ.

تكلمنا من قبل على إعراب أسماء الاستفهام، وأن **إعرابها يكون بإعراب ما يقابلها في الجواب**، تذكرون يا إخوان؟ (ما أنت؟ أنا زيد) أنا مبتدأ إذًا أنا في السؤال مبتدأ، (كيف زيدٌ؟) تقول: (زيدٌ مريضٌ)، فزيد مبتدأ، وزيد أيضًا في السؤال مبتدأ.

إذًا فزيدٌ إذا قلت: (كيف أنت وزيدٌ) أو (ما أنت وزيدٌ؟) بالرفع، هذه معطوفة على المبتدأ مرفوع، ما فيه إشكال، لكن الإشكال في النصب، ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنت وزيدًا، الواو على ما يظهر واو المعية، والاسم انتصب بعدها على المفعول معه، كذا يعربه النحوين، (كيف أنت وزيدًا؟) أي مع زيد، (ما أنت وزيدًا؟) أي ما أنت مع زيد، لكن المفعول معه هنا لم يُسبق بفعل ولا بشبهه، وهذا الذي نص عليه ابن مالك في هذا البيت.

قال: نعم، المفعول معه لابد أن يُسبق بفعل، أو بشبهه، لكن ننتبه إلى ما الاستفهامية وكيف الاستفهامية، فيجوز معهما أن تحذف الفعل، إذًا فالفعل في هذا الأسلوب محذوف، يُقدر بكون عام، أي كلمة تدل على كون عام، كـ (تكون، أو توجد، أو تصنع، أو تفعل)، كيف أنت وزيدًا؛ أي كيف تصنع وزيدًا؟ ما أنت وزيدًا، أي ما تفعل وزيدًا، أو ما تصنع وزيدًا.

فإذا كان الأصل: ما تصنع وزيدًا، نُعرب، ما: استفهام، تصنع: فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره أنت، وزيدًا: الواو للمعية، وزيدًا مفعول معه، وقد سُبق بفعل.

فلما حُذف هذا الفعل... الأصل: (ما تصنع وزيدًا؟ كيف تصنع وزيدًا؟)، حُذف الفعل، احذف الفعل، حذفنا الفعل فبرز ضميره، الضمير الذي فيه، الفاعل، برز وانفصل، أي صار ضميرًا منفصلًا لكي يستقل بنفسه، فصارت الجملة: (كيف أنت وزيدًا؟ ما أنت وزيدًا؟) كذا يفسر النحويون هذين الأسلوبين.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ مَـا اسْـتِفْهَامٍ أَوْ كَيْـفَ نَصَـبْ ... بِفِعْـلِ كَـوْنٍ مُضْـمَرٍ بَعْـضُ الْعَـرَبْ

أي كيف تكون وزيدًا؟ أو كيف تصنع؟ أو كيف تفعل وزيدًا؟

ويمكن أن تقيس على هذين الأسلوبين، تقول: (ما أنتم والتأخر؟ أو كيف أنتم والبرد؟) وهكذا، فهما أسلوبان مضطردان قياسيان، ولك حينئذٍ فيما بعد الواو الرفع والنصب كما ورد عن العرب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق	وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعف النَّسَق
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ	أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ذكر ابن مالك في هاتين البيتين أن للاسم الواقع بعد واو المعية ثلاثة أحوال، الاسم الذي يقع بعد واو المعية يقول: له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن لا يمكن عطفه على ما قبله، لا يمكن، لا يجوز، لا يصح أن يعطف على ما قبله، كقولنا: (استذكرت والمصباح، أو ركضت والسور، أو سافرت والجوال)، لا يمكن؛ لأنه لم يفعل الفعل، ما حكم الاسم؟ هنا حكمه وجوب النصب، وهذا قوله: **وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ**، يعني النصب يجب إن لم يجز العطف، إذا ما جاز العطف فالنصب واجب، هذه الحالة الأولى، وقد ذكرنا لها أمثلة كثيرة من قبل.

الحالة الثانية: أن يمكن عطفه على ما قبله، ولكن بضعفٍ، أن يجوز ويصح أن تعطفه على ما قبله، يجوز أن تجعل هذه الواو واو عطفٍ لكن بضعفٍ، هناك ما يُضعف هذا الأمر، لا يمنعه، لا يبطله ويفسده، لكن يضعفه.

من أمثلة ذلك أن تقول: (سافرت وزيدًا)، أين الفاعل في سافرت؟ ضمير، ضمير متصل، وزيدًا، يقولون: لا يُعطف على الضمير المرفوع إلا بفاصل، هذه قاعدة في باب العطف، إذا أردت أن تعطف على اسم ظاهر ما فيه مشكلة، (جاء محمدٌ وخالدٌ) ما فيه مشكلة، إذا أردت أن تعطف على ضمير نصب، ما فيه

مشكلة، (أكرمتك ومحمدًا)، ما فيه مشكلة.

فإذا أردت أن تعطف على ضمير رفعٍ، يقولون: الوارد في الأسلوب اللغوي، الكثير المنتشر، أنك ما تعطف عليه إلا بفاصل، كأن تقول: (سافرت أنا ومحمدٌ، أو سافرت اليوم ومحمدٌ)، يعني لابد أن تفصل، فإن لم تفصل كان العطف ضعيفًا.

ورد في أبيات شعرية، ففي الشعر ماشي، لكن في غير الشعر، في النثر، هذا يضعف، ولهذا لو قلت: (سافرت وزيدًا)، ما الأفضل أن ترفع على أن الواو عاطفة أو تنصب على أن الواو للمعية مفعول معه؟ الأفضل تنصب، الأولى والأحق أن تنصب، وهذا قول ابن مالك: **وَالْنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعف الْنَّسَق**.

والحالة الثالثة: أن يمكن عطفه على ما قبله بلا ضعفٍ، كأن تقول: (سافر محمدٌ وزيدٌ)، أو تقول: (سافرت أنا وزيدٌ)، الأولى والأحق حينئذٍ أن تكون الواو عاطفة فترفع أم تكون للمعية فتنصب؟

أن تكون عاطفة، وهذا قول ابن مالك: **وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق**، هذا كلام الإمام ابن مالك، وهو يتابع في ذلك جماهير النحويين، ذكروا هذه الأمور، ولكن كلام النحويين هنا كلامٌ نحويّ، صحيح من حيث الصناعة النحوية هذا كلام صحيح، لكن المتكلم لا يقف عند الصناعة النحوية، بل يعدو ذلك ويتجاوزه إلى مراعاة البلاغة والفصاحة.

فإذا لم تأت أمورٌ بلاغية، ولم يبقَ إلا أحكام النحو الصناعية فهذه أحكام النحو الصناعية، ترجح أحد الوجهين على الآخر، والذي ينبغي عليك أن تأخذ بهذه المرجحات المعنوية.

لو قلت مثلًا: (سافرت أنا ومحمد)، من حيث الحكم الصناعي كما قلنا قبل

قليل: الأولى والأحق الرفع، تكون الواو عاطفة لأن ما فيها ضعف، (سافرت أنا ومحمد)، هذا الحكم النحوي الصناعي المطلق، لكن إذا كان هناك اختلاف في القصد بينك وبين محمد، وأردت أنت أن تشير وأن تذكر هذا الاختلاف، وأن محمد إنما سافر من أجلك، فالأفصح أن تقول: (سافرت أنا ومحمدًا)، هذا هو الأفصح.

إذًا فما يذكره النحويون دائمًا في أبوابهم، في كتبهم هو بالنظر إلى الصناعة النحوية، لكن هذا لا يخالف قواعد البلاغة والفصاحة، فقواعد البلاغة والفصاحة أعلى، يعني الإنسان بالنحو يسلم من الخطأ، فإذا سلم من الخطأ ينبغي عليه أن يرتقي درجة أخرى فيصل بعد ذلك إلى البلاغة وهي مراعاة الكلام لمقتضى الحال، فهذا أحببت أن أنبه عليه، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٥:٠٠)

الشيخ: نعم، الذي لا يمكن لا يمكن، هذا من حيث الترجيحات، أما الذي مثلًا في الحالة الأولى (استذكرت والمصباحَ)، هنا ما يمكن أبدًا، لا معنىً ولا صناعةً، أصلًا في المعنى كيف ستعطف؟ حتى في المعنى ما يمكن أن تعطف، نعم.

لكن لو قلتَ مثلًا في الحالة الثانية مع وجود الضعف: (سافرت ومحمد)، لو كنتما جميعًا قصدتما السفر وسافرتما، فما الأبلغ والأفصح أن تقول؟ كان ينبغي أن تقول: (سافرت أنا ومحمدٌ)، هذا هو الأفصح، فإن قلت: (سافرت ومحمدٌ) فقد طابقت الحال، ولكنك ضعفت في الصناعة، هنا ضعف في الصناعة، فينبغي أولًا أن تُراعى الصناعة.

فإذا راعيت الصناعة ترتقي بعد ذلك إلى البلاغة، يعني ما تقول: لا، لأني أنا ومحمد فعلنا الأمر وقصدناه سأقول: (سافرت ومحمدٌ)، نقول: هنا فيه ضعف

صناعي، لا ترتكبه، إذا قصدت هذا الأمر قل: (سافرت أنا ومحمدٌ) فتجمع بين الصناعة والبلاغة.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الشطر الأول: **وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ**، هذا سبق، وأنه فيما لم يشارك في الفعل، كـ(استذكرت والمصباح، ومشيت والصحراء).

وقوله: **أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**، هذا في أسلوب من أساليب العرب، يأتي فيه الشيء معطوفًا على شيءٍ آخر يشاركه في الفعل مشاركةً مجازية لا حقيقية، كأن تقول: (شربتُ ماءً وتفاحةً)، أو (أكلت خبزًا وعصيرًا)، أو (زرعت في المزرعة نخلًا وغرفًا)، أو (بنيت استراحةً ونخيلًا) ونحو ذلك، فهذا يمكن أن تتسع العربية له وأن تقبله، ووردت شواهد سنذكر بعضها بعد قليل.

فإذا قلت مثلًا: (أكلت خبزًا وعصيرًا) الآن عطفت العصير على الخبز، لكن الفعل الموجود عندنا الأكل، والأكل إنما يقع على الخبز المعطوف عليه، ولا يقع في الحقيقة على المعطوف، هنا كيف سنعرب ونفسر الكلام؟

يقول ابن مالك كما في البيت؛ إما أن تنصب على المفعول معه (أكلت خبزًا وعصيرًا)، أكلت خبزًا مع عصير، فهو منصوب على المفعول معه، وإما أن تضمر فعلًا مناسبًا، أي أكلت خبزًا وشربت عصيرًا، ثم حذفت شربت اختصارًا، فهذا هو معنى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكذلك لو قلت مثلًا: (بنيت استراحةً ونخيلًا)، مع أن البناء في الحقيقة لا يقع إلا على الاستراحة، ولا يقع على النخيل، فيقول: إما أن تنصب نخيلًا على المفعول معه، أي بنيت استراحة مع نخيل، وإما أن تضمر فعلًا مناسبًا، أي بنيت

استراحةً وزرعت نخيلًا، هذا قول ابن مالك وتبعه فيه بعض النحويين.

وهناك كثير من النحويين وأكثر أهل البلاغة لا يرون ذلك، بل يرون أن العطف هنا على حقيقته، ولكنه على التوسع والمجاز، إما أن يكون التوسع في الفعل، أو أن يكون في العطف.

إما أن يكون التوسع في الفعل؛ فقولك: (أكلت خبزًا وعصيرًا)، تريدُ بـ (أكلت): تناولت، تناولت خبزًا وعصيرًا، وفي قولك: (بنيت استراحة ونخيلًا)، التوسع هنا في الفعل بنيت، تريد: جعلت.

إما أن يكون التوسع في الفعل، وإما أن يكون التوسع في العطف، وذلك بتنزيل المتلازمين منزلة المتشابهين، يعني هذه أشياء متلازمة، الأكل والشرب، المأكولات والمشروبات أشياء متلازمة، فتنزل منزلة المتشابهات، كأنها كلها مأكولات أو كلها مشروبات، الاستراحة والنخيل، المزرعة والبناء، هذه أشياء متلازمة فتُنزّل منزلة المتشابهات، يقول: إن العربي ينزلها عنده منزلة المتشابهات فيجري لها حكمًا واحد.

فعلى ذلك يجعلون العطف هنا عطف مفردات، يعني تقول في: (أكلت خبزًا وعصيرًا)، أكلت: فعل وفاعل، وخبزًا: مفعول به، والواو: حرف عطف، وعصيرًا: معطوف على خبز منصوب.

وعلى القول بأنه مفعول معه: الواو واو معية، وعصيرًا: مفعول معه منصوب.

وعلى إضمار الفعل: يكون التقدير: أكلت خبزًا وشربت عصيرًا، ما إعراب عصيرًا؟ مفعول به لفعلٍ مقدر تقديره شربت عصيرًا، وشربت عصيرًا هذه الجملة الفعلية كلها معطوفة عطف جمل على أكلت خبزًا.

وعلى القول الثالث: أن الواو هنا عاطفة لكنها عطف مفردات، مفرد على

مفرد.

من ذلك مثلًا: قول الشاعر:

علفتهـــا تبنًــا ومــاءً بــاردًا حتـــى غـــدت همَّالـــةً عيناهـــا

يقول: أعطيتها من التبن ومن الماء حتى شبعت ودمعت عيناها، معروف البهائم إذا شبعت دمعت عيونها، يقول: علفتها تبنًا وماءً باردًا، العلف إنما يكون للتبن، للمأكول، أما الماء ما تقول علفتها ماءً وإنما تقول: أسقيتها ماءً.

ومع ذلك قال الشاعر: علفتها تبنًا وماءً باردًا، ما إعراب ماءً؟

إما أن نقول مفعول معه، أو منصوب بفعل مقدر مناسب يعني علفتها تبنًا وأسقيتها ماءً، أو نقول إنه معطوف على التوسع.

قال عَزَّوَجَلَّ، هذه أول آية نذكرها في المفعول معه، **وليس هناك آية في القرآن لا تحتمل إلا المفعول معه**، هناك آيتان قيل إنهما مفعول معه، وخُرجتا على أن الواو عاطفة، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس:٧١]، هذه الواو هل هي واو عاطفة أو واو معية؟

هنا يأتي أهل التفسير والمعنى، ولا يجوز للمفسر أن يفسر إلا إذا كان عالمًا بكلام العرب ومعانيه، نعم، أجمعوا أمركم، أنت ماذا تقول في الأمر؟ تقول: جمعت أمري أم أجمعت أمري؟ تقول: أجمعت أمري.

لكن الأشياء الحسية تقول: (جمعت المال، جمعت الناس، جمعت الشركاء) أم تقول: أجمعتهم؟ جمعتهم، طبعًا يكون الأمر، أجمعوا أمركم، فعل وفاعل ومفعول به، وشركاءكم، هل نقول عاطفة، يعني وأجمعوا شركاءكم؟ أم لو أردت الأمر من جمع، جمع يجمع اجمع، تقول: واجمعوا، لكن ما قال: اجمعوا، قال: أجمِعوا، هنا ما يقول إن الواو عاطفة، وإنما قالوا: الأفصح أن تقول هي واو

المعية، وشركاءكم منصوب على المفعول معه أي أجمعوا أمركم مع شركائكم.

والقول الثاني: منصوبة بفعل مناسب أي: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، فتكون الواو هذه واو ماذا؟ عاطفة عطفت جملة على جملة.

وقيل: إن الواو للعطف ولكنه على التوسع.

ننظر في بعض الشواهد والأمثلة إن لم تكن هناك أسئلة، تفضل، يظهر أننا لن نقرأ، الأبيات معي، موجودة، جاهزة، لكن... نعم.

الطالب: (@٠١:٠٦:٥٤)

الشيخ: توسع نعم، التوسع، المجاز، التضمين، كله خلاف الحقيقة، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٧:٠٦)

الشيخ: التأويل، كل ذلك يدخل في التوسع، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٧:١٢)

الشيخ: ما فيه إشكال، نعم، قلنا: منصوب بفعل مناسب، أحضروا، أو اجمعوا، أو هاتوا، نعم.

تفضل يا أخي، (لو تُرِك الناس وشأنهم لسادت الفوضى)، أين المفعول معه؟

الطالب: (@٠١:٠٧:٣٨)

الشيخ: وشأنَهم، أي مع شأنهم.

(كن والناهجين نهجك قدوةً حسنة)، والناهجين، أي كن مع الناهجين، هل يجوز أن تقول: (كن والناهجون)، تعطف على اسم كان يعني؟

الطالب: (@٠١:٠٨:١١)

الشيخ: كن قدوةً حسنة، كن واسمها مستتر تقديريه أنت، والخبر: قدوة حسنة، كن والناهجين، ما نقول: كن والناهجون، نعطف على اسم كان المستتر؟

الطالب: (@٠١:٠٨:٣٤)

الشيخ: يجوز أو لا يجوز؟

الطالب: (@٠١:٠٨:٣٦)

الشيخ: اسم كان المستتر.

الطالب: (@٠١:٠٨:٤٨)

الشيخ: لا يُعطف إلا على ضعف، هذا الذي قلناه، (سافرتُ وزيدًا)، لماذا ضعف (سافرت وزيدٌ)؛ لأنه عطف على ضمير رفع، سواء كان بارز أو كان مستتر، نقول: (سافر وزيد)، سافِر وزيدًا أقوى من سافر وزيدٌ.

إذًا هنا (كن والناهجين نهجك قدوة حسنة)، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٩:٣٢)

الشيخ: هو ضمير رفع سواء كان بارزًا أم مستترًا، الحكم واحد، يعني لو قلنا: كن أنت، ماذا نقول والناهجين أم والناهجون أو يجوز الوجهان؟ يجوز الوجهان.

أقضـي نهـاريَ بالحـديث وبـالمنى   ويجمعنـي والهـمَّ بالليـل جـامعُ

والهم مفعول معه، هذا سؤال عندك.

قال عَزَّوَجَلَّ هذه الآية الثانية التي قيل أنه مفعول معه-: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الحشر:٩] تبوّءوا: جعلوه متبوًّأ، تبوءوا الدار: فعل وفاعل ومفعول به، والإيمان: الواو عاطفة أم للمعية؟

الطالب: (@٠١:١٠:٥١)

الشيخ: يجوز الوجهان، فإن كانت للمعية، تبوَّءوا الدار مع إيمانهم، مقبول، ما فيه إشكال، فإن جعلناها عاطفة، يعني تبوَّءوا الدار وتبوَّءوا الإيمان، نعم.

الطالب: (@٠١:١١:٢٠)

الشيخ: نقدر فعلًا مناسبًا، تبوَّءوا الدار واعتقدوا الإيمان، مثلًا، فتكون الواو عاطفة جملة على جملة، فيه قول ثالث؟

الطالب: (@٠١:١١:٣٥)

الشيخ: أن يكون العطف هنا على التوسع؛ إما التوسع بالفعل وهو تبوَّءوا بمعنى اعتقدوا مثلًا، بمعنى لزموا، لزموا الدار والإيمان، أو أن التوسع في العطف.

الطالب: (@٠١:١٢:٠١)

الشيخ: التوسع في العطف يعني إنزال المتلازمين منزلة المتشابهين.

(استيقظ النائم)، هات مفعولًا معه.

الطالب: وطلوع الشمس.

الشيخ: وطلوع الشمس، الله يهديه، ما صلى، لكن استيقظ النائم وأذان الفجر، لكي يدرك الصلاة.

الطالب: نام بعد الفجر واستيقظ.

الشيخ: طيب، (استيقظ النائم وأذان الفجر)، مفعول معه.

مـــا أنـــت والســـيرَ في متلـــفٍ يُبـــرح بالـــذكر الضـــابط

الذكر الضابط أي الجمل القوي، المفعول معه: والسير، هل سُبق بفعل؟ ما أنت والسير، ما سُبق بفعل ظاهر، إذًا قدّر.

الطالب: (@٠١:١٣:١٧)

الشيخ: قدر، بفعل كون مضمر، يعني ما تفعل، ما تصنع، ما تفعلُ والسيرَ.

وكذلك: (مالك والتلدد حول نجدٍ وقد غصت تهامة بالرجال)، التلدد: يعني التوقف والتلفت، فمالك والتلدد حول نجدٍ، أين المفعول معه؟ هل سُبق بفعل؟ ما سبق بفعل ظاهر.

الطالب: (@٠١:١٤:٠٤)

الشيخ: وتقديره؟

الطالب: (@٠١:١٤:٠٧)

الشيخ: نعم، ما تصنع والتلدد، نقرأ أبيات الحارث بن هشام المخزومي مرةً أخرى، مع أن الوقت قد لا يتسع للتعليق عليها، لكني كنت وعدتكم بذلك، قال الحارث بن هشام المخزومي، وقد شارك في غزوة بدر كافرًا، وانهزمت قريش، وكان هو من أبطالها، لكنه انهزم عندما رأى الموت، فعيّره بذلك شاعر الإسلام حسان بن ثابت، فقال يرد على حسان بن ثابت:

الله يعلـــم مـــا تركـــت قتـــالهم حتـــى علـــوا فرســـي بأشـــقر مزبـــدِ
وشـــممت ريـــح المـــوت مـــن تلقـــائهم في مـــأزقٍ والخيـــل لـــم تتبـــدد
وعلمـــت أني إن أقاتـــل واحـــدًا أُقتـــل ولا يضـــرر عـــدوي مشـــهدي
فصـــددت عـــنهم والأحبـــة فـــيهم طمعًـــا لهـــم بعقـــاب يـــوم ســـرمدي

ثم أسلم بعد ذلك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وحسن إسلامه، وأظنه قُتل في اليرموك أو القادسية.

الله يعلم ما تركت قتالهم، يعلم من أخوات ظن، تنصب مفعولين، أين مفعولاها، ها يا شباب، نعم، الله يعلم ما، هذه ما اسم أم فعل أم حرف؟ ما تركت

قتالهم، حرف نفي، الحرف ما له إعراب، الحرف ليس له محل إعرابي كيف تجعله مفعولًا به محله النصب، راجع، نعم.

الطالب: (@٠١:١٦:١٧)

الشيخ: الجملة المنفية في محل نصب مفعولين، لا.

الطالب: (@٠١:١٦:٢٦)

الشيخ: أخيرًا، لا، الفعل هنا معلق، هذا التعليق؛ يكون بالاستفهام، ويكون بالنفي، ويكون بلام الابتداء، من المعلِّقات النفي، هنا معلّق، لا تبحث عن مفعوليه، عمله عُلق، معلّق.

(ما تركت قتالهم حتى علو فرسي بأشقر مزبد)، بأشقرَ، لماذا جره بالفتحة؟

الطالب: (@٠١:١٧:٠٨)

الشيخ: ممنوع من الصرف، مجرور وعلامة جره الفتحة، طيب ومزبد؟ بأشقر مزبد.

الطالب: (@٠١:١٧:٢١)

الشيخ: صفة لماذا؟ ولماذا جُرت؟

الطالب: (@٠١:١٧:٢٦)

الشيخ: مجرورة كيف؟

الطالب: (@٠١:١٧:٣٢)

الشيخ: معطوفة على المحل، لأنها صفة لمجرور، إلا إن الأشقر مجرور بالفتحة، ومزبد مجرور بالكسرة، كل أخذ حقه، الممنوع من الصرف يُجر

بالفتحة، وهذا ليس ممنوعًا من الصرف فجُر بالكسرة.

(وشممت ريح الموت من تلقائهم)، يقال: شمّ فإذا أضفته إلى تاء المتكلم أزلت هذا الإدغام، ففكت الإدغام، فقلتَ: شمِمت بالكسر، هذا هو الأفصح، تقول: شمِمت أشَمّ، فالماضي بالكسر والمضارع بالفتح، هذه اللغة الفصيحة، شمِمت أشَم، شممت العطر، أَشَمّ العطر، وهناك لغة أخرى ضعيفة وهي: شمَمت أشُم، هذه لغة ضعيفة، ولهذا قال ابن مالك في بيته المشهور: **فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيَشَم**، ما قال كيشُم، على اللغة الفصيحة.

(وشممت ريح الموت من تلقائهم)، تلقاء اسم مكان أم ليس باسم مكان؟

الطالب: (@٠١:١٨:٥٧)

الشيخ: نعم، هل نُصب أو ما نُصب على الظرفية؟ ما نُصب، لماذا ما نُصب على الظرفية؟

الطالب: (@٠١:١٩:٠٤)

الشيخ: لأنه سُبق بمِن، لو حذفنا من؟ وشممت ريح الموت تلقاءهم لانتصبت على الظرفية لما ذكرناه في الدرس الماضي أن الظروف بها متصرفة وغير متصرفة، وغير المتصرفة هذه أكثرها يُجر بمِن، لك أن تجره بمِن، ولك أن تنصبه مباشرة على الظرفية.

(في مأزق والخيل لم تتبددِ)، ما إعراب جملة: والخيل لم تتبدد؟

الطالب: (@٠١:١٩:٤٢)

الشيخ: حال، نعم، يعني في هذه الحالة.

(وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل)، أين مفعول علمت؟

الطالب: (@٠١:١٩:٥٦)

الشيخ: أنا قصدتك بالسؤال، أين مفعولا علمت؟ (وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل).

الطالب: (@٠١:٢٠:١٢)

الشيخ: نعم.

الطالب: معلقة.

الشيخ: لا، ليست هنا، ليست معلقة، ولهذا عدت إليه، نعم.

الطالب: (@٠١:٢٠:٢٩)

الشيخ: لا، أن ومعمولاها سدت مسد المفعولين، هذا الذي قلتَه، ذكرنا هذا في باب ظن، أنّ ومعمولاها تسد مسد المعمولين.

ما إعراب واحدًا؟ (وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل).

الطالب: (@٠١:٢٠:٥٤)

الشيخ: مفعول به؟

الطالب: (@٠١:٢١:٠٠)

الشيخ: (وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل).

الطالب: حال.

الشيخ: حال أو مفعول به؟

الطالب: حال.

الشيخ: هذا حال، لو أعربناه مفعولًا به لكان قمة الذم، علمت أني إذا قاتلت

رجل واحد أُقتل وهو من كبار الشجعان، وإنما المراد: وعلمت أني إن أقاتل المسلمين وحدي، بعدما انهزم الناس أُقتل، حتى ولو قتلتُ منهم في النهاية سأُقتل.

(ولا يضرر عدوي مشهدي)، أين الفاعل والمفعول به؟

الطالب: (@٠١:٢١:٤٤)

الشيخ: الفاعل: مشهدي، والمفعول به: عدوي، قدّم وأخّر لأن المفعول به يجوز أن يتقدم ويجوز أن يتأخر.

(فصددت عنهم والأحبة فيهم)، ما إعراب جملة: والأحبة فيهمُ؟

الطالب: (@٠١:٢٢:٠٢)

الشيخ: حال، يعني صددت عنهم في هذه الحالة

(طمعًا لهم)، ما إعراب طمعًا، فصددت عنهم طمعًا؟

الطالب: (@٠١:٢٢:١٢)

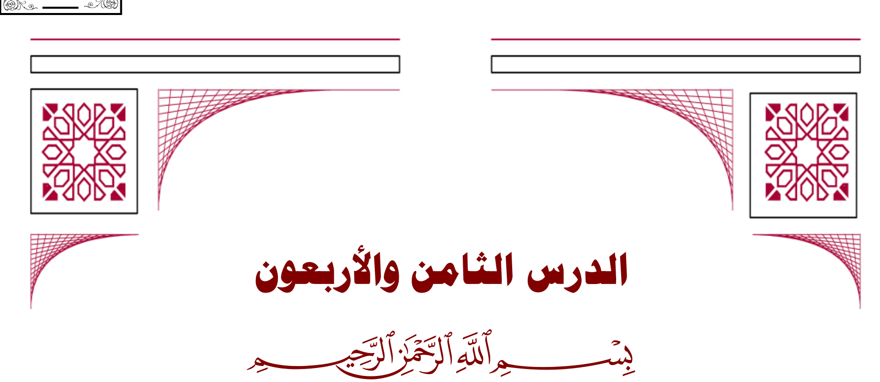
الشيخ: هذا مفعول لأجله.

(بعقاب يومٍ سرمد)، ما إعراب يومٍ؟

الطالب: (@٠١:٢٢:١٩)

الشيخ: استعجلتَ، طمعًا لهم بعقاب يومٍ، مضاف إليه، أضاف اسم متصرف، وسرمدي: صفة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثامن والأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين المتم للعشرين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف في هذا الجامع، جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض.

ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والأربعون من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله– نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل عملنا في رضاه، وأن يتقبل منا، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة، اللهم آمين.

قبل أن نبدأ كنا ذكرنا يا إخوة في وقت سابق أن إدارة الجامع ترغب في أن يكون هناك لقاء خارج الجامع بين الطلاب وبين الأستاذ الذي يشرح.

وسيكون أيضًا بحضور أناس آخرين، فمن كان له اقتراح مثلًا أو أي أمر يتعلق بالدرس فيمكن أن يُطرح في ذلك اللقاء الخاص، لقاء أريحي، استراحة من الاستراحات القريبة، والإخوة حددوا اليوم الحادي عشر من الشهر القادم.

يعني في المغرب الدرس، واللقاء يكون بعد صلاة العشاء مباشرة، فلعل هذا يكون مناسبًا للجميع، ولا يتخلف منكم أحدٌ إلا بعذر -إن شاء الله-.

أما درسنا في هذه الليلة فهو في باب الاستثناء، باب جديد بدأ يتكلم عليه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام على المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول المطلق.

فبعد أن انتهى من الكلام على المفاعيل الخمسة، وكلها حكمها النصب، بدأ يذكر بعد ذلك منصوباتٍ أُخر، فذكر الاستثناء لأن المستثنى في أغلب أحواله حكمه النصب، ثم سيذكر بعد ذلك الحال والتميز، ليكمل الكلام على المنصوبات.

ثم بعد ذلك سنجده ينتقل إلى المجرورات، ويذكر المجرور بالحرف، ثم يذكر المجرور بالإضافة، فذكره لهذا الباب بعد الانتهاء من المفاعيل مناسبته ظاهرة.

باب الاستثناء لن نتمكن من شرحه كله في هذه الليلة، وسنأخذ ما يتعلق بالاستثناء بـ إلا، ونترك بقية الأبيات -إن شاء الله- في الدرس القادم.

نقرأ في البداية ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

باب الاستثناء

٣١٦. مَا اسْتَثْنَتْ إلاَّ مَعْ تَمَام يَنْتَصِبْ ... وَبَعْـدَ نَفْـي أَوْ كَنَفْـي انْتُخِبْ

٣١٧. إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَـنْ تَمِـيم فِيْـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

٣١٨. وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْي قَدْ ... يَـأْتِي وَلكِـنْ نَصْـبَهُ اخْتَـرْ إِنْ وَرَدْ

٣١٩. وَإِنْ يُفَـرَّغْ سَـابِقٌ إلاَّ لِمَـا ... بَعْـدُ يَكُـنْ كَمَـا لَـوْ إلاَّ عُـدِمَا

٣٢٠. وَأَلْـغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْـدٍ كَـلاَ ... تَمْـرُرْ بِهِـمْ إلاَّ الْفَتَـى إِلاَّ الْعَـلاَ

٣٢١.وَإِنْ تُكَــرَّرْ لاَ لَتَوكِيْــدٍ فَمَــعْ — تَفْرِيْـــغ التَّـــأْثِيْرَ بِالْعَامِــــلِ دَعْ
٣٢٢.فِـي وَاحِـدٍ مِمَّـا بِـإِلاَّ اسْـتُثْنِي — وَلَـيْسَ عَـنْ نَصْـبِ سِـوَاهُ مُغْنِـي
٣٢٣.وَدُوْنَ تَفْرِيــغ مَــعَ التَّقَــدّم — نَصْـبَ الْجَمِيْـع احْكُـمْ بِـهِ وَالْتَـزِم
٣٢٤.وَانْصِـبْ لِتَأْخِيْرٍ وَجِيء بِوَاحِدِ — مِنْهَــا كَمَــا لَــوْ كَــانَ دُوْنَ زَائِــدِ
٣٢٥.كَلَـمْ يَفُـوا إِلاَّ امْـرُؤٌ إِلاَّ عَلِـي — وَحُكْمُهَـا فِـي الْقَصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

قبل أن نتكلم على شرح هذه الأبيات لابد أن نقف عند بعض مصطلحات هذا الباب، فباب الاستثناء له مصطلحات لابد أن تكون واضحة؛ **فالاستثناء له ثلاثة أركان**: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى، كأن تقول: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، فالضيوف: المستثنى منه، وإلا: أداة الاستثناء، وخالدًا: المستثنى.

فإذا تمت كل هذه الأركان في الجملة سمينا الاستثناء حينئذٍ: استثناءً تامًّا؛ أي تام الأركان، كالجملة السابقة، (جاء الضيوف إلا خالدًا)، جميع الأركان الثلاثة موجودة، إذًا فالاستثناء التام هو ما تمت فيه هذه الأركان.

فإن لم تُسبق جملة الاستثناء حينئذٍ لا بنفي ولا نهي ولا استفهام، سمينا هذا الاستثناء التام، سميناه: **تامًا موجبًا، أو تامًا مثبتًا**، كقولك: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، فهو تام وموجب، مثبت.

وإن سُبق بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ سمينا الاستثناء التام حينئذٍ: **تامًا منفيًّا، أو تامًا غير موجب، أو تامًا غير مثبت**، المصطلحات واضحة، كأن تقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ)، أو تقول: (لا يذهب أحدٌ إلا خالدٌ) في الأولى نفي: (ما جاء الضيوف)، وفي الثانية نهي: (لا يذهب أحد إلا خالدٌ)، وفي الاستفهام تقول: (هل جاء الضيوف إلا خالدٌ).

فإن لم يُذكر المستثنى منه في جملة الاستثناء، سُمي الاستثناء حينئذٍ مفرغًا أو ناقصًا، كقولك: (ما قام إلا خالد)، أداة الاستثناء موجودة، والمستثنى موجود، لكن المستثنى منه غير موجود، غير مذكور، فيسمى ناقصًا؛ لأن الأركان نقصت، ويسمى مفرغًا لأن النقص هنا حدث بحذف المستثنى منه الذي يأتي في المعتاد في الوسط، (ما جاء الضيوف إلا خالدًا)، فإذا حذفنا الضيوف في الوسط: (ما جاء إلا خالد)، كأنه مفرغ.

ثم اعلم بعد ذلك أن المستثنى إذا كان من جنس المستثنى منه سمي استثناءً متصلة كالأمثلة السابقة، فقولك: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، خالد من جنس الضيوف، من الضيوف حقيقةً.

وإذا كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه سمي الاستثناء استثناءً منقطعًا، كقولك: (جاء القوم إلا حمارًا)، أو (جاء المسافرون إلا سيارةً)، أو (نام أصحاب البيت إلا عصفورًا)، ونحو ذلك، فهذه أهم المصطلحات التي لابد أن تكون واضحة قبل شرح هذا الباب.

أما أحكامه النحوية التي تضبط إعراب المستثنى؛ لأن الباب معقود لبيان إعراب المستثنى، ليس المستثنى منه ولا أداة الاستثناء، وإنما الكلام على إعراب المستثنى، يُرفع أو ينصب أو يُجر؟ هذا يختلف باختلاف أنواع الاستثناء.

فأنواع الاستثناء بناءً على ما سبق: إما أن يكون تامًا موجبًا، وإما أن يكون تامًا منفيًّا، وإما أن يكون مفرغًا.

- إما أن يكون تامًا موجبًا كقولك: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، هذا تام مثبت.
- أو تام منفي: (ما جاء الضيوف إلا خالدًا).
- أو مفرغ: (ما جاء إلا خالد).

أما النوع الأول: وهو الاستثناء التام الموجب، فقد يكون متصلًا وقد يكون منقطعًا؛ والمتصل كـ(جاء القوم إلا محمدًا)، والمنقطع كـ(جاء القوم إلا سيارةً).

والتام المنفي أيضًا يقع متصلًا ومنقطعًا؛ فالمتصل كقولك: (ما جاء القوم إلا محمدٌ)، والمنقطع: (ما جاء القوم إلا سيارةٌ)، والمُفرَّغ كقولك: (ما جاء إلا محمد)، هذا لا يدخل فيه اتصالٌ ولا انقطاع؛ لأن المستثنى منه غير مذكور أصلًا لكي تقول إن المستثنى من جنسه أو ليس من جنسه، فهذا لا يُتصور فيه أن يكون متصلًا ولا منقطعًا.

نبدأ بالنوع الأول وهو: الاستثناء التام الموجب، ما حكم المستثنى فيه؟ ما فيه تفاصيل ولا فيه خلاف، المستثنى حكمه النصب، في هذا النوع، في التام المثبت، في التام الموجب، المستثنى حكمه النصب في كل الأحوال، في كل الأساليب، حكمه النصب.

في كل الأحوال يعني: لو كان متصلًا (جاء القوم إلا محمدًا)، أو كان منقطعًا: (جاء القوم إلا حمارًا).

لو تأخر، كالأمثلة السابقة: (جاء القوم إلا محمدًا) أو تقدم على المستثنى منه كأن تقول: (جاء إلا محمدًا القوم، جاء إلا خالدًا الضيوف)، يمكن أن تقدم المستثنى مع الأداة، فالحكم حكم المستثنى **واجب النصب في كل ذلك،** سواء كان المستثنى منه مرفوعًا، كـ(قام القوم إلا محمدًا)، أو كان منصوبًا كـ(أكرمت القوم إلا محمدًا)، أو كان مجرورًا كـ(سلمت على القوم إلا محمدًا).

المستثنى في كل ذلك منصوب، ويقال في إعرابه: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وإن شئت: منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول الأبيات: مَا اسْتَثْنَتْ إلاَّ مَعْ تَمَامٍ

يَنْتَصِبْ، فأطلق الحكم.

قال: مع تمامٍ، ما قال مع تمام وإثبات، ونحن قلنا إنه أراد بهذا الشطر: التام المثبت؛ لأنه في الشطر الثاني قيد بالنفي، فقال: **وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ** ثم أتى بحكم النفي، وما أشبه النفي، إذًا فيريد بهذا الشطر حينئذٍ ما ليس منفيًّا ولا شبيهًا بالنفي، يعني المثبت أو الموجب، فهذا هو النوع الأول من الاستثناء، وهذا هو حكم المستثنى فيه.

النوع الثاني من أنواع الاستثناء: سننتقل إلا الاستثناء **المُفرَّغ**، ننتقل إليه لأن حكمه سهل وواضح، ما فيه تفاصيل، الاستثناء المُفرَّغ أيضًا ليس فيه تفاصيل ولا خلاف، فالمستثنى فيه يُعرب بحسب ما قبل إلا، يُعرب بحسب العوامل التي قبل إلا، يعني تعرب كما لو أن إلا غير موجودة، وابن مالك يقول: **كَمَا لَوْ إلاَّ عُدِمَا**.

فلو قلنا مثلًا: (ما قام إلا زيدٌ)، كقولك: (قام زيدٌ أو ما قم زيدٌ)، إذًا فقام: فعل وزيدٌ: فاعل، وإلا حينئذٍ نقول: أداة استثناء ملغاة؛ لأنها في الحقيقة لا تدل هنا على استثناء، ليست كالاستثناء التام في (ما جاء الضيوف إلا خالدًا)، فإلا هنا استثنت خالد من الضيوف.

لكن (ما جاء إلا محمد)، نقول إن الاستثناء ليس على حقيقته، وإن كان النحويون يذكرونه في باب الاستثناء، لكنه في الحقيقة ليس من باب الاستثناء، وإنما هو من باب الحصر، ويسميه البلاغيون: القصر، هذا في الحقيقة أسلوب حصر وأسلوب قصر، يعني بدل ما تقوم: (قام محمدٌ)، تسند القيام إلا محمد، تريد أن تحصر فتقول: (ما قام إلا محمد)، فالمعنى واحد بالمعنى الإجمالي، وهو إسناد القيام إلا محمد، لكن هنا إلا أفادت الحصر أو القصر.

ولو قلت: (ما أكرمت إلا محمدًا)، كأنك قلت: (أكرمت محمدًا)، إذًا مفعولٌ

به منصوب، ولو قلنا: (ما مررت إلا بمحمدٍ)، فكقولك: (مررت بمحمدٍ)، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٩:٣٢)

الشيخ: نعم، حصَر، كيف؟

الطالب: (@٠٠:١٩:٤٣)

الشيخ: هو الحصر فيه معنى الاستثناء، إذا قلت: (ما نجح إلا محمدٌ)، معنى ذلك أنك حصرت النجاح في محمد، فإذا حصرت النجاح في محمد، يعني معنى ذلك أن غيره لم ينجح، يعني ما نجح الطلاب إلا محمد.

ولو قلنا: (ما جاء زيدٌ إلا خائفًا)، ما إعراب خائفًا؟

الطالب:(٠٠:٢٠:١٩)

الشيخ: حال، كقولك: (جاء زيدٌ خائفًا)، ولو قلت: (ما جاء زيدٌ إلا طلبًا للعلم)، فطلبًا مفعول لأجله، كقولك: (جاء زيدٌ طلبًا للعلم)، ولو قلت: (ما سافرت إلا يوم الخميس)، فيوم الخميس: ظرف زمان، أو (ما جلست إلا أمامك)، فأمامك ظرف مكان، وهكذا.

ولو قلنا يا إخوان (ما ضربته إلا ضربًا خفيفًا)، فضربًا: مفعول مطلق.

ثم اعلم أن الاستثناء المُفرَّغ لا يكون إلا بعد النفي أو النهي أو الاستفهام، يعني لا يكون في الإيجاب، لا يكون في الإثبات، يكون في النفي كالأمثلة السابقة كلها، جعلتها على مثال النفي، ما جاء إلا محمد، ما أكرمت إلا محمدًا، وتكون بعد النهي، كقولك: (لا يقم إلا محمدٌ، ولا يذهب إلا محمدٌ)، وبعد الاستفهام كقولك، لا يكون الاستفهام إلا إنكاريًّا، كأن تقول: (هل يُهلك إلا القوم الفاسقون؟ هل يُضرب إلا المهملُ؟)، استفهام هنا استفهام إنكاري أو توبيخي،

يعني لا يأتي على الاستفهام الحقيق.

قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]، هي محمدٌ رسولٌ، مبتدأ وخبر، ثم دخلت هنا إلا للحصر فقيل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]، فالإعراب لا يتغير، محمدٌ: مبتدأ، ورسولٌ: خبر، وإلا: أداة استثناء ملغاة، وما: حرف نفي.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء:١٧١]، لا: ناهية جازمة، تقولوا: مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والفاعل واو الجماعة، وأين مفعوله؟ الحق، وإلا: أداة استثناء ملغاة.

وتقول: (لا قرأتُ إلا خاشعًا)، هنا مفرغ أو تام؟ مفرغ، ومسبوق بماذا؟ (لا قرأت إلا خاشعًا) نفي أو نهي؟ نفي، نعم، وإعراب خاشعًا؟ حال.

وقال تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف:٣٥]، أي يُهلك القوم الفاسقون، فيُهلك: مضارع مبني للمجهول، والقوم: نائب فاعل، والفاسقون: صفة، وإلا: أداة استثناء ملغاة.

إذًا فقررنا أن الاستثناء المُفرَّغ لا يكون في الإثبات والإيجاب، وإنما يكون بعد النفي أو النهي أو الاستفهام، فإن قلت: فماذا تفعل في قوله جل جلاله: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة:٣٢]؟ أن: هذه المصدرية الناصبة، مصدرية يعني ينسبك منها مصدر، فتأويل الآية، معنى الآية: يأبى الله إلا إتمام نوره، إتمام هذا مفعول به، يأبى الله إلا إتمام، وإلا: أداة استثناء ملغاة.

والجملة هنا مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام أم أنها إثبات وإيجاب؟ يأبى، ما قال: لا يأبى، أو هل يأبى، الفعل هنا في ظاهره أنه مثبت، موجب، ليس منفيًّا ولا

منهيًّا عنه، ولا مستفهمًا عنه.

فالجواب عن ذلك أن النحويين اختلفوا في نحو ذلك على قولين:

فقال كثير منهم: إن المعنى هنا على النفي، فمعنى يأبى: لا يريد، والمعنى والله أعلم: لا يريد الله إلا أن يتم وره، لا يريد الله إلا إتمام نوره، وعلى هذا القول فإن الحكم سينطبق على الفعل يأبى، وعلى ما في معناه مما يدل على الإباء، كأبى ورفض ومنع، ونحو ذلك، فتقول: (يأبى محمد إلا الجلوسَ، ورفض المدير إلا التوقيعَ، ورفض زيدٌ إلا السفرَ)، وهكذا.

ففي مثل هذه الأساليب لا إشكال في جوازها، من حيث الجواز لا إشكال في جوازها، وكلها تتأول على مثل هذا التأويل الذي قيل في الآية، يأبى، يأبى يعني لا يريد، وهكذا.

وقال آخرون: كابن الحاجب، وابن الحاجب من النحويين المحققين الذين يُنظر إلى أقوالهم، فهو إمام كبير في النحو، وله كتاب من أعظم كتب النحو وأشهرها وهو كتاب [الكافية في النحو]، وله في الصرف: [الشافية في الصرف]، وهما من أعظم كتب النحو، ولهما من الشروح ما لا يُحصى، وهو مع ذلك عالم أيضًا في أصول الفقه، وله [مختصر ابن الحاجب] أيضًا المشهور في الأصول، يعني إنسان عالِم، ليس قوله كقول غيره.

قال هؤلاء -قلنا كابن الحاجب- قال: يجوز التفريغ، يعني الاستثناء المُفرَّغ، يجوز الاستثناء المُفرَّغ الموجب إذا حصلت به فائدة، ولا يجوز إذا لم تحصل به فائدة، فإذا كان الكلام يدور حول عمدة، يعيني مبتدأ أو خبر أو فاعل، فهنا لا يمك أن يكون للكلام معنىً، مع التفريغ، يعني ما يجوز أن تقول: جاء إلا محمدٌ، ما يمكن، الكلام ليس له معنى، جاء إلا محمد؛ لأن محمد فاعل، هنا ما تتصور

الفائدة.

لكن متى تتصور الفائدة؟ إذا كان ما بعد إلا فضلة، يعني ليس مبتدأً ولا خبرًا ولا فاعلًا، هنا قد تتصور الفائدة، فننظر، إن حصلت فائدة فيُقبل كما قيس على هذه الآية، وكقولك –هذا مثال ابن الحاجب- يقول: (قرأت إلا يوم الجمعة)، ممكن أن تقول: (قرأت إلا يوم الجمعة)، فهنا الكلام له فائدة، مع أن الاستثناء مفرغ، لم تستثنِ يوم الجمعة من أيام سابقة، والمعنى واضح ومعروف، فهنا يصح عنده الاستثناء.

الطالب: (@٠٠:٣٠:٤٧)

الشيخ: نعم، ابن الحاجب، إذا كان بمعنى الإباء فهذا قول الجمهور، يقيسونها على الآية، الآن ابن الحاجب مثّل بـ قرأ، قرأت إلا يوم الجمعة، قرأت ليس بمعنى الإباء، بمعنى الفعل والقصد، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣١:١٢)

الشيخ: إذا كانت بمعنى لكن، فالاستثناء منقطع، المنقطع بمعنى لكن، أما المتصل فهو الذي المستثنى منه يتبع في المعنى المستثنى، المستثنى يتبع المستثنى منه، يعني من جنسه.

الطالب:(@٠٠:٣١:٣٩)

الشيخ: لا، كيف، المُفرَّغ لا، المُفرَّغ أداة الاستفهام ملغاة، ليست بمعنى لكن، وليست بمعنى الاستثناء الحقيقي، مفرّغ.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنْ يُفَــــرَّغْ سَـــــابِقُ إِلاَّ لِمَـــــا ... بَعْـــدُ يَكُـــنْ كَمَـــا لَـــوْ إِلاَّ عُـــدِمَا

يقول: سابق إلا، العامل الذي يسبق إلا، يأتي قبل إلا، إذا فُرِغ للعمل لما بعدها، كيف يُفرغ للعمل لما بعدها؟ بأن لا يُذكر المستثنى منه، فكيف يكون الإعراب؟ يقول: كَمَا لَوْ إلاَّ عُدِمَا، تجعل ما بعد إلا معمولًا لما قبلها، فهذا ما يتعلق بالاستثناء المُفرَّغ، فانتهينا الآن من نوعين من أنواع الاستثناء؛ الاستثناء التام الموجب، والاستثناء المُفرَّغ، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٢:٤٧)

الشيخ: لا إله إلا الله، هذا ليس بالاستثناء المُفرَّغ، هذا في الاستثناء التام المنفي، وسبق أن تعرضنا للمسألة وأعربناها بالتفصيل عندما تكلمنا على باب لا النافية للجنس، وقلنا إن لفظ الجلالة هنا مستثنى من الضمير المستتر في الخبر، يعني لا إله معبودٌ إلا الله، فمعبودٌ هذا خبر، ومعبود مفعول، لا بد أن يستتر فيه الضمير، يعني لا إله معبودٌ هو، فلفظ الجلالة مستثنى من هذا الضمير، هذا قول الجمهور، وذكرنا في المسألة أيضًا ثلاثة أقوال غير ذلك، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٣:٤٣)

الشيخ: تُعرب ماذا؟

الطالب:(@٠٠:٣٣:٤٦)

الشيخ: وأنت لم تُصرح بأحد، تقصد في المُفرَّغ؟ في: ما جاء إلا محمدٌ؟

الطالب:(@٠٠:٣٤:٠٠)

الشيخ: لا، هنا يمكن أن تدعي ذلك، أو نقول: نتكلف ذلك، لو جاءت اللغة على هذا الأمر، لو جاءت اللغة على هذا الأمر لقلنا إن العرب تراعي هنا مستثنى منه محذوفًا، لكن إذا جاءت اللغة على أن إلا هنا ملغاة وغير معتبرة، وما بعدها يُعرب بحسب ما قبلها، فيقولون: (ما جاء إلا زيدٌ)، ولا يقولون: (ما جاء إلا

زيدًا)، نحن حينئذٍ نقول: لأنهم لا يعتبرون بالمستثنى منه المحذوف، وإنه كان فيه مستثنى منه حُذف، لكن ما يأخذون به، هذه لغة العرب، كذا لغة العرب.

فإن قلت: هل يجوز أن ننصب في نحو ذلك، ونقدر مستثنى منه محذوفًا؟ فنقول: أما في اللغة فلم يرد السماع بذلك، أما من حيث القياس فالجمهور يمنعونه، وبعض العلماء كالكسائي يجيزه، لكن دائمًا في الأمور التي ما جاء فيها سماع ينبغي ألا نتجاوز المسموع، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٥:٣٠)

الشيخ: لا إله معبودٌ بحقٍّ، بحقٍّ هذا متعلق بمعبود، أو لا معبود حقيقٌ، حقيقٌ بالعبادة، لا معبود حقيقٌ يقصدون بذلك حقيقي؟ أو حقيق بالعبادة يعني مستحق للعبادة وهؤلاء غير حقيقيين؟

الطالب:(@٠٠:٣٦:١٠)

الشيخ: على كل نعم، لا شك أن التقدير الصحيح في كلمة التوحيد يعني لا إله معبودٌ بحقٍّ إلا الله، لأن هناك معبودات أخرى، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٦:٢١)

الشيخ: فلهذا يقيدونه بحقٍّ، لا إله معبودٌ بحقٍّ.

الطالب:(@٠٠:٣٦:٣٧)

الشيخ: ماشي، لا إله حقٌّ، لكن كلمة الإله ليس كل إله معبودًا، هناك آلهة باطلة لا تُعبد، فإذا قلت لا إله معبودٌ، فهنا لا يصح الخبر.

الطالب:(@٠٠:٣٧:٠١)

الشيخ: نعم، هناك آلهة غير معبودة، ويقول: لا ما يصح أن نقول معبود لأن إله

يعني معبود، نقول: فيه آلهة معبودة وآلهة غير معبودة، فهنا لا يصح الخبر.

الطالب:(@٠٠:٣٧:١٤)

الشيخ: هواك، هل تعبد أنت هواك؟ هناك من يعبد هواه.

الطالب:(@٠٠:٣٧:٢٣)

الشيخ: هل هناك آلهة غير معبودة؟ هناك آلهة باطلة غير معبودة من أهل الحق، إذًا فهناك آلهة معبودة وآلهة غير معبودة، لكن الإله الحق المستحق للعبادة هو واحد، وهو الله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا سُميت في القرآن آلهة، كل ما يُعبد فهو إله، إله يعني معبود، مألوه، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٨:٠١)

الشيخ: لا، نحن لفظ الجلالة، هذا الذي سيأتي في النوع الثالث، إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا فلك النصب على الاستثناء، ولك الإتباع على البدلية، الوجهان جائزان هناك، إلا في كلمة التوحيد، لم يرد فيها إلا الإتباع بالبدلية.

الطالب:(@٠٠:٣٨:٢٨)

الشيخ: لا، مُبدل من الضمير، مُبدل من ذلك الضمير المستتر الخبر، لا إله إلا الله، لفظ الجلالة بدل من ذلك الضمير المستتر في معبودٌ، لا إله معبودٌ هو بحقٍّ إلا اللهُ، اللهُ هذا بدل من الضمير المستتر في هو، في محل ماذا؟

الطالب:(@٠٠:٣٨:٥٩)

الشيخ: محل ماذا؟ محل أي كلمة؟ أنت تقول محل، محل إله؟ الضمير؟

الطالب:(٠٠:٣٩:٠٧)

الشيخ: تعرف المراد بالمحل؟ المحل يعني أن الكلمة لها إعراب لفظي ولها

إعراب محلي، هذا المراد بالمحل، ما تقول على المحل إلا إذا كان لها إعراب لفظي ومحلي، فحينئذٍ يمكن أن تراعي المحل ويمكن أن تراعي اللفظ، أما الضمير الذي فيه، معبودٌ هو، هذا ضمير رفع ما فيه...

الطالب:(@٠٠:٣٩:٤٠)

الشيخ: (@٠٠:٣٩:٤٥) من حيث... تقول لفظ الجلالة، لا يقولون: الله بدل، يقولون: لفظ الجلالة بدل من ذلك الضمير، لأن النحويين لا يتعاملون إلا مع الألفاظ، ولا يتعاملون مع المعاني، نعم.

الطالب:(@٠٠:٤٠:٠٤)

الشيخ: الإعراب هو المعنى.

الطالب:(@٠٠:٤٠:١٤)

الشيخ: نعم، الإعراب وليد المعنى.

الطالب:(@٠٠:٤٠:٢٧)

الشيخ: النحوي عندما يتكلم، إنما يريد تلك الألفاظ، فإذا قال مثلًا: محمدٌ في جاء محمدٌ فاعل، يريد أن هذا الاسم (الميم والحاء والميم والدال) هذا الاسم يدل على من فعل الفعل، مثلًا يقولون: جاء محمدٌ، جاء: فعل ماض، ومحمد: فاعل، من الذي فعل المجيء؟ الميم والحاء والميم والدال أم ذلك الرجل الذي يسمى بمحمد؟ أين الفاعل الحقيقي؟ ذلك الرجل، ومع ذلك النحوي يقول: محمد فاعل، يعني الميم والحاء والميم والدال؛ لأن الفاعل عند النحويين هو اسم يدل على من فعل الفعل، نعم.

الطالب:(@٠٠:٤١:٢١)

الشيخ: بدلًا من الضمير الذي في حق، لا معبود حقٌّ هو؛ لأن حق هنا سيكون مصدر بمعنى المشتق، يعني: لا معبود محقوقٌ، فهو أيضًا يتحمل الضمير، ما الذي يتحمل الضمير؟ هو الفعل وما يعمل عمله، والذي يعمل عمله: الوصف والمصدر، فهو يتحمل ضمير، فيه ضمير، نعم.

الطالب:(@٠٠:٤٢:٠٦)

أنا ما أتيت بإعراب كلمة التوحيد؛ لأنها فصلنا الكلام فيها في باب لا النافية، فما أرى إعادة الكلام عليه.

نتنقل إلى النوع الثالث من أنواع الاستثناء وهو: التام المنفي.

التام المنفي هو الذي فيه تفصيل، يحتاج إلى شيء من الانتباه أكثر من النوعين السابقين، ليس فيهما تفصيل.

التام المنفي إذا كان متصلًا فلك في المستثنى الوجهان؛ أي النصب على الاستثناء، والإتباع على البدلية، والإتباع هو المختار، فتقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ وخالدًا)، ما: نافية، جاء: فعل ماض، الضيوف: فاعل، إلا: أداة استثناء، خالدٌ: بدل من المستثنى منه مرفوع مثله، ولك أن تقول: إلا خالدًا، فمستثنى منصوب، والمختار: الإتباع على البدلية، يعني أكثر ما جاء من الشواهد في هذا الأسلوب جاء على الإتباع، وجاءت شواهد أخرى أقل منها على النصب.

وتقول: (ما سلمت على أحدٍ إلا خالدٍ وخالدًا)، إلا خالدٍ: هذا بدل من أحدًا، إلا خالدًا: هذا منصوب على الاستثناء.

فإذا قلت: (ما أكرمت الضيوف إلا خالدًا)، فلك في: خالدًا، النصب إما بدل من الضيوف المفعول به، أو النصب على الاستثناء.

إذًا فإذا كان الاستثناء التام المنفي كان متصلًا فلك الوجهان، إذا قلنا الوجهان

فنريد النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية، إلا أن المختار هنا: الإتباع على البدلية، وقال الكوفيون: إن الإتباع هنا من باب عطف النسق، وليس من البدلية؛ لأن إلا عندهم في هذا الأسلوب من حروف النسق، يعني من حروف العطف.

هم يزيدون في حروف العطف المشهورة (الواو والفاء وثم وأو) يزيدون حروفًا أُخر لا يوافقهم عليها البصريون، منها: إلا في الاستثناء التام المنفي عند الإتباع، يقولون: هذا حرف عطف، إذًا فإذا قلت: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ)، فخالدٌ عند البصريين بدل، وعند الكوفيين: معطوف على الضيوف، وإلا هو حرف العطف عندهم، هذا إذا كان الاستثناء متصلًا.

أما إذا كان منقطعًا، كقولك: (ما جاء القوم إلا سيارةً)، أو (ما نام أصحاب البيت إلا عصفورًا)، فالحجازيون يوجبون النصب، والتميميون يجوّزون الوجهين، والمختار عندهم النصب، فإذا قلنا مثلًا: (ما سافر المسافرون إلا سيارةً)، فالاستثناء تام منفي منقطع، **فالحجازيون** يوجبون النصب على كل حال، (ما سافر المسافرون إلا سيارة، وما جاء القوم إلا حمارًا).

والتميميون يجيزون الوجهين؛ أي النصب على الاستثناء والإتباع، والمختار عندهم النصب، فيقولون: ما جاء القوم إلا حمارًا، هذا المختار، ويجوزون: (ما جاء القوم إلا حمارٌ) على الإتباع، إما بدل أو عطف.

المختار يعني الأكثر عندهم في الأسلوب، في الاستعمال، المختار عندهم النصب.

أما إذا نُصب فالأمر فيه واضح ولا إشكال.

وأما إذا أُتبع سواء قلنا بدل أو قلنا عطف، طيب بدل ماذا؟ بعض من كل، على التجوّز.

الطالب:(@٠٠:٤٨:٢٢)

الشيخ: لا، القوم يطلق على الناس فقط، الحمار ليس من القوم، لو كان من القوم لكان الاستثناء متصلًا، قال بعضهم: بدل بعض من كل على التوسع، وقال بعضهم: بدل غلط لا يهمنا ذلك الآن.

ومن ذلك قول عامر بن الحارث يقول:

وبلـــــدةٍ لـــــيس بهـــا أنـــيسُ إلا اليعـــــــافير وإلا العـــــــيسُ

وبلدةٍ: بلدة مجرورة، ما الذي جرها؟ هذه رُب المحذوفة، ورب بلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافير، اليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية، يعني البقرة الوحشية الصغيرة تسمى يعفور، تُجمع يعافير، والعيس: معروف العيس، جمع عيساء، والعيساء هي الإبل البيض المخلوطة بصفرة، بعض الإبل تكون بيضاء وفيها شيء من الصفرة فتسمى عيسًا.

ليس بها أنيس إلا اليعافير، الاستثناء تام، أركانه الثلاثة موجودة، ومنفي، ما أداة النفي عندنا؟ ليس، متصل أم منقطع؟ هل البقر والإبل من الأنيس الذي يؤنَس بهم؟ لا، يريد بالأنيس الإنسان الذي يؤانسه، وهو في القصيدة إنما يريد بذلك أيضًا أشد من عموم الناس، وإنما يريد حبيبته أو محبوبته، كأنه قال: وبلدة ليس بها أنيس لكن اليعافير، البقر والإبل فيها، لا يريد أني آنس بهم، لا، يقول: بلدة ليس فيها أنيس، لكن فيها بقر وإبل، فكذا يكون الاستثناء المنقطع.

فاليعافير هنا استثناء منقطع، فكان المختار فيه: النصب، ولكنه أتى على الوجه الآخر غير المختار، فرفع، ليس بها أنيسٌ، هذه ليس، أين اسمها وخبرها؟ أما اسمها المرفوع فأنيسٌ، وأما خبرها ف: بها، ليس أنيسٌ بها، واليعافير بدل من أنيسٌ، ولو أتى على المختار لقال: إلا اليعافيرَ، ولو كان الشاعر حجازيًّا لم يقل إلا

اليعافيرَ.

وهذا هو قول ابن مالك، أقصد ما شرحناه في التام المنفي على هذا التفصيل بين الاستثناء المتصل والمنقطع، هذا هو قول ابن مالك:

وَبَعْدَ نَفْي أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِب

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيم فِيْهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

فقوله: وبعد نفي أو كنفيٍ، يريد التام المنفي، وقوله: انتخب إتباع ما اتصل، انتُخب، معنى ذلك أن الوجهين جائزان، إلا أن المنتخب أي المختار هو الإتباع، انتُخب إتباع ما اتصل، يعني المتصل.

ثم تكلم على الاستثناء المنقطع فقال: **وانصب ما انقطع**، هنا أمر، يعني أن النصب واجب، **وَعَنْ تَمِيم فِيْهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**، إذًا فالوجوب الذي ذكره قبل قليل هو عند غير تميم، يريد الحجازيين، أما تميم ففيه إبدال وقع، يعني أن الأكثر عندهم والمختار النصب، وجاء فيه الإتباع.

ثم ننظر... وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]، هذه سببت مشكلة كبيرة عند بعض الفرق، بسبب أحكام الاستثناء، ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ﴾ [النمل:٦٥]، يقول: لا يعلم من في السموات، مَن موصولة، من في السموات، بمعنى الذين، لا يعلم الذين في السماوات والذين في الأرض الغيب إلا الله، فاستثنى، الاستثناء هنا متصل، أم منقطع؟

الاستثناء أولًا تام أم غير تام؟

الطالب:(@٠٠:٥٤:٥٣)

الشيخ: تام، إذًا كان موجود المستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى، وهو تام منفي، لقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٣]، فإن كان متصلًا، لو قلنا إنه متصل، إن كان متصلًا فالواجب عند الحجازيين: النصب، والقرآن أكثره ومعظمه نزل على لغة الحجازيين، ولا يُصرف عن لغة الحجازيين إلا لقرينة أو دليل، نعم فيه بعض الآيات وبعض القراءات جاءت على غير لغة قريش، لغة الحجازيين، لكن الأصل فيه أن القرآن نزل على لغة قريش.

لكن الآية ماذا تقول؟ إلا اللهَ أم إلا اللهُ؟ اللهُ باتفاق القرآن، لا السبعة ولا العشرة، وحتى الشواذ، ما أعرف أنا فيها إلا اللهَ حتى في الشواذ، كلها جاءت باتفاق: إلا اللهُ، معنى ذلك أن الاستثناء منقطع أم غير منقطع؟ لو كان منقطع لانتصب.

قلنا متصل، هل الله عَزَّوَجَلَّ داخل في قوله: الذين في السموات وفي الأرض؟ في السموات، في السماء، هل الله عَزَّوَجَلَّ يدخل في قولنا: الذين في السماء؟

الطالب:(@٠٠:٥٦:٢٩)

الشيخ: أين الله؟

الطالب:(@٠٠:٥٦:٣٤)

الشيخ: في السماء، دعونا نقف عند ألفاظ القرآن، في السماء في السماوات، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، إذًا فالله عَزَّوَجَلَّ داخل في قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [آل عمران:٨٣]، أم ليس بداخل؟ داخل، ومنقطع أم متصل؟ متصل.

نعود إلى أحكام النحويين، ماذا قالوا في المتصل هنا؟ قالوا: يجوز لك فيه

الوجهان، النصب والإتباع، والمختار: الإتباع، وقد جاءت الآية على المختار، يعني الآية هنا جاءت على ما قرره النحويون تمامًا.

بعض الفرق التي تنفي هذا عن الله عَزَّوَجَلَّ أن الله في السماء، صارت في مشكلة مع الآية، ولهم تأويلات بعيدة وقريبة في ذلك، فبعضهم كالزمخشري قال: إن الآية جاءت على لغة تميم القليلة، التي ذكرناها قبل قليل، يقول: إن الاستثناء منقطع، نقول له: الحجازيين يوجبون النصب، والقرآن جاء على لغة الحجازيين، يقول: لا، هذه الآية جاءت على لغة التميميين، وعلى لغة التميميين، وعلى لغة التميميين الكثرة أم القليلة؟ القليلة.

ومع ذلك رد جماهير المعربين ممن يقول بهذا القول، أي قول الزمخشري ونحوه، ردوا هذا الإعراب، قالوا: لا يصح أن نفسر القرآن على اللغة القليلة لغير الحجازيين، ثم صاروا يتكلفون أوجهًا أخرى في إعراب هذه الآية.

ثم قال بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

تكلم في هذا البيت على حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، فيجوز أن تؤخره فتقول: جاء الضيوف إلا خالدًا، ويجوز أن تقدمه إذا قصدت به التقديم ومزيد الاهتمام فتقول: جاء إلا خالدًا الضيوف، فحكمه حينئذٍ جواز الوجهين فيه.

والنصب المختار، إذا تقدم فحكمه جواز الوجهين فيه، والمختار النصب، يعني هذه اللغة الفصحى، اللغة الكُثرى، لكن جاء في بعض الشواهد القليلة: الإتباع.

فنقول: يجوز فيه الوجهان، والمختار: النصب، تقول: (ما جاء إلا خالدًا الضيوف)، هذه اللغة الفصحى الكثرى، ولك أن تقول: (ما جاء إلا خالدٌ

الضيوف)، فترفع.

كيف يكون الإعراب؟ هذا السؤال، نُعرب:

النصب (اللغة الفصحى): (ما جاء إلا خالدًا الضيوف)، فجاء: فعل، والضيوف: فاعل، وإلا: أداة استثناء، وخالدًا: منصوب على الاستثناء، فالجملة هنا حقيقتها وأصلها الاستثناء التام، ثم قدمت المستثنى مع الأداة.

يعني على هذه اللغة الفصحى، الأصل في قولك: (جاء إلا خالدًا الضيوف)، الأصل: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، ثم أخذت إلا خالدًا وقدمتها بسبب شدة الاهتمام بها، فالإعراب ما يتغير، إلا أن المعنى هو الذي يتغير، يعني صار اهتمامك بالمستثنى أكثر من اهتمامك بالمستثنى منه.

أما الوجه الثاني وهو: (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، فجاء: فعل، وخالدٌ: هو الفاعل، (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، خالدٌ هو الفاعل، والضيوف: بدل من خالد، **هنا عدة أسئلة:**

حقيقة الاستثناء هنا على هذا الإعراب، على هذه اللغة القليلة، حقيقة الاستثناء هنا تام أم مفرغ؟ في قولك: (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، فخالدٌ هو الفاعل، فأعربتها إعراب المُفرَّغ، كأنك قلت: جاء خالد، ثم أبدلت من الفاعل، جعلت الضيوف بدلًا من خالد، فهنا أعربتها وعاملتها معاملة المُفرَّغ.

قلنا: المتكلم عندما يقول: (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، حقيقة كلامه، الكلام الذي قصده، الذي أراد أن يقوله أن يبني كلامه على الاستثناء المُفرَّغ، أراد أن يقول لك: (ما جاء إلا خالد)، ثم بدا له أن يكمل فقال: (الضيوف).

أما على اللغة السابقة الفصحى، فالمتكلم إنما بنى كلامه على الاستثناء التام، أراد أن يقول لك: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ)، ثم قدم المستثنى لمزيد الاهتمام

به.

السؤال الثاني: إن قلنا إن الضيوف بدل من خالد في (ما جاء إلا خالد الضيوف)، قلنا بدل، من أي أنواع البدل؟ نعم.

الطالب:(@٠١:٠٤:١٤)

الشيخ: قال بعضهم: إنه بدل كل من كل، وقال بعضهم: بل بدل كل من بعض، على القلب، يجعلون هذا من بدل البعض من كل على القلب، بل إن بعض النحويين يثبت أصلًا بدل الكل من البعض في بعض الأساليب، وإن كان جمهور النحويين ينفون هذا النوع، ما فيه، يا بدل كل من كل أو بعض من كل.

قال بعضهم: فيه بدل كل من بعض، واستشهدوا ببعض الشواهد كقوله:

رحـــــم الله أعظمًـــــا دفنوهـــــا ... بسجســـــتَانَ طلحـــــةَ الطلحـــــاتِ

فأبدل طلحة من الأعظُم، مع أن طلحة كل، والأعظُم قليلة، وآية أنا الآن لا تحضرني، لكن لعلها تحضركم، أبدل جنات من جنة، أنا ما حضرت المسألة هذه أصلًا، لكن عرضت لي وأنا أعرض الآن.

لكن على كل حال قيل إن البدل هنا بعض من كل على القلب، يسمونه على القلب.

الطالب:(@٠١:٠٥:٣٠)

الشيخ: لا، جنة ثم قال: جنات، جنة عدن، ثم قال جنات، قال الكميت بن زيد –شاعر أموي مشهور معروف– قال:

فَمَـــــالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَـــــدَ شِـــــيعَةٌ ... ومَـــالِي إلاَّ مَـــذْهَبَ الْحَـــقِّ مَـــذْهَبُ

أراد أن يقول: ما لي شيعة إلا آل أحمد، يعني النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأراد أن

يقول: ما لي مذهب إلا مذهب الحق، استثناء تام منفي، إلا أنه قدم المستثنى فقال:

فَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... ومَالِى إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فإذا أعدنا الكلام إلا أصله: ما لي شيعة إلا آل أحمد، ما إعراب ما لي شيعةٌ؟ ما: نافية، لي شيعةٌ، لي: خبر، وشيعةٌ: مبتدأ، إلا: أداة استثناء، آل: مستثنى منصوب، وهو مضاف وأحمد مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف، ثم إن الشاعر قدم المستثنى مع الأداة لمزيد الاهتمام، هنا لا شك لمزيد الاهتمام.

ثم قال: وما لي إلا مذهب الحق مذهبُ، فعل به ما فعل بالشطر الأول، وقد أتى البيت هذا على المختار أم على القليل؟ جاء على المختار، فنصب.

أما حسان بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقال -يعني النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال:

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ... إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

يكن، هذه كان التامة التي بمعنى يوجد، ليست الناقصة، والنبيون فاعلها، (إذا لم يكن إلا النبيون)، ثم قال: (شافعُ) فرفع بدل من النبيون، ولو جاء بها على الكثير المختار لكان يقول: (إذا لم يكن إلا النبيين شافعُ)، يعني: إذا لم يكن شافعٌ إلا النبيين.

فإن قلت لي: ما حكم المستثنى إذا تقدم (التام الموجب)؟ كل كلامنا وأمثلتنا الآن على التام المنفي، طيب ما حكم المستثنى إذا تقدم في التام الموجب؟

الجواب على ذلك: سبق أن قلنا: إن حكمه دائمًا النصب في كل حالاته، ومن تلك الحالات إذا تقدم فيجب فيه النصب، ليس فيه إلا النصب، ثم أخذ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك يتكلم على أحكام إلا إذا تكررت، إلا قد تتكرر في الكلام، فتقول مثلًا: (ما جاء الضيوف إلا خالدًا، إلا زيدًا، إلا فهدًا)، أو تقول: (ما جاء الضيوف

إلا خالدًا وإلا فهدًا وإلا سعدًا)، يعني قد تتكرر، ما حكمها إذا تكررت؟ يعني هل تغير الأحكام السابقة التي درسناها قبل قليل بالتفصيل أم لا تغيرها؟

بين ابن مالك ذلك في الأبيات التالية، لكن قبل أن نقرأها نفتح المجال للأسئلة، إن كان فيه أسئلة فيما سبق أو نكمل؟ نعم.

الطالب:(@٠١:١٠:٠٢)

الشيخ: نعم، هنا لشدة الاهتمام، والعامة الآن يفعلون ذلك عندنا، إذا أردت أن تهتم بشيء أنت تقدمه في الكلام، قدمته لشدة الاهتمام، نعم.

الطالب:(@٠١:١٠:٣٠)

الشيخ: هو قال قبل قليل، يقول: (في) هل تعني مطلق الظرفية أو تشمل الظرفية والفوقية؟ أنت تقول: لا، المراد هنا الفوقية، ليست الظرفية الحقيقية، كذا تقول.

الطالب:(@٠١:١١:٠٣)

الشيخ: أنت تريد أن تقول: إن في الواردة في الأدلة القرآنية المراد بها الفوقية، ليست الظرفية الحقيقية، الوارد في النصوص في، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، الوارد في أم فوق؟ في، ثم أنت فسرتها بالفوقية لأدلة أخرى.

أنا لا أقول لك: أنا لا أعارض ذلك، بل هذا صحيح، ما فيه إشكال، لكن نقول فسّر هذه الآية إما أن تفسر به الآية الأخرى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، فالمراد بـ في هنا، في الظرفية الحقيقية، والظرفية الفوقية، ما فيه إشكال، نعم، فهي قد تُستعمل في المعنيين، تقول: الكأس في الدرج، ظرفية حقيقية، والكأس في

المنضدة يعني فوقها، يُعرف هذا من الاستعمال والقرائن.

فمهما فسرت الآية الثانية: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، فسِّر هذه الآية، ما فيه إشكال، واضح؟ نعم.

الطالب:(@٠١:١٢:٢٦)

الشيخ: طيب، فسّر السماء هناك بالسماء هنا.

الطالب:(@٠١:١٢:٣٦)

الشيخ: نقول: (في) في اللغة تطلق على المعنيين، هو يؤوّلها في الآية على معنى الفوقية، نقول: نعم، هذا صحيح لدلالة الشواهد الأخرى عليها، لكن هذه الآية كذلك نقول: في، بمعنى الفوقية، أنت تعرف الآية التي نتكلم عليها؟ وهي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل:٦٥]، فسّرها بنفس التفسير هناك، سواء في: فيها، أو في: فوقها، المعنى واحد، نعم.

الطالب:(@٠١:١٣:٢٩)

الشيخ: لكن لا، على غير فوق.

الطالب:(@٠١:١٣:٤٠)

الشيخ: نعم، فمهما فسرت هناك فسر هنا، ما فيه إشكال، لا تعارض بين الآيتين، كلاهما يُفسران بالتفسير الذي تقوله، نعم.

الطالب:(@٠١:١٣:٥٣)

الشيخ: لا، الصواب عند المحققين أنهم يجتمعان، نعم يجتمعان، هذه المسألة يبحثونها في كتب الأصول، هل يجوز استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي؟ يجوز، كثير من المتكلمين منعوا أن يجتمعا، لكن الشافعي نص على

أنه يجوز أن يجتمعا، ما فيه إشكال، كقولهم: (القلم أحد اللسانين)، اللسانين هنا اللسان الحقيقي واللسان المجازي، ومع ذلك ثُنيا، ثُنيا وأنت تريد بأحدهما اللسان الحقيقي، والثاني: اللسان المجازي.

فقد يُستعمل اللفظ الواحد بمعنيين، يعني هو يستعمل في نفس الأسلوب في نفس الجملة، ويراد به معنييها الحقيقي والمجازي.

الطالب:(@٠١:١٤:٥٢)

الشيخ: لا، هذا يجوز، هذا جائز، هذا أمر جائز.

الطالب:(@٠١:١٥:٠١)

الشيخ: لا، أمر جائز، يعني يجوز أن تخرج من هنا، ويجوز أن تخرج من هنا، كلاهما جائز، أمرٌ جائز.

الطالب:(@٠١:١٥:١٤)

الشيخ: ربما (@٠١:١٥:١٨) هو الأقرب إليك، سؤال آخر؟ أنا ذكرتها فقط من باب أنها تجري على ما ذكرناه من أقوال النحويين هنا، ما فيها أي إشكال، جارية، وإلا فإن أهل السنة هكذا أعربوا الآية وفسروها، وهذه من أدلتهم في إثبات العلو لله عَزَّوَجَلَّ، ذكرها ابن القيم في استدلالاته على العلو، وذكرها كثيرون، عند أهل السنة ما فيها أي إشكال، الإشكال عندما ينفي العلو، كيف سيخرج الله عَزَّوَجَلَّ من قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:٨٣].

ولهم تأويلات أخرى وتفسيرات أخرى للآية، حتى قال بعضهم: هذا أصلًا مفرغ، الغيب بدل من قوله: من في السماوات والأرض، يعني لا يعلم من في السماوات والأرض يعني الغيب، إلا الله، الله: فاعل، ومن في السماوات: مفعول به، والغيب: بدل منه، عندهم لف ودوران، ويستطعيوا أن...

الطالب: (@٠١:١٦:٣٦)

الشيخ: ثم يُرد عليهم، أن مَن إنما تُستعمل في العاقل، وسيجيبون فيقولون: إنما قد تُستعمل لغير العاقل قليلًا، فهذا من القليل، فيُرد عليهم بأن القرآن لا يُحمل على القليل إلا بدليل أو قرينة، فمهما لفّوا وداروا سيقعون إما في تكلف أو في تأويل قليل.

الطالب: (@٠١:١٧:٠٤)

الشيخ: المشكلة أن الكلام على أحكام إلا المكررة فيه طول، فسنبدأ به، لن نستطيع أن ننهيه، لكن لعلنا نقف عند بعض الشواهد إذًا، نأخذ شواهد، إن كان فيه سؤال أو لنا الشواهد؟ نعم.

الطالب: (@٠١:١٧:٢٤)

الشيخ: ارفع صوتك.

الطالب: (@٠١:١٧:٣٣)

الشيخ: نقول: لا نُخرّج القرآن على القليل مادام هناك مندوحة، ما يُخرج على القليل مادام هناك مندوحة.

الطالب: (@٠١:١٧:٤٩)

الشيخ: كيف؟

الطالب: (@٠١:١٧:٥٣)

الشيخ: هناك أوجه قوية، يمكن أن تُخرج القرآن عليها ويستقيم الأمر، لكن الإعراب...

الطالب: (@٠١:١٨:٠٢)

الشيخ: في معنى الكلمة؟ في المعاني؟

الطالب:(@٠١:١٨:١٩)

الشيخ: قد تُؤول، المعاني قد تأتي، المعاني يقولون: إن العرب يجتمعون في الأسواق ونحو كذا، ويأخذ بعضهم من بعض، يعني هذه مستعملة حتى عند الحجازيين، لكن بقلة، أخذوها من القبائل الأخرى، فالمعاني قد تأخذها القبائل بعضها من بعض، كما يوجد عندنا الآن، قد نأخذ المعاني من أناس آخرين.

لكن الأسلوب هو الذي يصعب أن تأخذه، الأسلوب يعني نفس اللغة ستترك شيء وتأخذ مكانه شيء آخر، أما المعاني فيمكن أن نأخذها الآن من لغات أخرى، أو من دول أخرى، نعم، ارفع صوتك.

الطالب:(@٠١:١٩:١٤)

الشيخ: يعني هل يُحمل القرآن على الفصيح والأفصح؟ أم يجب أن يُحمل على الأفصح فقط؟ هنا لا، هنا يجوز أن تحمل القرآن على الفصيح والأفصح، ما لم يصل إلى حد القلة، بما أن الوجه فصيح ولا إشكال في فصاحته، فيمكن أن يُحمل القرآن عليه، وهناك آيات كثيرة وإعرابات كثيرة حُملت على الفصيح.

الطالب:(@٠١:١٩:٤٣)

الشيخ: الفصيح غير القليل، القليل كما قلنا قبل قليل، أن يأتي الكثير عند العرب على أسلوب معيّن، ثم يأتي عند مثلًا قبيلة، أسلوب يخالف هذا المنتشر عند قبائل العرب كلها، هذا نقول: هذا قليل.

لكن فصيح وأفصح، يعني أن القبيلة تجيز هذين الأمرين، تجيزهما، إلا أن هذا الأسلوب يأتي مثلًا إذا قلنا بالنسب، هذا مثلًا ستين بالمائة، وهذا أربعين بالمائة، هذا فصيح وأفصح، لكن لو قلنا: ثمانين بالمائة وعشرين بالمائة، تسعين بالمائة وعشرة بالمائة، نقول: لا، هذا قليل، طبعًا أشياء نسبية، لكن يمكن أن نفهم

منها المراد بقولهم: فصيح وأفصح، وقليل وكثير.

الطالب:(@٠١:٢٠:٣٧)

الشيخ: هذا تفسير، الأحسن نقول له: هو هنا تدل على التأكيد، تأكيد المعنى، نعم، هذا يسمى ضمير فصل، وهنا تأكيد، والتأكيد في مكانه أفصح، أما إذا لم يأتِ في مكانه فسيكون من الاستطراد والإطالة، نعم.

الطالب:(@٠١:٢١:٢٤)

الشيخ: وجه نحوي، يعني مثلًا الرفع والنصب، الوجه الأكثر عند العرب هنا الرفع، لكن بعضهم قد ينصب، فنقول: لا، ما يُحمل القرآن على القليل هنا، يُحمل على الكثير، لكن في المعاني، المعاني البلاغية، البلاغية ما تتناهى كثرةً، وقد تختلف فيها الأفهام، فربما يكون الموضع هنا موضع تأكيد، وموضع تفصيل، ولهذا فتحتاج أن تطيل الكلام فيه، وتفصل وتأتي بعدة مؤكدات، كمواضع الإنكار مثلًا، مواضع التعظيم، هنا تحتاج أن تؤكد الكلام.

وفي مواضع أخرى ما تحتاج إلى أن تؤكد الكلام وتطيله، كمواضع الإقرار مثلًا، مواقع مجرد التوضيح، ما يحتاج، وهذا الذي يأتي بالقرآن، يعني أكثر ما يأتي التأكيد، في مواضع الإنكار مع الكلام مثلًا على الكفار، يأتي القسَم، تأتي إنّ، تأتي لام الابتداء، وتأتي لام القسم، وتأتي قد، وتأتي لقد، لتأكيد هذا المعنى.

أو في مواضع التعظيم، كما مثلًا في بيان صفات الله عَزَّوَجَلَّ بقدرته وعظمته ونحو ذلك، تأتي المؤكدات لبيان هذه العظمة، ليس أنهم منكرين هذه العظمة، لكن لا، لتقوية هذه العظمة وإعطائها حقها، نعم.

الطالب:(@٠١:٢٢:٥٠)

الشيخ: ارفع صوتك.

الطالب:(@٠١:٢٢:٥٦)

الشيخ: على المستثنى منه، لا أعرف، لم أقف على شاهد من القرآن قيل إن المستثنى مقدم فيه على المستثنى منه، نعم.

الطالب:(@٠١:٢٣:١٤)

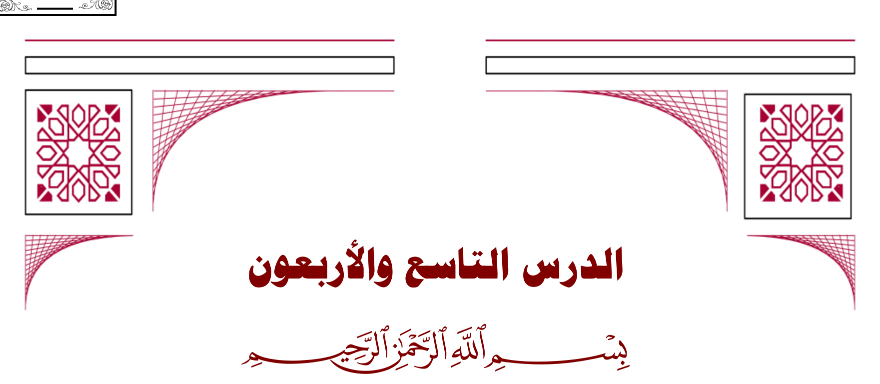
الشيخ: في إعراب القرآن؟ أما الكتب المتقدمة فليس هناك كتاب أعرب القرآن كله، وإنما كانوا يُعربون المُشكل فقط من القرآن، وأهم وأشهر الكتب القديمة في إعراب هذا المشكل هو كتاب [الدر المصون] للسمين الحلَبي، تلميذ من تلاميذ أبي حيّان الأندلسي صاحب [البحر المحيط]، أخذ البحر المحيط، واستخرج كل ما فيه مما يتعلق باللغة والإعراب، وزاد عليه أشياء كثيرة جدًّا، وسماه: [الدر المصون في علوم الكتاب المكنون]، هذا من أفضل الكتب.

وهناك كتب في الإعراب، إعراب المشكل، كتب مختصر، ككتاب [التبيان في إعراب القرآن]، للإمام العكبري، أو كتاب [البيان في إعراب مشكل القرآن] لكمال الدين بن الأنباري، أو [مشكل إعراب القرآن] لمكي القيسيّ.

أما الكتب الحديثة فهناك كتب أعربت كل القرآن، المشكل وغير المشكل، ومن أفضلها –فيما يبدو لي– الإعرابات المفصلة، كتاب [الجدول لإعراب القرآن وصرفه] لمحمود صافي، طبعًا هذه الكتب ستكون كبيرة؛ لأنها في إعراب القرآن كله، حتى [الدر المصون] كتاب كبير، يعني في طبعته الجيدة المحققة تحقيقًا علميًّا حققها الدكتور/ أحمد الخراط، أذكرها وصلت إلى أحد عشر مجلدًا، ولعلها زادت بعد ذلك.

وفي طبعتها التجارية في ثمان أو تسع مجلدات، نعم.

(@٠١:٢٥:٢٦) وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس التاسع والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الاثنين، السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض.

نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس التاسع والأربعين من دروس شرح ألفية ابن مالك، نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يغفر له وأن يرحمه، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يغفر لنا وأن يرحمنا وآباءنا وأمهاتنا، وإخواننا وولاة أمورنا وعلماءنا، وأن ينفعنا بما نقول إنه على كل شيءٍ قدير.

قبل أن نبدأ يا إخوان بالكلام على بقية باب الاستثناء، أعود إلى ما كنا ذكرناه في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]، فلم أكن مُحضِّرًا لهذه الآية كثيرًا؛ لأنني كنت أظن أن الأمر فيها واضح، وبما أن الأمر احتاج إلى سؤال وجواب، فدعونا نقطع ذلك بنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [مجموع الفتاوى] في الجزء السادس عشرة، في الصفحة التاسعة بعد

المائة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن العلو لله عَزَّوَجَلَّ والاستدلال له، قال: "وقد قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل:٦٥]، فاستثنى نفسه والعالَم: مَن في السماوات والأرض، ولا يجوز أن يقال: هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى مرفوع، ولو كان منقطعًا لكان منصوبًا"، يعني بالمستثنى لفظ الجلالة، إلا اللهُ، وشرحنا ذلك أنه لو كان منقطعًا لكان على لغة الحجازيين واجب النصب، الذي نزل به القرآن الكريم.

قال: "ولو كان منقطعًا لكان منصوبًا، بل مرفوع على البدل، والعامل فيه هو العامل في المُبدل منه، وهو بمنزلة المفرغ؛ كأنه قال: لا يعلم الغيب إلا الله، فيلزم أنه داخل في مَن في السماوات والأرض، وقد قدمنا أن لفظ السماء يتناول كل ما سما، ويدخل فيه السماوات، والكرسي، والعرش، وما فوق ذلك؛ لأن ذلك في جانب النفي، وهو لم يقل هنا السماوات السبع، بل عمّ بلفظ السماوات، وإن كان لفظ السماء قد يُراد به السحاب، ويراد به الفلك، ويراد به ما فوق العالَم، ويراد به العلو مطلقًا.

فالسماوات جمع سماء..."، إلى آخر كلامه، طويل، فهو يثبت أن في هنا على معناها الحقيقي، سواءً فيما يتعلق بالمخلوقين، أو فيما يتعلق بالله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه جمع السماوات، فإن أردنا السماوات السبع ففي معها ظرفية تناسب المخلوقين، وإن أردنا بالسماء العلو المطلق، فهي لله عَزَّوَجَلَّ، وهو في السماء وهو في العلو المطلق عَزَّوَجَلَّ.

والسماوات السبع مما سمى من المخلوقات، والسماء بمعنى العلو المطلق، كل ذلك يُجمع بلفظ السماوات، ولا مانع من ذلك.

هذا نقل موجز عن شيخ الإسلام في هذه المسألة، والآية مذكورة في كتب العقيدة، وهم يحتجون لعلو الله عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك فلو عدت إلى كتب المتقدمين لوجدتهم لا يختلفون أن الاستثناء هنا متصل، كما في [تفسير الطبري]، نقل نقول وخلافات، لكن كلها على أنه استثناء متصل، وكذلك الزجّاج في [معاني القرآن]، وهما من أهل السنة، إنما حدث الخلاف عند المتأخرين.

ومع ذلك فإن بعض أهل السنة قال: إن الاستثناء هنا منقطع، مثل ابن كثير في تفسيره، لكن كما رأينا أن ابن تيمية، وهذا هو الحق، أن في السماوات، السماوات كل ما علا يسمى سماءً، فعلى ذلك كل هذه السماوات تُجمع بلفظ السماء، كما لو قلت للناس مثلًا: عودوا إلى بيوتكم، وبعض الناس بيته قصر، وبعض الناس بيته معتاد، وبعض الناس ما له بيت، وإنما ينام تحت الأشجار، ومع ذلك يسمى بيتًا؛ لأن البيت في اللغة: كل ما يبيت فيه الإنسان، سواء كان بيتًا في الحقيقة العرفية (الذي يُبنى وينام فيه الإنسان)، أو لم يكن كذلك، كل ما يبيت فيه الإنسان يسمى بيتًا.

فكذلك كل ما علا يُسمى سماءً، فتُجمع على سماوات، وكل ما يبيت فيه الإنسان يسمى بيتًا، فيُجمع على بيوت، وهكذا.

لعلنا نكتفي بهذا فيما يتعلق بالآية الكريمة، نعم.

الطالب: (٠٠:٠٥:٤٣)

الشيخ: نعم، كلٌ في فَلَكٍ، آسف الفَلَك، ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس:٤٠]، الفَلَك، يعني الفضاء، الجو.

نعود الآن إلى درسنا يا إخوان، كنا شرحنا أربعة أبيات في باب الاستثناء، وكان الكلام فيها على أنواع الاستثناء وحكم المستثنى فيها، فقلنا:

إن الاستثناء ثلاثة أنواع:

تامٌ موجب، وتامٌ غير موجب، وتامٌ مفرغ.

شرحناها وبيّنا حكم المستثنى فيها.

اليوم سيتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على **حكم إلا إذا تكررت**، لو كررناها ما حكمها؟ ويقول في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْدٍ كَلاَ ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لَتْوكِيْدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغ التَّأْثِيْرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

وَدُوْنَ تَفْرِيغ مَعَ الْتَّقَدّم ... نَصْبَ الْجَمِيْع احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِم

وَانْصِبْ لِتَأْخِيْرٍ وَجِيء بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُوْنَ زَائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

تكلم في هذه الأبيات، وهي ستة أبيات على حكم إلا المكررة، إذا كررتها، لو قلت مثلًا: (ما جاء الضيوف إلا زيدٌ إلا فهدًا، إلا خالدًا)، إذا كررتها ما حكمها حينئذٍ؟ هل تتغير الأحكام التي ذُكرت من قبل أو تثبت ولا تتغير؟

فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لتكرير إلا، يقال تكرير ويقال تكرار، والتَّكرار بفتح التاء لا بكسرها، لا يقال: تِكرار، وإنما يقال: تَكرار، أو تكرير.

لتكرير إلا حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون تكريرها للتوكيد، وذلك بأن يمكن حذفها، يعني يمكن أن تحذفها ويمكن أن تأتي بها، فيكون الإتيان بها حينئذٍ لمزيد التأكيد، ولو حُذفت لاستقام الكلام، كأن تقول: (ما جاء إلا أخوك، إلا خالد)، هو أخوك اسمه خالد، فتقول: (ما جاء إلا أخوك، إلا خالد)، هنا يمكن أن تحذف إلا، وتقول: (ما

جاء إلا أخوك خالد)، إذًا فإلا زيدت للتوكيد.

تقول: (ما جاء إلا خالدٌ، وإلا فهدٌ)، إلا الثانية زيدت للتوكيد أو للاستثناء؟ للتوكيد، يمكن أن تُحذف، فتقول: (ما جاء إلا خالدٌ وفهدٌ).

وتقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ، وإلا فهدًا) للتأكيد أو للاستثناء؟ للتأكيد، يمكن أن تُحذف، وتقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ وفهدٌ).

ما حكمها إذا زيدت للتوكيد؟

حكمها أنها حينئذٍ مُلغاة، ما معنى ملغاة؟ يعني لا تغير شيئًا من الأحكام السابقة، الأحكام التي ذكرناها من قبل سواءً في الاستثناء التام الموجب، أو التام غير الموجب، أو التام المفرغ، تنطبق على كل هذه المستثنيات.

ففي المفرغ تقول: (ما جاء إلا خالدٌ)، وتقول: (ما جاء إلا خالدٌ وإلا زيدٌ، وإلا فهدٌ) كلها مثل بعض.

وتقول في الاستثناء التام غير الموجب: (ما جاء الضيوف إلا خالد)، قلنا في خالد يجوز لك النصب والإتباع، والإتباع هو الأرجح المختار، أتبِع، تقول: (ما جاء إلا خالدٌ وإلا فهدٌ، وإلا زيدٌ) مثل بعض، فإن نصبت (ما جاء الضيوف إلا خالدًا وإلا فهدًا وإلا زيدًا) مثل بعض، حكمها الإلغاء.

وإلغاء إلا يكون مع البدل ويكون مع العطف، يكون مع البدل كقولنا: (ما جاء إلا أخوك إلا خالدٌ)؛ أي (ما جاء إلا أخوك خالدٌ)، خالدٌ بدل من أخوك، وإلا هذه ملغاة، يعني زائدة للتأكيد، ويكون مع العطف كما قلنا: (ما جاء إلا زيدٌ وإلا فهدٌ)، قال الشاعر:

هل الدهر إلا ليلةٌ ونهارها ... وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

أعرب لي: هل الدهر إلا ليلةٌ، الدهر؟

الطالب: (@٠٠:١٢:١١)

الشيخ: وليلةٌ؟

الطالب: خبر.

الشيخ: خبر، وهل حرف استثناء، وإلا، قلنا هذا الاستثناء مفرغ، يعني الدهر ليلةٌ، ثم جاءت إلا هنا لا للاستثناء، وإنما للحصر أو القصر.

(إلا ليلةٌ): خبر مرفوع، (ونهارها): معطوف على الخبر، (وإلا طلوع الشمس): إلا هنا مكررة للتأكيد أم للاستثناء؟ للتأكيد لإمكان حذفها، يعني إلا ليلةٌ ونهارها، وطلوع الشمس، إذًا تعطف ولا يتغير الحكم، إلا ليلةٌ ونهارها وطلوع الشمس ثم غيارها.

وقال الآخر –هذا من الشواهد النحوية– يقول:

مـا لـك مـن شـيخك إلا عملـه　　　إلا رسـيمه وإلا رَمَلـه

(ما لك من شيخك أو شنجك) يعني البعير الكبير، أو شيخك يعني **الشيخ** المعروف، إلا عمله، (ما لك من شيخك إلا عمله)، ما إعراب عمله؟ إذا أعدت الجملة إلى أصلها دائمًا يتبين لك الإعراب، الأصل الأصيل: (لك عمله)، لك: خبر، وعمله: مبتدأ.

الطالب: (@٠٠:١٣:٥٦)

الشيخ: يقصد ما الحجازية؟

الطالب: (@٠٠:١٤:٠٤)

الشيخ: يعني ما الحجازية؟ ما الحجازية لا تعمل إذا تقدم الخبر، صح؟ ولا تعمل إذا انتقض الخبر بإلا، درسنا ذلك، إذا انتقض بإلا ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾

[آل عمران:١٤٤]، لا تعمل، وإذا تقدم الخبر لا تعمل، هنا غير عاملة على كل حال، إذًا فـ(لك): خبر، و(عمله): مبتدأ

مــا لــك مــن شــيخك إلا عملــه إلا رســــيمه وإلا رمَلــــه

الرسيم هو السير البطيء، والرمل هو السير السريع، كأنه قال: مالك من شيخك إلا عمله؛ رسيمه ورمَله، فرسيمه بدل من عمله، وإلا ملغاة، ورمله: عطف على رسيمه، وإلا ملغاة، هنا جاءت إلا الملغاة مع البدل (إلا رسيمه)، ومع العطف (وإلا رمَله)، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٥:٢٦)

الشيخ: أي كلمة؟

الطالب: العمل (@٠٠:١٥:٣٣)

الشيخ: مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمَله

الطالب: (@٠٠:١٥:٤٤)

الشيخ: لا، رمله عطف على رسيمه، ورسيمه بدل من العمل، ما لك من شيخك إلا عمله، ما العمل هذا؟ ما عمل **الشيخ**؟ إما أن يسير بطيئًا، وإما أن يسير سريعًا، العمل هما هذان الشيئان، فهذان الشيئان بدل من العمل.

مــا لــك مــن شــيخك إلا عملــه إلا رســــيمه وإلا رملــــه

كأنه قال: ما لك من شيخك إلا عمله؛ رسيمه ورمله، فرسيمه بدل من عمله، ورمله عطف، معطوف على رسيمه، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٦:٤٥)

الشيخ: نعم، وردت، يعني الجمل الكبير، ما لك من جملك الكبير إلا أن يسير

بطيئًا أو يسير سريعًا.

وقال عامر بن الحارث:

وبلـــــدةٍ لـــــيس بهـــــا أنـــــيس إلا اليعـــــافير وإلا العـــــيس

فتكررت إلا للتأكيد أم للاستثناء؟ للتأكيد؛ لأن المعنى إلا اليعافير والعيس، فلهذا عُطفت العيس على اليعافير ولم يتغير الحكم، وهذا هو قول ابن مالك: **وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْدٍ**، إلا المزيدة للتوكيد ما حكمها؟ حكمها الإلغاء، قال: **وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْدٍ**، ثم مثّل لنا بمثال قال: **كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الْفَتَى إلاَّ الْعَلاَ**.

مثاله: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العَلا، الفتى هذا اسمه العَلاء، فكأنه قال: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا، العلا: بدل من الفتى، اسمه العلاء، فإلا هنا مكررة للتأكيد يعني زائدة للتأكيد، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٨:١٦)

الشيخ: لا، فقط إلا، الزائدة للتأكيد إلا فقط، أما العيس فهو معطوف، فلذلك يمكن أن تحذف إلا، تقول: إلا اليعافير والعيس.

الطالب: (@٠٠:١٨:٤١)

الشيخ: لا، ما لنا علاقة بالفضلة، نتحدث هنا عن الزائد، الزائد هو الذي يمكن أن يُحذف، كل ما يمكن أن يُحذف وتستقيم الجملة، ما يتغير معنى الجملة، فيُسمى زائدًا، لِمَ زيد؟ زيد للتأكيد، يعني لتقوية المعنى، لا لمعنىً جديد، الذي يأتي بمعنى جديد، هذا يسموه معنى مؤسس، أما الذي ما يأتي بمعنى جديد، وإنما يأتي لتقوية المعنى الموجود، هذا نسميه مؤكِد، مثل إن.

ما الفرق بين: (محمدٌ قائمٌ، وإن محمدًا قائمٌ) من حيث المعنى؟ هو إسناد القيام إلا محمد، (إن محمدً قائم) فيه معنى زائد غير إسناد القيام إلى محمد؟

المعنى الإجمالي؟ ما فيه، طيب إن هنا إذًا ما فائدتها، تقول: نعم، لها فائدة: التأكيد، تقوية إسناد القيام إلى محمد، والتأكيد طبعًا معنى بلاغي يؤتى به عند الشاك، عند الإنكار، عند التردد، له مواضع.

لكن نعني أن الذي لا يأتي بشيء زائد، معنى جديد، هذا نسميه زائد، لكن مثلًا ليت، لو قلت مثلًا: (محمدٌ مسافرٌ)، أسندت السفر إلى محمد، (ليت محمدًا مسافرٌ)، هنا ليت، هذا زائد؟ معناها زائد، أم أنه مؤسَّس؟ معنى جديد لا يُعرف ولا يُفهم إلا أن تذكرها؟ هذا لها معنى خاص، لو حُذفت انتزع هذا المعنى معها، ذهب هذا المعنى معها، ما نقول إنها زائدة، لا، نقول: هذا لها معنى خاص ما يُعرف إلا بها.

كما لو قلت مثلًا: (ما جاءني طالبٌ)، ثم تقول: (ما جاءني من طالبٍ)، المعنى الإجمالي واحد أنه ما جاءك طالب، طيب ومِن في قولنا: (ما جاءني من طالبٍ)، هذا في الاصطلاح النحوي نسميه زائد، الزائد عند النحويين: هو ما كان ذكره وحذفه سواء في بناء الجملة، هذه الجملة مكونة من فعل وفاعل، ومِن: تقول زائدة في بناء الجملة.

ما معنى زائدة؟ أنها لا تؤثر في بناء الجملة، لكن في المعنى تؤثر أو لا تؤثر؟ نعم، تؤثر، معناها التأكيد، قولك: (ما جاءني من طالب) أقوى في النفي من قولك: (ما جاءني طالب)، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٥٤)

الشيخ: لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ، إلا: استثناء، والفتى: مستثنى، مستثنى من أين؟ مستثنى من الضمير (بِهم)، هذا مجرور، الضمير، إلا الفتى: هذا مستثنى، ما إعراب المستثنى (لا تمرر بهم إلا الفتى)؟

لك النصب على الاستثناء، ولك الاتباع.

إلا العلا: إلا هذه ملغاة، يعني زائدة للتأكيد، والعَلا بدل من الفتى، كأنك قلت: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا، كأنك قلت: لا تمرر بهم إلا الطالب زيد، الطالب اسمه زيد، لا تمرر بهم إلا الطالب زيدًا، أو لا تمرر بهم إلا الطالب زيدٍ، لك النصب ولك الاتباع.

فهذه الحالة الأولى؛ أن تكون إلا مكررة للتأكيد، ونعلم أنها للتأكيد إذا أمكن حذفها.

والحالة الثانية: أن تكون مكررةً للاستثناء، لا للتأكيد، يعني لاستثناءٍ آخر، استثناء جديد، ونعرف أنها للاستثناء لا للتأكيد؛ لأنها لا يجوز أن تُحذف، كأن تقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ، إلا فهدًا)، إلا هنا استثناء جديد أم زائدة ملغاة للتأكيد؟ ما يمكن أن تُحذف، هذا استثناء جديد، ما جاء الضيوف إلا خالدٌ، استثناء ثانٍ جديد: إلا فهدًا، فهذا استثناء جديد، وليست للتأكيد.

وتقول: (ما جاء إلا خالدٌ، إلا فهدًا)، أعني أن تكرير إلا قد يكون في التام: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا)، ويكون في المفرغ: (ما جاء إلا خالدٌ إلا فهدًا)، يكون فيهما، **وما حكم إلا المكررة للاستثناء لا للتوكيد؟**

نعم، هنا حكمها يختلف، إذا كُررت إلا للاستثناء فإنك تطبق الأحكام السابقة على أحد المستثنيات، والبواقي تنصبها، تطبق الأحكام السابقة سواءً من حيث وجوب النصب، أو جواز الوجهين النصب والاتباع، تطبقها على واحد من المستثنيات؛ إن شئت الأول أو الثاني أو الثالث، والأفضل دائمًا أن تطبقها على الأول، والبواقي يجب فيها النصب.

فإذا قلتَ: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا)، هذا استثناء تام غير موجب،

لك في المستثنى الاتباع والنصب، هذا الأمر الجائز (الاتباع والنصب) تطبقه على واحد من المستثنيات، إما الأول وإما الثاني، إما خالد وإما فهد، والآخر يجب أن تنصبه، كذا كلام العرب، تقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا)، وإن شئت: (ما جاء الضيوف إلا خالدًا إلا فهدًا).

وفي المفرغ، تقول: (ما جاء إلا خالدٌ)، ثم تقول: (إلا فهدًا)، وكذلك لو استثنيت ثلاثة أو أربعة الحكم واحد، (ما جاء القوم إلا سعدٌ، إلا سعيدًا، إلا عمرًوا، إلا بكرًا)، تطبق هذه الأحكام على واحد، والبواقي تنصبها.

فإن طبقنا ذلك على ما سبق من أحكام الاستثناء قلنا:

إذا كان الاستثناء مفرغًا، شغلت العامل السابق بواحد من المستثنيات، والبواقي نصبتها، لو قلت: (ما جاء إلا خالدٌ إلا فهدًا إلا سعدًا)، تقول: (ما جاء إلا خالدٌ إلا فهدًا إلا سعدًا)، أو (ما جاء إلا خالدًا، إلا فهدٌ، إلا سعدًا)، أو (ما جاء إلا خالدًا، إلا فهدًا إلا سعدٌ)، وهذا هو قول ابن مالك: **وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لَتْوكِيْدٍ**، طيب تُكرر لماذا إذا ما كُررت للتوكيد؟ للاستثناء، إن كُررت لاستثناء جديد آخر

وَإِنْ تُكَـــــرَّرْ لاَ لَتْوكِيْـــــدٍ فَمَـــــعْ تَفْرِيْغ ....

يعني في الاستثناء المفرغ

الْتَّأْثِيْرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي

يعني اجعل التأثير بالعامل، اجعل العامل يؤثر في واحد فقط من المستثنيات، وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي، يعني اجعل العامل يعمل في واحد من المستثنيات، والبواقي تنصبها.

وإذا كان الاستثناء تامًّا؛ فإن كان مؤخرًا، إذا كان المستثنى مؤخرًا، كقولك:

(ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا إلا سعدًا)، فيجوز لك في واحدٍ من هذه المستثنيات النصب والإتباع، وفي البواقي وجوب النصب.

وإن كان المستثنى مقدمًا، كأن تقول: (ما جاء إلا خالدًا، إلا فهدًا، إلا سعدًا الضيوف)، إن قدمت المستثنى ما حكمه؟ حكمه وجوب النصب على اللغة الفصحى كما قلنا من قبل، وبعض العرب يجيز الإتباع، فعلى اللغة الفصحى يجب النصب، نصبها جميعًا، وهذا هو قول ابن مالك:

وَدُوْنَ تَفْرِيغٍ يعني مع الاستثناء غير المفرغ، يعني التام،

وَدُوْنَ تَفْرِيغ مَعَ التَّقَدّم ... نَصْبَ الْجَمِيْع احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِم

إذا كان الاستثناء تامًّا وتقدم المستثنى، فتنصب جميع المستثنيات، طيب ومع المستثنى المتأخر، يقول:

وَانْصِبْ لِتَأْخِيْرٍ، إذا تأخر المستثنى.

وَانْصِبْ لِتَأْخِيْرٍ وَجِىء بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُوْنَ زَائِدِ

يعني واحد منها تعامله معاملة ما ذكرناه من قبل من جواز النصب والاتباع، وأما البواقي فإنك تنصبها.

أحيانًا قد يكون الحكم أوضح من البيت، حين نشرح الحكم يكون واضحًا، ثم نأتي نشرح البيت يكون في شرح البيت شيء من الصعوبة، لكن إذا فهمت المراد فشرح البيت يكون بعد ذلك واضحًا، ثم يمثّل ابن مالك لذلك فيقول:

كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي، كلم يفوا، يفوا هذا من الفعل وفى يفي، فمحمدٌ وفى، والمحمدان وفيا، والمحمدون وفوا، وفي المضارع: محمدٌ يفي، والمحمدان يفيان، والمحمدون يفون، اجزم يفون: لم يفوا، هذه هي، لم يفوا، هذا الفعل وفى يفي متصلًا بواو الجماعة، ثم جُزم بـ لم فحُذفت النون.

لَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ، إلا استثناء، استثناء تام أم مفرغ؟ تام لوجود المستثنى منه وهو واو الجماعة، ومنفي لوجود لم، إذًا لك في امرؤ أن تُتبع –وهذا المختار–، ولك أن تنصب، تقول: لم يفوا إلا امرؤٌ إلا علي، طيب الثاني (علي)، ماذا لك فيه حينئذٍ؟ النصب، لم يفوا إلا امرؤٌ إلا عليًّا، ولك أن تجعل هذه الإعرابات الجائزة في الثاني، فتنصب الأول، فتقول: لم يفوا إلا امرءًا إلا عليٌّ.

في البيت هنا، في بيت ابن مالك أوقع الاتباع على الأول أم على الثاني **لم يفوا إلا امرؤٌ إِلاَّ عَلِي**؟ على الأول، فكان يجب في الثاني حينئذٍ النصب، فيقول: إلا عليًّا، لماذا لم يقل إلا عليًّا، وإنما قال: إلا علي؟

هذا للشعر، إما على لغة ربيعة، بعض العرب يقفون على المنوّن المنصوب بالسكون في الشعر، فيقولون مثلًا لو أتيت في الشعر: رأيت سعدًا، تقول: رأيت سعد، هذا في الشعر، أو نقول: ضرورة شعرية.

ثم يختم ابن مالك الكلام على تكرير إلا بقوله: **وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**، يعني أن المستثنى الثاني، والمستثنى الثالث والرابع إذا تكررت حكمها حكم المستثنى الأول، فإذا كان الأول مُخرَج، فهو وكل المستثنيات بعده مُخرَجة، كما نقول مثلًا: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، أدخلته أو أخرجته؟ أخرجته، مهما استثنيت بعد ذلك كلها حكمها واحد، يعني مخرجات، (جاء الضيوف إلا خالدًا إلا سعدًا إلا زيدًا) كل هؤلاء مخرجات، **وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**، حكم المستثنيات المكررة حكم الأول.

ولو قلت: (ما جاء الطلاب إلا زيدٌ)، هنا أدخلته أم أخرجته؟ هنا أدخلته، أخرجت الطلاب كلهم، وأدخلته، (ما جاء الطلاب إلا زيدٌ إلا عليًّا، إلا خالدًا، إلا فهدًا) كل هذه المستثنيات حكمها حكم الأول، يعني كلها داخلة، هذا معنى قول ابن مالك.

هذا إذا لم يمكن أن يُستثنى بعضها من بعض كما في الأمثلة السابقة (جاء الضيوف إلا زيدٌ، إلا خالدًا إلا محمدًا)، ما يمكن أن تستثنى محمد من زيد، أو تستثني زيد من خالد، ما يمكن، فهذا حكمها قولًا واحدًا، أنها كلها حكمها واحد، داخلات أو خارجات، لكن إذا أمكن أن يُستثنى بعضها من بعضٍ، كقولنا: (له عليّ عشرةٌ إلا أربعة، إلا اثنين)، واحد إما يتفنن أو تذكر، فقال: (له عليّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين)، هنا يمكن أن يكون الاثنين مستثنى من الذي قبله، من الأربعة، والأربعة مستثناة من العشرة، يعني بعضها يمكن أن يستثنى من بعض، فهل حكمها كحكم السوابق، يعني كلها حكمها واحد إما داخلة وإما خارجة؟

هذا قولٌ قيل، فعلى ذلك إذا قلت: (له عليّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين)، فكلها حكمها واحد، فالذي أقررت به حينئذٍ كم؟ أربعة.

وقال البصريون والكسائي: "بل بعضها مستثنىً من بعض"، فالاثنين مستثنى من الأربعة، والأربعة مستثناة من العشرة، (له عليّ عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين)، فتستثني الاثنين من الأربعة، فيكون المُقرّ به حينئذٍ كم؟ ثمانية، وهذا الذي عليه الأكثرون وهو الظاهر، فيقال: الأكثرون هو المتعين عند التردد؛ لأن الاستثناء إنما يكون من الأقرب، إلا إن وُجد دليل أو قرينة، إن وُجد دليل أو قرينة فالحكم للدليل والقرينة، لا شك في ذلك ولا خلاف أصلًا بين العلماء، إذا وجد دليل أو قرينة أن الحكم للدليل أو القرينة.

لكن إذا ما وُجد دليل أو قرينة فهل المستثنيات حكمها واحد من حيث الدخول والخروج؟ أم أن بعضها مستثنى من بعض؟ قولان ذكرناهما قبل قليل، نعم.

الطالب: (@٤٢:٣٨:٠٠)

الشيخ: نعم، فهمت، يقول: لماذا لا نقول في قولنا: (له عليّ عشرة إلا أربعةً إلا اثنين)، إلا اثنين لا يريد به استثناءً جديدًا، وإنما يريد به بدل الغلط؟ يعني إلا اثنين بدل غلط من إلا أربعة، أراد أن يقول: (له عليّ عشرة إلا اثنين)، فغلط فقال: (إلا أربعة)، ثم قال: (إلا اثنين) فيسمى بدل الغلط؟

نقول: نعم، هذا يمكن إذا أراده، إن دل دليل أو قرينة على ذلك أُخذ به، بدل الغلط وارد.

الطالب: (@٠٠:٣٩:٣٧)

الشيخ: لو أتاني هكذا، مكتوب هكذا فقط، أو قاله إنسان ولا نعرف قصده، هذا الذي قلناه: عند التردد نحمله على أن بعضه مستثنى من بعض، هذا قول الأكثرين، إن علمنا قصده، إما أنه أراد أن يخرجها كلها، أو يدخلها كلها، أو أنه غلِط، لابد أن نأخذ بالدليل والقرينة، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٠٧)

الشيخ: تكرار إلا للتأكيد يُعرف بأن إلا يمكن حذفها.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٢٧)

الشيخ: لا، ليس واحدًا.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٣١)

الشيخ: ما جاء الضيوف إلا خالدًا إلا محمدًا، يمكن أن تحذف إلا؟

الطالب: (@٠٠:٤٠:٤٠)

الشيخ: ما فيه واو، (ما جاء الضيوف إلا خالدًا إلا محمدًا)، هنا تحذف إلا؟ لا، هنا استثناء آخر، لكن (ما جاء الضيوف إلا خالدًا وإلا محمدًا)، نقول: إلا هنا

ملغاة، هنا زائدة للتأكيد؛ يعني المعنى هنا على العطف، ليس على استثناء ثاني، على العطف.

نأخذ شواهد سريعة قبل أن نكمل باب الاستثناء، ولعلنا ننتهي منه في هذه الليلة -إن شاء الله-.

قد يهون العمر إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعًا

نعم يا إخوان، نوع الاستثناء هنا (قد يهون العمر إلا ساعةً)

الطالب: (@٠٠:٤١:٣٦)

الشيخ: تام متصل موجب، ما حكم المستثنى؟

الطالب: (@٠٠:٤١:٤١)

الشيخ: وجوب النصب، ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم:٦٢]، في الجنة – جعلنا الله وإياكم وآباءنا من أهلها-، ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم:٦٢]، إلا سلامًا مستثنى من ماذا؟ من اللغو؟ السلام من اللغو؟

الطالب: (@٠٠:٤٢:١٠)

الشيخ: هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ما حكمه؟

الطالب: (@٠٠:٤٢:٢٠)

الشيخ: المنقطع وجوب النصب عند الحجازيين، وعند التميميين الراجح فيه النصب، ويجوز فيه الرفع.

نعم، كذلك (ما نام أصحاب البيت إلا عصفورًا)، الاستثناء هنا؟

الطالب: (@٠٠:٤٢:٤٦)

الشيخ: هذا أيضًا منقطع، ما حكم عصفورًا؟ وجوب النصب عند الحجازيين، وعند التميميين المختار فيه النصب ويجوز الرفع.

لا يمنح النفس ما ترجوه من أربٍ إلا الطموح وإلا الجِد والعملُ

ما نوع الاستثناء؟ تام أم مفرغ؟ لا يمنح النفس ما ترجوه من أربٍ إلا الطموح.

الطالب: (@٠٠:٤٣:١٩)

الشيخ: لا يمنح النفس ما ترجوه من أربٍ إلا الطموح، تام، أين المستثنى منه؟

الطالب: (@٠٠:٤٣:٤٢)

الشيخ: هل الطموح بعض (ما)؟

الطالب: (@٠٠:٤٤:٠٢)

الشيخ: هذا مفرغ، لا نافية، يمنح: هذا فعل ينصب مفعولين، أفعال الإعطاء والمنح تنصب مفعولين، النفس: مفعول أول، ما ترجوه من أربٍ المفعول الثاني، إلا الطموح: فاعل، يعني يمنح الطموح النفس ما ترجوه.

(إلا الطموح وإلا الجد والعمل)، تكررت إلا للتأكيد أم للاستثناء؟ للتأكيد لأنه يمكن أن تُحذف، تقول: إلا الطموح والجد والعمل.

﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة:٣٤]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [ص:٧٣-٧٤]، فسجدوا إلا إبليس.

الطالب: فسجد الملائكة (@٠٠:٤٥:١٢)

الشيخ: هل هو من الملائكة أم ليس من الملائكة؟

الطالب: (@١٥:٤٥:٠٠)

الشيخ: خلاف، فعند الأكثر أنه متصل، رواية عن ابن مسعود وابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وقول ابن المسيب وقتادة ورجحه الطبري، فيكون ملَكًا ثم أبلس، فلُعن فصار شيطانًا، فإذا كان متصلًا، فسجدوا إلا إبليس، ما حكم المستثنى إذا كان متصلًا؟ وجوب النصب لأنه تام مثبت أو موجب.

ومنقطع عند آخرين، أيضًا رواية عن ابن مسعود وابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وهو قول الحسن وأبي زيد، فعلى ذلك هو من الجن، أصلًا ليس من الملائكة، ويدل لهم ظاهر قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف:٥٠]، فإذا كان ليس من الملائكة فهو منقطع، فما حكم المستثنى، فسجدوا إلا إبليس؟

الطالب: النصب عند الحجازيين (@٣٠:٤٦:٠٠)

الشيخ: ماذا تقولون؟

الطالب: (@٤١:٤٦:٠٠)

الشيخ: النصب، لكن هو أدخله في الخلاف، خلاف الحجازيين والتميميين، اسمع، هذا الخلاف إنما فقط في المنفي، أما الاستثناء التام المثبت فقلنا منذ البداية هذا ليس فيه إلا وجه واحد عند كل النحويين وعند كل العرب، وهو النصب في كل حالاته، متصلًا أو منقطعًا، متقدمًا أم متأخرًا، فهنا ليس فيه إلا النصب، نعم.

الطالب: (@١٨:٤٧:٠٠)

الشيخ: الخلاف في المنفي فقط، أما المثبت ما فيه خلاف أنه واجب النصب

على كل حال.

﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤].

الطالب: استثناء مفرغ.

الشيخ: مفرغ، ما إعراب البلاغ؟ ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤]

الطالب: (@٠٠:٤٧:٤١)

الشيخ: ما الحجازية لا تعمل إذا تقدم الخبر، ولا تعمل إذا كان معها إلا.

الطالب: مبتدأ.

الشيخ: مبتدأ، يعني على الرسول البلاغ، والأصل الأصيل: البلاغ على الرسول، ثم قدمنا الخبر: على الرسول البلاغ، ثم أتينا بإلا إما للحصر أو للقصر، ما على الرسول إلا البلاغ.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦]، انتبهوا هنا يا إخوان، اتفق القراء السبعة على الرفع، الضالون، هذا مفرغ أم تام؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٢٨)

الشيخ: نُعرب، من يقنط من رحمة ربه؟ هذا حرف أم اسم؟ اسم استفهام، لابد له من إعراب، وإعرابه مبتدأ، ويقنط: فعل مضارع، ولكل فعل فاعل بعده، فإن ظهر وإلا فضمير مستتر، أين فاعل يقنط؟

الطالب: الضالون.

الشيخ: ومن يقنط الضالون، لا.

الطالب: يقنط هو.

الشيخ: هو، ضمير مستتر هو يعود إلى من، تقول: ومن يقنط من رحمة ربه، انتهت الجملة، كيف تجعل الضالون فاعل، لأن صار عمدة من الجملة مع أنك يمكن أن تحذفه، ومن يقنط من رحمة ربه؟ انتهت الجملة، فصارت الجملة مفرغة أم تامة؟ هنا تام، المستثنى منه هو فاعل يقنط، إلا الضالون: استثناء تام منفي، لك فيه الإتباع، وهذا هو المختار، واتفق عليه القراء (@٠٠:٤٩:٤٧)، لك فيه النصب، ويمكن أن تكون في اللغة: ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالين.

وقال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٖ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٥٨-٥٩]، إلا آل لوط، استثناء منقطع أم متصل؟ هل آل لوط من القوم المجرمين؟

الطالب: (@٠٠:٥٠:٢٥)

الشيخ: ليسوا كلهم من القوم المجرمين، إذًا فمنقطع، ولهذا نصب، إلا آل لوطٍ.

﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٖ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود:٨١]

الطالب: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾ [هود:٨١] (@٠٠:٥٠:٤٥)

الشيخ: يعني مستثناة، مستثناة من عدم الالتفات، إذًا مستثناة من أحد، لا يلتفت أحدٌ إلا امرأتك، أنت تقول: امرأتك مستثناة من أحد، ولا يلتفت أحد، والمرأة مستثناة من عدم الالتفات.

الطالب: (@٠٠:٥١:٠٤)

الشيخ: كيف منقطع؟

الطالب: (@٠٠:٥١:٠٩)

الشيخ: إذًا مستثناة من ذلك، مستثناة من قوله: لا يلتفت منكم أحد.

الطالب: (@٠٠:٥١:١٨)

الشيخ: طيب، قولٌ آخر؟ نعم.

الطالب: (@٠٠:٥١:٢٧)

الشيخ: فأسر بأهلك إلا امرأتك، يعني الاستثناء من الأهل.

الطالب: (@٠٠:٥١:٣٩)

الشيخ: ولا يلتفت منكم...

الطالب: (@٠٠:٥٢:٠٨)

الشيخ: يعني أحدٌ منكم أو أحدٌ بمعنى واحد، قولان للمفسرين، فعلى قول مَن قال: إن المستثنى منه: أحدٌ، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ [هود:٨١]، فمعنى ذلك أن لوطًا عَلَيْهِ السَّلَامُ، سرى بأهله وامرأته، ثم إنها التفتت فأصابها العذاب.

وعلى ذلك فالاستثناء تام غير موجب، فلك في المستثنى الرفع وهو المختار، إلا امرأتُك، والنصب: إلا امرأتَك، لكن هذا الإعراب قد يدخل عليه من الناحية الإعرابية ملحظ، وهو أن أكثر القراء هنا قرؤوا بالنصب، والقاعدة أنه لا يجتمع القراء ولا أكثرهم على الوجه المرجوح، لو أن أكثرهم قرأ بالرفع (إلا امرأتُك)، لقلنا هذا يقوي هذا القول.

والقول الثاني للمفسرين أن المستثنى منه الأهل، يعني فأسر بأهلك إلا امرأتك، فلوطٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يسر بامرأته أصلًا، فالاستثناء على ذلك، أسر بأهلك

إلا امرأتك، استثناء تام موجب أم غير موجب؟ موجب، ما حكم المستثنى في التام الموجب؟ وجوب النصب، وهذا الذي عليه أكثر القراء، إلا امرأتَك.

وقراءة الرفع: إلا امرأتُك، قالوا: إن إلا هنا بمعنى لكن، وهذا من أنواع الاستثناء المنقطع، بمعنى لكن، فما بعده جملة اسمية، يعني فأسرِ بأهلك لكن امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم، فامرأتك مبتدأ، وإنه مصيبها ما أصابهم جملة خبرية، هذا تأويل ابن مالك ترجيحًا لهذا المعنى.

والذي يرجح بين المعنيين في الحقيقة هم المفسرون.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [يونس:١٩]

الطالب: (@٠٠:٥٥:١٠)

الشيخ: نعم، هناك، مفرغ أم تام ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [يونس:١٩]؟

الطالب: (@٠٠:٥٥:١٩)

الشيخ: تام، كان الناس أمة واحدة، إذا أمكن أن تحذف إلا هذا مفرغ، كان الناس أمةً، نعم.

الطالب: تام أم مفرغ؟

الشيخ: مفرغ، إذا أمكن أن تحذف إلا هذا مفرغ، كان الناس أمةً، فأمةً خبر كان.

﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسۡحُورًا﴾ [الفرقان:٨]

الطالب: مفرغ.

الشيخ: مفرغ، تتبعون رجلًا، مفعولٌ به، طبعًا المفرغ قلنا لابد أن يُسبق بنفي أو شبهه؛ نفي أو نهي أو استفهام، هنا إن نافية، يعني ما تتبعون إلا رجلًا مسحورًا.

بهذا ينتهي كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاستثناء بـ إلا، ولكن باب الاستثناء لم ينتهِ؛ لأنه سينتقل بعد ذلك إلى الكلام على الاستثناء ببقية أدوات الاستثناء، لأن الاستثناء له ثماني أدوات، وهي: (إلا، وغير، وسوى، وليس، ولا يكون، وعدا، وخلا، وحاشا)، فانتهى من الكلام على إلا؛ لأن الاستثناء بـ إلا هو الأكثر في اللغة، فبدأ به وفصل فيه الكلام.

ثم انتقل بعد ذلك إلى ذكر بقية أدوات الاستثناء فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٢٦.وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـإِلاَّ نُسِبَا

٣٢٧.وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءً اجْعَلاَ ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

٣٢٨.وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

٣٢٩.وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُوْنُ إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠.وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

٣٣١.وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا ... وَقِيْلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

قلنا يا إخوان أدوات الاستثناء ثمان، وهي مقسمة على أربعة أقسام:

الأول: إلا، وهي حرفٌ اتفاقًا.

والثاني: غير وسوى، وهما اسمان.

والثالث: ليس ولا يكون، وهما فعلان.

والرابع: عدا وخلا، وحاشا، وهذه مترددة بين الحرفية والفعلية، يعني يجوز أن تكون حروف جر، ويجوز أن تكون أفعالًا.

ما فائدة هذا التقسيم؟ هل نستفيد من هذا التقسيم شيئًا؟ نعم، إذا عرفنا أن إلا

حرف، فهل سيقع إعراب الاستثناء عليها؟ هل الحروف يقع عليها الإعراب؟ لا، أين سيذهب إعراب الاستثناء بعد ذلك؟ هي لا تقبل إعراب الاستثناء لأنها حرف، فلهذا انتقل إعراب الاستثناء منها إلى ما بعدها.

إن قلت: (ما جاء الضيوف إلا زيدٌ، أو جاء الضيوف إلا خالدًا)، الاستثناء في الحقيقة أين؟ الاستثناء في الحقيقة بـ إلا، فكان الاستثناء في الحقيقة، حكم الاستثناء، إعراب الاستثناء، كان ينبغي أن يقع على إلا، وقد وقع على إلا، إلا أن إلا حرف، فانتقل الإعراب منها إلى ما بعدها؛ لأن الحروف لا تقبل الإعراب، ولا يقع عليها الإعراب.

أما غير وسوى فهما ماذا؟ اسمان، فلو قلنا في المثال السابق: (جاء الضيوف إلا محمدًا)، اقلب إلا إلى غير، سنقول: (جاء الضيوف غيرَ محمدٍ)، هنا إعراب الاستثناء وقع على غير؛ لأنه بالفعل هو أداة الاستثناء، فوقع الاستثناء عليها، وغير اسم، يقبل الإعراب أو لا يقبل؟ يقبل، فلهذا وقع الإعراب عليه، فغير هنا يقول: منصوبٌ على الاستثناء، وهو مضاف، ومحمدٍ مضاف إليه.

وكذلك في سوى، (جاء الضيوف سوى محمدٍ)، فسوى أيضًا منصوب على الاستثناء، والفرق بين غير وسوى أن غير إعرابها ظاهر، (غيرَ) بفتحةٍ ظاهرة، و(سوى) إعرابها مقدر للتعذر، فبفتحةٍ مقدرة.

نبدأ بالكلام على (غير):

غير، قلنا إنه اسمٌ، وهو في الأصل اسمٌ يدل على مطلق المغايرة، اسم، ليس أداة استثناء، هو في الأصل اسمٌ يدل على مطلق المغايرة، فيُعرب كغيره من الأسماء، تقول مثلًا: (جاءني غيرُك، أو جاءني غير زيدٍ)، فاعل.

تقول: (اقرأ غيرَ هذا الكتاب)، مفعولٌ به، تقول: (جاءني رجلٌ غيرُك)، رجلٌ:

فاعل، وغيرُك: صفة لهذا الفاعل مرفوعة، ولو قلت: (رأيت رجلًا غيرَك، وسلمت على رجلٍ غيرِك)، صفة، قال سبحانه: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر:٣٧]، صالحًا: مفعول به، غيرَ: صفته منصوبة.

﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء:٥٦]، بدلناهم جلودًا: مفعول ثاني، غيرَها: صفته منصوبة، هذا الأصل فيه.

وقد يخرج عن هذا الأصل ليكون أداة استثناء، متى؟ إذا كان بمعنى إلا، إذا وقع بمعنى إلا؛ كأن تقول: (نجح الطلاب غيرَ زيد، ما سافر إخواني غيرُ زيد)، لأنها وقعت هنا موقع إلا، فصارت استثناءً.

ما إعرابها؟ وما إعراب المستثنى بعدها؟

أما إعراب المستثنى بعدها، فهو ملازمٌ للجر على الإضافة، وأما هي نفسها فإن إعراب الاستثناء يقع عليها بالتفصيل السابق، يعني في الاستثناء التام الموجب سيجب فيها النصب، تقول: (نجح الطلاب غيرَ خالدٍ)، وفي الاستثناء التام المنفي سيجوز فيها الإتباع -وهو المختار-، والنصب، تقول: (ما سافر إخواني غيرُ زيدٍ، وما سافر إخواني غيرَ زيدٍ)، يجوز لك الوجهان.

ولو قلت: (ما سار الناس غيرَ دوابهم)، هذا منقطع، فيجب فيه النصب عند الحجازيين، ويجوز فيه الإتباع والنصب عند التميميين.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٩٥]، قرأ أكثر السبعة بالرفع (غيرُ)، وقرأ بعضهم بالنصب (غيرَ)، وجاء في قراءة أظنها شاذة ليست سبعية (غيرِ).

إذًا في كلمة (غير) في الآية ثلاث قراءات: (غيرُ، وغيرَ، وغيرِ)، نوجهها:

أما الرفع: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ﴾ [النساء:٩٥]، تقول: القاعدون والمجاهدون لا يستوون إلا أولي الضرر الذين قعدوا لأنهم من أولي الضرر هؤلاء لا عتب عليهم، فهو استثناء.

﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]، يعني إلا أولي الضرر، الاستثناء هنا تام منفي، يجوز فيه الإتباع وهو المختار، وعليه أكثر السبعة، ويجوز فيه النصب، فإذا قلت: غيرُ، فهذا على المختار، بدل، وإذا قلت: غيرَ، هذا جائز على النصب على الاستثناء.

وإذا قلت: غيرِ، ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]

الطالب: (٠١:٠٦:٥٤@)

الشيخ: مستثنى منه؟

الطالب: (٠١:٠٧:٠٠@)

الشيخ: أو صفة، تكون صفة للمؤمنين، القاعدون من المؤمنين الموصوفين بأنهم غير أولي الضرر.

هذا ما يتعلق بـ (غير).

أما (سوى)، فسوى فيها أربع لغات:

- **سِوى**، وهذه هي المشهورة بكسر السين.
- **واللغة الثانية**: سُوى، بضم السين.
- **والثالثة**: سواءٌ بفتح السين والمد.
- **والرابعة**: سِواءٌ بكسر السين والمد.

فاللغة الأولى والثانية سيكون الإعراب عليهما مقدرًا، واللغة الثالثة والرابعة سيكون الإعراب عليهما ظاهرًا.

تقول: (نجح الطلاب سوى خالدٍ)، وتقول: (ما نجح الطلاب سوى خالدٍ).

في المثال الأول (نجح الطلاب سوى خالدٍ)، خالدٍ: مضاف إليه، وسوى منصوبة على الاستثناء قولًا واحدًا.

(ما نجح الطلاب سوى خالدٍ)، خالدٍ: مضاف إليه، وسوى: يجوز فيها الرفع وهو المختار، ويجوز فيها النصب وهو جائز.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا

يعني أن غير تأتي من أدوات الاستثناء، فما حكمها وحكم الذي بعدها؟ يقول: أما الذي بعدها فمجرور، قال: **وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ**، يعني المستثنى وهو خالد تجره، وغير نفسها، يقول: تعربها بإعراب مستثنى إلا، يقول: بغيرٍ مُعربًا، يعني بغيرٍ حالة كونه معربًا بما لمستثنىً بإلا.

ثم ذكر سوى فقال:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

فكم ذكر لنا من لغة؟ ثلاث، اللغة التي لم يذكرها هي: سِواء.

ما معنى قوله: على الأصح؟ **اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ**، المسألة فيها خلاف يعني، على الأصح، يشير هنا إلى خلافٍ في كلمة سوى، فبعض النحويين كسيبويه والفراء يرون أنها لا تخرج عن الظرفية، هي دائمًا ظرف مكان، حتى ولو استُعملت في الاستثناء، فهي ظرف مكان.

ويرى آخرون؛ كابن مالك، وكثير من المتأخرين أنها تأتي كثيرًا ظرفًا، وتخرج عن الظرفية، ما معنى تخرج عن الظرفية؟ يعني تخرج عن الظرفية للابتداء، الخبر، المفعول به، الفاعل، ونحو ذلك، تخرج، فلهذا مما تخرج إليه الاستثناء فتنتصب على الاستثناء.

وقولهم هو الذي تسنده الشواهد العديدة، من ذلك ما جاء في الحديث أنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال: «**دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسها**»، فمِن سوى، جرّها بمِن، وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث: «**ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض**»، فقال: في سواكم، فجرها بـ في.

ومن ذلك قول الشاعر:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمُ **إذا جلسوا منا ولا من سوائنا**

وقال الشاعر:

وإذا تُباع كريهةٌ أو تُشترى **فسواك بائعها وأنت المشتري**

فجعلها هنا ماذا؟ فسواك بائعها

الطالب: (@٠٣:١٢:٠١)

الشيخ: أو مبتدأ، جعلها مبتدأ، وبائعها الخبر، أما في الشواهد السابقة، فهي مجرورة وواضحة.

وقال الشاعر أيضًا:

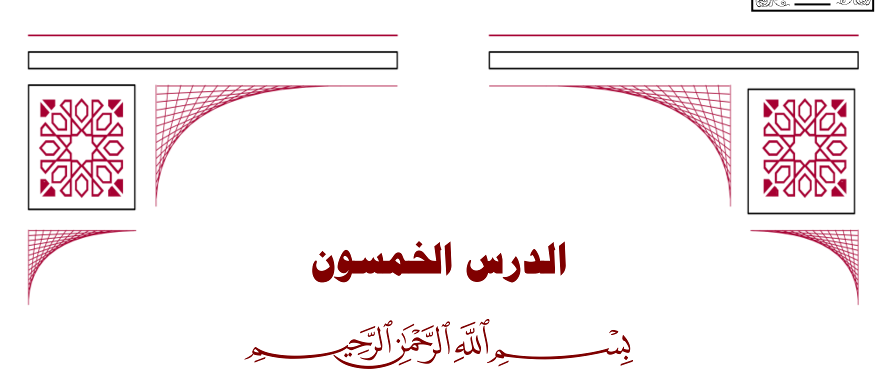
عفونا عن بني ذُهلٍ وقلنا القوم إخوانُ **فلما صرّح الشر وأمسى وهو عريان**

ولم يبقَ سوى العدوان دِنّاهم كما دانوا

ما إعراب سوى هنا؟ لم يبقَ سوى العدوان، فاعل، يبقى سوى، يعني خرجت إلى الفاعل، خرجت إلى الابتداء، خرجت إلى الجر بـ في ومِن، فهذا دليل على تصرفها، فإذا تصرفت صح أن تقع منصوبةً على الاستثناء.

وهذا هو قول ابن مالك وأكثر المتأخرين.

❊



الدرس الخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد:-**

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين الثانية عشر من الشهر الخامس من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس المُتم للخمسين من شروح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله، فأسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجعل كل أعمالنا مباركةً وخالصةً له وأن يتقبلها منا وأن ينفعنا بها في الدنيا والآخرة، إنه على كل شيءٍ قدير وبالإجابة قدير، آمين.

مازال الكلام موصولًا على باب الاستثناء، وقد انتهينا من الكلام على الاستثناء بـ "إلا"، ونسيت هل انتقلنا وتكلمنا على باقي الأدوات غير وسوى وليس ولا يكون، انتهينا من غير وسوى وانتهينا من الكلام عليهما.

نعيد الكلام بسرعة على غير وسوى، ثم نُكمل الكلام على هذا الباب.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باقي هذا الباب:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا.

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا.

وَاسْــتَثْنِ نَاصِــبًا بِلَــيْسَ وَخَــلَا ... وَبِعَــدَا وَبِيَكُــونُ بَعْــدَ لَا.
وَاجْــرُرْ بِسَــابِقَيْ يَكُــونُ إِنْ تُــرِدْ ... وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ.
وَحَيْــثُ جَــرَّا فَهُمَــا حَرْفَــانِ ... كَمَــا هُمَــا إِنْ نَصَــبَا فِعْــلَانِ.
وَكَخَــلَا حَاشَــا وَلَا تَصْــحَبُ مَــا ... وَقِيْــلَ حَــاشَ وَحَشَــا فَاحْفَظْهُمَــا.

بعد أن انتهينا عن الكلام على الاستثناء بـ "إلا"، ذكر الآن باقي أدوات الاستثناء ومجموعها كما رأيتم ثماني أدوات:

الأولى: إلا، وهي حرف وانتهى الكلام عليها.

وهناك غير وسوى، وهما اثنان.

وهناك ليس ولا يكون، وهما فعلان.

وهناك عدى وخلا وحاشا، وهي مترددة بين الفعلية والحرفية.

فبدأ بالكلام على باقي أدوات الاستثناء بادئًا بالكلام على غيرٍ وسوى، أما غير فهي في الأصل اسم، اسمٌ بمعنى مطلق المغايرة، وتُستعمل في الأصل اسمًا لا استثناءًا، تقول مثلًا: جاءني رجلٌ غيرك، فتكون نعتًا، وتقول: اقرأ غير هذا الكتاب، فتكون مفعولًا، وتقول: غيرُك يقول هذا، فتكون مبتدأ، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر:٣٧] وهي في الآية نعت، وقال تعالى: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء:٥٦] وهي نعت، فهنا اسمٌ بمعنى المغايرة ولا تدل على شيءٍ من الاستثناء.

لكنها قد تُستعمل في الاستثناء إذا كانت بمعنى إلا، فكما تقول مثلًا: جاء القوم إلا محمدًا، تقول: جاء القوم غير محمدٍ، فهنا تكون استثناءً ولا تكون اسمًا بمعنى مطلق المغايرة، فإذا كانت استثناءً بمعنى غير، أخذت هذه الأحكام التي

سيذكرها في باب الاستثناء، وإلا فإنها كبقية الأسماء تُعرب كما رأينا إعراب الأسماء.

فإذا كانت استثناءً بمعنى إلا فإن حكم الاستثناء يقع عليها من حيث وجوب النصب، ومن حيث جواز الوجهين وما قلنا من تفصيل الأحكام بين المتصل والمنقطع، ومجمل الأحكام:

إمَّا أن النصب واجب، وهذا في الاستثناء التام الموجب.

أو أن الوجهين جائزان، أي النصب والإتباع، وهذا في الاستثناء المنفي، والإتباع هو الراجح.

وإمَّا أن يكون الاستثناء منقطعًا فيكون النصب واجبًا عند الحجازيين، ويكون الوجهين جائزين عند التميميين، والمُقدم عندهم النصب.

هذا كله يُقال أيضًا في غيرٍ إذا وقعت استثناءً، فإذا قلت: جاء الضيوف غير محمدٍ، وجب النصب على الاستثناء في غير، فتقول: غيرَ: منصوبٌ على الاستثناء، أو مستثنًى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وما بعده حينئذٍ يكون مضافًا إليه مجرورًا دائمًا، ما بعد غير وسوى يكون مجرورًا بالإضافة.

إذا قلت: ما سافر إخواني غيرُ محمدٍ، كان لك في غير الإتباع وهو الراجح والمُقدم، فتقول: ما سافر إخواني غيرُ محمدٍ، ولك النصب فتقول: ما سافر إخواني غير محمدٍ؛ لأن الاستثناء تامٌّ منفي.

ولو قلنا مثلًا: ما سار الناس غيرَ دوابهم، لكان الاستثناء منقطعًا فيأخذ حكم الاستثناء المنقطع فيجب نصبه عند الحجازيين، فتقول: ما سار الناس غيرَ دوابهم، ويجوز لك فيه الوجهان عند التميميين: غيرَ دوابهم، وغيرُ دوابهم، والنصب عندهم هو المقدم.

هذا ما يتعلق بالاستثناء بغير.

فإن قيل: لِمَ وقع حكم الاستثناء من حيث وجوب النصب وجواز الوجهين على غير ولم يقع على ما بعد غير كما في إلا، فنحن إذا قلنا: جاء القوم إلا زيدًا، فإن إعراب الاستثناء سيقع على إلا أم على زيدًا؟ سيقع على زيدًا وهو مستثنى منه، فيجب نصبه أو يجوز فيه الوجهان، أما مع غير: جاء القوم غير زيدٍ، فإن إعراب الاستثناء سيقع على غيرٍ نفسها، أما ما بعدها فيكون دائمًا مجرورًا بالإضافة، لِمَ؟

لأنَّ غيرًا اسمٌ فتتحمل الإعراب بخلاف إلا فهي حرف والحرف لا يتحمل الإعراب، ماذا نفعل في إعراب الاستثناء؟ سينتقل إلى ما بعدها وهذا الذي حدث.

وما قلناه في غيرٍ الاستثنائية نقوله أيضًا في سوى الاستثنائية، فسوى تأتي اسمًا وتأتي استثناءً ولا تكون استثناءً إلا إذا كانت بمعنى إلا، فتقول: جاء القوم إلا زيدًا، وجاء القوم سوى زيدٍ، فتكون استثناءً، وإعرابها كإعراب غير، أي أن الإعراب، إعراب الاستثناء يقع عليها وما بعدها يكون مجرورًا بالإضافة.

وفي سوىً أربع لغات وهي: سِوًى، سُوًى، سَواءٌ، سِواءٌ، ذكر ابن مالك كما رأيتم في البيت ثلاث لغات، (وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ) وترك سِواء، والفرق بين هذه اللغات أي أن سِوًى وسُوًى مقصوران، فيكون الإعراب عليهما تقديريًا، وسَواءٌ وسِواءٌ ممدودان فيكون الإعراب عليهما ظاهرًا، وهذا هو معنى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا=بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا.

وَلِسِــوًى سُــوًى سَــوَاءٍ اجْعَــلَا عَلَــى الأَصَــحِّ مَــا لِغَيْــرٍ جُعِــلَا.

فإن قلت: ماذا أراد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى

الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا).

الجواب عن ذلك: أنه يشير إلى خلافٍ وقع في كلمة سُوى، فبعض النحويين يرون أنها ملازمةٌ للظرفية حتى ولو كانت بمعنى الاستثناء فإنها تلزم عندهم الظرفية، أي تُعرب دائمًا ظرف، فهي تُعرب على الظرفية إما نصبًا تقديريًا أو نصبًا ظاهرًا وما بعدها مضافًا إليه، وهذا القول يُنسب إلى بعض النحويين كسيبويه والفراء.

وكثيرٌ من النحويين يقولون: إن استعمالها ظرف هو الأكثر في اللغة، ولكنها تخرج عن الظرفية إلى مطلق الاسمية، تأتي منصوبةً على الظرفية وتأتي غير ذلك كمبتدأٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به ونحو ذلك، فكثيرٌ من النحويين يقولون: تأتي ظرفًا، وهذا الأكثر في استعمالها، أو في المسموع عن العرب، لكنها أيضًا قد تخرج عن الظرفية إلى مطلق الاسمية، ومن خروجها هذا مجيئها في الاستثناء فتكون عندهم منصوبةً على الاستثناء كغيرٍ، فهذا معنى قول ابن مالك: (**عَلَى الأَصَحِّ**).

ومما استشهدوا به على خروج سوىً من الظرفية شواهد:

فمنها مثلًا الحديث: «**دعوتُ ربي ألا يُسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها**» فجرَّها بـ "من"، والحديث الآخر: «**ما أنتم فيما سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض**» فقال: في سواكم، فجرَّها بـ "في".

ومن ذلك قول الشاعر يمدح:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمُ ... إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

يتمدح أنهم لا يقولون الكلام الفاحش وهذا مما يتمدح به الناس الأسوياء قديمًا وحديثًا.

ومن استعمالها مرفوعةً قول الشاعر:

وإذا تُبَاع كريمة أو تُشترى ... فسواك بائعها وأنت المشتري

قال: فسواك بائعها، فجعلها مبتدأً.

ومن ذلك قوله:

ولم يبق سوى العدوان ... دنَّاهم كما دانوا

هذا قول الفند الزماني، يقول:

عفونا عن بني ذُهلِ ... وقلنا القوم إخوانُ

فلما صرَّح الشر ... وأمسى وهو عريانُ

ولم يبق سوى العدوان ... دنَّاهم كما دانوا

ما إعراب سوى في البيت؟

فاعل يبقى.

والقول الثاني هو الراجح والله أعلم.

فهذا ما يتعلق بالاستثناء بغيرٍ وسوى، فعلى ذلك ننتبه وبخاصة لغير؛ لأن استعمالها كثير، ليس كلما رأيت غيرًا جعلتها استثناءً، لا، استعمالها الأكثر أن تأتي اسمًا بمعنى المماثلة وبمعنى المغايرة، هذا استعمالها الأكثر، ولكنها قد تأتي استثناءً إذا صحَّ أن تكون بمعنى إلا.

ثم ننتقل إلى الكلام على الاستثناء بـ "ليس، ولا يكون".

فمن ذلك أن تقول: جاء القوم ليس خالدًا، أو جاء القوم لا يكون خالدًا، أو في النفي: ما جاء القوم ليس خالدًا، وما جاء القوم لا يكون خالدًا.

فليس ويكون كما تعرفون من الأسماء الناسخة الناقصة التي ترفع أسماءها

وتنصب أخبارها، وليس ويكون هنا أيضًا من الأفعال الناقصة الناسخة إلا أن هذا استعمالٌ خاص لليس ولا يكون، فيأتيان استثناءً إذا وقعا بمعنى إلا، ترون أننا دائمًا نربط بـ "إلا"؛ أن إلا هي أم الباب وما سواها محمولٌ عليها، فعلى ذلك نُعرب ليس ويكون كما نعربهما في الأفعال الناقصة الناسخة، أي في باب كان وأخوتها فتحتاج إلى اسمٍ مرفوع وخبرٍ منصوب، فإذا قلت: جاء القوم ليس خالدًا:

فليس: فعل ناقص ناسخ يدل هنا على الاستثناء.

خالدًا المنصوب سيكون خبرها، أما اسمها فهو ضميرٌ مسترٌ عائدٌ على البعض المفهوم، والمعنى: جاء القوم ليس بعضهم خالدًا.

وكذلك جاء القوم لا يكون خالدًا.

لا يكون: هذا الفعل الناقص الناسخ.

خالدًا: خبره المنصوب، أما اسمه فضميرٌ مسترٌ عائدٌ على البعض المفهوم، أي جاء القوم لا يكون بعضهم خالدًا.

فليس ولا يكون ليس للمُستثنى بعدهما إلا النصب؛ لأنه في الحقيقة خبرهما، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لَا.

انظر كيف قيَّد يكون بعد لا، فيكون من خصائصها أنها قد تأتي للاستثناء، لكن بشرط أن تكون بلفظ يكون وبعد لا، ولم يقل: بعد نفي، قال: بعد لا، فلا يصح أن تقول: جاء القوم لم يكون خالدًا، أو جاء القوم لم يكن خالدًا، بل لا تُستعمل للنفي في المسموع عن العرب إلا بعد لا.

وهذا ما يتعلق بالاستثناء بـ "ليس ولا يكون"، ويبقى لنا من أدوات الاستثناء ثلاث أدوات وهي: عدا وخلا وحاشا.

وسبق أن ذكرنا أن هذه الثلاثة يجوز أن تكون حروف جر، ويجوز أن تكون أفعالًا ماضية، فإن جعلناها حروف جر فإن المستثنى بعدها سيُجر بها، تقول: جاء القوم عدا زيدٍ، خلا زيدٍ، حاشا زيدٍ، ونحج الطلاب عدا المهمل، حاشا المُهمل، خلا المُهمل، تجر، وفي الإعراب تقول:

عدا: حرف جر.

زيدٍ: اسمٌ مجرورٌ بـ "عدا" وعلامة جره الكسرة، وعدا هنا فيها معنى الاستثناء.

فإن جعلناها أفعالًا فهي أفعالٌ ماضية فعلى ذلك تحتاج إلى فاعل، والمُستثنى بعدها ينتصب على أنه مفعولها، المفعول به، فتقول: جاء القوم عدا خالدًا، حاشا خالدًا، عدا خالدًا، عدا بمعنى تجاوز، كلها حينئذٍ، عدا تجاوز، فتقول: جاء القوم عدا خالدًا.

عدا: فعلٌ ماضٍ.

خالدًا: مفعولٌ به منصوب بـ "عدا" وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل نُقدره كما قدَّرنا الاسم مع ليس ويكون، ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على البعض المفهوم، يعني جاء القوم عدا بعضهم خالدًا، وجاء القوم خلا خالدًا، أي خلا بعضهم خالدًا، وهكذا.

ونبَّهنا وننبه أن المحذوف حين يُقدَّر فإنما يُقدَّر ضميرًا، وهذا الضمير يعود على متقدم، إما متقدمٍ لفظًا وإما متقدم معنًى، أعني أننا عندما نُقدر مثلًا: جاء القوم عدا خالدًا، أي عدا بعضهم خالدًا، المُقدر في الحقيقة، المحذوف في الحقيقة ليس بعضهم، وإنما هو "هو" أي الضمير هو، عدا هو خالدًا، و "هو" عائدٌ إلى بعضهم المفهوم، ثم المُؤدى بعد ذلك سيكون: عدا بعضهم خالدًا، فهذه قاعدة أن المحذوف إنما يُقدَّر بالضمير، والضمير يعود على متقدم ملفوظ أو مُقدر

بالمعنى.

قال الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك ... وإنما أعد عيالي شعبةً من عيالكا

فقال: خلا اللهِ، فجعل خلا حرف جر.

خلا: حرف جر، ولفظ الجلالة: اسمٌ مجرور، وفي خلا معنى الاستثناء.

وقال الآخر يفخر:

تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور

أبحنا حيهم قتلًا وأسرًا ... عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغير

يقول: تركنا في الحضيض، أي المكان المنخفض حيث وقعت المعركة بينهم، تركنا في الحضيض بنات عوجٍ، من يعرف عوجًا؟ عوج أشهر الخيول عند العرب وتُنسب إليه الخيول الطيبة من نسله عند العرب، العرب كانت تهتم كثيرًا بالخيول وتعرف أنسابها وأن هذا الخيل من عوج، ويُقال في عوج هذا كلامٌ طويلٌ وأنه من خيول سليمان عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، أو غير ذلك، لكنه فحلٌ معروف بالأصالة والجودة والسرعة والقوة؛ فلذا اهتم به أهله وأنسلوه.

فيقول: هذه الخيول الطيبة الغالية عند أهلها فعلنا بها هذا الفعل، تركنا في الحضيض بنات عوجٍ عواكف، عاكفة، خاضعة، ذليلة، قد خضعنا إلى النسور، أي قتلناها وقتلنا مَن عليها فأكلتها النسور.

أبحنا حيهم قتلًا وأسرًا ... عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغير

يقول: قتلنا مقاتلتهم ورجالهم، لكن الأطفال والنساء تركناهم، وحتى العرب في الجاهلية كانوا يعرفون هذه الأمور، أما الآن فبعض من يدَّعي الحضارة يقتل الشعوب ولا يفرق بين الصغير والكبير، والقوي والضعيف، والرجل والمرأة.

والشاهد في قوله: عدا الشمطاءِ، إذ جعلها حرف جر وجرَّ بها.

عدا: حرف جر فيه معنى الاستثناء.

الشمطاءِ: اسمٌ مجرور.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يجوز أن تأتي كلمة "ما" قبل عدا وخلا، فتقول: جاء القوم ما عدا عليًّا، ونجح الطلاب ما عدا المهمل، جاء القوم ما خلا عليًّا، نجح الطلاب ما خلا المُهمل.

وحكمهما حينئذٍ وجوب نصب المستثنى بعدهما، أي أن ما إذا دخلت على عدا وخلا فيجب أن يكونا فعلين، فإذا كانا فعلين ليس في المستثنى بعدهما إلا النصب؛ لأنه مفعولٌ به، وما ذاك إلا لأن ما حينئذٍ هي ما المصدرية، وما المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، لا تدخل على الأسماء ولا تدخل على الحروف، فقولك: جاء القوم ما عدا عليًّا.

ما: مصدرية.

عدا: فعلٌ واقعٌ في صلتها، فاعله مستتر تقديره بعضهم، والمستثنى منصوب على أنه مفعولها.

وحكى بعض العلماء كالكسائي والجرمي الجر بهما أيضًا على قلة، فتقول: جاء القوم ما عدا عليًّا، وعليٍّ، وجاء القوم ما خلا عليًّا، وعليٍّ، فهذه اللغة القليلة، نعم هي قليلة ومُتفق على أنها قليلة، وجمهور العلماء يمنعها ويوجب النصب، وبعضهم يُجيزها ويُقر بأنها لغةٌ قليلة، أما الكسائي فهو معروف، أبو حمزة الإمام القارئ السبعي، وأما الجرمي فهو أبو عمر، نحويٌّ مشهور من شيوخ المُبرِّد.

وهذا هو قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُوْنُ**) يُشير إلى عدا وخلا في البيت السابق.

(وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُوْنُ إِنْ تُرِدْ) يعني أنه جائز، الجر جائز والنصب جائز.

وَاجْــرُرْ بِسَــابِقَيْ يَكُــوْنُ إِنْ تُــرِدْ   وَبَعْـدَ مَـا انْصِـبْ وَانْجِـرَارٌ قَـدْ يَـرِدْ.

فقال: قد يرد، فأدخل قد على الفعل المضارع يرد؛ للدلالة على التقليل؛ لأن قد مع الفعل المضارع معناها الأكثر هو التقليل.

ثم قال:

وَحَيْــثُ جَــرَّا فَهُمَــا حَرْفَــانِ   كَمَــا هُمَــا إِنْ نَصَــبَا فِعْــلاَنِ.

وهذا شرحناه، ثم ختم هذا الباب، باب الاستثناء بقوله:

وَكَخَــلاَ حَاشَــا وَلاَ تَصْــحَبُ مَــا   وَقِيْــلَ حَــاشَ وَحَشَــا فَاحْفَظْهُمَــا.

في هذا البيت يتكلم على حاشا، ونقول في حاشا ثلاث لغات ذكرها ابن مالك:

اللغة المشهورة: حاشا، بألفين.

اللغة الثانية: حاش، بألف واحدة.

اللغة الثالثة: حشا، بألفٍ واحدةٍ في الأخير، فقل: جاء القوم حاشا زيدٍ، جاء القوم حاش زيدٍ، جاء القوم حشا زيدٍ، كلها لغاتٌ مستعملة إلا أن الأكثر هي حاشا بالألفين.

وفي حاشا هذه بلغاتها خلاف بين النحويين، فبعض النحويين يقولون: إنها لا تكون إلا حرف جر، وهذا مرويٌّ عن سيبويه، يعني لا يجعلها كعدا وخلا التي يجوز فيها مطلقًا أن تكون حرف جر وأن تكون أفعالًا، فإن كانت حرف جر جرَّت ما بعدها وإن كانت أفعالًا نصبت ما بعدها، يقولون: إلا، حاشا لا تكون إلا حرف جر، يقولون: هذا هو المسموع فيها.

وقال آخرون: بل الأكثر فيها أن تكون حرف جر، والأقل فيها أن تكون فعلًا

فتنصب ما بعدها، قال الآخرون: تكون حرف جر وتكون فعلًا، مع إقرارهم أن الأكثر في السماع هو مجيئها حرف جرٍ، ولكن هناك شواهد جاءت فيها حاشا فعلًا بدليل انتصاب ما بعدها، وهذا هو ما اختاره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت حيث قال:

(**وَكَخَلاَ حَاشَا**) فجعل حاشا كخلا، وسبق أن خلا وعدا يجوز أن يكونا حرفين وأن يكونا فعلين.

ومن الشواهد في ذلك قول الفرزدق:

حاشا قريشًا فإن الله فضَّلهم ... على البرية بالإسلام والدين

فقال: حاشا قريشًا، فنصب على أن حاشا فعل وقريشًا مفعولٌ به.

وقول أعرابي:

اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع.

هذا سجع وليس رجزًا، ليس شعرًا، يقول: اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا، فنصب، إذن فهي فعل؛ لأنه انتصب ما بعدها.

وقول شاعر:

حشا رهطَ النبي فإن فيهم ... بحورًا لا تُكدرها الدلاء

فقال: حاشا رهطَ النبي، حشا هذه لغة ذكرناها، حشا رهطَ، فنصب على أنه فعل.

وقال شاعر:

حاشا أبا ثوبان إن ... أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فدْم

فقال: حاشا أبا ثوبان، فنصب.

وهذا هو القول الراجح والله أعلم أن حاشا كعدا وخلا، تكون حروف جر

وتكون أفعالًا، إلا أن مجيء حاشا فعلًا قليل، لكنه واردٌ في السماع الفصيح.

وقال ابن مالكٍ في هذا البيت:

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا.

يقول ابن مالك: مع اختيارنا أن حاشا كخلا، لكن هناك فرقًا بين حاشا وبين خلا وعدا وهو: أن ما تأتي مع عدا وخلا، تقول: جاء القوم ما عدا زيدًا، ما خلا زيدًا، أما حاشا فإنها لا تصحبها ما، فلا تقول: جاء القوم ما حاشا زيدًا، وإنما يجب أن تُستعمل من دون ما، وإن استعملتها فتكون حرف جر أو تكون فعلًا فهذا هو قول ابن مالك: (وَلاَ تَصْحَبُ مَا).

وما قاله ابن مالكٍ هو الكثير في اللغة غلا أنه جاء على قلة دخول ما عليها في بعض الشواهد الصحيحة، ومن ذلك قول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشًا ... فإنا نحن أفضلهم تعالى

فأدخل ما على حاشا.

فهذا ما يتعلق بـ "حاشا"، ذكرنا اللغات فيها وذكرنا حكم مجيئها حرفًا وفعلًا وذكرنا حكم دخول ما عليها.

بقي أن نختم الكلام على حاشا فنقول: إن حاشا في اللغة عمومًا تأتي على ثلاثة استعمالات:

الاستعمال الأول: هي حاشا الاستثنائية، وهي التي بمعنى إلا، وتكلمنا عليها قبل قليل وذكرنا أحكامها.

الاستعمال الثاني لـ "حاشا": هي حاشا التنزيهية التي بمعنى التنزيه وليست بمعنى الاستغناء، وهي الواردة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا

بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] وفي قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ﴾ [يوسف:٥١]، وتقول: حاشا لزيدٍ أن يفعل هذا، فهذه حاشا التنزيهية، وفيها اللغات السابقة.

حاشا التنزيهية هل هي حرف جر أم فعل أم ماذا؟ التي في الآية: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:٣١]؟

الجمهور على أنها مصدر، مصدرٌ وقع بدل فعله وهو مبنيٌ على الفتح في حاشَ وعلى السكون في حاشا، وسبق الكلام بالتفصيل في باب المفعول المطلق على المصادر التي تقع موقع أفعالها أو تقع بدل أفعالها، مثل: ويل، سبحان، مَعاذ، ونحو ذلك، هناك مصادر تقع بدل أفعالها لها أفعال مثل: حمدًا لله يعني أحمد، فهمًا للدرس أي يفهم، وهناك مصادر تقع بدل أفعالها وليس لها أفعال مثل: ويل، وبل، وسبحان، ونحو ذلك.

وقيل: إن حاشا التنزيهية اسم فعلٍ بمعنى أُنزِّه، وكلا القولين له وجاهةٌ في حاشا التنزيهية.

الاستعمال الثالث في حاشا: هي أن تأتي فعلًا متصرفًا، تعمل أيضًا حاشا فعلًا متصرفًا مثل: راب، سام، حاشا، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته، ومن ذلك ما جاء في الحديث: «**أسامةُ أحب الناس**» إلي أين الشاهد؟ قال الراوي: ما حاشا فاطمة ولا غيرها، يعني ما استثنى فاطمة ولا غيرها، ومضارعه حينئذٍ أنا أُحاشي، وهو يحاشي، ونحن نحاشي، إلى آخره، فمضارعه: أحاشي ويُحاشي ونحاشي وتُحاشي، ومن ذلك قول الشاعر:

ولا أرى فــاعلًا في النـــاس يُشـــبهه ... ولا أحاشــي مــن الأقــوام مــن أحــد

أي لا أستثني من الأقوام من أحد، ويتصرف فتقول منه: تحاشيته بمعنى تجنبته، ونحو ذلك، تصرف كبقية الأفعال.

وهذا ما يتعلق بـ" حاشا" وهو نهاية الكلام على باب الاستثناء.

نقف عند بعض الشواهد والأمثلة على باب الاستثناء.

قال الشاعر في البيت المشهور:

ألا كــلُّ شــيءٍ مــا خــلا اللهَ باطــلُ وكـــل نعــيمُ لا محالــة زائــل

ما خلا اللهَ، ما إعراب لفظ الجلالة؟

هذه عدا وخلا وحاشا إما أن تكون حروف جر فتجر ما بعدها، وإما أن تكون أفعالًا ماضية فتنصب ما بعدها، فهو مفعولٌ به، نقول: لفظ الجلالة مفعولٌ به.

خلا: فعلٌ ماضٍ.

هل يصح أن يكون حرف جر هنا؟

لا، لماذا؟ لأنه مسبوقٌ بـ "ما" إلا على اللغة القليلة التي حكاها الكسائي والجرمي، لكن ما سألتموني هذه اللغة القليلة ماذا نفعل بـ "ما" معها؟ في اللغة القليلة يجر ما بعدهما مع وجود ما، ما مصدرية لا تدخل إلا على الفعل؟

قالوا: إن ما حينئذٍ تكون زائدة.

وفي الحديث: «**يُطبع المؤمن على كل شيء ليس الخيانة والكذب**» بمعنى إلا الخيانة والكذب، فليس هنا نعم فعل ناقص ناسخ، لكن فيه معنى الاستثناء، اعرب لي.

(@٢٩:٤١).

وعند الإعراب تقول: ليس: فعل ناسخ ناقص فيه معنى الاستثناء.

قال الشاعر:

تُســـائلني هـــوازنُ أيـــن مـــالي؟ وهــل لــي غيــر مــا أنفقــتُ مــالُ

غير هنا استثناء، ما نوع الاستثناء؟

أعد الكلام إلى أصل تركيبه، وهل غير ما أنفقتُ مالُ، هل لي مالٌ غير ما أنفقت؟ هذا من تقديم المُستثنى على المستثنى منه، تذكرون نقول: جاء الضيوف غيرَ زيدٍ، جاء غيرَ زيدٍ الضيوف، قدمنا المستثنى منه، هنا تقول: هل لي مالٌ غير ما أنفقت، ثم قدَّم فقال: هل لي غير ما أنفقت مالُ.

طبعًا الأساليب تختلف، ربما يحسن هذا الأمر في مثال ولا يحسن في مثال آخر، إلا إنه من حيث الحكم النحوي جائز، أما من حيث الجمال والذوق، هذا يعود إلى البلاغة والأدب.

إذن فهو مستثنى مُقدم، ما حكم المستثنى المقدم؟ واجب النصب عند الجمهور، وفي لغةٍ حكاها يونس بن حبيب الاتباع، فهنا على لغة الجمهور تقول: وهل لي غيرَ ما أنفقتُ مال، وعلى اللغة التي حكاها يوسف بن حبيب تُتبع، تقول: هل لي مالٌ غيرُ ما أنفقت، ثم تُقدم: هل لي غيرُ ما أنفقتُ مال.

ما إعراب مالُ؟ هل لي غيرَ ما أنفقتُ مال، قلنا: أعد الكلام إلى ترتيبه الأصلي، هل لي مالٌ غير ما أنفقت، أعد إلى الأصل قبل دخول الاستفهام، لي مالٌ.

لي: خبر.

مالٌ: مبتدأ.

مثل: في البيت رجلٌ.

في البيت: جار ومجرور.

رجلٌ: مبتدأ.

هنا مالٌ ليس لها إلا مبتدأ.

قال تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٩] غيرَه، غيرِه، ثلاث قراءات، خرِّجها.

مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرَهُ: هذا اللفظ منصوب على ماذا؟ هذا منصوب على الاستثناء يعني ما لكم من إلهٍ إلا هو.

مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِه: نعت، هنا غير اسم بمعنى المغايرة، ليس استثناءً، ما لكم من إلهٍ آخر، ما لكم من إلهٍ غيرِه.

مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ: بالرفع، (@٤٠:٤٧).

غيرُه: صفةٌ لماذا؟ لإله، وإله إعرابها: مبتدأ، ما إعراب إله في الآية؟

مبتدأ مجرورٌ لفظًا بـ "من زائدة" مرفوعٌ محلًا، والمعنى والله أعلم: ما لكم إلهٌ، ما نافية، نعيد الجملة إلى أصلها: لكم إلهٌ.

لكم: خبر.

إلهٌ: مبتدأ.

ثم دخلت ما النافية، ما لكم إلهٌ، ثم دخلت من للتأكيد، ما لكم من إلهٍ، كل هذه الأمور لا تُغير الإعراب، تُغير المعنى فـ "ما" قلبت المعنى من الإثبات إلى النفي، معنى، و من قلبت الكلام من غير مؤكد إلى مؤكد، تؤثر في المعنى، لكن في الإعراب:

لكم: خبر، إلهٌ: مبتدأ.

فإلهٌ مجرورة لفظًا ومرفوعة محلًا، فإن أتبعتها بالمحل قلت: ما لكم من إلهٍ غيرُه، وإن أتبعتها باللفظ قلت: ما لكم من إلهٍ غيرِه، وإن جعلتها غير استثناءً قلت:

ما لكم من إلهٍ غيرَه.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٩٥] غيرَ، غيرِ، هذه كأننا تكلمنا عليها في المرة الماضية، لكن نعيدها الآن بسرعة، هيا يا محمد.

لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر والمجاهدون، نقول: لا يستوي هؤلاء وهؤلاء، ما إعراب غيرُ بالرفع؟

لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي: نعت تابع بمعنى المغايرة يعني القاعدون المغايرون لأولي الضرر، الذي فيه ضرر لا يُذم، وإنما يُذم القاعد غير هذا.

وبالنصب: لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُوْلِي: هذا استثناء يعني إلا أولي الضرر، منصوب على الاستثناء.

لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُوْلِي: نعتٌ للمؤمنين.

آخر شاهد عندي، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨].

كل شيءٍ: مبتدأ.

هالكٌ: خبر.

إلا وجهه، وجهه: منصوب على الاستثناء، استثناء تام أم استثناء منقطع؟ هو تام؛ لأن المُستثنى منه موجود والمُستثنى موجود وأداة الاستثناء موجودة، لكن هل متصل أم منقطع؟ متصل، إذن فوجهه من جنس الشيء.

هل يُطلق على الله جل جلاله شيء؟ نعم الله عَزَّوَجَلَّ شيءٌ من الأشياء، هذا مذهب أهل السنة ومذهب الجمهور، إنه شيءٌ من الأشياء، من الأدلة هذه الآية

﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص:٨٨]، ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام:١٩]، ومن الأدلة كما ذكر البخاري يقول النبي ﷺ: «**سمَّى القرآن شيئًا**» هذا في لفظ البخاري، في طرف الباب، لا يحضرني الآن الحديث، لكن اذكره لفائدة.

ما المراد بالوجه هنا؟ ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص:٨٨]؟

ماذا ترى هنا: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص:٨٨]؟ ذاته، هو يعني، الله عَزَّوَجَلَّ كاملًا، هذا المراد بالآية، ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص:٨٨]، أي كل شيءٍ هالكٌ إلا إياه، الله عَزَّوَجَلَّ، فإن قلت: لا، المراد الوجه فقط، فيدخل في ذلك أن ما سوى وجه الله هالك، وهذا باطل، هذا متفق عليه، متفق عليه عند أهل السنة والجماعة أن المراد بالوجه هنا الذات، كل شيءٍ هالكٌ إلا ذاته، إلا إياه.

السؤال الثاني: إذا كان المعنى هكذا فهل الآية تدل على إثبات الوجه لله عَزَّوَجَلَّ، من حيث اللغة، لا أريد من حيث الشرع، الشرع فيه أدلة أخرى تدل على ثبوت الوجه، نقول: صح، هذا مُتفق عليه، ما نخالف عليه، لكن سؤالي: هل الآية من حيث اللغة تدل على إثبات الوجه حينئذٍ؟

الجواب: نعم، حتى ولو كان المراد بالوجه هنا الذات، فإن العرب لا تقول: أعجبني زيدٌ ذيله، تقول ذلك؟ لا تقول، حتى يكون هذا من هذا، تقول: أعجبني زيدٌ وجهه، فحينئذٍ هذا من هذا فيصح الكلام على ذلك، ويقول شاعر:

رحـــــم الله أعظمًـــــا دفنوهـــــا بسجســـــتان طلحـــــة الطلحـــــات

ماذا أراد بقوله: رحم الله أعظمًا؟

يريد طلحة، طلحة الطلحات، أي رحم الله طلحة، لا يريد رحم أعظمه فقط،

هو ذكر بعضه وأراد كله، عندما قال: رحم الله أعظمًا، هل دل على أن هذا الطلحة فيه أعظم؟ نعم، أن الأعظم هذا شيء منه وإلا ما صح أن يعبر ببعضه عن كله، لا تعبر عن البعض وتريد الكل إلا إذا كان هذا البعض من هذا الكل، وكوْنك تُعبر بالبعض وتريد الكل هذا أسلوب صحيح لا ينافي أن هذا البعض ليس من هذا الكل، فعندما تقرأ في بعض التفاسير المعتبرة عند أهل السنة ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨] إلا ذاته، هذا ليس من التأويل، هذا هو المعنى، هذا معنى الآية، وهي تدل على إثبات الوجه لله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ لما شرحناه قبل قليل من هذا التوجيه.

هذا ما يتعلق بباب الاستثناء تامًّا ولله الحمد والمنة، بعده سيبدأ باب الحال إن شاء الله ولعلي أؤجله إلى الدرس القادم بمشيئة الله وتوفيقه.

نريد أن نتأمل في بعض الآيات الكريمة في سورة الفاتحة اغتنامًا لما بقي من وقت في هذا الدرس، وأنا بين وقتٍ وآخر نحاول أن نتأمل في بعض الآيات القرآنية أو في بعض الكلام الفصيح بما يسمح به الوقت.

نتأمل في بعض الآيات القرآنية في سورة الفاتحة، قال سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٦،٧].

لا يخفى عليكم أهمية التأمل والتدبر في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وبخاصة في سورة الفاتحة فهي من أعظم سور القرآن وكثرة تكرارها على بعض الناس منذ الصغر يجعله لا يتفكر فيها مع أن فيها من الأساليب الجميلة البديعة ما يُبهر العقول فضلًا عن المعاني التي تتضمنها هذه الآية في العقيدة والتفسير والتزكية وغير ذلك، لكن أيضًا من حيث الأساليب البلاغية فيها أساليب جميلة جدًا.

تأملوا في هذه الآيات قال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] ذكر ثلاثة أصناف:

المُنعم عليهم، والضالين، والمغضوب عليهم، والضالين.

الصنف الأول: عبر عنه بالموصول والفعل الماضي (**الَّذِينَ أَنْعَمْتَ**)، والصنف الثاني والثالث عبَّر عنهما بالاسم (**الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ**) ولو عبَّر عنهم بالاسم جميعًا لكان يقول: صراط المُنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ولو عبَّر عنهم بالموصول والفعل كلهم لكان يقول: صراط الذين أنعمت عليهم غير الذين غضبت عليهم ولا الذين أضللتهم، وقد يقول قاصر النظر: إن هذا أفصح؛ لكي يتناسب الأسلوب مع الأصناف الثلاثة، والسؤال: لماذا عبَّر عن الصنف الأول بالمنصوب والفعل، وعبَّر عن النوعين الآخرين بالاسم؟

ما يُقال في نحو ذلك هو من الاجتهاد الذي يقوم على التأمل في كلام العرب ومحاولة استنباط أسراره، فإن التعبير بالأسماء الموصولة إنما يكون غالبًا لما هو معهود، معروف، معهودٌ بهذا الشيء، معروفٌ بهذا الشيء كأنه أمام السامع والقارئ؛ ولهذا يشترطون في صلة الموصول، يُشترط في الصلة أن تكون معهودة يعني معروفة ومعهودة، وفي هذا دليلٌ على علو شأن من عُبِّر عنه بالاسم الموصول.

وعُبِّر بالفعل؛ ليُصرَّح بالفاعل، عندما قال: أَنْعَمْتَ، صرَّح بالفاعل، بالمُنعم وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بخلاف ما لو عُبِّر بالاسم، لو جاء إنسان مثلًا تحبه فقلت: جاء الذي أحبه، فعبَّرت بالموصول والفعل، فصرَّحت بأنك أنت تحبه، صرَّحت أنك أنت الفاعل، لكن لو عبَّرت بالاسم لكنت تقول: جاء المحبوب، تعني أن

الحب يقع عليه، منك، من غيرك، منكم جميعًا، أو من بعضكم، منكم على مستوًى واحد أو متفاوت، كل ذلك يشمله الاسم المحبوب، جاء المحبوب، لكن عندما تريد أن تنص على أنك تحبه وأن حبك إياه خاصٌّ به ملتصقٌ به تُعبِّر بالموصول والفعل: جاء الذي أحبه، فهذا أفصح عن الفعل وأدل على التأكيد من قولك: جاء المحبوب.

والمتأمل في القرآن الكريم يجد أنه غالبًا ما يُصرح بالفاعل مع أفعال الرحمة والإحسان والجود، وغالبًا لا يُصرِّح بالفاعل مع أفعال العقوبة والجزاء والمصائب، بل يُعبر عنها بالفعل المبني للمجهول أو بالاسم، فلا يكون الفاعل حينئذٍ مصرحٌ به؛ فلهذا مع المغضوب عليهم والضالين في الآية عُبِّر عنهم بالاسم ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] لكي لا يُصرح بفاعل الغضب والإضلال، والشواهد على ذلك في القرآن الكريم كثيرة:

فمثلًا في قوله تعالى عن أبي الأنبياء إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نبي يتأدب مع ربه جل جلاله، فيقول: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء:٧٨] أي فهو يهديني، ثم حذف ياء المتكلم (@٠٩:٠٤:٠١) ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء:٧٨-٨١] كل هذه الأفعال نسبها إلى الله عَزَّوَجَلَّ إلا فعلًا واحدًا وهو المرض ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ [الشعراء:٨٠] نسبه إلى نفسه، إلى إبراهيم.

﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى﴾ [الشعراء:٧٨]: الخلق.

﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء:٧٨]: الهداية.

﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى﴾ [الشعراء:٧٩]: الإطعام.

﴿وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء:٧٩].

﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ [الشعراء:٨٠] كان يمكن أن يقول في اللغة: وإذا أمرضني فهو يشفين، لكن من باب التأدب مع ربه عَزَّوَجَلَّ نسب الفعل إليه فقال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠] فنسب الشفاء إلى ربه، ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء:٨١] إلى بقية الآيات.

(@٢٧:٠٥:٠١).

لأن الإماتة لا تكون إلا لله عَزَّوَجَلَّ، هذا مما تفرد به الله، لا يميت ولا يحيي إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا فيه تعظيم لله عَزَّوَجَلَّ أنه ينفرد بهذه الأمور العظيمة.

ومن الأمثلة على ذلك قول صالحو الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠] فعند إرادة الرشد صرح بالفاعل فقال: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠] ومع إرادة الشر بنوا الفعل للمجهول فقالوا: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠] وكان يمكن في اللغة أن يقولوا: أشرٌ أراده الله بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدًا.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا قوله جل جلاله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف:٣٠] وفي قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل:٣٦] فصرَّح بنسبة الفعل إليه عَزَّوَجَلَّ مع الهداية، وأما مع الإضلال فنسب إلى الضلالة، مع أن كل ذلك في حقيقته هو من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولكن هذا من التأدب مع الله ومن تعليم التأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ وفي ذلك أسرار تظهر في الكلام، في كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم نتأمل هذا التعبير الجميل الخلاب في قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ﴾ [الفاتحة:٧] ما معنى أنعمت؟ يعني هديت، فعبَّر عن الهداية بالإنعام، أنعمت، ما قال: هديت، أو سددت، أو وفقت، أو نحو ذلك؛ لأن النعمة لها لذة في النفس كأنها يتلذذها الإنسان، والهداية هي أفضل تلك النعم، أن يهدي الله الإنسان إلى دينه ويُثبته عليه، ثم يقبضه ويبعثه عليه.

ثم إنه عبَّر بالفعل الماضي فقال: أنعَمَ، ما قال: صراط الذين يُنعم؛ لأن من شأن المُنعم الكريم أنه إذا أنعم بنعمة لا يستردها، فكأن هذه النعم ثبتت عندهم وحازوها وأمنوا ألا تُفارقهم ولا سبيل إلى نزعها منهم؛ لأنهم يعلمون أنها من المُنعم الكريم فعبَّر بالفعل الماضي أنها تحققت وثبتت.

فهذه بعض التأملات في هذه الآيات العظيمة، نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يُلهمنا رشدنا أو يوقفنا على أسرار كتابه العظيم وأن يجعل ما تعلمنا نافعًا لنا في الدنيا والآخرة، إن كان هناك من سؤال نستمع إليه إلى أن تُقام الصلاة، تفضل.

السؤال: (٠١:١٠:٠٠).

الجواب: تريد أن الفعل يدل على تجدد النعمة

(@٠١:١٠:٤٠).

قد يُقال ذلك، لكن إذا كان هذا هو المعنى المراد فقد يكون التعبير بالاسم أبلغ، يعني صراط المُنعَم عليهم، كأنهم ثبتت هذه النعمة عندهم؛ لأن الاسم يدل على الثبات والفعل يدل على التجدد، لكن تقول: التجدد بمعنى هو التفاوت، تفاوت النعمة، التجدد لا يعني التفاوت، تجدد يعني أنها نعمة بعد نعمة.

السؤال: (@٠١:١١:٣٠).

في الدرس القادم اسألوا ما تشاؤون إلى أن تُقام الصلاة.

السؤال: (@٠١:١١:٤٠).

الجواب: أراد النعت بمعنى فوائد النعت كثيرةٌ جدًا، فبعضهم يحصرها بالأغراض العامة: التأكيد، الترحُّم، الذم، المدح، ونحو ذلك.

وبعضهم يُفصل هذه الأغراض تفصيلًا دقيقًا، فالذم يُفصله، فيقول: التحقير والتصغير والذم، والمدح يُفصله: المدح والتفضيل والتكبير والتعظيم، وكله يعود إلى معنى المدح. (@٠١:١٢:٥٠).

تأتي بكتاب ننظر فيه، لكن النعت عندما نقول: جاء محمدٌ العالم، فائدة النعت هنا المدح، جاء محمدٌ السريع، هنا الغرض بيان سرعته، ربما تمدحه أو تذمه على حسب المعنى، جاء محمدٌ الحقير، الحمد لله الرحيم، هذا مدح، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هذا ذم، شربت الماء العذب، هذا مدح، وربما تجد معاني دقيقة أكثر من ذلك، لابد أن يوقف على الكلام ليُعرف معناه بالدقة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



محتويات الكتاب